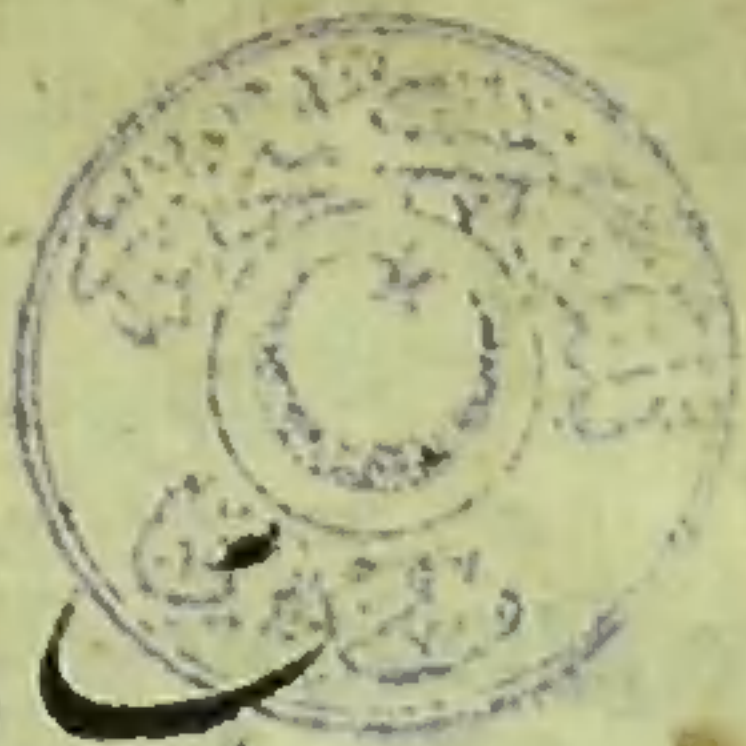




بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الرحمن الرحيم



افندی خیر اتیدر

۱۲۵۹

۹۲

و قسده

۶۳

۷۵۲

SÜLEYMANİYE K. KÜTÜPHANESİ	
Kısmı	Seyyid Nazif ef.
Yeni Kayıt	
Eski Küt.	62
Tasnif	492-7-1



فینق

يا هادي السالك محمدك ويا سامعا لجامع مسائل حامدك اهدنا  
 الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا مرط الدين انعم  
 عليهم لتبديل كل الاثم بفضلا لا تنال وصل على افضلهم صلوة وافية لشكر  
 ما انعم علينا في اصلاح حالنا وعلى اله الفضلين علينا بكفاية اسباب الانعام  
 السعادة لتحصيل كمالنا وصحب المجدين اليها بعفضل آثار النبوة ليحفظوا  
 عن الخطاء في مقالنا **وبعد** فيقول العبد الفقير الى الله الغني عن العالمين  
 ابراهيم بن محمد بن عرش شاه الاسف الى عصاة المؤمنين هذه حوشركا  
 الشمس لنجوم دبر الزبر غواش ما فيه النوايد الضيائية واشتراك  
 عن مدح متخاش ولا يتوهم في حقه ذات او دانش لا يرد ناطق بغير مكابر  
 لكثرة ما فيه من الابتداء والابتداء هو من البداء والبداء في اللغة ان يتم امور اكثر من التي  
 الاختراع من لم يفارق رتبة التقبل فليستقوه بما شاء فليس معه النزاع  
 ومن ليس له غاية التخديد لنظره الشديد فليتنزه عنه فلا يريد منه  
 منه الا الوداع انفع بها اهل السعادة بانفاع وادع اصحاب  
 الشقاوة عن الانتفاع انت حسبنا في التقي الى ايقاع العالم الذي

وایضا عمار الرفع من الارض  
وایضا الفلاح و الرفع من الارض

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

[illegible]



آل الخبیر اہل

مبصره ماه

آل الخبیر اہل

پیشانی و



اولم يقدّر قول محل متعلق بالواقعة للذي الاقرب اليه وانه معنى والفوائد  
 اسم الكتاب في المعاني والواقعة اسم للمتوسط والشارف كتاب الحديث  
 وفي درج اسماء الكتب الاشائية تكثر في محسن الكلام اليليع  
**قول** محل مشكلات الكافية للعلامة المشهورة المشرق والغارب  
 من الاشكال بغير الاستشهاد <sup>فهم العلامة الشاذل المعروفة ولم يطلق على الله سبحانه مع انه</sup>  
 ههنا الجاهل الاول ان قوله للعلامة يستدعي بحسب المعنى ان يكون  
 في تقدير الكافية للعلامة صفة للكافية ويستدعي بحسب اللفظ ان يكون  
 في تقدير كائنة للعلامة حالاً منها واكثر ما يذهب اليه المحققون في  
 مثله رعاية جانب اللفظية ان الحال لا بد ان يكون عن الفاعل او المفعول  
 به والكافية مضاف اليه للمشكلات التي هي مفعول المحل بحسب المعنى  
 وليس بفاعل ولا مفعول والجواب عنه انه يصح ايراد الحال عما اضيف  
 اليه الفاعل او المفعول ان اصح حذف المضاف ولاكتفاء بالمضاف اليه  
 ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفاً انه يصح اتباع ابراهيم  
 حنيفاً ولم يكن فيه من هذا القليل فانه يصح ان يقول هذه  
 فوائد واقعة محل الكافية الثاني ان يقول للعلامة المشهورة  
 فان الاستناد الى الضمير الثالث اللفظي يوجب ثابته المستدلا انه اعتبر  
 جانب المعنى لا اريد بالعلامة مذكروك الاختيار في رعاية التذكير والثا  
 نيث اذا اللفظ مذكراً والمعنى مؤنثا الى العكس الثالث ان في وصف ابن الجاني  
 بالعلامة نظر لان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء عن اجمع جميع

لان الشرح على  
 الانصاف في  
 الاصل في  
 حاشية المعنى لانه ام  
 وان راعيت ههنا  
 لانه المقصود بالذات واللفظ المقصد  
 الاجل

قوله او بالعكس اذا كان اللفظ مؤنثا  
 واللفظ مذكراً كالتفسير اذا اريد به مذكر المله

اقسم

اقسم العلوم كما هو حقه من العلوم العقلية والنقلية وليس  
 ابن الحاجب الا من العلماء في العلوم النقلية ولذا خص من بين  
 العلماء قطب الملّة والدين الشيخ ابي بالعلامة حيث سبق  
 العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم ما بين علم الاوهوبية او حتى  
 ومن مقصد الاوهوبية المعنى وكأنه بني اطلاق العلامة على عدم  
 اعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الا  
 شتهار اغناء عن الوصف بالفضائل تعضيداً لاشتهاره ولقد اثار  
 عن اعراضه عن الاطراف في الدحة الخليل انه جمع المشرق والمغرب  
 لانه لم يوجد بها حقيقة لها حتى يخفى تعدد هذه الذي استدعيه صفة  
 الجمع بل اراد بالبلد المشرق والمغرب فيصير جمعها بلا مربية  
**قول** الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخون من لسان  
 فيه السن من الشيخين او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر  
 عمره او الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتجمل  
 ومنه يقال شيخيت الرجل على ما في الصحاح اي وصفته بالشيخ  
 على من لم يبلغ هذا السن للتجمل وهو المراد هنا الاشهر ان الشيخ ابن

الحاجب قتل شاباً **قول** تغدو الله بغفرانه في الصحاح تغدو الله تحب  
 غمده بها هذا والكلمة غلان السيف في الجملة اشعار تشبيه الشيخ  
 بالسيف وقطع الثاني انه كان عبداً غفورا بغض  
 انه حيث ان يغفره يصيغ مطلقاً

ما حوذة من غمدت السيف  
 ارجع له في غلافه والقدح

الشارف  
 احداهما ان الشيخ شبيه في الجملة  
 وقطع الثاني انه كان عبداً غفورا بغض  
 انه حيث ان يغفره يصيغ مطلقاً







بالياء لانه يدخل الآله فلا يحسن صرف بنويد والصار بنويد وانما  
يقال صرغ من زبد العرق وما توفيقي الامن الله وتوفيقه على ما  
يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث  
قال اي وما كوف موقفا لا بعونه وتوفيقه **قوله** وهو حبيب ونعم اليك  
فيه بحث بجده في حاشي الطول **قوله** ان كتابه يعني بتخييل نفسه  
نقصان كتابه بهذا الترك والتخييل ما يفيد في النفس قسما اوسطا وبنيا  
الشعر عليه ولهذا السبب الاقضية المركبة من القضايا الخيالية شعرية  
والمجمل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ادباء الصناعة يكون فصليا  
بان يفعل فعلا تؤثر مشاهدته ثابته القول كما نحن فيه وههنا النفس  
ممن ارفى بما يكاد ان يوقعه في الاعجب كتصنيف مثله لك الكتاب  
من اهتم المرتبة ويعلم منه ترك كتاب الصلوة **قوله** ولا يلزم من ذلك  
عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحتج  
المدقق الفاضل الهندي لكنه اورد على وجه يتوجه عليه اعتبار قوي  
فالشراح حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن  
به انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل الهندي لم يبداء بالحمد هظما  
لنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث ان كتابه ليس ككتب السلف  
حتى يكون على سبيلهم ولذا اهل حق يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى

والا يلزم  
ونعم الوكيل عطف على جملة وهو حشبي  
منه عطف الجملة الفعلية الانشائية على  
الجملة الاسمية الاخبارية لان الجملة  
حسنة وان كانت خبرا طاهرة للكتاب واقعة  
في مقام التضرع والدعاء والانشاء  
في قوة الانشاء دون الاخبار ويجوز ان  
يقول مبتدأ في المعطوف بقرينة المعطوف  
او هو نعم الوكيل فيكون اخبارية كله  
سبب تزيين

الله

انه قد علم انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف وذلك ما ورد به السنة  
لا مثله هذا التلوة وهو هذا الامثل ان يترك الصلوة والصوم هظما  
لنفس بتخييل الصوم هظما للنفس بتخييل انه ليس بعدد الفقهاء  
المكافين فاصح السارح ترك الاقتداء بالسلف على ترك كتابة  
الحمد وجعله جزءا من الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لا يقل  
به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تنفعه النجاة  
من اظهر اوصاف الكمال الذي هو الحمد حقيقة لزوم الاحتياط الذي  
هو المطاف في هذا التأليف **قوله** وبدا بتعريف الكلمة والكلام لانه بحث  
في هذا الكتاب عن احوالها كان دأب المصنفين ان يذكر او قبل الشروع  
في المقصود من الحق الكلمة والكلام لكونها من صنوع العلم وقرب  
النجى ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتبين بهذا التوفيق  
عنده ما يورد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس  
من مسائله فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به  
وان يذكر والغرض من تحصيل النجى لتزاد رغبة الطالب في تحصيله  
ولا يتغير عنه بما يعرض من مشقة التحصيل والمص ذكر الكلمة والكلام  
لانه لا بد منها ليمكن الشروع في الفن واعرض عن الاخرين لان  
كتاب الصلوة الذي لا يكون تحصيله الا قسرا فلا ينفعه في التحصيل

فانه لا ينص من السنة الا على ما  
يلزم هو لازم لها فلا يلزم ترك تحصيلها  
في كل ما يلزم الدين

الان



اليقظة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقسم الكلام وحسب  
 حفظ ما في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهومات العلم ولا الفهم منه  
**قول** فني لم يعرفها من التعريف او المعرفة وعلى التعريفين مبني البيان  
 على دعوى ان معرفتها على وجه يستدعي معرفة الاصول فتوقف  
 على تعريفها فان ثبتتم والا فلا **قول** وقدم الكلمة لكون افرادها هذا  
 وجوه اربعة للتقديم توقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق  
 معرفة المفهوم على توقف تحقق معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد على  
 تحقق الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر **قيل**  
 هي والكلام المشتقان من الكلام الاشتقاق كلمة الى اخرى لكنها في اللفظ  
 والمعنى والشعر في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه المشتق  
 ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه  
 لان المعنى المشتق وقد استغنينا في تحقيقه في شرح الرسالة العذبة  
**قول** وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم  
**قول** لتأثير معينا في النفس كالجرح ان الكلى بطلت التأثير في الشبهة  
 بالجرح يكون جارا في الالفاظ باعتبار تأثيراتها الحسنة والسوية لكن  
 قوله وقد عتبه يدل على انه اراد التأثير باحداث الاكبر في تفسير السواء  
 في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمة اصل الكلمة الكلام وهو التأثير المدرك

بأحد

في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمة اصل الكلمة الكلام وهو التأثير المدرك

بأحد الكلمتين التامتين والجمع والكلام والجراحة **قول** بعض الشعراء قال  
 الشارح الكارز وفيه قائله اعبر المؤمنين على ابن ابي طالب ولم يبلغ ذلك  
 الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه بعض الشعراء **قول** ما جرح اللسان  
 الى اخره اللسان بمعنى اللغة والجراحة وهذا العبارة تحملها **قول** والكلام  
 بكسر الهمزة هذا تحقيق للفظ الكلمة لا اللفظ الكلام يادى منسوبة له بهذا المقام  
 لان معرفة معنى الكلمة في الكلمة انما يتحقق الكلام اذ به يعرف ان الكلمة للقول  
 بين الجمع والواحد والفرق بين الجنس والواحد **قول** او الواحد **قول**  
 جنس لاجمع كترجمة والفرف بينه وبين التبرائة لم يطلق الاعلى  
 الثلاث بخلاف التمر شيئا من الاستعمال حيث عرض للكلم  
 هذا التخصيص التمر باق على وضعه **قول** والكلم الطيب يتناول  
 بعض الكلم الطيب هذا التأويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا  
 اذ ليس من ذاب اللفظة ان يقال في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب  
 بعض الكلم الطيب فيقيده البعض بالطيب ويكون ادخال البعض  
 لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكانه لهذا رجع القول الاول ويمكن  
 رد شاهد الجنس من غير حاجة الى التأويل سيما مثل هذا التأويل  
 بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والخو بان لا م التعريف  
 يبطل معنى الجمع فلما بطل معنا معنى الجمع لم يثبت فاعنه وكين

فيه ان ذلك البعض التامتين  
 وترفع بعضه فوق بعض درجات اراك البعض  
 هنا جرحا ولم ينفى من تخالفا لانه واعلا قدوة  
 بالانحرف ولا تتحقق عنه ببعض الشعراء  
 التمر اسم واحد من جملة انما يفتح بالهم  
 ومع التمر في قوله بالعلم ويداد الانواع  
 الجنس لاجمع في الحقيقة يحاج



لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد  
الكلم الطيبة الواحدة مالم تجماعة من الكلام واللام فيها الجنس  
لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرف المحاط فاما ان يشار بها  
الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما ان يقصد  
الى الجنس باعتبار نفسه كما في الانسان حيوان فاطبق فهو لام الحقيقة من  
حيث هو واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهو لام العرود الذهني  
كما في ادخله السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد فهو لام الاشتراق  
كما في قوله تعالى تحت ان **الانسان لفي خسر الا الذين امنوا وعملوا الصالحات**  
واما ان يشار بها الى قيم من مفهوم اللفظ معهود بينك وبين  
محاطيك يسبق فهم اليه عند سماع اللفظ فهي لام العرود الحادج  
فهم قولهم انا ارسلنا اليكم رسولا مشاهدا عليكم كما ارسلنا الى فرعون  
رسولا فعصى فرعون الرسول ولم الجنس لا محالة تحت كثره وبهذا  
الا اعتبار يتوهم التناقض في لفظ الجمع بين اللام والتاء التي لو  
حدت فاشارة الى جهة طول ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء  
او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان يتوهم المناقاة بعد دخول  
اللام لا قبله من ضمف العطف وان وقع ذلك الى الآن لجم غير  
من ذوي الفطن لان المناقاة بين صيغة الكلام والتاء لازمة

نقص يابه

البناء  
والحاصل ان الوحدة المفردة  
ليست صفة الجنس من اللام  
بل صفة افراده ولا يبينها

فيم ان صيغة كلم صيغة مستقلة  
واصفا كلمة صيغة مستقلة  
ايضا كثره وشر مثلا فالنوع  
بدلا قبله وخوار الام من ضيق  
العطف تدبر مع الا

ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المناقاة  
بمع المناقاة بين الجنس والوحدة جوهري لا يتحقق اذا  
للتحقق ان ليست لوحدة جنس اشار اليه اللام بل جعلها افراد هذا  
الجنس مشروطة بالوحدة في كونها افرادا للمعنى لا يصح جعل كل اثنين  
معافرة هذا المفهوم وهذا لا ينافي الكثرة التي يستعملها الجنس  
**قوله** ويمكن حملها على العرود الحادج بارادة الكلمة المذكورة على  
على السنة النخلة اشارة الى ما اراد الامكان الى ضعفه من وجهين اما  
اولا فلان كون اللام في العرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف  
واما ثانيا فلان لام العرود تكون اشارة الى قيم من مفهوم مدخولها  
والكلمة الجارية على السنة النخلة ليس رقما من مفهوم الكلمة بل  
عين مفهومها وجعل الكلمة بتاويل ما يطلق عليه الكلمة يغير الكلمة  
النحوية بمضامينه تكلف لا يتركب الا بعد ذلك في تأمل **قوله** الفظ  
في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولغظت النوات اي رميتها من التمر  
انما خرج بقوله اي رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود رميتها من  
القم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت من اين  
علم انه لم يقصد الرمي من القسم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى  
النوات لامن الرمي بل اخبر من التمر قبل ان تدخل في الفم فان قلت قد  
جاء في اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى ان منافاته بما يتلفظ به  
اشد فلي لم يقترنه اصلا للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا بد وان

الزاي يابه

تعالى ان الكلمة يخلق على الكلام مجازا فانه  
يكون في العلم واللام وعلى التمر والاربع اشياء  
لانه مجازا في قوله اشياء فانه يخلق على  
لا الاله الا الله وكذا في قوله اشياء فانه يخلق على

يحيى سواه  
في حين جعل الكلمة على ما يطلق عليه اللفظ الكلمة  
اعلم من ان يكون كلمة الجنس بكلمة وكلمة الله تعالى  
وكلمة شجرة وكلمة الصفا فيكون فيكون اللام العهد  
الى قسم من مفهوم مدخولها بهذا الاعتبار فلا يلزم  
المحدورات لان كلمة الجنس هي قسم من هذه الكلمات  
فقد يوجب التأمل هذا فافهم والله اعلم



يتعدى بالباء قال في العاموس لفظ به او فظو فالنائب اللفظ  
 الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ الصلة حصة  
 المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى اللفظ وهذا وبعد نظر لا يكتفى  
 للنقل المقتضى فيصح نقل كم صفة المتكلم الى اللفظ والاولى وان كان  
 قريباً لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يخص اللفظ لان  
 اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او اكثر اقل  
 ان تجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى الخوي  
 اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يعهد  
 فيما بين ارباب الاصطلاح ما هو بمعنى اللفظ **قوله** ثم نقل في عرف النحاة  
 ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول وانما اعتبر جعله بمعنى المفعول  
 ليكون من قبيل نقل المقام الى الخاص لان منسوبة العام الى الخاص اشد  
 من المنسوبة المعينة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى  
 المفعول قد ارتكب ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به  
 الا ان قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى المفعول وبين جعله  
 بمعنى ما يتلفظ به الا ان فان الاول نقل المصدر المطلق الى مفعوله  
 مطلقا والثاني نقل المصدر المطلق الى قيم من اقم مفعوله ومنسوبة  
 الاولى كما لا يخفى وينقدح هناك وجه آخر وهو ان يجعل  
 اللفظ بمعنى يرى اللفظ من اللفظ ابتداء فيكون من قبيل نقل المقام  
 الى الخاص ثم يجعل ما يتلفظ به فيكون نقلا لكم من المتعلق بالخاص

النقل من المعنى الاخر الى ما هو  
 اعتم فاما العادة هو العكس  
 جعل اصل الاصطلاح ص 2

الى المتعلق

الى المتعلق بالخاص **قوله** مهملا كان او موضوعا المشهور في الكلام  
 النحاة مهملا كان او مستعملا واقاعد لان المراد ما لم يوضع  
 وهو مقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمتعمل ما يمكن استعماله  
 وبالمراد ما لم يكن استعماله وبعد ما ذكره اوله لان التبادر من استعمال  
 المستعمل بالفعل **قوله** واللفظ الحقيقي لا يخفى انه لا يوضع اللفظ  
 لما يتلفظ به الا شاحقة او حكما فالممكن في ضرب ايضا لفظ حقيقي  
 فالصواب في المتعلق به الحقيقي **قوله** ولم يوضع له لفظ فليس في ضرب الا  
 الفاعل المفعول من غير ان يكون فاعل مفعول وكنتي فيهم من غير لفظ  
 عن اعتبار لفظ فاقم مقام اللفظ في اعتبار خبر الكلام المفعول ايضا  
 كجمله خبر الكلام المفعول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون  
 واجبا وتارة يكون ممكنا جما او عرضا تارة يكون من مقولة الصوت  
 اذ ارجع الضمير الى الصوت فهو ليس من مقولة من الحرف والصوت اصلا  
 ليس على ما ينبغي فاحفظه فانه مما خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء  
 لا ادري من اي مقولة هو قلت قول بلفه **قوله** والدوال  
 الاربع وكذا امثالها مثل ضرب النقارة الدالة على تركيب السلطان  
 والنصب جمع نصبة وهو ما وضع لمعرفة الطريق **قوله** لانه لم يقصد  
 الوحدة لالان قصد الوحدة غير صحيح والآن يصح قصد هاهنا في الكلام  
 لانه لا يحتاج الى قصد هاهنا في الكلام لصدقها بدون التاء على الكلمة

فان اللفظ بمعنى اللفظ  
 فالصواب ان يتلفظ الاول  
 قوله فالصواب مصلح الدين

فان يكون اللفظ حقيقيا  
 في كلام اللفظ

فان اللفظ الحقيقي ما يكون بالجوهر في  
 والاصوات والحكماء ليس كذلك بل يكون في الاراد  
 والنفوس لله تعالى ان لا يكون بجوهر ولا يصح  
 من الصفات ليس الا هذا فاحفظه مصلح الدين

فان  
 الرصد



اراد ان ينصرف الالفاظ الى معناه العرفي وليس الشماع عرف فاعرفه  
 بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاول على اطلاق مع ضميمة **واجيب**  
 فان المراد من اطلاق اطلاق صحيحا ولذلك لم يكلف باحتمال اطلاقا  
 وكذلك الحال في الوجه الضيق **ولا** يبعد ان يقال انه يمكن ان يقال  
 لم يعتبر الجواب الاول ايضا قيد اذا يدل الكافي بالتبادر من الاطلاق  
 كما ان التقييد به ويرد على الوجهين تعيين المعنى المجازي لانه  
 متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان الى اللفظة في  
 محاورتهم يفهم منه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الا  
 طلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افر  
 الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاحتمالي الموضع وان كان من افر  
 الوضع للمعنى الاصح وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كانت  
 بنفسه او معتبرا مع قرينة والصور ان يقال المراد بفهم المعنى  
 عند اطلاق الموضوع او احتمالا عتم من الفهم اجمالا او تفصيلا  
 وعند سماع الحق يفهم معناه اجمالا والدلالة على المعنى في النفس  
 عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير  
 ضميمة فلا اشكال اصلا قلنا نزل الخرج منه ان اقرئت الى شرح الرسالة  
 هو الوضعية وكنت من الرجال اعرض عنه في هذا المقام لانه على

الاطلاق والابواب

[illegible][illegible]

ان

لا بد ان يكون في الواحد والاشبه  
الا بالمشقة  
اما الذي يتبع في الواحد والاشبه  
والمفاد

ووجه الاول في ما ذكره من جهين واما  
جوازها على غير الاول في بطريق تجدد  
التخصيص عن جهة الساتر فلا يور  
البراهة بل لا يتجوز في الجواب  
بجواب آخر فلا يتجوز في النظر  
مطالع الدين



ذائقة الاطفال ومن الله المنح وعليه التكلان وعنه تنال  
 معرفة حقيقة الحال وصدق **قوله** المقال <sup>المعنى ما يعقد بشئ</sup>  
 اي اصطلاحا وقد يكتفى بعقود **قوله** <sup>او كان محققا</sup> <sup>او كان محققا</sup> <sup>او كان محققا</sup> <sup>او كان محققا</sup>  
 اي لغة ويرد عليه ان كان المحقق يباين مقوله فليس ما يقصد  
 باللفظ مندرجا حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين  
 المفعول والظرف ملكة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الآخر فظهر  
 بهذا انه لا وجه للاقتصر على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم  
 زمان واخفظه **قوله** او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي لغة واقا  
 اصطلاحا فهو اخضر من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر  
 المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشئ او لا والمصطلح هو المقصود  
 بالشئ فنقل المعنى اليه ونقل اسم العام الى الخاص ولك ان تحطه  
 منقول الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول  
 كما سمعت في اللفظ والفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعى اليه  
**قوله** او محقق معنى اسم مفعول خفف بخلاف احد اليائين  
 وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلت الياء الاخرى القاء  
 وهذا اقرب الوجود معنى وايضا هو لفظا مع انه لا يوجد له نظير في الكلام  
**قوله** ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع اه فان قلت كمال المعنى

تحت المقصد

وجه الاول ما ذكره من جبرين وام  
 جواز على غير الاولوية بطريق آخر  
 فمن حيث المعنى فلا بد ان يراد به لا يتحقق  
 وحق الجبر يستعمل في جميع احواله فلا يتحقق  
 بظهره اه مصاح الدين

الذي يخفى في اللفظ ولا حاجة  
 الى ذكر المعنى  
 فلهذا من اللفظ

مأخوذ

مأخوذ في الوضع كذلك الدلالة مأخوذ فيه وهو الشئ الاول فلا بد من  
 تجريد الوضع عنه ايضا ليصح استناد الوضع الى غير اللفظ فلا وجه لا  
 فتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته  
 لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليوصل به الى امر بدعي  
 تفرقه به بعد اجتماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيداً مخرجاً  
 لا بياناً للواقع والتجريد عن الشئ الاول لا مدخل له فيه فان قلت  
 اي فائدة في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازاً  
 او ذكر المعنى مع انه لا يناسب التعريف ومنصبي الاختصار قلت  
 دعنا الى الاحتياج الى قيد المعنى بالافعال الآتية بعد تعين كون المفعول  
 قيداً للمعنى **قوله** فخرج به المهمات والالفاظ الدال بالطبع الدال  
 ان دل بولاقة لازمة لنفس الدال فالآلة عقلية كدلالة لفظ دين  
 على وجود الالفاظ فان العقل يحكم بكونه دالاً بلا حظة حال اللفظ  
 في نفسه والافان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية للاحداث  
 الدال عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر  
 فان تعين اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال  
 الطبيعة فانهما مقتضية للاحداث اللفظ حال حدوث المعنى والا  
 فان كان الدلالة لاجتماع طائفة على كون الدال علامة للمعنى  
 لذاته فالالة وضعية فان قلت لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا  
 قلت لان الدال المتباعد عن العقل ليست الالهيات والدوال بالطبع



والدعوى بالوضع والثالثة لا يخرج بقيد الوضع بقى انه لا يخرج  
 الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخله في المهرلات الا ان  
 يقال يخرج بها المزيد الا هي ام بيان خروجها لان فيها مزيدا  
 بالكلمة لدلالاتها والمراد بقوله خرجت المهرلات المهرلات الكلية  
 بقرينة قول ويقت حروف الهجاء لان حروف الهجاء ايضا مهرلات  
 والهي تقطع اللفظ بحروفها وحروف الهجاء تقطع اللفظ بها  
 او حروف كيمها اللفظ **قول** خرجت بقوله لغنى اد وضعها  
 لغرض التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لا يخرج من حروف الهجاء وضع لغنى  
 كلمة الاستفهام ولا مخرج وجوب القسم والعاطفة من حروف الهجاء  
 الى غير ذلك ولا يخرج بقوله لغنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف  
 الهجاء بهذا السند الا ان يقال قول الموضوع لغرض التركيب لا بازاء  
 المعنى لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء  
 فلم يحكم الا باخراج قول لغنى عن حروف الهجاء لا عن حروف الهجاء من  
 حيث انها حروف الهجاء لم يوضع لغنى فينبغي ان يخرج لم يوضع لغنى  
 فينبغي ان يخرج من التعريف كلما لا بعض الا ان نقول ان لم يكن لا يخرج الموضوع  
 لغنى منها بقوله لغنى كما لا يخرج للترادف بالقول من الفاظ الموضوع  
 لغنى من حيث انفرادها والبالعقل بقيد وضع بل يخرج جميع تلك الامور  
 باعتبار قيد الحقيقة في التعريف **قول** فان قلت قد وضع بل يخرج  
 بعض الالفاظ بان بعض آخر الالفاظ قد وضع بعض الكلمات بازاء

يقى انه اذا جرت بالوضع عن المعنى  
 لا يخرج به مثل جيت ودين لان المعنى  
 للالفاظ به

بازاء بعض آخر ليقى فساد التعريف بعدم صدقه عليه **فكني**  
 يصدق عليه انه وضع لغنى اعلم انه لو كالا المقروص لمفرد كانت  
 التعريف احصوا باسم الا انه اخرج المعنى لفائدة استعرفها فان  
 قلت بعد تعريف المعنى بقيد بشئ كيف خرج هذا السؤال قلت لما اقر  
 عند السائل مقدمة وهي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة التمثيل  
 اللفظي مقابلة المعنى حقيقة ما في تعريف المعنى باسم اللفظ  
 تخصيص كلمة ما في تعريفات المعنى سنة مؤكدة **قول** قلنا المعنى  
 ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر كذا البطلان لان المعنى ما يقصد  
 بشئ وهو اخص مما يتعلق به القصد وان ارد صدق ما يتعلق به  
 القصد على المقصود الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ  
 كون المعنى اعم الا يرد ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه  
 اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول  
 واللام في القصد للعرفد الحاجي فيقول الى القصد بشئ نعم لو قال ما يقصد  
 بشئ كان اوضح واخص **قول** وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره  
 لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والبيعية لا ينبج في كبر الشكل  
 الاول الا ان يقال في انتاج الطبيعية في كبر الشكل الاول في كلية  
 الانتاج اذا اعتبر عند الميزانين الامور الكلية والانتاج في هذا  
 المقام بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلى  
**قول** بعض الكلمات المفردة لا فائدة في الوصف **قول** فكيف يكون موضوعا  
 اعتم ان يكون لفظا او غيره

ما يتعلق به القصد فيه انه خارج  
 ان اراد ان مفهوم المعنى

لان المعنى البعض



مفرد لم يقل المفرد كذا لا يتحقق ان الاشياء باعتبار مفرد الحق  
 المتعلق ويصح انه باعتبار مفرد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال  
 انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ  
 لم يتجه **قول** قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس  
 الى معانيها مركبة الحاصل انها معان مفردة والفاظ مركبة فتقول  
 ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتبني على انه ينبغي ان يكون معنى  
 الكلمة من حيث انه معنى مفرد وان كان لا من حيث انه معنى  
 مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة **قول** وقد اجيب عن الاشكالين  
 بانه ليس ههنا اي ما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ  
 وقيل في مقام نفق تعريف الكلمة **قول** ولا يخفى عليك ان هذا  
 الحكم منقوض لا يذهب على احدا من الجواب عن الاشكالين با  
 بالنع اولا ثم وجود مادة نفق التعريف في لغة العربية شئ من  
 من الاشكالين الا ان ذكر النع في صورة الدعوى مبالغة في  
 وروية في قابلته بالنقض جارية عن قانون الناظرة وانما  
 اللاتيق اشياء المقدمة المنوعة بما مثال الضمائر الراجعة  
 الا ان يقال المراد بهذا الحكم الحكم بان كل ما يستعمل في مقام  
 افادة اللفظ موضوع لمفهوم كل ذكر سند النع ان يكون ههنا لفظ  
 موضوع للفظ فان قلت يكون لسند النع احتمال ان يكون موضوعا  
 لمفهوم كل ولا يجيب الجزم به فلو حمل الحكم على الاحتمال لم يتفجسه

قلت فالحكم بالحكم الجازم دون الاحتياط في علم الظاهر  
 وادرج النقص عليه فلو صرف عن الظاهر بصير ما ذكره للنقض مثبتا  
 للمقدمة المنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا يدفع مادة البشرة  
 فلا ينفع نفعا معتد به والمراد بامثال الضمائر الاسم المعنوي الذي اريد  
 به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيدا او زيد  
 قائم واسماء حروف التثنية واسماء السور والكتب وليس اسم الانسان  
 المشار به اللفظ مفرد او مركب من هذا القبيل لان وضع اسم الاشياء  
 للمبشرات فاستعمال المجاز في كلمة او مركب لا يتحقق مادة النقص  
**قوله** فان الوضع فيها وان كان عاما انما قال وان كان عاما انما  
 الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بالحكم مثل الحروف والتثنية والسور  
 والكتب **قوله** فليس هناك مفهوم كل اي في مقام وضع امثال  
 الضمائر وقيل في مقام رجوع القيمة الى اللفظ المخصوص لا يخفى  
 انه لا يتم في مثل الضمير فافهم **قول** هو الموضوع للمعنى قيد الموضوع  
 له بقول الحقيقة لانه هناك مفهوم كل يجعلونه الموضوع  
 له مجازا فيقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون  
 مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع  
 الجزئيات هذا المفهوم **قول** وهو ما يجوز على انه صفة  
 لمعنى لا يقال لا للاحتمال الاختصاص على مفرد لما مر **قول** ومعناه  
 ما لا يدل جزء اللفظ على جزئه هذا يقتضي ان لا يكون الافراد

الحقيقة



صفة بالمدلول للدوال الأربع والظاهرة كذلك اذ لم يوصف بالمدلول  
وصفة الدوال الأربع ولا عاينها بالافراد والتركيب بل الافراد والتركيب  
مخصوصة بالالفاظ الموضوعية اذ لم يوصف اللفظ الدال بالبطع او العقل  
بشيء منها فاطلاق التعريف منتهى على الاهمال او منتهى على الاختلاف والتعريف  
الصحيح ما لا يدل جزاء لفظه الموضوع على جزئية **قوله** وفيه انه يومهم  
ان اللفظ موضوع للصفة المتصف بالافراد بناء على انه اذا علق فعل  
بشيء موضوع <sup>بشيء موضوع</sup> بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك  
المعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المعلق ولا يستفاد  
خلافاً لذلك الا يفرق من التجزؤ وانما انتهى الافادة الحقيقية ابراهما  
لفتح الغادوال للضمف الدلالة فانه كما استفاض بالمعنى الثاني جاء  
بالمعنى الاول وقيل كونه عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجزؤ بحسب المقام  
ولا يحق عليك ان مثل هذا الابهام لازم من تعلق الوضع بالمعنى  
لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف بالمقصود به بشيء مع ان المقصود به  
بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه وكأنه لم يتضرر له لانه يصدر  
تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما يلتأت له ان لا يقطعه عن  
المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت  
ما قال الشيخ الرضا ان الافراد صفة المعنى عند النكاح وانما هو صفة  
اللفظ عند المنطقين ولا مدخل لتوجه ما يتوجه على تعلق الوضع بالمعنى  
في ذلك **قوله** كما يتركب مثل من قتل قتيلا في قوله من قتل

قتيلا **قوله** لا يردح من بيان نكتته في ايراد ايجد الوضوح  
جملة فعلية لان الحكم به بسلبي لا يظن به ان يخلو احتيازا وهذا  
المخصوصية عن نكتة **قوله** والآخر مفردا لا يخفى لفظ هذا البيان <sup>البيان</sup>  
**قوله** وكان النكتة فيه التسمية على تقدم الوضع على الافراد فيجوز بالاستعمال  
الماضي في تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد  
لا يكاد يستفاد من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل  
الفعل فلما كان توصف الوضع معمول متعدد اختار فيه صفة الفعل  
والاصل في الصفة الافراد فاختر فيها معموله الافراد وانما قدم  
الصفة الاولى لانه لو قدمت الثانية لاهمت تقدم الافراد على الوضع  
كما يومهم جعله صفة للمعنى ولانه اريد ذكر المفرد على وجه يخلو ان  
يكون صفة للمعنى ان يكون صفة للفظ لذهب نفس الناظر في ترفيع  
كل مذهب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لا يستلزم  
الافراد الوضع من غير عكس ومن قال بتقديم الوضع ايضا <sup>بما شارحه</sup> للتسمية  
على تقدمه فقد وقع في مقام التسمية لا يستفاد به الا عدم القدرة  
**قوله** او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يقدم الحال  
على ذلك الحال المجزؤ **قوله** هذا القدر كاف لصحة الحالية لا يدخل للمعنية  
الذاتية في الحالية ولا يتفاوت بها الحال كما يومهم قوله هو هذا القدر كاف  
لصحة الحالية **قوله** مثل الرجل قتل وكذا في مثل رجل لان التسوية كاللام  
كلمة فرجل كما انان عدا كلمة واحدة لشدة الامتساج وهذه قرينة







او حكما **قوله** كونه الشيء بحيث يفرم منه شيئا آخر فان كان منشاؤه  
 تلك الهيئة جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية  
 وان كان كون الشيء الاول مقتضى الطبع عند عرض الشيء الثاني له  
 فطبيعية ولا عقلية **قوله** فبعد ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر الدلالة  
 كما وقع في هذا الكتاب فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث  
 يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة لا يتضح ان ذكر الوضع يغني  
 عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف لجزء قوله وضع  
 بل بقوله وضع لغوي ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة  
 الوضع في التعريف **قوله** ومثل لفظ دين المسموع من وراء الجدار  
 اختار لفظا مبهرا لا للتشيل فقيده بالسمع من وراء الجدار ليختص  
 به فهم المخاطب الا فظ بسمع دين ودلالة اللفظ لذلك المدلول  
 العقل فيظهر الدلالة العقلية كما ان الظهور بخلاف لو كان اللفظ  
 معنى فيلوح اللفظ دلالتان فلا يطرأ قصد بالتشيل للظهور ولو  
 كان اللفظ قريبا لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة اولدلالة اللفظ  
**قوله** فبعد ذكر الدلالة وفيه نظر لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلا  
 لة ما يستلزم الوضع فيستغنى به عن ذكر الوضع كما في تعريف الفصل  
 فالتعريف للمعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرع ولا حاجة  
 الى ذكر الوضع **قوله** كما في المفصل فيه لطاقة لان تعريف المفصل هو هذا  
 لهذا التعريف **قوله** اي منقسمة اشار الى ان هذا الخبر يقصد به

فكأن قاعدة ربه  
 من ذلك ما يرد بها  
 حقيقة

ط لا تشاء حروف الهجاء  
 حتى يقال لا بد من ذكر الدلالة  
 لاحراجها

فكأن

يمكن ان يحاج عنه بان مراد الشارح  
 من ذكر الوضع اعلم من ان يكون  
 مطابقة او التماسا فلما يرد انه  
 يجب ان يكون  
 كما في تعريفه

هذا لا يشاء  
 بيان

بيان حكم الكلمة بل يقصد به تكامل تعريف الكلمة بتصورها ثانيا بغير قيود  
 اليها تحصيل حقيقة كمالها لا حقوقا لا حكم في التقسيم وانته من تنق  
 التعريف ويظهر ذلك من القود بملاحظة فصل الاقسام فان ما ذكره  
 في قود وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترب باحد الانشطة  
 الثلاثة وكلمة دلت واقتربت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس يتم  
 الشيء الا يتم قيود اليه وتحصيل بعد القيود مفروقات وهي بالنسبة  
 الى هذا الشيء تسمى اقساما وتسمى هذا الشيء بالنسبة اليها اقساما وتسمى  
 كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب في التقسيم قصد ختم القسم  
 فيما يذكر من الاقسام وقد خلط عنه فلهذا قال منجمه فيها والخص  
 به ان حكمه بنوع مفهوم التقسيم من غير ضمنية التفات الى  
 ما هو خارج عنه فهو عقلي والآفا استقرى هذا هو المشهور لكنه  
 كثيرا ما يوجد ختم لم يكن فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء  
 بل يتعان فيه تشبيه او بهان فيقال هناك قسم ثالث حقيقي  
 بان يستحق حصر قطعي والخص المراد هنا قبل عقلي ونحن على انه استقر  
 قد بيناه في شرح الكافية في هذا المقام ثم قول المصنف انها متعلق بما  
 يفهم من الجملة من معنى الاختصاص ويكنى هذا القدر للظرف عند بعض  
 النخاة من غير حاجة الى اعتبار اللفظ في نظم الكلام وبه يشعر سوق  
 كلام الشارح وبعض النخاة يقدر ون عام للظرف هكذا انجمرت  
 لانها اه **قوله** اي الكلمة لما كانت الح لما ظرف بمعنى لغيره يلزم بعد

هذا هو مقتضى  
 مجزئ التصدير  
 او توضيح  
 وهو اسم وفعل ورف

هذا هو مقتضى  
 هذا هو مقتضى  
 هذا هو مقتضى

اذ







كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه الاول تركب **قوله** قال الحكماء في مقابلة لاد  
 خل له فيما هو بصدده من انه علم به كل واحد حد بمعنى المرفق الجامع  
 المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المرفق قدر مشترك بل يتحقق  
 بمجرد التميز الا انه اراد تحقيق المرفق لكل وتوضيحه ايضا **قوله**  
 وليس المراد بالحد ههنا الا المرفق الجامع المانع يعني عند الادباء  
 معنى المميز ذلك كما صرح به المقصود مختصرا لا يرد منع ان ما  
 علم حد لجواز ان يكون التميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه  
 الاقسام فلا يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية  
 الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح المصطلح في مفرداتها وجميع ما  
 ذكره من اخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المرفق  
 حدودها **قوله** والله در المرفق جلة يمدح بها الكثرة الخيرة وتحققه  
 سيج وفي بحث التميز والمراد ههنا والله در المرفق شفقة على المتعلمين  
 حيث لم يمهل في التعليم جانب التزك ولا التقى ولا المتوسطين ههنا  
 المقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم **قوله** الكلام في اللغة  
 ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا لا يظن ردا على ترك بيان المعنى اللغوي  
 للكلمة وهو النقطة وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا  
 يخفى ان الكلمة انما هي الاصطلاح من الكلام لشمول الكلام  
 الكثير والكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاح للكلام فتخصيص كل  
 من اللفظين بما حضاه اصطلاحا ليس لتمييز بينهما في الاسم

في الاسم من المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكثفا به فاداء  
 المراد في الخامس ولا يخفى انه اشتد مناسبة بما اطلق عليه ولا  
 ان يجعل النقل عنه اليه **قوله** فالتفريق اسم فاعل انما عقب  
 التفتين بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل  
 لتخصيص صورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام في  
 ان يرعى ولا يقرأ فاحفظه ولا تغفل عنه في نظائره وعدة من  
 هدايانا واجعه مع عشائره **قوله** فلا يلزم اتحادها واتحاد  
 المتضمن والمتضمن في تضمن كل ما لكل جزء من قال المعنى فلا يلزم  
 اتحادها في الكلام الثاني فقد ضيق على نفسه المرحب ولو  
 جعل الهيئة جزء الكلام كان لتضمن الكلام للفظين معنى واضح  
 غير محتاج الى هذا التوقيف لكنه لم يلتفت اليه لاحتياجه الى تصحيح  
 كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع  
 اللفظين والاسناد سواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى  
 الاخر او ضم كلمة الى اخرى فقد سهى لان تشيئا منهما ليس جزء الكلام  
 بل مدلوله او صفة الاجزائية تأمل **قوله** اي تضمننا حاصل بسبب  
 الاسنادية الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعتبار مجموع  
 اللفظين وتضمن اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن كل من الاسناد لكن  
 انما **قوله** خرجت المهمات اي الصرفة لكنه بقي زيد قائم جئت  
 فان المجموع يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مشتملا على جئت

اللفظ



وان ايسر فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث  
 الخفي على الالفاظ الموضوعية **قوله** ويشترها اسناد يفيد الخاطب  
 الى الاولى نسبة تفيد **قوله** دخل في التبريق مثل زيد ابوه قائم  
 ومثل تسرع بالمعدي خبير ان تراه **قوله** فان الاخذ فيها مع  
 انهما مركبات في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركبا نظرا لان الخبر عندهم  
 قائم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليه ان الامثلة المذكورة  
 داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين  
 حقيقة او حكما **قوله** فان في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب الاسم  
 وجعل مسندا اليه ومع قوله ولا ياتي ذلك اه فان المراد بالاسم  
 اعم من الاسم الحقيقي والحكمي لا يذهب عليه ان ادخال مثل زيد مقلوب  
 زيد في التبريق انما يحتاج الى تعميم الكلمتين لجملة قوله بالاسناد على  
 ما جملة عليه حتى لو كان المقع ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتاج  
 لانه يضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج  
 الى التعميم لادخال مثل **قوله** اعم ان كلام المقع ظاهر ان  
 ضربت زيدا قائما بمجموع كلام انما قال ظاهر لحوار ان يراى بملقن  
 كلمتين فقط قبل الانحرف انه يلزم عليه ان يكتب تحقيق افراد من الكلام  
 في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق  
 افراد من في ضربت اقوم جلاضرب هو قائم على تعريف الفصل ولا  
 يذهب عليه ان خبر البتداء في قولنا زيد ضربت عمر في دار مجموع

ما ذكر

ما ذكر لا يجوز ضربت وقد تعفوا على خبر البتداء هنا جملة فالكلام  
 الذي هو مراد في الجملة عند صاحب الفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل  
 خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان يجعل  
 عدول المقع عدولا عن عبارة تعريفه لا عدولا عن مذهبه **قوله**  
 على الجمل الخبرية الاولى على الجمل الواقعة من قيد الخبرية وكانت قيدها  
 بها لان الانشائية عند الجمع خبرا والواقعة خبرا مثل زيد اضربه  
 في تاويل زيد مقول في حقه اضربه ويهدى به ان مادة افتراق الجملة  
 عن الكلام لا يقتصر على الجمل الخبرية كما يوهى البتتان بل من مادة الا  
 فتراق اضم به اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلقا بالخبر وقوله  
 اخبارا او صافين زاد عليه احوالا او جملا قسمية او مشروطا فان  
 الحكم في الجزاء عند المصروف الا تم يفتح قوله ولا ياتي في ذلك اه ولا يكون  
 تعريفه جامعا **قوله** وفي بعض الحواشي اعتد بكلامه مع انه  
 خلاف ظاهر العبارة فجاء لان مثله لا يرتكب من غير داع فاحتمل  
 انه بلغه من كلام المقع ما دل على ان المذهب عنده هذا ونحو قول  
 مما يدل على ان الكلام عنده كالجمل ولا يذهب ما في الحواشي انه قال  
 المقع في بحث حرف الاستفهام والنفي ان لهما مصدر الكلام لانه يقتضيه  
 كون قام ابوه في زيد قام ابوه كلاما عنده والا لا يفتح قوله لهما مصدر  
 الكلام **قوله** ولا ياتي ذلك اي الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام  
 وجملة على الضمين او الاسناد تبعيد عن المرام **قوله** الا في ضمن



اسمين اي لا يتحقق هذا العام الا ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد  
الظرف واللفظ والاعظم الانسب لفهم المتعلم ان يجعل في معنى  
من لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتناءى من كل اسمين لانه لا يتناءى  
من اسم الفعل ولا من فعل واسم اي اسم كان لانه لا يتناءى من  
واسم فعل نعم يتناءى من اسم وفعل اي فعل كان على ما ذهب اليه  
المحقق من جعل اسماء الافعال الناقصة فاعلها لكن التحقيق  
انه لا يتناءى من فعل واسم اي فعل كان **قوله** لان التركيب الثنائي  
العقلي فيه ان حصر التركيب الثنائي في ستة وابطال ما عدا اثنين  
لا يوجب احصاء الكلام الثنائي في اثنين والمدعى محض مطلق الكلام  
فالاول ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والا  
سناد لا يحصل بدون مسند اليه لا يكون الا اسماء ومسند لا يكون  
الا اسما او فعلا **قوله** ونحو باز يد بتقدير ادعوزيد فلم يكن من  
تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولهذا اصح المحقق بالحصر  
تقديم الكلام دون تقديم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرتد  
الى اقسام ستة في باري الرأي بخلاف تعريف الكلمة **قوله** على معنى  
كاين في نفسه جعل في نفسه صفة معنى لا متعلق ابدل اي دل  
بنفسه ولا حالا عن ضميره اي دل كائنا في نفسه اي معتبرا في حد  
ذاته لئلا يفصل بين معنى وصفته اعني غير مقترب بما ليس بصفة  
لانه وان جاز لكن الفاصلة صفة اعذب ومن الغرض اقرب **قوله**

الاسم

كأن

**قوله** اي نفس ما دل النفس الاسم والتوفيق معرفة <sup>المعرف</sup>  
على معرفة المعرف ويلزم الدور **قوله** فتذكر الضمير بناء على لفظ الموصوف  
لا يخفى ان كلمة عبارة عما تكون الكلمة عبارة عنه لاعني لفظ الكلمة  
وثانيتها مفهومة الكلمة ليس لذاته كثانيتها معنى هذا بل لو انشئت  
الضمير الرجوع اليه يكون ذلك الثانيتها لمرعاية لفظ الكلمة فتذكر  
الضمير الرجوع الى ما دل ليس مجرد داعي اللفظ بل لداعي اللفظ والمعنى  
**قوله** ولذلك قيل الحرف اي يجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها  
لا بمعنى اداة الدال اليه كما هو الشايع في نسبة المعنى الى الشيء بقوله هذا  
المعنى في هذا اللفظ يعني يستفاد منه قيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا  
يتجه ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى لكون المعنى  
في الشيء الا كونه مدله لاله ولا يتجه ايضا ان قيد في نفسه في تعريف ما بقايل  
الحرف لغو نعم التركيب في ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار لاني  
نفسها كذا ولا يقال الدار في غيرها كذا الا ان الفاعل اجتمع على وضع  
ما يوافق في نفسه في هذه المعنى موصوف وصار عرفا في اسمهم فلا  
التكرار في معناه ولا في صيغة في التعريف به **قوله** ومحصل ما ذكره بعض  
المحققين يعني السيد الشريف قدس سره كانه اذا الشارح التبيين  
على ان هذا التحقيق ليس من الشك في قدس سره كما هو المشهور بل  
اخذه من كلام المحقق ليس كما ظن لان الناظر في كلام الايضاح  
يعرف ان المحقق بعيد عن هذا التحقيق وان كانت عبارة الجملة

به بناء الجملة ببناء



المقولة وفعت اتفاق بحيث تحمل الفصل بهذا الحق وكيفية ذكر  
 ان الفرق بين الاسماء الالزمة الاضافة والحروف ان الواضع بشرط  
 في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء الالزمة  
 واذا التزم الاضافة لفرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه والاختفاء  
 في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرط  
 متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان المحقق صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل  
 هذا الكلام بل المحقق ايضا يحق ان يقال في حقه ما قال السيد الشريف  
 المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حقه اشئ شرحه للكافية في هذا  
 المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه اجراء تارة اخرى **قوله**  
 كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وهو موجودا قائما بغيره لوقيل كما ان  
 في الخارج موجودا قائما بذاته هو في ذاته وهو موجودا قائما بغيره هو موجود  
 في غير مكان غاية في ابصار معنى الحرف وما يقابله وتبين ان  
 لا استعنى في الحدود الثلاثة فان في قولهم السواد في زيد ليس  
 كما قولهم الماء في الكوز بل معنى الاعتبار والدلالة على ان وجود السواد  
 ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الوجود في نفسه انه موجود من غير  
 اعتبار غير مجاز ذكرنا ان قولنا السواد في زيد وقولنا النار  
 في بغدا من وادهم واحد فن قال يظهر من هذا التشبيه وجاخر  
 لا اسمع اللفظة في وهوانه لا مشابهة المعنى الحرفي للتابع للجوهر صرح  
 ان ينسب الى ذلك الغير معنى كما ينسب الغرض الى محله بنى والمعنى المستقل

لما شابه الجوهر صرح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره  
 كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر فتدبر  
**قوله** كذلك في الذهن كذا من مقول الاول معلوم ولا بد عليك  
 التفاوت بين المشبهة والمشبّه به بان القائم بذاته لا يصير  
 قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك تبعا  
 فربما يقصد الى المدرك في غير مدركا فقصدي بالعرض **قوله** يصلح ان يكون  
 محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا اليكون  
 وجها للتخصيص الكسار بالاسم والفعل ولا يخفى ان كما لا يصلح المحفوظ  
 تبعا لان يكون ظرفا للحكم لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة النامة  
 بل لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة اضافية كانت او توصيفية تعليلية  
 فالاول وان توسع الدائرة بحيث يستغنى عنها اختصاصا في الموضوع  
 وكون الشئ صفة وكون الشئ مضافا اليه وكون الشئ مفعولا  
 او محقابه بما سوى الحرف ثم نقول يستغنى عن كلام اهل هذا التحقيق  
 المشهورين بن كمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه  
 ومحكوما به لكون معناه غير مقول الا تبعا وآلة للملاحظة غيره  
 وان المحفوظ تبعا لا يصلح لشيئ منها وان الغير الذي يذكر المحفوظ  
 بتبعيته ويجعل آلة للملاحظة لا بد ان يذكر ويتم مع حق فيهم المحفوظ  
 تبعا للملاحظة افراد الرجل والآلة لتفريها وملاحظة ما مع ان كل  
 رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة للملاحظة

قصدا والمدرك م

من لفظه وكذا باطلان فان  
 كل رجل مفعول به ملاحظة  
 حقة



معهم لفهم معناه فالتحقيق ان المحيظ يتبعه لا يصلح ان يكون محكوما عليه  
 ان لم يكن الة لملاحظة ما حكم عليه وسيلة الاختصاص وانما يتوقف  
 فهمهم لفظية كونه متعلقة اذ المحيظ المتعلق بمحذو ذكره فان قلت اذا  
 كان كل موضوعا لغيره هو الة لملاحظة غيره ابدأ فكنى يكون المحال قلت  
 الاضافة هي ملحق بالذات ليصح تعقل النسبة الاضافية تبين وبين  
 ما اضيف اليه بعد تحصيل المفهوم للمركب الاضافي فيجعل المجموع ملحقا  
 بالتبع الة لملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم ملحق ان المحيظ يتبعه  
 لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة مقصودا بالاحداث وبعد احداث النسبة  
 يقع جعل المجموع ملحقا بالتبع فلا يصلح ان يكون مدلوله ملحقا مقصودا  
 لا يصلح ان يصير ظرفا لنسبة ما وانما اجلت الكلام او لا على طبق اجمالهم  
 في المحكوم عليه وبه **قوله** فالابتداء مثلا اذ الاحظ العقل فان  
 قلت يفهم من هذا الكلام الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء  
 ومفهوم من الالامحظة الاول قصد والثاني تبعا وكنى لا وقد  
 قال فيما بعد ونحو اذ الاحظ العقل من حيث هو حالة فجعل الضمير  
 راجعا الى ما بعد مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كل مدلول  
 من جرحي قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير  
 والبصرة وليس افراد الابتداء الاختصاصا وليس له افراد حقيقة **قوله**  
 كان معنى متعلقا بالمفهوم ملحقا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا  
 وتبعه من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء  
 فلفظ

على ذكره

فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون  
 مدلول لفظ الابتداء ملحقا بتبعه كان تقولا كل ابتداء وقول لا حاجة  
 يعني الحاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ومن جملة على في الحاجة  
 عن التكلم احتاج الى ان يفهم في الدلالة عليه بفهم من ذال على كذا  
**قوله** لكن عبارة الفصل ظاهرة في المعنى الآخر وهو ان جماع الضمير الى  
 لعدم مسبوقتها اه اشار الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الآخر  
 ولا يصار للمعنى الى المعنى الاول الادعاء وكان وجهه قرب مرجع الضمير  
 وشبوح المعنى الاخر قال ابن مالك في التسهيل اذ اراد ضمير يست  
 الاقرب والا بعد فهو الاقرب الى الكس في التسهيل اذ اراد ضمير بين الاقرب  
 والا بعد فهو الاقرب **قوله** ولما كان مطابقة ولانه جزءا مما وضع له  
 تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمن هو جزء المعنى  
 الموضوع له فقد حمل المعنى في التفسير على اعم من المعنى المطابقة على  
 خلاف المتبادر من المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابق  
 صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشمية مع انه لا يحمل  
 اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا تصارف لان هناك ما صارفا  
 وهو ان المعنى المذكور في تقييد الكلمة هو المعنى الاعظم بقرينة وصفه  
 بالاقران بالزمان في الفعل والاقران وصفه بالزمان لتام معنى الفعل  
 اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقران بالجزء فلا يقال اقرن زيد  
 بيده ولو لان المراد بالمعنى ما هو اعم من المعنى المطابق لما احتاج

الفعل والاعلى معناه في نفسه  
 باعتبار معناه التضمن دلالة اللفظ  
 على معنى لانه وضع له 22



التعريف القيد غير مقترن بخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه  
 لانه لا يدل على المعنى المطابق بنفسه بناء على ما عمو ان الفعل  
 موضوع للحدث والزمان والنسبة الى الفاعل معين فالمراد بالمراد  
 على المعين لا يمكن ان يكون النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابق بدون  
 ذكر الفاعل لا امتناع فهم الكل بدون فهم الجزء فدلالة الفعل  
 بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على هو الظاهر  
 وورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقة على الضمنية لا  
 لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيق وقد حقق ان التضمن  
 التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة  
 التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضيه وجودها بدون المطابقة المتو  
 فقة على الضمنية لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول  
 بالمفوضية والحدث مستقل بالمفوضية وانما توقف فهم على الضمنية بوطنة  
 عدم استقلال ما هو شرط فهم بالمفوضية اعني المعنى المطابق بقى انه لا  
 شك في انه يفهم عند سماع لفظ خبر الحدث والزمان مع انه لا يفهم  
 المعنى المطابق فليكن يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون  
 المطابقة وهذا مما يجزئ في العقل وقرنا بعد قرن وقد بينا فيه جدا  
 بلطفه من الله وعون في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام  
 فيه مرتبة كمال الحق لان الامور من هونته باقيا تراها ولا تظهر ينبوع الميان  
 الصافية في هذا المقام صرفا هارتي الاكباد العطش وان كنا من

لأنه لا يمكن

طعن الجمل

من معنى الحاصل بعدم سعة ساحة هذا الكتاب له تحشى فنقول وبالله  
 التوفيق الاخفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع في  
 المعنى من اللفظ ودلالة لوضعه لحناء فقد حفر معناه عنده  
 في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور  
 طرفه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ  
 لان الغرض ان تلك الدلالة متأخرة عنه لا بد للدلالة من امر آخر  
 يتسبب من اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد الالفاظ  
 والذي دعاه الى التفات به فقوله لا سمع العالم بوضع ضرب على الوجه  
 العام تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن  
 تذكر الوضع وليس هذان دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى  
 معنى من حيث انه مراد فتشاهدة هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الو  
 له بالضميمة فاذا حضر عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث  
 انه مراد فتشاهدة الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو  
 الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سماع ضرب بدون  
 فهم معناه المطابق ومن ثبوت التضمنية من رر العقل الشخ الى  
 علمي بين سبب الارادة شرط الدلالة وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق  
 وليس مما يتوجب من وقوعه من مثل ما رغب كل من بلغه الى الآن فان  
 الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلول  
 العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى

عليه متأخر عن تذكر الوضع فاذا  
 سمع العالم بالوضع لفظا مثلا تذكر







**قوله** قواة كتبت الحاشية الدجاجة تقوى او تصيح قواة وقبالة  
على وزن فعل فاعلة وفعل لا **قوله** او عن المصادر التي لم ينع او عن  
معان المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي  
هذه الاسماء منقولة عن معانيها من نفس هذه الاسماء لان اللفظ انما  
ينقل عن بعض معانيه الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فكون تلك المصادر  
في الاصل اصواتا عبارة عن تكون تلك الاسماء اصواتا **قوله** او عن  
الظروف ينعى او عن معنى الظرف والجار والجور **قوله** فانه على تقدير شراكة  
اسماء الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة اولها كونها مشتركين الى  
والاستقبال وثانيها كونها مجازا في الاستقبال وثالثها كونها مجازا في الحال  
**قوله** فانه يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين  
ايضا في ضمنها قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل  
الا على زمان واحد **قوله** لما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض  
خواصه ليفيد زيادة معرفة به او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وامتناع  
عن اخويه لمن لا يرجع منه فهم تعريف الاسم لغاية غرضه وتوقف معرفة  
على تعقل استقلال المعنى مع انه كان ان لا يستقل به فهم كثير من المحاطين  
بهذا الكتاب ولك ان تقول هذه بيان احكام مشتركة بين قسمي الاسم  
قدم على التقسيم وذكر الجرج على سبيل التقريب لشركته مع ما ذكر في الاحتصا  
**قوله** فقال ومن خواصه متبها اي متبها من اول الامر ولم يقد  
على المبتداء وليس التقديم للحصص والالفاء وما ذكرنا لم يتجه ان التشبيه على البعضية

على البعضية لا يستدعي ذكر من لم يحصل من مشاهدة ما ذكرتم لا بد من  
ذكر من لم يصح به تصفية الجمع الدال على الكثرة بالامور الخ من غير ان تكلف  
تجوزوا علم ان التسمية المذكورة بين علان ملاحظة متأخرة عن ملاحظة  
العطف واللام يفيد كنه من الا ان كل واحدة من الامور المذكورة بعض من  
الحواس وليس التشبيه المذكور خفيا وان كان تقدم ملاحظة الربط اشيع  
لان افادة ان كل واحد من خمسة بعض من الحواس من توضيح الواضحا  
بل توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالعاقلة محل العبادة على ما يفيد  
العبادة لا يرضى **قوله** خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره فتر  
الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو المعروف  
عند ارباب الادب والاعراب في استعمال بلغاء العرب فيكون ماله انه  
يوجد فيه ولا يوجد في غيره في قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض  
معنى الاختصاص فلم يتدبر ولم يتذكر والمراد بالخاصة هنا الامر المختص  
بحول كان اولاد من جعله عبارة عن الخارج المحقق للشيء اوجبا في  
كلام المصنفات لا تخص وتفسفات لا تحف **قوله** ودخل اللام  
اي لام التعريف شاع اللام فيما بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير  
حاجة الى التعريف وجعل اللام فيها عوضا عن الكسوف اليه يخرجها عن عدل  
قارئها ولو تأب عن ادنى تكلف لولته بلام التعريف وما على فيشمل  
اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الاعلى اسم الفاعل  
واسم المفعول كما تعرف في حيث الاسم الموصول والاول واللام الزائد



والالف واللام التي هما جزء الكلمة كما في النجم ولو قبل التبادر من اللام  
 جميع هذه الامان لم بعد **قوله** ولو قال دخول حرف التعريف كان  
 شاملا للهم في مثل قوله عم على لغة جر ليس ابرام صياح في اصغر جواب  
 سايل من البحر قال الامام صياح في استغرق **قوله** لكنه لم يتعرض له لو  
 شهرته ولم يخص الامور المذكورة بالتعرض الا لشهرتها بل نقول لو قال  
 حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام ويكون تطويلا بلاطلا  
 يلزق لا يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا للهم وحرف النداء  
 كلها او بعضها فتأمل وانما يتعرض لعدم التعرض لبعض اقسام اداة التعريف  
 دون السائر الخواص لان تخصيص التعرض باللام ابرام عدم اختصاص باقي  
 من اقسام اداة التعريف **قوله** ان في تخصيص الهم بين اقسام الاعراب  
 الدالة على عدم اختصاص باقي اقسام **قوله** وفي اختياره اللام على الف  
 او اللام واللام يستفاد منه اختياره على حرف التعريف ايضا ان لم يكن سوق الكلام  
 له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم المفرد وجا ابتداء  
 بخلاف الهمزة في فروع الحق يجعل علامة يعرف بها الاسم **قوله** اشارة الى ان  
 المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في هذه المسئلة معه وان كان  
 الخليل اعلى كعبا منه صرح المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف  
 ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبق احد مثله من علماء النحوي  
 ولم يخلو احد **قوله** لتقدر الابتداء بالسكان فان قلت ما يدفعا  
 وضع اللفظ ساكن او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل

ابن امير بياه

وقلم بياه

هذا هو المختار عندنا في هذه المسئلة  
 وهو ان يثبت الاختيار للهمزة في فروع الحق  
 ويجعل علامة يعرف بها الاسم

في البعد

في ابتداء الكلام قلت حصول الحقة في اثناء التركيب بخلاف الهمزة مع  
 سهولة الاعداد ونعم مذهب سيبويه بان التعريف يقتضى التنكير ودليله  
 حرف ساكن فيناسب ان يكون دليلا ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون  
 دليلا متصفا بيقض ما انتقص به دليل يقتضيه قوله وانما الخليل قد ذهب الى  
 انها ال ككل فكان همزة في الاصل للقطع جعلت للوصل طلبا للحقة  
 المدحوة كما لا كسرة استعملها **قوله** والمبدء الى انهما الهمزة المفتوحة و **قوله** وان  
 حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لهما تذكرها **قوله** لانه لتعين  
 معنى مستقل بالمفرومة يدل عليه اللفظ مطابقة تتبع في ذلك الشيخ  
 الرضى وهو ضعيف جدا لا انتفاضة بمثل عندى الاسد الرامى لانه  
 لتعين ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والصعيف انه لا ينكر نقص  
 ان التعيين للذات المقترنة من مفهوم الحسن ولا شرب للصفة <sup>النسبة</sup>  
 العبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتكثير  
 يتعاقبان على اللفظ وكذلك علامته فاعلم ان يكون في القول علامة  
 تنكيره يدخل عليه اللام **قوله** كالمولات الخ قد حقق في موضعه  
 ان الذي في الاصل الذي زبدات <sup>عليه</sup> التعريف **قوله** ومنها دخول الجر  
 الجر كالتيون يكون مصدرا فلا حاجة لهما بهذا المعنى الى الدخول  
 كاللام الا ان فهم الحركة والنون الساكنة منهما سبق فاختلف  
 الشايع اليق قوله وفي الجواب به تقدير الاول او تقدير **قوله** في  
 واما الاضافة اللفظية فمرفوع للمعنوية هذا اولي مما يقال ان الاضافة

وبان تح

منصف بياه

م



اللفظية لا يكون مفعولا في المفعول والحرف لا يكونان شيئا منها  
 لانه يدعون ان يبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم قوله  
 والمراد به كون الشيء مسندا اليه انما فسر الاسناد اليه الى الشيء بان جاع  
 ضربه الى ما هو كماله ظهوره كالمذكور ولم يفسر بالاسناد الى الاسم  
 املا قيل ان انه لو اريد ذلك للفالحكم بالاختصاص واما لما نقول  
 انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان  
 معرفة بعد معرفة الاسم **قوله** اختصاصه لو انهما من التبريق والتخصيص  
 والتحقق به في عدم جريان التبريق في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر  
 نعم التحقيق في غير مسألة الحسن الوجه لا يجري فيه بلاخفاء مجرد التنوين  
 او نون التثنية والجمع وشيئا منها لا يوجد في الفعل واما تحقيق  
 الحسن الوجه وان يمكن في الفعل لكنه لم ينفى باعتبار طرد الباب وكذا  
 ان تقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذي  
 في مفهوم الفعل اعتبر نسبة الى الفاعل والمفعول ابداعا وجه لا يجمع  
 النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع العقوبة  
**قوله** وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مع ان قوله والجر علم الاضافة  
 يدعون الى تغيرها على طبق نظير بكون الشيء مضاف اليه مع ان قوله والجر  
 علم الاضافة يدعون الى تغيره وتوجب الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر **قوله**  
 لان الفعل الجملة قد تقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف في المثال  
 المذكور الفعل والجملة مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية

بتمامها اذا اضيف اليها **قوله** وقد يقال هذا اي احد الامرين من الفعل  
 او الجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مرفيا لانه الموافق لاختصاص  
 الجر بالاسم وتعرف المصروف للمضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح ايضا لا  
 لا يميز في ترجيح التاويل واما اشياء جملة قد الى ما يسي على هذه  
 الدعوى من حمل قوله المضاف الشامل لكون الشيء مضافا اليه فانه يجب  
 جدا ولا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلتزم استبعاد الواو فلحمل ما هو على  
 اظهر اختصاصا كما يريد بقوله لان الفعل او الجملة قد تقع مضافا اليه اذ قد  
 تقع كذلك بحسب الظل لانه لا يكتفي في ترجيح ما اختار في تفسيره **قوله** فالاضافة  
 بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم المراد بالاضافة هذا ليس كغيره  
 مضافا لو كان الشيء مضافا اليه بالنسبة بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا  
 ان شيئا من طرفيه لا يكون الا **قوله** معرب قال المصنف الايضاح وهو  
 من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعاني وازالة  
 الفساد والالتباس او من اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها والوجه  
 ظاهر لان الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه القياس  
 معرب بكسر الراء هذا كلامه وكأنه يريد بالاعراب العرفي ما هو مذهب المفسر  
 اي اختلاف آخر المعرب لا ما هو مذهب وهو ما اختلف آخر المعرب به  
 لانه لا يفتح ان يشتق منه شيء ولهذا اظهر ان من قال وفيه انه لو كان اخذ  
 صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره لم يأت  
 بما فيه لان الاسم المعرب يختلف الآخر لا محال الاختلاف اذ لا يجعل الفاعل



مكان الحدث ولا يتبع باسم المكان كما لا يخفى قوله والعرب الذي هو  
من الاسم يحتمل ان يكون العرب والبنى قديمن القسم لانفس القسم لانهما  
يشملان الاسم والفعل والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركاً الا انه  
يلزم تخصيص تعريف الاعراب والعامل بالاعراب الاسم وعامله لو كان البيان  
على مذهب البصري لانه لم يشبه في الفعل العرب معان مقتضية للاعراب لا في  
الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم قوله اي  
الاسم الذي اندفع بهذا الاعتبار ورود مية الاصل على التعريف لانه  
لم يشبه مبنى الاصل مشابهة موجبة للبناء والالكان مبنيا بالمشابهة  
لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا خرج بتقييد التركيب بقوله تركيبا  
يتحقق معه العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يعد لكن  
اعتبار هذا القيد في كمال البعد ولا يهتدى اليه القرينة قوله ركب مع الغير  
يدعو اليه ظن كون العربي اسما فاقبل التركيب على هذا المعنى بعيد والظاهر  
منه ما يقابل الفرق فيلزم صدق التفرقة على بعبارة فعين **قوله** لم يشبه  
اي لم يناسب فتر من الشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة التي  
هي اعم اذ يفارق المشابهة في الاضافة التي المبنى لئلا يدخل في تعريف  
العرب المناسبات المشابهة نحو **قوله** مناسبات مؤثرة في منع  
الاعراب ضبطها صاحب الفصل يتقن معنى مبنى الاصل ومشاورة <sup>الاصح</sup>  
في الاحتياج الى الضميمة كما في البرهنة وقوع موقع كاسماء الافعال  
ومشاورة الواقع بموقعه كفياد وفساق وحضار وقوع موقع ما كالم

ما اشبهه العرب ككثير القوم او اضافة اليه نحو يئذ في المباني المؤثرة انما  
تتبع بعد ضبط البنيات فاستحق المبنى بهذا الاعتبار التقديم على  
المعربات فلذا قد راها صاحب الباب **قوله** فالاضافة بيانية للاصل في البناء  
اعم من وجه من البنى بل احق مطلقا وضافة الى الاصل خضرة لامية انما البناء  
اضافة اعم من وجه كما لا يخفى على من اضاف معنوية الى هذا الفرق فالوجه  
في الاضافة البناءية ان لا يخص الاصل في البناء بل يطلق لشمول العربي لان  
الاسم هو الاصل في الاعراب ويكون في نيانه بالاصل لانه في الواقع اصل  
في البناء والتوجيه للام الشارح مجال لمن له فهم المعاني استقلال  
**قوله** وهو كما مضى قال المحقق الشريف قدس سره في حاشية المتن جعل  
بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما رابعا **قوله** والامر بغير اللام لاجابة  
الحقوله بغير اللام لان الخوى لا يستعمل ما هو باللام امر بل هو مضارع  
مجزوء وما الامر باصطلاح ما هو بغير اللام **قوله** فاعتبر العلامة بحرف  
لاستحقاق الاعراب لم يقل اعتبر العلامة بحرف الصلاحية للاعراب  
لان لا يحصل به الفرق بين اعتبار الصور والعلامة لان المصطلح  
يعبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق  
بالفعل عند الصور واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة  
اوضح المعبر عند العلامة الاعراب بالحق البعيدة من الفعل وعند المص  
الاعراب بالحق القريبة من الفعل ولذا يقال لم تعرب الكلمة وهي  
معربة لم يوجد على طريقة المصوب اصطلاح لم يعرب لانه لا يخفى



عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد كلب الاعراب عبيد الذات لان ذات الاعراب  
متأخرة عن العرب او اريد سلب الاعراب بحسب الظاهر على الثاني لا  
ينفع الشارح فيما هو بصدد الاول تدقيق فلسفي لا يناسب الحاجة  
قوله لان الغرض من تدوين علم النحوي ان يعرف به احوال او احكام علم ان الغرض  
من النحوي لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة  
الهيكلة التركيبية وتقديم ما هو حقه التقديم وتأخير ما حقه التأخير مثلاً  
وجوب تقديم المقتضى لمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام متى اتصلت  
بعلم النحوي لا اولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحوي **قوله** فان العارف  
باحكامها كذلك مستغن عن النحوي اشارة بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف  
المتكلم للمعرب اختلاف الاخر بالتبع لان العارف بالتبع لا يتعلم  
المعرب بهذا الطريق لانه يكون عبثاً فحقين ان يكون معرفة اخلاف  
الاخر بالتعلم في هذا الفن فتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة العرب  
فلو عرف العرب به لم يتوقف معرفة العرب على معرفته وتوقف معرفته على  
معرفة العرب فيلزم تقدم معرفة العرب بهذا التعريف على غيره وهذا من  
افحش معائب التعريف السني بالدور وهو الذي صرح المصنف بانه عدل عن المشهور  
لاجل الا ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة  
معنى الدور قيد او ازماء والعجيب ممن قال اشارة بقوله فالمقصود من معرفة  
المعرب ان لا يشغل نفس التعريف فساد بل في المقصود منه ان المقصود  
منه تحصيل كلمة تجعل كبرى الصغرى سهلة الحصول لا يحتاج نتيجة

الظالم بياه

اسانه

و يكون

و يكون معرباً

و يكون المعرب عين النتيجة مثلاً ان اقبل هذا معرباً فما يختلف اعرابه  
ينتهي ان هذا يختلف اعرابه وقولنا هذا يختلف اعرابه عين هذا معرب  
فقد عرف الكلام الذي لم يقصد به المقام واخرج من الموضوع والانتظام  
فاستكمل على نفسه منع كون المعرب عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل  
فاجاب بما لا يرتد به الوجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة  
مقاصد الشارح الجليل لكونه من المترين على ملازمة جملة الجمل الا انه  
افاد بهذا التطويل حسن وصية سيد ولد آدم مغبض غيره البين على  
العرب والجمجم نعم الله امراء سمع مقالتي فحافظها فادها كما سمعها  
فرب حامل فقهه الى من هو افقه منه هذا وقد افادني استاذي ومن  
هو جدي انه جدي واعتماد حسام الله والدين ورواد الحوافي  
اسناد ائمة زمانه بالبيان القافي افاض الله عليه شيئاً بسبب انه الوافي  
انه يمنع قول المصنف ليس الكلام مع المستغنى لا يجوز ان يكون الكلام مع المستغنى  
العارف اختلاف او اخر الكلام غير ان يكون متميزتين مرفوعاً ومنصوباً  
ومجوزاً فما يتعلم المعرب في الفن بهذا الوجه لا يعرف من النحوي هذا الحكم  
بل يعرف منه بمعرفة النوع والنسب والجور الى غير ذلك من الاحكام  
الحاصلة للمعربات في التركيب اسطر الله الخلق هداية الطريق انه  
قريب **بجوابه** فالمقصود من معرفة العرب مثلاً ان يعرف انه يختلف  
اخر اثاره مثلاً لان هذا الحكم من جملة احكامه كما اشار اليه  
فيما بعد **قوله** وحكيه ان من جملة احكام العرب واثار اشار

مجلسه بياه



الى ان المراد بالحكم الاثر المتبع على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الصبر  
 للجنس لا الاستقراء فيقول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التثنية تقديم  
 مقدمة لما سيورده بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور  
 حكم معوي مركب مع عامله ابتداء وتفسير الحكم بالاشارة في هذا المقام مما  
 اقبله اقوام بعد الاقوام وان لم اعثر على ما جذه في اقاين الكلام  
 ولا يبعد ان يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه مما ينبغي  
 ان يحكم به في الفع على العرب ولا ينبغي ان يعرف به **قوله** باختلاف العوامل  
 فان قلت الفاعل لا يجمع على فواعل الاسماء قلت فليكن جمع عاملة لان  
 العامل قلما يكون غير كلمة وقيل العامل صان اسما في عرف النحاة **قوله**  
 اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه غا فبقيد العوامل بالداخله عليه  
 لان معرب الابع عن اختلاف العوامل الداخلة عليه في وقت ما ولا يختلف  
 آخره وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه **قوله** فاعقل  
 خرج بهذا التقيد اختلاف آخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل  
 الداخلة على المستفهم عن نحو من زيد ومن زيد اذا قيل جاء في زنده  
 ورايت زيدا ومررت بزيدا ثم تقيد العوامل بالداخله عليه يخرج  
 عامل ابتداء والخبر لان الدخول اما الحق بالآخر والاول وذ الانصوح  
 في الامور العنونه كما **قوله** وانما حصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا  
 ينقضه ويكون اللفظ محمول على ما لا يقصد به في غيرهم **قوله**  
 او على المصدية اي يختلف اختلاف لفظ واما ان تفرض بين هذا الت

هذا التوجيه التوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق باختلاف العوامل لان  
 تعلقه باختلاف العوامل يوجب ان قام احد حصر العامل في المعنوي والمقد  
 على انه ما سيبين قولهم فان اصله في وقتها وتبقى ذكرها لئلا يستوي البتداء  
 بينه وبين فتي لاتحادها **قوله** واختلاف اللفظ والتقدير  
 اهم من ان يكون حقيقة او حكما كما اثبتنا اليه لئلا ينقضه **قوله** قلت  
 لا انتقاض وان لا يجعل اختلاف العوامل اهم فاننا نقول المراد باختلاف  
 العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرها مبينا لاثرا اخر في الآخر قولنا  
 رايت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المتصرف وعاملان مختلفان  
 في المتصرف **قوله** لئلا ينقضه بقولنا رايت احمد ومررت باحمد وقولنا  
 رايت مسلمين ومررت بمسلمين مشى كان او مجموعا **قوله** وقولنا معطوف  
 على قولنا في تقدير لئلا ينقضه بقولنا رايت مسلمين ومررت  
 بمسلمين **قوله** مشى او مجموعا متعلق بما بالمثل لا بهذا القول فلا يتوجه انه  
 لا يوضح الا ان يكون مشى او مجموعا او ما يقتضيه منه الوجه ما قيل ان المراد  
 مدلول هاتين الصورتين فاذا اظهر شموله للمشي والجمع فخذ ما اتيتك  
 وكذا من الشاكرين **قوله** فان قلت لا يتحقق الاختلاف لاني آخر المعرب  
 ولا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة او فوق الواحد **قوله** اذا  
 ركب بعض الاسماء العددية الغير المشابهة لمبنى الاصلا مع عاملة ابتداء  
 اي اذا ركب كائنا مع عامله ومتحققا معه **قوله** مع لفظي فالتركيب  
 ومن جعله ظرفا للتركيب او رده عليه ان التركيب مع العامل لا يكون

فلان

ما انشركا به



الا اذا كان لفظاً فهو ان يكون التركيب مع العامل ابتداءً ويتحقق اختلاف  
العوامل سبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر العرب وفي الكو على  
واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي لاختلاف العوامل  
اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا وفي نظر من وجوه  
الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يقع  
قول الشارح لغير اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل لاختلاف  
الآخر والثالث ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر  
فيه عامل معنى ليس معنى الفعل والعامل المعنوي الذكر هو معنى الفعل  
اقام متعددة فاصلة للظروف والمفعول معه فصلناها في الكلام في  
والرابع انه لا يجازي اد للسواء لانه لم يقل كما ركب مع عامله ابتداءً  
حق بوجه شئ لا تقول اذا سبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان  
لم يكن التركيب للاسم العدود مع العامل لانا نقول التركيب مع العامل  
للاسم العدود لكن لا ابتداء بل ثانياً ومع ذلك تركب الاسم العدود  
العامل ابتداءً اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم العدود مع ابتداء العامل  
ابتداءً اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم العدود مع العامل وان سبق عليه  
تركيبه لا مع العامل ولم يكن التركيب ثانياً للاسم العدود لم يكن بتقدير  
التركيب ابتداءً معناه فاعرفه **قول** غايته الامر ان هذا الحكم لا يكون  
من خواصه الشاملة فيه انه اذا كان الفاعل هذا الحكم بعض العرب  
لم ينفع المبتداء المتعلم ببيان هذا الحكم فانه اذا ورد عليه من العرب

لا يعرف انه هل يجب فيه هذا الحكم او لا قبل فليكن المراد اختلاف آخر باختلاف  
العوامل وقتاً وما وهذا الحكم لا ينبغي ان يرد بانه يخل ان يكون العرب  
لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتاً ما لان الاختلاف القرني لا يكتفي لتقصي الاحكام  
الادبية وقيل المراد استبعاد الاختلاف وجمع جواب الشارح عليها  
بانه اوفق بالعبارة اذا التبادر الاختلاف بالفعل من غير تفيد بوقت  
ما وليس لخرج لما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الذي يتفجع به المتعلم  
**قوله** وحين يراد بها الموصولة المحركة فلم يجعلها موصولة بل موصولة  
بل موصوفة فتنبه ان تقول وحين يراد بها الموصوفة حركة او حرف  
قلت كلمة ما كل ما وقع هكذا وقع هكذا اجمل الامر من قبله على الامر  
الاول او لا وعلى الامر الثاني ثانياً حيث قال وحين يراد بها الموصولة  
الحركة او الحرف فعرف الحركة والحرف على مقتضى ما الموصولة في قوله قد تم  
الاشارة الى الموصولة لانه انسخ امتزاج التنج بالشعر ثم انه كتب الشارح  
في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفاً واحداً كالباء  
الجارة فالاولى ان يسند اخراجها الى السببية القرينية المفرومة من  
الباء الجارة وابقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المعروف  
من قوله لا يرد العامل والمقتضى انه لا تعامل ولا مقتضى على السلب  
الكل والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد على عامل وشئ  
من المقتضى ولا يذهب على احداً انه بعيد عن الفهم جداً وانما قال  
والاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص  
ما يخرج بزيادة السببية القرينية المفرومة من الباء الجارة لكن الاولى

وان كان العامل والمقتضى  
فان قلت قد فسدت كلاماً جازماً

وانها بابه



ان يخرج الجميع بارادة السببية المفرومة القريبة والاب كيتب من ذلك ولا  
 يذهب عليك ان قوله ولو البقيت يذل على قرح تخصيص كلمة مالا شعور  
 كلمة لو على امتناع الابقاء فاذا قرح اعتبار السببية القريبة كان الاول  
 ان يقال فاذا ابقيت لدلالة ما اذا على التحقيق فتأمل ولك ان تقول  
 يمكن ان يراد بكلمة ملحقا بآخر حركة فلا يراد علم ما ورد من امثال  
 الياء الجارة ولو اريد بالحرف في الباني وهو المتبادر حين مقارنته  
 بالحركة لم يخرج عامل على حرف واحد وكما لا بد من اخراج العامل والخارج  
 والمقتضى لا بد من اخراج مجموع العامل والمقتضى والاعراب فان السببية  
 وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف الاعراب وكذا  
 تلك الثلاثة يتحقق بين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد السببية  
 بالقرب لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس مما يدخل بينه وبين الاختلاف  
 تقدم آخر بخلاف تقدم العامل او المقتضى او الاعراب او المجموع ومن  
 قال ليس للمجموع سببية الاستية اجابها المركبة من القريبة والبعيدة  
 والبعيدة لم يأت بكلمة واضحة فقد اخص تخصيص كلمة ما هو غريبة  
 اخراج المجموع كما يختص باخراج المنكلم الذي هو السببية القريبة الحقيقية  
 لاختلاف الآخر قرح بل تقييد في الاعتبار فاعتق يا ولي الابصار  
**قوله** خرج حركة نحو غلام اراد بنحو غلامى مالى ونظائره ومن  
 قال اراد به جركى ارفى قوله تعالى وامسى ابروكم وارجلكم بحجر  
 ارجلكم فلم يخرج تدقيق نظره الا الى حلاق ما اجمع عليه من كون جركى الجار

والجار الزايد من الاعراب هذا ولو قال الكسار خرج نحو حركة غلامى  
 كان ان خرج في نحو لشمله باء ما قبل باء المنكلم في نحو مسلى في جاني مسلى وقول  
 لان معرب على اعتبار المصداق الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه منى ولا  
 يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب بانه ما في اخره المعرب اعني من حيث  
 انه معرب لم التعريف ولا ينجم عليه شئ فتأمل **قوله** ان يستحب على فائدة  
 اختلاف وضع الاعراب وترجيح الاثبات به على تركه او اراد التنبيه  
 على فائدة وضع الاسماء دون الافعال والحروف **قوله** ليدل على المعاني  
 المتواترة جمع مفرد وهو ما يقصد بشئ واحد على القاييم بالشئ المقابل  
 للعين بعيد عن الفهم ولا يقود اليه فائدة وكذا في ما ياتي في تعريف العامل  
**قوله** حيث قال في شرح هذا الكتاب والوجه ان المصوم من قال  
 هو لغة وضع الاعراب ارادوا انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من  
 نحو الكلام والآن ينطبق الفرض على الفعل لا الدعوى على تقدير تعلقه  
 باختلاف ان اختلاف الآخر الدلالة على المعاني وهذا الفرض لا يستدعي  
 اختلاف الآخر بل وضع الاعراب **قوله** مطلقا **قوله** ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف  
 اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان لم يدخل في الدلالة ما به  
 الاختلاف على ما سنفسد في الآف الموضوع للمعاني عند المصممة الاختلاف  
 على الاختلاف بينه وبين الكسوف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف والفهم  
 المصروف لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى اول الامر متحقق واضح بخلاف  
 الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه لا ريب لكل معرب بخلاف الاختلاف



هذا فنقول الاول من اوضاع المعاني مبادى الاضلاق والاولى بوضع الاعراب  
 المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف **قوله** على  
 صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من المعاني العرب والمعتق  
 على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب يأخذ كل من المعاني العرب قاتما  
 المعتق على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعاني فكل  
 من اريد على تدل المعاني في العرب وعدم استقرارها فيه الا ان الاعتبار  
 العرب اخذ المعنى اقرب من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل السندى انه على  
 صيغة اسم المفعول والشارح لما استثنى ترك ما هو المشهور الذي على  
 الستة الحاقه لمجرد اقترابه هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل  
 ولا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار العرب المعاني لا يفيد تدلها في المعرب فلذا  
 اعرض عنه الشارح لانه الخيالي هو الواضح **قوله** وانما جعل الاعراب  
 بالحكمة الذي هو الاصل والاعراب مطلقا في آخر المعرب حقيقة او حكما فان  
 الواقع بعد الشرح في الكلمة كانه الواقع بعد الكل لانه الاكسر حكم  
 الكل وكون الحركة بعد الكلمة يظهر باشيء **قوله** لان نفس الاسم  
 يدل على المسمى والاعراب على صيغة فاعل هذا الفاعلية ونظائر هاتفت  
 لدلالات الفاظ الالفاظ ونهيب الشيخ الرضائي انما صفات الالفاظ  
 فقال في تأخير الاعراب ان الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظ  
 من قول المصنوع الصفة متأخرة ان وجه تلخيص الدلول والوجه ان تأخر  
 الدال على الصفة لانه تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف والاقرب

في آخر المعرب اي الاعراب بالحكمة

للالفاظ بها

ان يقال

ان يقال جعل الاعراب في آخر الاسم لان كل من حروف الكلمة مفيد  
 الهيئة الكلمة ولا يرضى تغيرها مما يمكن لئلا يتبدل لالة الكلمة على معناها  
 بخلاف الحرف الاخير فانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل تعلم على صيغة  
 الامر على هيئة ماضية **قوله** انما انواع اعراب الالفاظ ثلثة بنية على ان الجز  
 مجموع الثلثة فلا يشك للمل على الانواع ووجه تقديم المطف على ان  
**قوله** ولا يطلق على الكلمات البنائية اصلا ولا على غيرها من غير الاعراب  
 من حركات الخبر الاخر فانها مستعملة في الكلمات البنائية غالبا وفي غيرها  
 من غير الاعرابية ايضا **قوله** كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما في  
 كونه عمدا من كل وجه **قوله** كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما في كونه  
 فضلة او مشتهرا بها كما في اسم ان واحدا **قوله** علم الاضافة اي  
 علم كون الشيء مضافا اليه في تقدير اضافة اليه وانما حذف اعتمادا  
 على فهم المقصد من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء  
 مضافا اليه مقابل لهما لان كون الشيء مضافا ولا يقل علامة كون الشيء  
 مضافا اليه حقيقة او حكما كالتقدير كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية  
 وقولنا بحسبك زيد لان ذلك قد ادخله المصنف المضاف اليه حيث  
 قال الجوزي ان هو ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه  
 بشئ بواسطة حرف الجر لفظا او تقدير اذ لا بد من تقيم النسبة  
 بحيث تشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح  
 بتمييزه عن باقي المفعولات وكذا المفعول **قوله** لم يخرج الى الحاق البناء



المصدرية الاولى لم يفتح الياء المصدرية **قوله** وانما الحذف الرفع بالفاعل  
 والنصب بالمفعول لان الرفع ثقل قليل <sup>والفعل</sup> **قوله** وجب الاحتياط في ما هو  
 اصل في الاعراب لكونه معلوما هو اصل في العمل **قوله** فاعطى الثقل  
 للقليل الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخل لام التقوية في المفعول  
 المتأخر عن الفعل لا يجوز ومنه من جعل التركيب مع تقنين معنى الجعل  
 فصار ما لا معنى فاعطى الثقل مجعولا للقليل ولا يخفى ان حدث  
 الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تقنين معنى العروض لان الاعطاء  
 للقليل ثمة يجعل عارضا له فالان فاعطى عارضا للقليل وذلك ان  
 تجعل للقليل تغليلا والمفعول الثاني مخذوف او اعطى الثقل  
 ما اعطى من الرفعات لاجل هذا القليل فانه القيس عليه للكثير  
 فقامل **قوله** ولك الابق للمضاف اليه علامته غير الجعل  
 اعطاء الجر المضاف اليه اضطراريا ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه  
 ايضا كثير الا ترى ان قولنا مرت يرتدي يوم الجمعة لتاديبه  
 لكن كثرته دون كثرة الفايد فاعطى التوسط في الكثرة التوسط  
 في الثقل **قوله** والعامل احتاج الى بيان احتياج معرفة الموعود  
 اليه لا اعتبار العامل في مفهومه على ما ذكره في حكم الموعود  
 وتأخير عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة  
 المعنى المقصود والاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من سواء  
 الطريق وطلب البتة من الجع العميق **قوله** ما به يتقوم اي به

ومن قال آخر عن الاعراب لكونه  
 سببا بعيدا عن الاعراب

السمع

حصل

يحصل دون غيره فنبه على ان سببه للتقوم ليس كسبب  
 الاعراب للاختلاف وغيره فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل  
 لا تقول ينتفض بالاسناد وما يقوم به المعنى المنتفض والركب منها والعامل  
 لان تقول لا يفهم من العرف حقوقنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار  
 دون نفس الماء ولا تجاوز النار الماء فتأمل المعنى المنتفض او معناه  
 لم يبريد ان الام للعهد الذهني الذي طغى الفكر والمعنى المنتفض لا يوجد  
 في الفعل عند البصريين فلذا قبل المراد عامل الاسم وقوم بالياء في  
 بحسبك زيد يكون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال  
 لم يبال بخوفه لقلته قوله وفي مرت بريد الباء عامل اما في غلام زيد  
 فالعامل عند البعض الحرف الجز المقدر وعند البعض المضاف الثاني  
 عن الحرف الجز **قوله** فالمفرد لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والخ  
 المنتفض اذ تفضل اقتضاء معنى المنتفض فانه تارة يقتضي الحركات  
 الثلاث وتارة ماسوي الفتحة وتارة ماسوي الكسرة وتارة يقتضي الحروف  
 الثلاث وتارة ماسوي الواو او همزة وتارة ماسوي الالف فمذه اقسام  
 ستة **قوله** اي الاسم المعرف الذي لم يكن مشن ولا مجموعا هذا الترتيب  
 للمفرد وتنوع له معينين آخرين كلامه في محله ولا يستغنى القاعدة  
 بالاسماء الستة ولو احق الشئ والمجموع الحرف بما يقيد المنفرد لكونها  
 واسطة بين المنفرد وغير المنفرد لان التمام لهما اسم من شأنه  
 ان يقيد التوطين ومنه من عدم الانفراد ولم يمنع الانفراد في

الحركات بيا

وتارة ماسوي الياء

الاول لفظ وضع بفتح ميم لا يقال  
 جمع ولا شئ بل الترتيب  
 والثاني هذا ما يابل الجمع

وفيه الا المفرد لا يتناول الواو  
 لانها داخل في الشئ  
 وفي الاسماء الستة فبمنها  
 هذه القاعدة ولذا فلا انتفاء







الصفة المشهورة بها وهذا الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف  
 الاسماء الستة لانه مزيج لتزييف كون اللفظ موضوعا لنفسه  
 وانما يذكرها مقطوعة عن القوائد او كما يكون عبارة الحكم مشتملة  
 على امثاله والثاني الاجتناب عن ذكره <sup>الاضافة</sup> وغير مضاف لانه خلاف  
 للاستعمال عند العرب والشاهد اية المتعلم لاعرابهم بالوزن والياء  
 والاول لانه لا يفتد بنفسه لوجهه <sup>لكن</sup> لا مطلقا بل حال كونها  
 مكبرة لما كان اشارته الى تجريد هذه الاسماء في الحكم بقول فاعراب  
 هذه الاسماء الستة ادهت انما جردت عن خصوصية التكبير والافراد  
 ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد  
 والتكبير محفوفة في مقام الحكم ومضافة نقل المتر على خلافه <sup>تسب</sup>  
 كما لا اشتغال بتحقيق القيد وانما لان النسخة كانت في نظره كانت  
 هكذا والثاني في غاية البعد ومن قال نبه على ان عبارة المتن محمولة  
 على التقديم والتاخر لا بما حال تغيير الظرف والحال لا يتقدم على العامل  
 المفعول او غير عبارة المتن الى ما هو انسيب وبغير المصدر ان يغير عبارة  
 الى ما هو انسيب فقد نبه بذلك على انه بلغ بدقة النظر الى ما لا  
 يحيط بقليل البشر وانما اختاروا هذه الاسماء ستة لا لا يخفى ان هذا  
 الوجه في غاية الضيق والاقرب منه ان يقال العرب بالحر وفي الفروع  
 والحق ستة المشي وكلا واثان والجمع والوزن عشرون فجعلوا في  
 مقابلة كل فرع اصلا وانما اختاروا هذه الاسماء الستة <sup>وه</sup>

ما اتفقت عليه النسخ اما  
 غفلة عن فوات الترتيب

لشابهتها

لشابهتها المشهورة كون معانيها منبئة عن تعدد الالفاظ كونها منبئة  
 عن تعدد الالفاظ كون معانيها منبئة عن التعدد لان المبني هو اللفظ  
 دون هذا المعنى <sup>فان</sup> ذلك في ما سوى الغرض واليهى ظا واما فيهما مخفى  
 والاوجه ان يقال المشابهة المشي والجمع في ان فيها حرفين ليد بعده  
 ما ينبه به الاسم فان تمام الاسم بنون التنبيه والجمع والمضاف والتون  
 واللام لوجود حرفي الصالح للاعراب في اخرها حين الاعراب دون  
 غير حال الاعراب فتشابه الاعراب في الطرياق والتفسير وهذه الحروف  
 هي الاربعة الاو للام الكلمة وفي الاخرين عينها بعينها عند الشج  
 الرضوه في كلامه الشارح ويبدل من العين واللام عند المصو لان  
 الاعراب لا يكون في اصل الكلمة ولما كان مكلفا بل تعسفالم يلتفت  
 اليه الشارح واعلم ان الظان جعل كلاما من الالباء عن التعدد ووجوب  
 حرف صالح وجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها  
 بالحروف لا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب  
 الى غير ذلك منبئة عن التعدد والاول وجود بدون اعادة  
 اللام وكذا كلمتا التاء بدل من الالف والالف للتانيث لان علامة  
 التانيث لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون  
 مشي او ضمير ولا يجوز ان يكون متعددا غير تنبيه الالف الشعر  
 كقولك كلا زيد عمرو والهاق التاء بكل مضاف الى مؤنث اوضح من  
 تجريده واختلاف الف انه في الاصل واويا والاكثر من على الاول

وان اضيف الى نطق بحسب هذا  
 النظر ان يكون مقفلة فذلك قليل  
 من ان يكون مقفلة بالجمع فذلك قليل  
 من ان يكون مقفلة بالجمع فذلك قليل  
 من ان يكون مقفلة بالجمع فذلك قليل



ومعناها معنى التشنية لانه تكرار الواحد مرة واحدة وهو الجمع  
 بالواو والنون سواء كان مفردة مؤنثا او مذكرا سالما او مفعلا  
 وفيه نظر لان المذكر في بحث الجمع في شرحه ان قوله وان كان اسما  
 ومذكر <sup>مذكر</sup> علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يفنى عن اشتراط التذكير  
 التقدير جمع المذكر للفاصل عن التقدير او التثنية انه اسم وليس معنى التثنية  
 الاضافي مراد للمفرد <sup>فان قيل</sup> جعل الاصطلاح اعتم من مفهوم المركب  
 ولو هو فظ على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم يمكن ادخالها في احوات  
 عشرين بان يراد بها ما على صورة الجمع المذكر وليس <sup>في عشرين</sup> عشرين  
 واحواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله ونظايرها <sup>في</sup> السبع  
 وبه فتر التثنية بحيث كما دخلت امة لغت اختفا واستعمالا  
 الاخت للمثل استعمالا غيرية غير مصنوعة للنمى <sup>في</sup> والالفح اطلاق  
 عشرين على ثلثين ولم يضح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يخص  
 عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره  
 لا يفيد ان ثلثين فافوقها ليست جموعا في الاصل غلبت على تلك الفترات  
 تغليب العام على الخاص وما يفيد هو ان يقال الاعداد ملثمة من <sup>الاحاد</sup> الاحاد  
 حاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كالاولى  
 في انها لا واحد لها من لفظها <sup>في</sup> واطلاق ثلثين على تسعة وثلثين  
 وهكذا وايضا هذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ  
 الالفاظ كان في لطفه وانما جعل اعراب ثلثي مع ملحقاته اه

اه الاولي ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يفنى عن ضرورة  
 البيان في الملحق ولانه لا يساعد <sup>في</sup> لانها فرع للواحد بلا كلفة وكذلك  
 قوله وهو علامة التشنية والجمع فتأمل وفي اخرها حرف يصلح للاعراب  
 فان قلت الصلاحية متنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب تتغير  
 قلت هذا ليس بتغير العلامة <sup>صنوعه</sup> اما الالف والياء فتبدل الالف بالياء  
 بل من تبدل علامة بعلامة بتبدل علامة بعلامة لا تتغير الا في ان بعد  
 ما كان الالف علامة التشنية جعل العلامة اما الالف والياء فتبدل  
 الالف بالياء بتبدل علامة بعلامة لا تتغير العلامة <sup>في</sup> او كسرة  
 التشنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها التوقف  
 الجمع على الثلاثة والشروط على الثلاثة ان كان اسما او اكثر ان  
 كان صفة <sup>في</sup> وحملوا النصب على الجر لانه السنته في الحذف <sup>في</sup> التثنية  
 الى تقسيميه اليها فيما سبق في بيان حكم العرب حيث قال لفظا  
 او تقديره لعددها في هذا البيان فوايد الاول ان قوله التقدير  
 بيان الاقسام التقسيم السابق لا التقسيم الاخر لا اعراب كما ذكره  
 بعض الشارحين وكأنه نبى ذلك البعض ما ذكره على ان قوله  
 لفظا او تقديره تفصيل وعديله معرفات بتعريف العهد <sup>في</sup> والثاني ان قوله التقدير  
 ان هذا الكلام متصل بما قبله كما ان اتصاله ولما كان التقدير  
 اقل اشار الى وجه تقديم التقدير مع ان اللفظي <sup>في</sup> لكونه  
 الاصل احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال التقدير في لفظة اولى

الانسان والامر ان يقال التقدير في الجمع  
 على التشنية والشروط الثلاثة ان  
 هو مما لا ينبغي

لاختلاف العمل لا اختلاف  
 الاخر والثاني ان قوله التقدير



بالتقديم في مقام البيان **في** التقديم اي تقدير الاعراب الانسب  
 فقصر بالاعراب التقدير ليلام قوله واللفظ في اعداء **في** فيما اي  
 في الاسم الذي تقدر الاعراب فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة  
 لمخرج التبادر والى ترجيح حذف العايد على حذف المضاف في قوله تقدر  
 اي تقدر اعرابه لان حذف الفضلة اهنون من حذف العدة ولان الفهم  
 يتسارع اليه ومنهم من طال عليه طريق الترجيح والحال ومع ذلك فاته  
 هذا الوجه الظاهر **ولكن** ان جعل ما عبدة عن حرف آخر في حرف تقدر  
 الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب بل حرف التقدير **في** آخر الاولى **قوله**  
 كعصائه بذكر عصا على ان الالف العدة كما ذكره ويراد ذلك في المستقبل  
 ايضا فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال في قاض **قوله** وبعد الاعلال  
 متقدر في قاض كعصا فلم يفرق بينهما قلت موجب تقدير الاعراب في قاض  
 الاستقلال فان الاستقلال فيه ادى الى الحذف وموجبه في عصا التقدير  
 فان استقلال الواو والهمزة ادى الى القلب ولذا ان جعل عصا ملحقا بحلي  
 وقاض بالقاض والفضل المتقدم فليعتمد به المعتمد **وكما** في اسم العرب  
 بالحركة لم يفرق في الاسم العرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلمات ومساجدي  
 وعبار فيل الاول ان يقيده بالحركة باللفظية لينج عنه عصا فان تقدر  
 الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصا وعصى فالقلب بالف  
 ما تقدر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تقدر الاعراب بالاضافة  
 ولا يكون تقدر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عن نحو قاض مضافا

الياء

الياء التكلم مع انه داخل فيه فم ينبغي ان يفترض قاض بما سوى المضاف  
 الياء للتكلم لان الاعراب في الناقص المضاف الياء التكلم متقدر لان الحذف  
 من آخر حركة الكسرة التي اقتضيتها الياء لا حركة الاعراب حتى يكون  
 تقديرها بالاستقلال ولذا ان جعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيد الغلام  
 لهذا التعميم ايضا وسواء كان مقصورا ومنقوصا او صحيحا **قوله** امتنع  
 ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد من حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة  
 اعرابا كما جعل علامة التشبيه اعرابا لانها مقتضياء التقديم على الالف  
 فلا يمكن ان يكون اثر العامل والالف ان يكون العامل لتحصيل الحاصل  
 واما علامة التشبيه فاحدا الامرين ومعنى التشبيه لتحصيل احدهما الاعلى  
 التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما **قوله** يعني كون الاعراب تقدير يا  
 في هذين النوعين مناط فائدة تعميم مطلقا هو غلام وان جعل متعلقا  
 بهما ولذا جعله البعض مخصوصا بغلام وكان لم يجعل ذكره لدفع  
 توهم الاختصاص لمخصوص بغلام بل جعله ادعى حسن التقابلة بينه  
 وبين قوله **قوله** كقاضي فعا وجر او مسي رفعا فان تقيده بالمقابل لا يرد  
 الى نوعي المقابل الاخر ويمكن ان يقال يريد بعضا مطلقا ما كان ياءه  
 مذكورا **قوله** ما كان الفه محذوف او ما كان الفه ملحوظا وبغلام مطلقا  
 ما كان ياءه مذكورا او ما كان ياءه محذوف او ما كان ياءه مبدلا بالالف  
 نحو يا غلاما فقوله فوجم تقدير الاعراب في نحو غلاما انه لما استقل  
 آخر الاسم بالكسرة تقدر الاعراب قاض والواو في انه لما استقل بالكسرة

نحو يا غلاما



او التفتحة يتناول نحو يا غلاما ويا بنت ويا امت ويا ابنتا ويا امتا  
**قوله** كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسوة ما قبلها بخلاف الياء الذي  
ما قبلها ساكن كظبي ونحو مسلي عطوف على قوله كفا في نوع الاعراب  
قاص فيكون جواز ووجه النفي ان يكون ذكر النفي مستدركا مع  
ذلك نتيجة ان الاحكام في حذف نحو ويعطف مسلي على قاض فلهذا  
**قوله** يعني تقدير الاعراب للاستقلال قد يكون في الاعراب بالحروف  
ان يعنى غرض الحق من تكثير الامثلة بيان ان التقدير في هذا القسم  
قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف والاستيفاء  
الاقسام المستقلة فلا يرد انه بقي اقتسام من المستقل لم يذكر  
ها وغفل عنها ومن افاضل تلامذة الشارح من خفي عليه ما  
تضمنه هذا الكلام فتصدي بيان نكتة ترك المصنف بعض امثلة  
المستقل فسلط طريق الاصول الى الظاهر فليكن بالقراط المستقيم  
مراط غير المفضوب ولا تنقي فانه لا يتهدى من اجبت ولكن الله  
يهدي من يشاء الى مراط مستقيم ثم يتجه على الشارح ان ما ذكره  
انما يصح على مذهب من يحوز الحكاية في التنشئة والجمع واما على  
لغة دعوى من غير ان القسم الاول ايضا يكون في الحركة والحرف  
ونحن نقول يعني تقدير الاعراب للاستقلال قد يكون في حالين وقد  
يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال  
الثالث ولما كان تمييز المستقل عن المتعذر باحتصل الشغل

المطلوب

بعض

بعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصورة من ذكر الامثلة بيان  
الفرق لم يذكر مثلا لما يكون الاعراب المستقل تقديرها في الاحوال  
الثالث نحو جاءني اخي القوم **الحوم** ورايت اخي القوم ومررت  
بأخي القوم وجاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي  
القوم واما جاءني مسلما القوم رفعا فقط في حكم **قوله** وقد  
يكون الاعراب بالحروف تقديرها في الاحوال الثالث للاستقلال  
وضابطه ما اذا كان الاعراب مدة ولا في ساكن نحو والمعنى الصلوة  
بحر الصلوة ونصبها الخرج نحو مصطفى القوم والمشي الغير المرفوع فاعرابه  
لا يكون مدة اصلا **قوله** اي فاما ما ذكر ما تقدم فيه الاعراب واستقل  
يعنى ضمير ماعده راجع الى ما ذكر من قسمي التقدير والمستقل لاماعدا  
ما ذكر من الامثلة حتى يرد الامثلة التفسيرية الغير المذكورة على  
بيان اللفظي فما اورد بعض افاضل تلامذة الشارح رحمه على  
بيان اللفظي من الامثلة وتكون في دفع بعض الامثلة بلا يسمي ولا  
ولا يعنى من جوع واضطر الى الاعتراف بوجوب بعض الامثلة لالحالة  
ما يقتضى منه العجب ولا يمنع عنه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر  
يشعر بان يحتاج في افراد ضمير ماعده مع رجوعه الى المتعذر  
اي المتعذر والمستقل الى تأويل التعذر بما ذكر وهذا طريق شائع  
في رجوع ضمير المفرد الى المتعذر لكن لا حاجة من هنا الى هذا التأويل  
لان المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او نحوها افراد الضمير الراجع



لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور لا الى المجموع <sup>فان</sup> لا ذكر في تفصيل العرب  
 المنصرف وغير المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لاحتياج تفصيل العرب  
 الذي سبق اليه قلت ولا احتياج بعض احكام تذكر بعد الى معرفته  
 ايضا واما المنصرف فلا احتياج الى معرفته الا لما سبق من تفصيل العرب  
 فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلهذا اثره بالتعريف وترك المنصرف  
 بالمقاييس وما يحتاج اليه التفصيل المتتابع للمعرب بيان <sup>احتياط</sup> في كون  
 وبيان الذكر وبيان المشي والجمع فينبغي ان يذكره الصورتين بغير  
 المنصرف قبل الشروع في المروجات فلا وجه للفصل الكثير بينهما  
 العرب وما يجب تقديمه على المروجات بحث المعرفة والنكرة لانه  
 انما يحتاج الى معرفتها الصلوة غير المنصرف ومباحث التعداد والجنس  
 ومباحث الحال والنعت في تأخيرها اخلا بيا <sup>هذا</sup> البحث  
 قوله وكان غير المنصرف اقل من عليه في المعرفة بالتعداد يستحق  
 بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر <sup>النتيجة</sup> فيترك الاكثر بالمقاييس لما  
 يشتمل عليه من تعليل مونة <sup>بشيء احتياط</sup> والبيان واما المعرفة بالتعريف فلا  
 يتفاوت في الاقل والاكثر حتى يقال <sup>بشيء احتياط</sup> اكثر بتعريف ما هو الاقل الا  
 ان يقال لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر  
 او ثور في البيان بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان  
 بالتعداد والاوجه ان يقال ان يقال <sup>المعرفة بالتعداد</sup> اختار تعريف غير المنصرف لانه  
 وجودي والمنصرف عددي والعددي يعرف بالمقاييس الى الوجوه

قوله

والتي تعرفه لانه يعرف بمعرفة ولم يقل والمنصرف ما عداه كافي الاعراب  
 القضي لا يشترط عنوان غير المنصرف بالمتصرف ما عداه بخلاف عنوان التعريف  
 واعلم ان العرب لا ينصرف عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف  
 عندهم ما يدخله الحركات الثلاث والتثنية وغير المنصرف ما يسلب عنه  
 الكسرة والتثنية على ما بينته النحسرة في الفصل فاعرب بالفهم والكسرة  
 والعرب يلزمه واسطة في لا يضح ان يكتب بتعريف غير المنصرف لانه  
 لا يمكن معرفة المنصرف بالقياس اليه واما عند العرب فان المنصرف  
 وغير المنصرف عنده فمعان العرب بالمرحاة اذ لا فائدة في وصف العرب  
 بالمرحاة بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقاييس <sup>في</sup>  
 لا يخص هذا العرب بمقتضى تعريفه فيها كما ان كان مطلق العرب  
 مختصا عنده فيها على ما قيل <sup>في</sup> غير المنصرف المنصرف ما خذ من العرب  
 فانه يتاثر بالعرف عن حاله الاصل بالتركيب الكثير من تاثير غير المنصرف  
 حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه ينصرف بالتثنية والكسرة دون  
 غير المنصرف وقيل جاء العرب بمعنى الزيادة والمنصرف مشتمل على الزيادة  
 من الكسرة والتثنية او زيادة القلقل <sup>في</sup> اي اسم معرب اختار  
 تفسير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتماليه لانه اقرب بالمتن الشرح  
 بالمتن ولم يشترح الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره وقد  
 تقدم مثله غير مرة وان لم ينسبه له بعض فاضل تلامذة الشارح  
 الا في هذا المقام واطيب عما لا يزيد الانبياء فاعرضنا عنه

1



من تسع على انه لم يوجد هنا شرط حذف  
 بالمرء كما هو ارب الكرام من على تسع ولا يجوز ان يكون التقدير الموصوف قالم  
 المضاف اليه على ما لا يخفى للعارفين في جوارحه **قوله** والعلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه للتأخير  
 ان يكون التقدير من تسع على انه اشتغل بهذا التفصيل عن شرح قول القوم انواعه رفع ونصب وجه الى هذا المقام  
 ببيان نكاح لتزجج تقدير **قوله** اقله موافق المرفق تسع كلما اجتمعت شتان منها فاللحق في تصويب  
 كتب في حاشية هذا المقام **قوله** وهذا هو الايراد لا يبعد الايراد في الحق والتصويب القول  
 ولم يذكر الايراد كلها يستغنى عن التفسير في الاستشهاد ببيان غير المنفرد  
 الذي يستعاد من البيت الاول على ما ياتي الاول انه يفيد ان غير المنفرد  
 ما في علمان فيخرج منه ما في **قوله** واحدة تقوم مقام العليتين والثاني  
 انه يدل على انه باجتماع سبين يحجب عدم الانفراد مطلقا مع انه  
 يجوز صرفه عند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التائيت  
 والعلمية مثلا يكون منع القرف للبيتين مع انه ليس بالثاني بالالف  
 وذلك لجمع عدل لعدد بلغ تكبير الاسباب في هذين البيتين نهاية  
 الحسن ان السبب عدل ما لا كل عدل وهو عدل لا يكون علم البناء وكذا  
 السبب وصف ما هو الوصف الاصل وهكذا وح كان المناسب تكبير القول  
 ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قال بعض الشارحين  
 ان الالف واللام فيه زائدة **قوله** والعدول في عطوفته ثم للترجي في الزمان  
 ويستعار للترجي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى مرتبة مما قبله **قوله** او ادنى  
 ولا يخفى ان الجمع اعلى مرتبة مما قبله وما بعده فكله في العليتين  
 لهذا النكتة الجميلة **قوله** ولوجعل الالف فعلا لقوله زائدة اه

هذا

هذا اما لا يقصد بالزيادة قبل مشي في مرفق ارباب التاليف اذ لا يقصد به  
 الا التقديم في الذكر فغمة في عبادتهم بعيد جدا **قوله** وهذا القول  
 تقرب ما ثبت في كلامهم الوجه الثلاثة المذكورة ولنا وجه رابع  
 وهو الاعتذار من سحيا مستحى وقت المناظرة هذه الايات  
 لعدم مساعدة النظم بان القصور تقرب غير المنفرد والعلل من  
 من الحفظ لا تحقيق القول فيها لا يساعده وقد عرفت بعض المسائل  
 في البيت الاول مما ذكرنا ومنها الابقام العلة لما يتبين في تكوينها ومنها  
 ما في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح ومما ذكره لان السبب  
 بمجموع الالف والنون لا مجرد الالف ولنا وجه خامس ذكرنا في شرح قوله  
**قوله** او القول بان كل واحد من الامور التسعة علمه قوله تقريبي  
 قيل الاول ما في هذا ليس كلام الشاعر ذكر العلة قلت الموانع جمع  
 مانعة والثاني لا نقا بتقدير علل موانع القرف **قوله** وقال  
 بعض انه اشان لاجد ويحذف القولين الآخرين فلذلك لم ينسها  
 ونحن اقمينا الزيادة **قوله** من حيث اشتماله على علمتين اغايد بذكر  
 لان لغبر المنفرد لان هذه الخشية احكاما آخر من حيث انه معرب  
 حكمه مامر ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث  
 انه مروي عن الشاعر ان دخل تحت حكم الفقرة او روي فيه الاصل  
 كما في مسلمات علماء الكسوتين لكن الاظهر الاحقران يقول او حكم  
 غير المنفرد من حيث انه غير المنفرد ومنهم من قال في جمل الخشية  
 وجه بيا



ما يكاد يسلب عن القائل به الحقيقة ان لا كسر ولا ذكر الكسرة مع انه علم  
 سابقا اشارة الى ان تعريف غير المنصرف بالاي دخله الكسرة والتونين  
 تعريف بأمرين يجب ان يجعل كل منهما حكما غير المنصرف فيه الدورين وجهان  
 على ما فصل في تعريف العرب ولو اقتصر على ذكر التونين لم يكن الاشارة  
 الى نقصان تعريف غير المنصرف الا من جهة التونين او لتبنيه على ان  
 منع الكسرة من غير المنصرف بالاصالة لا بالابتعية فانه لو اكتفى بالتونين  
 لتوهم ان حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف منع التونين والكسرة  
 منع بالابتعية كما قاله الكثيرون ومنهم من قال ان الجمع بين الحكمين  
 لانه اقرب ضبطا فيضبه الفعل مشابهة الاسم الفعل ثالث  
 مراتب اعلاها يوجب البناء وادناها عدم الانقراض واسطها العمل  
 والابسع المقام تفصيله لاننا نقول قائم ثم نقول قائمة المعروض  
 للبناء القائم المطلق لا قائم المجرى عن البناء وهو المذكور وكذا المعروض  
 لا انزول الام والجرى المطلق لا المجرى عن الام وهو الفاعل والفرعية للتأنيث  
 والتعريف وهية والفرعية المعتبة في منع الفرق اعتر من الوهمية  
 والحقيقة اذا اصر في كل كلام ان لا يخاطبه لسان آخر خلافا  
 للاصل بمنزلة المتوقف على الشيء لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية  
 لتحقيق الاصل لتحقيق خلافا للاصل تتبع لتحقيق الاصل حتى لم يكن الاصل  
 لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا للفرعية  
 موقوف على المعرف عليه والمرجع على الراجح لان المرجح ليس فعلا للراجح الا

الا يجعله بمنزلة الموقوف وليس معنى شتم المروجية  
 لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر حقيقة  
 او حكما وورث الفعل الذي فيه احدى الزوايد الاربع في حكم  
 الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر اى لا يمنع الجواز بمعنى  
 الوجوب والامتناع جميعا وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب  
 الامتناع والفرق قد يجب في الفقرة كما اذا وجب منع الفرق فكسره  
 الوزن فلذا فسره بقوله لا يمنع قروا وادخال الكسرة والتونين لا يلزم  
 حلق الاسم عنهما فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز  
 ان يخرج من التأثير بالضرورة واعتبار التناسب فلا حاجة الى  
 الحذف معناه الاصطلاح والظن من ضمير صرفته رجوعه الى غير المنصرف  
 بحكم قوله وحكمه والحاجة تندفع بترك الظ الاول فلا وجه  
 لترك الظ الثاني فافهم قوله للضرورة لان الضرورة تدرك الاشياء  
 الى اصولها ولا يخرجها عن اصولها ولذا لم يخرج عدم صرف المنصرف  
 لها عند الجمهور من البصريين كما لم يخرج جعل الزم المقصورة  
 ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيين وطائفة  
 من البصريين منع صرف العالم للضرورة فافهم قوله صبت في الحاشية  
 هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مربية النبي عليه  
 السلام واو لم اذاع فيهم تربية احد ان لا ينهم مدى الزمان  
 غوايا وفي حاشيتها جمع غالية بوجوه من استغنى مربية بالخفيف

صرف الفرق عن ظاهره وقيل  
 المراد بالفرق معناه اللغوي المظا  
 من الفرق

بكذا







لمعنيين ما هو صيغة الفاعل وما هو صيغة المفعول فلا بد له من دليل  
 بل يكاد يرده ما ذكره المعرف تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث  
 اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلاً على صيغة المجهول فانه يدل على  
 ان زيد على ضرب زيد يدل على وقوع شئ على زيد لا على قيام شئ بزيد ولو  
 كان للضرب معنيان كان ضرب زيد يدل على قيام المبنى للمفعول منه بزيد كما ان  
 ضرب زيد على صيغة المفعول يدل على قيام المبنى للفاعل منه فلا يكون خارجاً  
 بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل  
 المجهول ما هو جزء معنى الفعل المعروف والقارقي بينهما اعتبار قيامه الذي  
 يدل عليه هيئة الفعل المعروف وقوعه الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول  
 اذا اعتقد هذا فتقول كون الفعل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا ينفك  
 بهذا الدفع لكن القدر في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عد له عنه اى مال  
 عنه وعدل اليه اى مال اليه وجاء بمعنى التباعد يقال عدل الجمال الفحل  
 نحاه كذا في القاموس ولا داعي الى كون القدر الفوتى بمعنى التباعد  
 الميل الا اشتقاق المعدول بتسمية الاسم معدولاً وليس بقوى لانه  
 بمعنى المعدول اليه فالأظهر ان العدول بمعنى الميل عن الشئ الى الشئ هو  
 والعاذل مادة الاسم حيث ما لت عن الهيئة الاولى الى الثانية فتسمى  
 الاصل معدولاً عنه والاسم معدولاً بمعنى المعدول اليه لان المادة  
 عدلت الى الهيئة ولله در نظرين الحاصب صائبا فلا تجد بينه وبين  
 المقصود حاجباً وهو خروج الاسم اخرج الفعل اذ لا يبيح عدلاً

يدل على وقوع مصدره الذي  
 تضمنه على ما اسند اليه  
 معنى الفعل المجهول

**قوله** عن صورته الاصلية فتستقيف بالصورة لان الصيغة قد  
 نطقت على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي  
 والمراد بالصورة اعتراف من الصورة او ما في حكمها في كونها لازمة للكلمة كالصورة  
 فان احداً الامر لازم لافعل التفضيل فكان اللام منه بمنزلة الصورة  
 للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار علماً بالغلبة فيكون سمي  
 علماً للشيء بعينه معدولاً عن الصورة والحاجة اخرى الى تغيير تعريف العدول  
 بالخروج عما هو حقيقة من الصيغة واستلزام كلمة اخرى معه واما توهم  
 ان ما عير اليه التقيف يتقضى يوم الجمعة في صمت يوم الجمعة فانه  
 يخرج عما هو حقيقة من استلزام كلمة اخرى وهي في خلاف تعريف المص  
 فانه لا مدخل للقي في الصورة حكماً كاللام للفرق بينهما وبين اللام  
 الفصل هنا وبين مجرورها بالحرف الزايد بخلاف اللام ففيه ان يوم  
 الجمعة لم يخرج عما هو حقيقة الى ما ليس حقيقة فان تقديره في ايضاً ما هو  
 حقه **قوله** التي يقتضي اللام والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها  
 خروج الاسم عن صيغة الاصلية بهذا المعنى في غير ظاهر لانه  
 ليس هناك اصلاً وقاعدة يقتضون ان يكون عمر على صيغة عامراً لان  
 يقال لما اذ يقال لما اقضى ضرورة منع المضي الى ان يكمل بانه معدول  
 حكم بانه سمي باسم الفاعل من العارفة في اسم الفاعل من العارفة خرج  
 من صيغة التي يقتضي القاعدة وهي عامر على **قوله** لا يخفى ان  
 صيغة المصدر فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تقرر

وان قيل ان صورة ثلثه ثلثه ليست صورة  
 ثلث وهو انك تفتق القاعدة ان يكون  
 على صورة ثلثها قلنا المراد ان العدول يخرج  
 مادة الاسم عن صورتها ويخرج للمادة الواحد  
 عن صورته مختلفة حافظ اللون



لحروفه الاصول فبعضه القرب هيئة للضارب وان كان ما يعرض للمادة  
 في وضعه لغناه فبعضه ثلثه ثلثه ليس كسكنية ثلثه لان ما وضع له ثلثه  
 ثلثه نفس العدد وما وضع له ثلثه الموصوف في الوجه ان يقال خرج المشتقات  
 من المصادر من المشتقات من المصادر السماعية بتقدير الصيغة  
 بالاصولية لان صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصول وقواعد  
 والمشتقات من المصادر القياسية خرجت بما خرجت المغيرات القياسية  
**قوله** فلا ينطق عما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز  
 وكذا المحذوفة الاوائل مثل عدة والمحذوفة الاواسط كقول  
 في وجه ولا يسعدان يقال خرج عن كل ما غير ما يبدل الحرف اصلي الحرف كما  
 المقام والايلاء فان المادة ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات  
 القياسية الا المبدعات في الخارجة باعتبار قيد القافية لا غير  
 هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فما قيل من بيان قول خرجت عنه  
 المغيرات القياسية كالمقام فيبعد عن المقام **قوله** المقصود هي ما تميز  
 العدل عن سائر العلل قدر تفي هذا الجواب وهو ليس برضي اذ لا يشبه  
 على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وتبيينها تميز المنصرف عن  
 الغير المنصرف وبيان العدل على هذا التوجيه لا يحصل هذا المقصود  
**قوله** اعلم اننا نعلم قطعاه قد رد كلامه على ان ما اشتهرت في  
 كتب النحويان خرج ثلث محقق مخاليق العلم القطعي هو امر  
 يحكم به بالكلية لا يظن ان اليه المنع القوي وانما المحقق بثبوت اصله  
 واما

واما ما خرج عنه فلا فان قلت اذا كان بثبوت اصله محقق والاصل  
 انما يكون بخروج الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يزد  
 بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه ونفي  
 بالخروج انه كان عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا الاضطرار فيقول  
 ما اشتهر مني على انهم ارادوا بالخروج محققا للخروج عما هو القياس  
 لا الخروج عما ثبت للمادة وصبي ما يحكم به الشارح للخروج عما ثبت للمادة  
 وبقي على ما اعتبروا المغيرات الشاذة على تعريف العدل **قوله** يتبين على ما ذكر  
 انه يختص معرفة غير المنصرف بتعريفه بالمنتج لانه لا يعرف غير المنصرف  
 بالعدل ما لم يعلم انه منع منه الكسر والتثنية فيلزم الدوام الا انه لم يلتفت  
 اليه لان ذلك لازم في العدل التعديرت لا محالة فيلزم في مطلق العدل  
 ويندفع الفتح بان قد عكس تعدده لمقام **قوله** لانهم تنبهوا للعدل  
 فيما عدا عن هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل التنبيه لذات السبب  
 في سائر الاسباب سوء الجمع التعديرت لا يتوقف على معرفة منع الفرق فان  
 الثانية والوصف والجمع والعجبة والتركيب مما يعرف بدون منع الفرق  
 واما العلمية فلا تعرف بشئ منه الا بعد منع الفرق واما التحقيق فان كان  
 هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بجمع الفرق هذا ثم قول فجعلوه غير  
 منصرف الا في تركه لانه مشترك بينه وبين جميع الاسباب ولا يخفى كون الحكم  
 بعلة العدل للمعرفة بالعدل فدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب  
 علوان الحكم بوجوده بالفرق دون الحكم بوجوده **قوله** اي خرجا

هو الخروج عما هو القياس فيمكن  
 ان يعرف بدون معرفة منه  
 الفرق كما في سائر الاسباب وان كان



كائنا عن اصل محقق يعنى محققا بمعنى محققا صفة الخروج مقدر بحال  
 متعلقه وهو الاصل وهو بعيد عن العبرة سيمافى قول او تقدير الان  
 جملة على الوصف بحال المتعلق مع انه يقع ان يكون وصفا للخروج بحال  
 نفسه مبعده عن الغم **قوله** جاء في القوم ثلثة ثلثة حال من القوم ثلثة ثلثة  
 ما اول بلفظ واحد مفعلا بهذا التفصيل فلما كان العبرة عن الحال كلاً  
 اللفظين اخرج اعرابه عليهما **قوله** وكذا الحالة احادى ومحدوثا  
 ومثنى الى رباع ومربع لا وجه لقول الرباع ومربع والظروب رباع ومربع  
 الا ان يجعل الى معنى **قوله** وهو يجمعها القول يجمع عشر ومئتين  
 بخلافه الاخرى قال الشيخ الرضى رحمه الله يستعمل على وزن فعال  
 من خمسة الى عشرة بياء النية نحو الخماس **قوله** والسبب منع القوم  
 آه قصد بهذا الكلام رفع اشكال عرضي في اعتبار الوصف من جعلها في  
 الاصل اعداد الان الاعداد ليست اوصافا اصلية وانشاء في  
 ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها فان مما قيل ان منع صرفها التكرار  
 والاستيئة الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطراري  
 فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة **قوله** لان الوصفية العراضية التي كانت  
 في ثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصاف في الاعداد انها وضعت للوحد  
 ثم تستعمل مجازا في ماله الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة  
 للوحدات في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوصفى ليس  
 بشئ لانه يوجب عدم انفراد اربعا ربعا **قوله** لان معناه في الاصل  
 اشدها

تكرر العدد حيث عدل  
 عن الصفة وعن  
 اي عدل بوجه مثلا  
 عن لفظ واحد في  
 البوابة فاقه  
 في ثلثة ثلثة وجه عرضية  
 الاوصاف في الاعداد انها وضعت للوحد  
 ثم تستعمل مجازا في ماله الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة موضوعة  
 للوحدات في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوصفى ليس  
 بشئ لانه يوجب عدم انفراد اربعا ربعا

اشدها **قوله** اشدها اي اشدها فان قلت ما يهدى اليه السبيل ان اصله اشدها  
 او اقل ثلثة اربعا والثاني لانه لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس  
 او لا فلا يقال جاء زيد واخرا خيرا او لا خيرا او لا خيرا او لا خيرا  
 مجي الاستعمال في اشدها اي جاء في زيد في خيرا في الناس اي جاء  
 هم اشدها اي ان صفية التفصيل موضوعة للوصف بالزيادة  
 لا للوصف بالنقصان واقل ثلثة اليه تفصيل في التاخير بالتحقيق  
 فيه **قوله** تعدل من احدها هذا في ثبوت العدل والتجاوز  
 من قول الكلام لا يتجاوز عنه ولله در الرضى حيث احتل **قوله**  
 وانما قل لم يذهب الى تقدير الاضافة اي لم يذهب اليه حفظا لعد  
 تهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهب اليه لاحتاج الى تغييرها  
 والحكم بان تقدير الاضافة بوجه واحد الامور الاربعة رابعها العدل  
 ولا يخفى ان الوجه ضيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام  
 لافي الاضافة في فرضها في الاصل المعدول عنه وينبغي ان يكون بعيد  
 والوجه ان جاء في الرجل والرجل الآخر جاء في رجل ورجل آخر فرض  
 التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر ولا يمتنع التفضيل على ما ذكر ولا  
 بالاضافة فروع التماسية بين الحال والاصل وحكم بانه معدول  
 عن احد الصورتين فتدفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم  
 عليم فخذ ما اتيتك وكر من الشاكرين **قوله** واضافة اخرى مثلها  
 في المضاق اليه ولا بد من يكون المضاق فيها تابعا للمضاق في الاضافة

اشدها اي اشدها  
 او اقل ثلثة اربعا  
 او لا فلا يقال  
 مجي الاستعمال  
 هم اشدها اي ان  
 لا للوصف بالنقصان  
 فيه **قوله** تعدل من  
 من قول الكلام  
 وانما قل لم يذهب  
 تهم المذكورة  
 والحكم بان تقدير  
 ولا يخفى ان الوجه  
 لافي الاضافة في  
 والوجه ان جاء  
 التفضيل لم يكن  
 بالاضافة فروع  
 عن احد الصورتين  
 عليم فخذ ما اتيتك  
 في المضاق اليه



الاول نحو ما يتم عدل وقوله بن ذراري وجمة الاسد وانما لم  
يستوفى الشارح بيانه ولا بيان في شيء من اخويه لان لكل منها محلا ولا  
ولا يتوقف المقصود من تأليفه **قوله** فاصلا اما جمع او جماعي او جماعات  
لا يخفى ان القياس في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جماعات فلا يخفى  
ان يكون معدولا عنها **قوله** وعلى ما ذكرنا لا يورد الجموع الشاذة بل شيء  
من المفردات الغير القياسية وانما هو ذكرها لانها مما اوردت على  
العدل وطلب ما به يفرق بينها وبين المعدولات حيث حكم في احدهما  
بالشدوزة وبالاخرى بالعدل ولا يخفى انه علم سابقا لانه لا يورد الجموع  
الشاذة فذكره ههنا تذكرا لرفع في قوله كينفوا واعتبر ما فائدة جديدة  
فينبغي ان تذكر فيما سبق حقا لا يحتاج الى اعادة ذكر الله انه لا يورد الجموع  
الشاذة فوطئة لذكره واقوى ما يرجح ما ذكره ولم يحضر انه لو لم يذكر  
لوجب كون الجمع واخر ايضا معدولين مع انه انكر المصراحتا اجتماع  
العدل ووزن الفعل **قوله** ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها  
شدوز فلا يشك شدوز في اقواس لا باعتبار كون جمع قواس لان الجمع  
اقواس لا قواس ولا باعتبار عدوله عن اقواس لعدم نقص الشذوذ في المعدول  
**قوله** كير فعل اسم جنس كير وخر لا عدل فيه لا جمع واتباعه واخر ما هو  
مبالغة فاعل اختص بالنداء وكسوت مبالغة فاسق كما ان فسق مبالغة  
فاسقة واما علما وان لم يشك فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل  
فيه الامر فانه جاء جمع مرة ووزنه فانه جاء بمعنى السيد وان ثبت فاعل

ولم يخي اسم جنس بل لم يوجد الاعلماف فيه العدل كقسم فانه وجد قائم  
ولم يوجد قسم الاعلماف الا اذ كان مع اجتماع الشرط فيه ليس  
هذا لمحقق ما ذكره الشيخ الرضوي وما ذكره في قسم ما في القاموس قسم كرفان  
العلم بن عبد المطلب صاحب الكسرة اعطاء معدول عن قائم والمجموع  
للمخير والعليا كما يقتضيه والمجموع للشيء واسم الضمير والاشنا في  
بين تحقيق فاعل وما ذهب اليه الشارح من انه لا يدل دليل على ثبوت احد  
في هذا القسم كما توهم لانه ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت الاصل  
ولا دليل على اصاله مع ان النسبة الى امر بخلاف ثلثة ثلثة بالنسبة الى  
ثلث **قوله** فانهم اعتبروا العدل بظاهرة الضمير ليعلم ان قوله  
النسبة فان قلت العدل موجب للبناء فاعتبره في نظام بوجوب البناء والا  
لم يكن موجبا قلت الاعتبار اذ لا يوجب البناء بل الاعتبار اصاله  
**قوله** نحو حضرة الخواشي الهندية اسم كوكب في القاموس جليل بين اليمامة  
والبحرة والرياحان والخر من الابواب وطما المكان المرتفع وفي بعض النسخ  
وبار في القاموس ارض بين اليمن **قوله** فانها منبئة وليس فيها الاكساف  
فيه انه لو اريد انه ليس فيها شيء الا التبيان ففوط المنع وان ارد  
انه ليس فيها موجبا الا التبيان ففيه انما انما ليس بها موجبي  
بناء وفيها وزن فعال وهو بوجوب البناء والصواب وليس فيها الا  
الوزن والوزن لا يستقل في ايجاز البناء فاعتبر فيها العدل ليحصل  
سبب البناء وهو العدل والوزن لا المجموع **قوله** وهذا يقال ذكره



قطام ههنا ليس بمحملة هذا قدر العدل التقدير بما كان ضرورة منع  
 الصفة تحقيقا اما لو كان تغيره جريا على ما هو الغالب وهو الانب  
 لئلا يكون بيان العدل في العوالم قاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام  
 اسم امرأة على ما في الصحيح **قول** الوصف يعرف المقول في هذا الباب **الاب**  
 العدل لان غيره اما معروف في هذا الكتاب في محله واما ما تفن عن البناء  
 لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل العدوله فيه عن تعريف **السلف**  
 بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعد فيها والمشارح فستن **الاسباب**  
 الباقية لم يفسد المقول في محله **قول** وهو كون الاسم ذا الاعلى ذات  
 مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها لم يفتن **بمقتضى** الابهام بان يكون  
 في الغالب كما اعتن به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمه  
 غايه الابهام باعتبار معنى معين لو لم يفتن الابهام لم يخرج اسم الزمان  
 والمكان والآله عن التعريف بخلاف تعريفه فانها تخرج بقول مع بعض  
 صفاته فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفات لكن  
 لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيد به كان موضحا **الكون**  
 للحيثية غير صفة حال لا تقول لم يفتن الابهام لعدم طراد غايه الابهام  
 في جميع افراد الوصف فان رجلا قيم وصفه معناه رجلاه الصفر والبيض  
 فيه وصفه معناه الماء الكثير لان الغيض الذي اخذ هو منه معناه كثير  
 الماء لانا نقول رجلا معناه رجل صغير لا رجلا له صفر فهو يدل  
 على ذات مبهمه وبعض صفاتها وان دلت على ذات معين ايضا ومعنى

الغياض شيئا ماله كثرة الماء لان المعنى المشتق شيئا ماله البداء واما استبعاد  
 من قال لو كان معنى الغياض شيئا ماله كثرة الماء فليس شيئا فانه لو كان لما خذ  
 في مفهوم الغياض الماء كان المعنى ماله الغيظ فيكون المعنى ماله كثرة الماء  
 والاستبعاد بما لم يفتن عرف ان معنى طليحة طليحة الحقير فهو بمنزلة علم  
 موصوف فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلية فلا يلتفت الى ما  
 قيل ان منع مرفوط طليحة للحملة وعدم الفرق بين الصفر والكبر فان الامر  
 دائر على دقة النظر لا على التسامح **قول** لذات ما اخذت مع  
 بعض صفاتها التي هي المرة والذكرة ايضا **قول** مررت بنسوة موصوفة  
 بالاربعية الصواب متصفة بشرط اي شرط الوصف ينبغي ان يفتن ايضا  
 بان لا يكون في العلم عند سيويه وان لا يكون زائلا بالعلية عند  
 الاحتشاش **قول** في الاصل الذي هو الوضع كتب في الحاشية وانما  
 كان الوضع اصلا لرفع الدلالات المعيرة عليه هذا الى لرفع  
 الدلالات الثلاث في باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان  
 الوضع اصلا والدلالة فرعاً منه نسبة الدلالة اليه ينبغي لتبني  
 اشتغال الاصل على الفرع منزله اشتغال الفرع على المظروف ولا  
 ينبغي ان الظاهر جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه  
 فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت  
 بحسب الاستعمال عارضا **قول** احصا صفة ببعض افراده من حيث  
 انه فرد للذات الفرد بحيث لا يشترط اللفظ بالوصف مع به الرض



وكما انه لا يضر النقل في الوصفية الى الاسمية بالغلبة لا يفت النقل  
منها له ابتداء لا بالغلبة الا انه لا لم يطالع على مثاله لم يفتح به  
في التفرع والكتف باندرج حكمه في الاصل وكذلك ان تقول صرح به  
المقر في التفرع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية  
سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان  
الشارح ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعتم  
الاختصاص بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال  
حيث قال كما ان اسود القول فلذلك الغاء ليفزع عليه اشتراط الوصف  
بكونه في الاصل الامور المذكورة فلذلك جمع مع الامور ومن قال الغاء تدل  
على ترتيب العلم والالام للتفصيل فيعيد ترتيب العلوم فلا يفي احد بهما عن  
الاخر فقد آتى بالحيب كيف وافاء في النتائج لترتيب النتيجة في الواقع  
على الاصل لا لترتيب العلم والالام لترتيب العلوم لان العلوم العلية  
والالام لترتيب الصف **في** المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم  
مفردة الغلبة اشارة الى ان ذلك اشارة الى متعدد وان افراده بتأويل  
المعدي بالمذكور وانما جعل اشارة الى المتعدد لانه اراد رد صرف  
اربع الى اشتراط الاصاله ورتبا امتناع اسود الى عدم المفردة و  
صنفوا في الاصله فجعل مجموع الامور الثلاثة معللة بمجموع  
الامرين واحال الرز على فطنة المحاطب ولقد اعجب من زرف هذا  
التحقيق ثم قال نسب الصف الى الكل لانه صفة لجزئية وغفل عن انه  
جعل

جعل

جعل النسب الى الكل <sup>لا</sup> الكل كل واحد ثم تقول فيما ارتكبه الشارح  
تكونوا لظاهر ان قوله فلا تفره الغلبة لتقريب اشتراط الاصاله وتوضيحه  
وليس مقصود بالذات وقول ذلك اشارة الى اشتراط الاصاله ولذا اتى  
بذلك وشرط مجرد الاصاله لكل واحد من الثلاثة **قوله** صرف  
لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بسوق اربع  
هذاما اشكل على علماء الفن ونحوهم الى الآن حتى قال  
الرضي لم يظهر لي الى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف  
العرضي والاستدلال بانصراف اربع مدخول الجوار  
ان يكون انصرافه لا نفعاء شرط وزن الفعل وهو عدم  
قبول التاء وطول الكلام في الاعتذار عن عدم الاعتذار بقول التاء بما لا  
طائليه فاعرضنا عن الاطالة الى الطول قلنا الحاجة في عدم اعتبار  
الوصف العرضي لا قاطع وانما الحاجة الى القاطع في اعتبارها واما وجه  
قطعهم بعدم اعتبارها اربع وكون الصف لذل لا لعدم شرط وزن  
الفعل كما يؤكده تقديم الفرف على عامله ان المعنى في وزن الفعل عدم قبول  
التاء في اصل الوضع ولذلك امتنع اسود مع قولهم للحجة الانثى اسود  
وقبول الاعداد التاء بعد روض الوصفية لافي الاصل الوضع الودك  
**قوله** وامتنع من الفرف لعدم مقرة الغلبة اسود والعجب من محش  
قال وقوله وامتنع اسود اي صرف اسود او امتنع اسود من الفرف  
ولم يحضره ان الشارح افاد الثاني **في** الاول للحجة السوداء وهي الحجة

المذكور

فما الغلبة تعلق في قول وكون الصف في  
الذات لا لعدم شرط وكون الفعل في  
بلايم التنب او لا يرتبط بغيره فندب

يعني مولانا عبد الغفور



العظيمة السوداء على ما في الصراح **قوله** وضعف منع افعى فان قلت  
لو اوجب تقدير الوصفية من غير تحقيق ضعف منع القرف لا وجبت تقدير  
الوصفية العدل ايضا من غير تحقيق ضعف منع القرف في عرف لم  
يحكم بالضعف في قلت تقدير السبب بعد تحقيق منع القرف لا اوجب ضعفه  
وان اوجب ضعف منع القرف لتقديره ولم يحقق منع القرف في افعى  
كما في **قوله** ذي جلا ن جمع خاله وهو العروق **قوله** انشاقه من الخال  
لتخيل مصدره **قوله** الثالث اللفظي الحاصل بالتاء قيده باللفظ  
ليقابل المعنوي ولا يقابل بالتاء لاشتراكهما في ما انا اظن ان مراد  
القرف الثالث الذي يعرف بالتاء والمعنوي يعرف بالتاء بل ما رأت  
تدلى على اعتبار العربي ثانيا في فاعره فانه دقيق وياقتبا حقيق  
يقال المراد ثانيا متقلبا هائلا اختلاست للتاين ولو سمي به مذكر  
لا يمنع وان سمي به مؤنث فخاله كمالا عرفات فقال الزمخشري **قوله**  
تصرف ولا يجوز عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للتاين  
وتنوع من تقدير تاء التاين اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعها مع  
التاين وقال غيره يمنع من الصرف جمع الموائت وتنوين المقابلة  
**قوله** ليصدر التاين لان ما في كان التاء فيه للتاين واما التاء  
التي هي جزء كلمة كجارة اشتراط فيها العلمية لانها في منع الصرف  
تاء التاين فجعلت على وتبينتها **قوله** لان الاعلام محفوفة عن التصرف  
بقدر الامكان اشار الى القرف فيها الترخيم **قوله** كما اشار اليه بقوله

ولا يمنع من غير الصرف  
كسرة ١٢٤٠

وشرط

وشرط تختم ثابته او اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية في  
المعنوي شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب **قوله** وشرط تختم  
ثابته اي مع العلمية احد الامور الثلاثة فعبارة المقاهرة ولا يبعد  
ان يجعل الضمير المعنوي وجد شرط العلمية او تحرك الحرف الاوسط  
جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلاثة المذكورة في قوله زيادة على  
الثلاثة وخص لزم ان يكون الحجة الحركية شرط الوجوب في الساكن الاوسط  
منه والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة  
ثلاثا كان او محليا فاذا سمي بابه من لغات ابراهيم مؤنث تجتمع فيه  
الشرايط الثلاثة للوجوب **قوله** يخرج الكلمة بشق احد الثلاثة لا يظهر  
اعتبار حدود ثقل من كل الامور سبب ان لا يفقد ثقل من الوصف والعلمية  
ولان العدل لا ينشأ الحق كما يشتر اليه امثلة ولم اعش على هذا الكلام  
في غير كلام الفاصل الذي يندرج في هذا المقام وانما لم يجعل احدا لثلاثة  
شرط في التاين بخلاف الشرط مع الآخر فالتاين يضاف الشرط الى الشرط  
الا الى العلمية لان العلمية تؤيد دون هذا الشرط بخلاف السبب  
من قال جعل شرط التاين لان الكلام فيه والبشرى لانه ينبغي ان يجعل شرطا  
للعلمية وقد يقال العلمية سببية لا يحتاج الى تقوية ولهذا منع  
وحده في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليه ان الله الاوجه  
ما قدمنا ذكره وماه وجوز علمين لبلدين استلحقوا بلدين  
الوجه تانيث العلمين فان ايسما الاماكن قد يلتزم تانيثا بنايلا

التحرك شرط الوجوب في الثلاثة وهذا  
القياس يكون ١١٤١ ١١٤٢

شرط تختم ثابته العلمية لان العلمية  
تجتمع مع اسبيل مع كل منها ١١٤٣

قوله وسق على البلغة من طبقات  
لذا في القانون ١١٤٤



البلدة وقد يلتزم تذكرها باعتبار المكان وقد خيرة في ما في اعتبار ما شاء  
 المتكلم والرجح السماع وما لم يسمعوا فيه شيئا في كلام العرب جوزوا الكون  
 وكذا أسماء القبائل في ما قبلها بالقبيلة والحق أقول ما لم يسمع فيه شيء  
 ينبغي أن يعرف لا غير لأن الأصل في الاسم القرف **قول** ممتنع صرفه لم يقل  
 ممتنع عن القرف كما قال في قول المصراع ممتنع مسودا عن القرف كشفا  
 لوجه توجيه هذا التسمي في رعاية للتناسيب وبين قولهم فنهدي  
 يجوز صرفه ولما بقول صرفها إلى الية يحتاج تذكر العائد إلى هذه الموش  
 إلى التاء ويلزم شيئا للوجه التاويل لظهور أمره وهو أنه عول معها  
 معاملة اللفظ والاسم **قول** فان سمي به مذكر فشرطه في سبئية  
 منع القرف الزيادة على الثلاثة قبل فانه بشرط ثلاثة وان لا يكون ثانيا  
 ان لا يكون في الأصل مذكرا كباب تناويل فحال اذا سمي به مذكر انصرف ثانيا  
 وان لا يكون تذكيره غالبا نظر إلى المعنى الجنس فان تساوى تذكيره وتأنينه  
 استوى القرف ومنعه وان غلب تأنينه فيجوز منع القرف فان وجب  
 تأنينه وجب قلت أولا المراد ان شرط من بين الثلاثة المذكورة الزيادة  
 على الثلاثة ولا ينفع الشطآن الاخير ان على انا نقول اذا كان الموش  
 المعنوي في الأصل مذكرا لا سمي القرف مذكرا ثانيا بل المذكر الذي كان في الأصل  
 وكذا المنقول الموش بالتاويل منقول عن مذكرا في العرب لا يستعمل  
 بالتاويل واما ما انتهى فيه الطرفان في حيث انه سمي بالموش في غير  
 منفرد ومن حيث انه سمي بالمذكر منفرد في جوار الوجهين فيه للاجتماع

ان لا يكون في الأصل مذكرا كباب  
 سمي به مذكرا فهو  
 انصرف

الحسين لا ان تسمية اللفظ بالموش المعنوي لا يكون في منع القرف وقيل  
 حال ما غلب تأنينه واما ما غلب فيه التذكر فالعرب لا يجعل المنقول اعلم الا  
 والتسمية بالموش فالموش كميان الشروط **قول** لان الحرف الرابع  
 قيل وكذا الحرف فيما هو على خمسة احرافا وبالمجمل الحرف الاخير في الزايد  
 على الثلاثة سادسا لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلاثة قلت  
 جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبدة القوم ولا تقصير في البيان  
 والتقصير من المصنف فان بيانهم مبني على حروف ميزان التقدير فان ما  
 هو بمنزلة الاصل في الاميزان التقدير اربعة لا يزيد فتسمى ما يقابل  
 اللام الثاني في المصنف حقا رابعا الا ترى ان في حروف الاء قائم في مقام  
 حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك لان تقصير في  
 وفي مصباح علماء الموش وان كان التانيث الحاء وهو حرف خلس  
 الا انه جعلوا حقا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان فان تقصير  
 على فعليل فتقول **م** مصباح قالوا ان بمنزلة الزايد لانهم ليسا  
 في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد بهما وجعلوا حاء مصباح حقا  
 رابعا **قول** المعرفة اي التعريف ان كان المعرفة في باب منع القرف اسما  
 للتعريف كما هو الظاهر وكان مشترك بين الموصوف والصفة فالامر ظا  
 وان كان اسما للموصوف والتعريف عن الشب المعرفة لفروقة الشعر  
 وهو ما يوافق الاجمال التفصيل **قول** ان يكون علمية لم يقل شرطها  
 العلمية لانه صفة هذا التركيب هذا اليبساجو في معنى اشتراط

لم يفته







**قوله** وفيلان هو النوح اختيار نوح عليه السلام في التمثيل لكونه اتفاقا  
وكون هو اختلاف **قوله** لان يسوي قريته فقال محمد وصالح و  
شعيب ونوح وهو ولو طفر من هو بنوح لا بشعيب فاعلم انه جعل من  
عداد نوح دون شعيب وقوله وبوثة يحتمل ان يكون من تمة ما قبل  
وان يكون من كلام الشارح لا الدجاء كفسر وقيل مغربا وجمعا والاولى  
والعرب اسمعيل واولاده وقوله ذلك يحتمل الاشارة الى اسمعيل  
والى اولاده **قوله** الجمع هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم وصفته والمراد  
ههنا الصفة **قوله** شرط اي شرط قيامه مقام سبيل الاظهر شرط  
ثابته وما ذكره بعيد عن الفهم **قوله** وهي الصفة التي كان اولها لم يقل  
وهي اشار اليه بالتاليين مع انه الاخير لان التاليين على وزن مفاعل  
ومفاعل فيخرج منه بظاهرة جهار وجواهر فوضح ما هو المراد  
بالتاليين لكن يريد عليه صيغ لا كما لايت ايضا على ما وهم لظهور ان المراد  
من الصيغة صيغة التوكيد فينبغي ان يقتيد الحرفان بان يكون اولها مكسورا  
تحقيقا او تقدير او كانت لم يتجانس دخول نحو صيغ في التبريق لانه  
لا يلزم من دحوه الاتبع صرفه وهو غير منصرف لامى الالف الثانية  
ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فاراد بالنتى الانتهاء وبالجو  
ما فوق الواحد جمع الجمع اعني المصدر **قوله** كما لا يجمع ايا من الاولى  
كما جمع فانهم بغيرها تغير هنا بمعنى لا يقال اكسب بغير  
مال اي بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يجب ان يكون صيغة مستقي مع

تجاء

مع حرف غير الهاء وهو خبر اخر لشرط الاصفة للصيغة لانه متعلق بكثرة  
وتقدير المعرفة تكلفا لبروح عند الناقد بين الافترة **قوله** او المراد بها  
في لطافة وعلى التوجيهين المراد السلب المطلق اي لا يكون مع هاء او  
اصلا لان المراد ان لا يكون مع هاء حال الوقف ولا يكون معه تاء  
حال الوصل كما قيل فلما انه لو لم يقتد لا يعم القيد السلب ويكون قاصرا  
وقد نبهت على كنه عبارته الثانية والثانية وهما الهاء والتاء بقول الثاني  
بالتاء وقوله بغير هاء **قوله** فلا يرد نحو فوار جمع فارهة لا فارهة كما قيل  
لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل قال في الحاشية الفارهة الخافق ويقال  
للغزل والحار فان بيتي الفرو هية ويقال للغزل جواد هذا كلامه  
والانسيب جعله جمع فارهة على ما في القاموس ان الفارهة الجارية  
الملحجة والامة او الشديدة الاكل **قوله** وانما اشتراط كنهها بغيرها وهما  
نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها وهوانه قال المصنف ههنا بغيرها وفي وزن  
الفعل غير قابل للتاء فربما بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لانه لا يعمل  
منصرف مع خلوة عن التاء لمجي بوجه وجواب جمع جوب بجمع لفافة  
الرجل غير منصرف مع مجي جواربه **قوله** والحاجة الى اخراج مدائني فيه تعريض  
لمن قال ينبغي ان يقتد الجمع بكونه يغير بيا النسبة ايضا يخرج نحو مدائني  
ولن اجاب بان المراد بالهاء حرف يكون للعراقيين الجنس الواحد نحو  
رومي وروم وعرمة وتمر فاشار بقوله والحاجة الى انه لا الشبهة  
بشيء ولا الجواب وليس بذالك والله اعلم بالصواب فان فرغته



ومدائني بجميع ما خرج من صفة مستحق الجمع لعدم صدق تعريفها بالجمع  
والمقصود بالشرط اخراج فراز من مدائني فبما عن الحكم فانه ان  
ثبت لما دخل عليها النسبة او قاء التانيث حكم مجزئ على آخر النسبة  
وقاء النسبة التانيث لشدة الاقتراح وصيرور في كلمة واحدة كما  
علم سابقا ومدائني جمع في الحال فلو اعتبر جمعة كان مدائني غير  
منصرف لان الاعراب الذي يطر في باب النسبة اعراب مدائني **فولما**  
وفرازة التي بكلمة التفصيل مع عدم العديل لان ما جدد مصلح  
عدي لان له معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف واما  
فرازة فمصرف ولو جعل قوله بغيرها ايضا مقصودا بالتمثيل  
في قوله مساجد كان هذا المعنى اشد قبولا وقيل اما الاستيناف  
ويكفي ذكره استينافا لعدم سبق الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق  
الكلام نقله الفاضل الهندي عن بعض الشروحي ونبه بقوله ومثاله  
على وجه تذكير منصرف ولو قال واما مثل فرازة لكان التثنية  
واضحا ولتذكيرة وجه اخر مر في بحث التانيث لاحاجة لك  
الى التذكير قال الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه  
فهو علم له وهو علم وتنوينها مشكلة مستماد وتثنية بذات  
على قاعدة استئصال اللفظ اذا اريد به نفسه وهو ان في حكم  
اللفظ ان اريد به معناه لان المقصود احضاره فحفظ حكمه مستعمل في معناه  
ليلا يكون في احضاره اختلال ومنهم من غفل وقال لانه لا يتوقف فلا يحتاج

فلا يحتاج لاهذا التوجيه ولولم يكن القائل عبد الغفور لكان امره مشكلا  
لسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين **قوله** حضار علم حال من  
المبتدأ صرح بجوار ابن مالك ولا عبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح  
اشعار بموافقا نصبه بتقدير اغني قدوم لاستدعاء الدح او الزم  
او الترحم والمقام برئ عنها وجعله حالا من ضمير غير منصرف يستدعي  
تقدير اغني وجعله بمعنى الان معول المضاق اليه لا يتقدم على المضاق  
وتقدير عدم انفراده مع اطلاقه وان لا بأس بالتقدير لتثنيه منزلة  
نعم العبد صعب لولم يخفى الله لم يصح **قوله** هذا جواب عن سؤال  
مقدر شاع هذا البيان في الشرح حتى انه صار مجمعا عليه وانما يحسن  
تقدير السؤال لو كان فامثيا عما سبق وليس كذلك فالاولى انه للرد على  
من قال بخلاف ذلك في القاموس حضار اسم للضعف معرفة لا ينصرف  
لانه اسم لواحد على نيته الجمع او انه للتثنية على ان هذا الوزن لا يكون  
غير منصرف لا للجمعية ويلغوفيه ساير الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ  
غير منصرف للجمعية الاصلية ولم يعتد بالتانيث والعلمية وقوله يطلق على  
الواحد والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا وليس  
كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على الواحد واحد على  
مسيل البدل ويوهم ان المناق للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير  
مع ان الاطلاق على الكثير ايضا لينا في ما قالوا وترك الكثير **قوله** لا  
للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية نبيه على ما يتوجه على الترحم

لا يقال في هذا يكون غير العلمة والثاني  
فكثير جمع متوينة لا فانقول مستعمل للمتكلم  
ومشكلة لستى مع انه يجوز ان لا يكون متوقفا



منع الضيق للجمعية الأصلية لا يكون مقبولا عن الجمع وقرينة على ما يوجه به من أن قوله لأنه منقول عن الجمع لتقليل الحق والتقدير غير منصرف للجمعية الأصلية لأنه منقول عن الجمع والعلمية وإن كان منافية للجمعية كالمناخاة للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها في حال العلمية لأن المنع اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد فاللأن الضيق هي الشيء الضيق في الحاشية الضيق هي الشيء والضيق هو الذكر والجمع ضمنا عن كسر حاء وسرا حين انتهى قولنا علمية غير مؤثرة ولا كفاية بعد التكرار منصرفا ولو عند بعض كالمعلم إذا نكر علم أن الشارح ارتكب مؤنة دفع ما سوى الجمعية وعنه غني أزمع الجمعية والتأنيث بالالف لا تأنيث بساخر ولا اجتماع له لأن كلام السنين مستند للجمعية والتأنيث غير مستند في غير المستند في غير المستند وأن قل يغلب المستند وأن كثيرا في التأنيث غير مستند هذا المنع حق لأن الضيق يشتمل الذكر والأنثى على ما صرح به في الصرح وبديل عليه كلام القاموس وكان يحتملها بالأنثى وهم ذلك من كلام أهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم أنها مؤنثة سماعتهم فان قلت فحاضرج مؤنثة هـ لتأنيث الضيق قلت تأنيث أحد المترادفين تأنيث الآخر وأعلم أن الغرض من منع التأنيث تحقيق حال التأنيث في حاضرج والأفوجه التأنيث لا يضر بعد أن العلمية لا تؤثر وتلك الجواب وهو أوفى بسوق الخطاب لأنه علم الجنس الضيق فالق في الحقيقة فعلى هذا معنى قوله علم الضيق أنه

علم

أنه علم شامل للجنس الضيق والجنس هو الضيق انتهى وقد عرفت الاستغناء عنه قول البلاغيين بل لأنه لا شرط له حتى يشترط به في جواب عن سؤال المقدم تقديره أن يقال قد تقتضيت من الاشكال في القاموس أن الضيق تخلص من خبر أو شتركت في هذا كذا وقد أشار بهذا التقدير الوجه تقديم حاضرج على سراويل وفيه نظره وجهان أحدهما أنه أقوى ودفعه هـ أو وضع **قوله** وهو الأكثر الضيق لعدم القراء عدم صرفه الأكثر والحاجة إلى التقدير في موارد الاستعمال وجعله في تقدير وهو مذهب الأكثر بعيد جدا لا ينهم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه وهو وإن اشترط في **قوله** أن في الشيء موازنة لأنه الدخيل والدخيل إلى الجنس يميل **قوله** فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في بعض الشرح أنه ح يزبد سبب منع الصرف على تعميم ويكون منها العمل على الموازن ونحو نقول فيما ذكره من الجواب أنه يلزم أن يكون سبب منع الصرف الجمعية أو كون الاسم على وزن الجمع أما مطلقا فيلزم أن يكون في الرجوع سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الغلو من الأداة لم يتحقق شرط تأثيره ولا يخفى بعده وإنما كونه على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجمع فيلزم أن يتخذ الشرط والمشرط في الجمعية كما الحكمة لأنها ليست إلا كون الاسم على صيغة منتهى الجمع أو العلمية في الجمعية مع حركة الاوسط أو زيادة على الثلاثة وتتحمل الجمعية بهذا الشرط قائما مقام السنين **قوله** فكانه سمي كل قطعة من سراويل سراويل كذا كلام القاموس ويجعل منه هذا سراويل الجمعية

فيه ما فيه اللبس لأن يقال لا شرط  
جاء الاصطلاح والعروض مع الدرس

الشارح  
في الكلام مما ذكره الشارح  
الجمعية فقط وأما معلومة  
كراه الاسم على وزن الجمع  
تدبر متعلق الدين

ثم نقول لا يخفى أن الأنسب  
أن يجعل شرط الجمعية صيغة  
منتهى الجمع هـ

الجمعية  
الجمعية



انه جازسواله وسواله وسواله حيث قال سراويل العجمي اجمع سواله  
 او سواله وسواله بكسر هاء لم يبيح في قول غن في كلامهم هذا وقال الشيخ  
 الشارح عليه السلام سواله فليس يرق استعطف فلا معنى لجعل سراويل  
 جمعا تقدير بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كخارج وما يقال ان  
 نقل الجمع الى الواحد لم يبيح في كلامهم الا في الاسماء كدائن بوزنه  
 حضا جاز فانه موضوع للجنس لو قيل لم يبيح صبغة الجمع بعد النقل اسم  
 جنس لم يتجه هذا وما يقال ان السؤال لم يبيح بمعنى قطعة من الازاريل  
 بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل الشراويل جمع سواله تحقيرا  
 بوزنه انه لا يتوقف فعل سراويل الى الازار على كونه جمعا لسواله بمعنى  
 قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد  
 سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضا جاز فقد رآه كان في الاصل  
 جمع سواله الا انه لما قدر جمعيته قدر غير مفروض مناسب للاحتصاص  
 بالازار ولذا لم يكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر  
 فيه الجمع ولم يجعل كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان القرني  
 لا يقبل المتابعة للقرني سيما المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول  
 المتابعة للجمع الذي هو فرع عنه بخلاف الانعم الذي هو دخل غريب ينشأ  
 من بريته ويجعله من قابلية واذا صرف لوقال وان صرف لكان  
 تركيبة من قيل فاذا جاء تهم الحسنة قالوا لنا هذه وان نصيرهم واقعا  
 على اعلی درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحوي

واقصر

واقصر على اصل المعنى فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع دفع  
 لما قيل ان في جنس الاشكال الابقم لانه يتجه ح انه وجد مفرد على وزن الجمع  
 التي على وزن مصابيح بما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يتجه منع فرازته لكونها  
 على وزن كراهية او اشارة الى انه على تقدير الفرق لا ينتفي جنس الاشكال  
 والقام لا يخلو عن اشكال وبالحكم يدفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع  
 الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصباح موازن مفرد عرف او هو جمع  
 سواله تقدير بل يبيح جوار ان كل جمع منقوض لو فسر جوار بكثير  
 منصرف منقوض ليشمل قاض اسم امراتوا يعمل مصفرا على كمال اعترافا بانه  
**قوله** في حالى الرفع والجر يعني رفعها وجرها ظرف فهو متعلق بمعنى النحوي  
 ولما لم يقيد المشبهة به بكونه الرفع والجر وهو ايضا مقتدبه اصلي  
 الشارح بتاويل قوله كقاض بان المراد منه ان حكمه حكم قاض  
 بحسب الصورة الاولى والاظهر ان مراد منه ان مراد القاض انه مثله بحسب  
 الامز كل وجه حتى يكون حاكما بانصرافه **قوله** لان الاعلال المتعلق بوجه  
 الكلمة مقدم على منع الفرق الذي هو من الكلمة بعد تمامها فيه انه  
 لا اعلا في جوار نظر الى انقضاء بل بعد التركيب فهو متأخر عما يعرضه التركيب  
 فالاول وان الاعلال الذي سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف  
 الذي سببه شبه معنوي **قوله** اصل جوار في قوله بناء على ان الاصل  
 الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها في تأخر  
 عن الاعلال بناء على انه كونه من ان الاعلال مقدم على الصرف

شأن الجمع على هذا الوزن  
 مانع من الصرف كما انه لا يبيح

فائدة  
 قوله بوزنه فيه انه كان اعلم  
 ان يبيح مما نحن فيه

منصوبا  
 او كونه مفعولا او محمولا فيكون  
 على الحالية والعامل فيه اما الطرف المتأخر  
 لتقدم المبتداء او مفعول الشبهة في مثل قوله  
 زيد قائما كونه محمولا







فيما بعد ان يسويه ونفطويه من قبيل المبني على ما ذكر وهو ان التركيب  
 الذي لم يقف في الثاني من حرفا معرب باعتبار الجزاء الثاني مثل بعلبك يقف  
 ان يكون مثلها معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب من كلمتين  
 يخرج بيويه لتركة من كلمة وصوت اذا الصوت ليس بكلمة وقولنا من غير  
 جزئية يخرج نحو خمسة عشر لان حرفا العطف جزء له حسب المال فتأمل  
**قول** من غير ان يقصد بينهما نسبة لاني الحال وفي الاصل بخلاف  
 عبد الله عليا فانه قصد بين جزئية نسبة في الاصل **قول** الاول والثاني  
 المعدادان من السبيل منع العرف فان قلت هذه الصفة مشتركة  
 بين الاول والثاني وسائر الاسماء فلما لم يخصه بالوصف بها  
 قلت الشرط للالف والثبوت الخاص لا المطلق بخلاف نظائرها  
 فاحتاج ههنا الى التنبيه على الخصوصية المتبادر من لفظ العهد  
 دون سائر المواضع ولما كان الذكر هنا مختلفا لما ذكر في مقام عدد  
 الاسباب لضرورة الشعر الى بهذا الوصف ليعلم ان الحدود سابقة  
 هذا ومخالفة صورة البيان المتألف لهذا البيان الضيق البيان  
 السابق لهذا البيان في ذلك المقام والاول المعهود بالافراد لانيها  
 معدود واحد من الاسباب **قول** تسمى ان من يدين لانيها من الحروف  
 الزوائد وهي حروف هويت السماء اولانيها من الحروف الزوائد  
 في الكلمة ولا يكونان اصلين والثاني ايج **قول** والراجح هو القول الثاني  
 لان اشتراط انتفاء فعلاقة على القول الاول غير ملائم وان قيل انه لا يتحقق

لتحقق فرعيهما من غير مشابهة اصالة اذ لو دخل التاء لكانتا  
 اصلتين للتاء الزائدة عليها لانهم لو وضعوا الفرعية بزيادة شيء عليه  
 لضعفت بزيادة في النسبة **قول** بل يعنى بهما يقابل الصفة يعنى  
 لا ما يقابل الصفة يعنى لا ما يقابل الفعل والحرف واتما من قال  
 ولا الاسم المقابل للمكنية والمقابل للمصطل والمقابل للحرف  
 اللازم الظرفية اتي بما لا يعينه اذ لا يذهب السامع في هذا  
 المقام الى غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الى التعليل  
**قول** افراد الضمير باعتبار انها سبب واحد فاسمبالا افراد عند اضافة الشرط  
 اليه ولما عند اسناد الكون والوجود اليها فالناسب تشبيها لانيها  
 كائنا كان هذا من في ايدهن هو اسنادي وجدويده طلع انا جدي  
 وظهر انهار جدي مولانا حسام الله الدين داود الحوافي افاض  
 الله على روجه الى ان بعث غفرانه الوافي **قول** او شرط ذلك الاسم  
 في امتناعه من العرف هذا بعيد عن الفهم لانه صار في الفقه الاول  
 كالعلم في هذا البحث وان كان يلائمه ان السبب الاخر في هذا الاسم  
 لا يتحقق بدون العلوية **قول** او كانا في صفة لم يقل وان في صفة يكون  
 من عطف شرطية على شرطية يستغنى عن حذف ان فجعله من عطف  
 شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف كان بعد ان  
 حذف شايع من قبيل ان خير اخير والعطف على شرط وجزاء بحرف  
 عطف واحد من قبيل العطف على معول واحد بحرف واحد ولا



والكلام في جوازها ولم يجعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق  
الشايخ في نظاير العطف بكلمة الواو فللتبعية على التنافي بشرطين او  
التنافي بين الشرطين فاما **قوله** يعني امتناع دخول التانيث عليه انتفاء  
فعلاية يفيد بظاهره عدم دخول التانيث عليه فيلزم عدم انصرافه  
عرباين وانصرافه بانه ففسره بامتناع دخول التانيث تغيير الاعم  
بالاختصاص بقرينة قوله وقيل وجود فعل فانه يدل ان المراد انتفاء فعلاية  
في مؤنثه لا في نفس كلمة في الالف والنون **قوله** انصراف عرباين الالف  
والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلاية بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون  
الاعم فعلاية بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان  
الثلاثة **قوله** لانه متى كان مؤنثه فعلاية لا يكون فعلاية يعني قطعا لانظر  
في الاستعمال الى الله تعالى لا يصح فيه فعلاية واما بالنظر الى الوضع فحاله  
مبهم فانتفاء فعلاية فيه مبهم بجانب الوجود راجح لان الفرق بين  
المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحق المشكوك بالاكثر ان **قوله** في جن  
وانه منصرف او غير منصرف الاول في انه غير منصرف واما الاختلاف فانه  
منصرف او غير منصرف فلا محصل له لانه انفق فانه احدهما غاية التكلف  
ان المعنى لاختلاف في دفع انه منصرف او غير منصرف او دفع هذا التردد  
وان قلت كيف اشتبه حال استعماله على هؤلاء الاعلام من علماء  
اللغة والنحو والبيان حتى ينو الامم فيه على العقول ولم يخير احدهم عن  
النقول ولم يكشف عن العمول عند البلغاء قلت كما ترى لم يجدوه مستعملا

في الاستعمال ولا نظرا الى اصل  
وضع الصفة بخلاف راجح  
فانه نظرا الى الاحتصاص

فيها

فيما نقل من العرب الا معرفا باللام او مضافا او منادى **قوله** وكون سكران  
ان اعترض عليه بان عدم الاختلاف في سكران ليس الاختلاف في الشرط بل يكون  
مع الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف في سكران للاختلاف في الشرط  
على **الشرط** الوجه المحصور هو ان التنافي للاختلاف المحصور لا احتلال ان ينتفي  
على وجه يلزم الاختلاف في سكران فاقه **قوله** هو كون الاسم على وزن يعبد  
من اوزان الفعل كانه اراد تقييد وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه  
بيان الشرط لئلا يلغى ذكر الشرط وذلك لان التبادر من الاضافة الى الفعل  
ماله زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يفرق عن الظاهر للغة ذكر كشرط لكي  
لا يخفى ان قوله يعبد من اوزان الفعل قاصر في هذا التقييد لان عدم الوزن  
المشترك من اوزان الفعل يشعر بزيادة اختصاصه بالفعلاية الاولى وهو كون  
الاسم على وزن ثبت للفعل وفي تغيير وزن الفعل يكون الاسم على وزن  
نظرا لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل ولا ضرورة  
ولاداعي الحمد على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن  
للفعل سببا وبيان شرط تأثيره وكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص  
فلا يحتاج الى شرط تاثير مع انه لا يظهر الرغبة الا فيما له زيادة نسبة  
الى الفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه وزن له من زيادة نسبة الى  
النوع الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين السبب وكون كل منهما مؤثرا  
بشرط وكما ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه ماله زيادة نسبة بالنوع الاخر  
كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز بين النوع



اللفظ مطلوب جدد اليتز العاني غاية تميز وانا جعل فشرطه بمعنى تحقيقه  
 لا بشرط تأثيره كما هو بعض ما يحججه سيع العقل **قول** بمعنى ان لا يوجد  
 في الاسم العزى المنقول من الفعل ونحو ذلك من الاختصاص باعتبار ان  
 المتبادر الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من الفعل  
 مستعار في الاسم واستعارة الشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعار به  
 على ان لا ان تجعل كثر قيدا للاختصاص وتنفيد منه المراد بالاختصاص  
 في هذا المقام **قول** من التثنية وهو الرواد او مختالا او التقليل  
 على في القاموس والمناسب يعلم ان يكون علما منقول من معنى  
 المروء جاز او الفرس من الجاه وكانه لا يعينها تخايشا عن ذكر الجاه  
 والظاهر ان التمثيل بالعلم والا فيجتمعا ان يكون المقصود بالتمثيل شتمه و  
 او محو لا يضرب ويؤيد كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا  
 لان التثنية يضرب مبني على فرض العلمية وبشرط تحقيق اسمية فهو اول  
 بالتقديم **قول** وكذلك بذلاء في القاموس بئر عكة ومعناه الفعل  
 على ما فيه اسر او جرب **قول** وعثر موضع في القاموس هو ماء سدة  
 وجعل معناه العفل جعله ذا كبر **قول** وضم لرجل في القاموس الخضم  
 الاكل او باقضم الاخراس او ملاء الم بالما كور او حاص بالشيء الرطب  
 كالقنار وخضم كيقم الجمع الكثير الناس وبلد ماء وجعل او اسم  
 العنبر من عمرو بن يتم وقد غلبت على القبيلة لكثرة اكلهم انشوى  
**قول** وشم علما بالشام في القاموس شلم كيقم وكلف وجعل اسم بيت

المقدس

المقدس منى للجمعة وهو بالعبرانية تسليم **قول** فانه لم يحى على الله البناء للقال  
 غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه لم يحى في الاسماء الا الفاظ قليلة  
 ملحقة بالعدم وهو العمل لغة في العمل وديم بمعنى الاست وديم على  
 لقيلة مع انه اول بانه من دال بمعنى شئ شيئا محصوا والتقدير للدلالة على  
 العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم وديم اسم دمية وقيل منقول من دال بمعنى اسم  
 وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما في قيل **قول** لم يذهب المنع  
 صفة البعض النخلة لهذا لا يصلح وجها للتقدير بالبناء للمفعول واغايو حربه  
 شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك ذلك البعض يوزن ان الوزن  
 المشترك عنده سياتم مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه خبر الحان الوزن  
 المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم **قول** ويكون غير مختص  
 خصر هذا القم بغير المختص مع انه يقع ان يكون او مانعة الحولان  
 المختص مما في اوله زيادة كزيادة لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول الثاني  
 فليجعل او مانعة الحولان كما قيل **قول** اي اول وزن الفعل فجعل  
 الزيادة في اول الوزن مجاز عقلي قيل به ليجعل رعاية ظاهر الضمير  
 او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة محفوظة ومرف الضمير عن  
 الظاهر **قول** اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زائد  
 رعاية لما هو اقرب لظرفية الاول **قول** من حرفين اثنين اما في الحال  
 او في الاصل كما في حرف امر مغيرا لا درق ولوحرف في الوزن بما  
 يخرج عن الوزن مع بقاء الزائد لم يفر **قول** اي حال كون وزن

كبعد ويصير

او مانعة للحولان



الفعل في شئ من شئ <sup>الذي</sup> يثبت للفعل الحال من الضاق اليه لانه يمكن حذف الضاق  
 واقامة الضاق له مقامه فانه <sup>ان</sup> قولنا في قوله زيادة مع قولنا فيه زيادة  
 فهو قيل وابتع ملة ابراهيم حنيفا <sup>قوله</sup> سببا للاعتبار الذي امتنع من القراء  
 قوله قياسا بالاعتبار الذي امتنع من القراءه قيل اذا عدم القبول عجب  
 الوضع فلا يورد النقص باسود وحق نقول في تقييد عدم القبول بكونه  
 قياسا اذا الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالكتابة بخلاف القيل ونادر  
 وانما القياس الفرق بالصفة كما في رجل وامراة وعيرونان <sup>الذي</sup> صرح به  
 الرضي في بحث الجمع الصحيح <sup>قوله</sup> برده عليه اربع اذا سمي به اربع اذا سمي  
 به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول بقولنا قياسا  
 انما يحتاج اليه لتصح قول النخاعة اذا انفرد اربع انما هو لعدم  
 اصالة الوصف <sup>قوله</sup> ومن ثم امتنع امر قيل وجود الشرط لا يتلزم وجود  
 المشروط قلت وجود الشرط الذي يستلزمه لانه اماراة لبثت  
 الحكم <sup>قوله</sup> مما يقتضى منه الوجه قيل جعل هنا علة الحكم بامتناع  
 امر لا امتناعه ولا يخفى ان هذا الاشتراط مسيب للحكم المذكور وكيف  
 لا اذا لم يكن الشرط مسيبا لتحقيق الحكم كيف يصير مسيبا <sup>قوله</sup> الحكم  
 بان يا اول العلم بواحد من الجماعة المتماة به المراد بالجماعة <sup>قوله</sup> فلو  
 الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين اثنين والمعنى  
 يا اول مفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى يزيد فقول  
 واحد من الجماعة المتماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تأويله

ويذكر يعرف  
 بمعرفة يشوب  
 الحكم ع ٢٤  
 في ١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩

بمفهوم

بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن بعض الظن وقوله فانه اريد  
 به المسمى اي هذا المفهوم في ضمن فرقة ما فاللام فيه للمهر الذهب  
 وكان الاوضح ان يقول مسمى يزيد وما يحجب ان يشبه عليه في هذا المقام  
 ولم يشبه له احد ان المراد بالتكثير حكم التنكير كما بالتاويل لا يكون نكرة جملة  
 اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا قوله  
 او يجعل عبارة عن الوصف المشترك صاحبه به لتاويل بوصف غير مشترك به  
 بقرينة ضمير نكرة ايضا فتقيده بالمشتركا كقائه بالمشتر من التاويل  
<sup>قوله</sup> لما تبين اي ظاهرين يتبين بغير ظن من غير بيان بل في ضمن بيان اسبغ مع  
 الفرق وشرايطها ولذا اختارت بين علي بن ولانحفي عليك ان كلام الحق  
 مغلق ولو قال وكل ما فيه علمية مؤثرة اذ انك صرف لانه اذا نكرت في بلا سبب  
 او على سبب واحد لما تبين آه كهاى <sup>قوله</sup> واشياء <sup>قوله</sup> لا اشتاء مما بقى من الاشتاء  
 الاول اي اشتاء من مال الكلام لانه يقول قول الجماعة مؤثرة الاما هي  
 شرط فيه الى انه لا يتجامع غير ما هي شرط فيه فقول الا العدل ووزن  
 الفعل مشتق من هذا المفهوم الذي هو مال هذا الكلام ولما قال لا يتجامع  
 مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل كما ان اخر واضع  
 كما انه لو قال الاما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل وليس <sup>قوله</sup> المشتق المراد  
 ان المشتق مشتق بعد تقييد المشتق منه بالاشتاء الاول على طبق تقييد  
 الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه تقييد بالتاويل بعد التقييد  
 بالاول كما تقوم لان المشتق منه لا يكون مقيد بالمشترى وليس معنى



الاشتاء على وجه يكون قيد المشتى منه ويمكن ان يكون المشتى مشتى من  
 مفهوم الكلام بان يكون في معنى كل ما يجامعه العلمية المؤثرة في شرط فيه  
 الا العدل ووزن الفعل **فان** العلمية تجامعها مؤثرة قبل اختلال الحاجة  
 في تأثير العلمية مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث وثلث  
 فذهب اكثر الحاجة الى انصرافه لان العدل تابع للوصف وقد زال بالعلمية  
 وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصل واختار قولهم الشيخ الرضى واختار  
 بسبويه منع صرف اخر وجمع واحوانه اعلاما والكوفون صرفها  
 ولا يخفى عليه انه لا اختلاف في تأثير العلمية مع العدل انما الاختلا  
 في زوال العدل بنزول الوصف **فان** لا يبيد شي من الامر الدائر  
 بين مجموع هذين الشئ وبين احدهما فقط الآخر فلفظ لا يجمعها  
 لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الامع قوله فقط لا  
 مجموعها مما يصيبه الفصا كما بين في محله والاول ان المشتى منه  
 شئ منها او لا يكون مع العلمية شئ منها الا احدهما المنفرد  
 عن الآخر ولا يلزم اشتاء شئ من نفسه لان المشتى منه شئ منها اعم  
 من المنفرد عن الآخر او المجمع مع الآخر والمشتى احدهما المقيد بالوحدة  
 والانفراد او ان المشتى منه سبب صرف لا يكون العلمية المؤثرة  
 شرطا فيه وهو يشمل مجموعها وكلاهما الصدق السبب عليهما لان المجمع  
 سببهم وكلاهما سببنا فقول فاذا انكر غير المنفرد الى الشرطية  
 موعة وانما يلزم البقاء بلا سبب لولم يكن السبب الاصل معتبرا لكنه يكون

لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الامع قوله فقط لا  
 مجموعها مما يصيبه الفصا كما بين في محله والاول ان المشتى منه  
 شئ منها او لا يكون مع العلمية شئ منها الا احدهما المنفرد  
 عن الآخر ولا يلزم اشتاء شئ من نفسه لان المشتى منه شئ منها اعم  
 من المنفرد عن الآخر او المجمع مع الآخر والمشتى احدهما المقيد بالوحدة  
 والانفراد او ان المشتى منه سبب صرف لا يكون العلمية المؤثرة  
 شرطا فيه وهو يشمل مجموعها وكلاهما الصدق السبب عليهما لان المجمع  
 سببهم وكلاهما سببنا فقول فاذا انكر غير المنفرد الى الشرطية  
 موعة وانما يلزم البقاء بلا سبب لولم يكن السبب الاصل معتبرا لكنه يكون

يكون الوصف الاصل معتبرا فيمكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرا بعد  
 لها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصل الذي لا  
 يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة لم تقترب بعد الزوال  
 ومن هذا علمت ان قوله وخالف بسبويه الاخفش يصح ان يكون  
 جوابا لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب  
 اذا لم يكن في الكلمة صفة اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالموصف  
 الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان تعتبر بنزول العلمية فلا يفي الكلمة  
 على سبب واحد ولا سبب فاجب بان هذا النوع اغايبه على قول فاذا  
 نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد ظاهر انه بقى بلا سبب في غير ما اخذ  
 بسببه العدل ووزن الفعل في نظر لانه يفي على سبب واحد في  
 سكان علما اذا انكر كما سيوضح بالشارح **فان** لم يبق فيه سبب من حيث  
 هو سبب فيما هي شرط فيه من الاستدلال المذكور قبل وان كانت  
 مجمعة كما في ادريج **فان** ان اصبحت بكسبة يقطع الفرق ووصلها  
 على ما في القاموس **فان** وردت اصبحت بكسبة بناء على جواز ورود  
 بصمت بالكسرة ونحو قول اصبحت علم للمفارقة لم يصب بلفظ اصبحت  
 بضمين مبالغة في شدة الخوف فيها بحيث يات كل صاحبها بالصمت  
 ولا يمكن له حفظ لسانه عن الغلط من عابدة الاضطرار فاصبحت  
 غلظ لا حدود ولا مدفع للنقص باخر قوله معدول ما خرج  
 ذلك فيه ووزن الفعل **فان** انكره بقول ايضا قد عرفت فيما تقدم  
 ايضا يافقه

بسبويه في الاخفش اقوى منه  
 واللازمة مبتنية عليه وقوله



قوله وخالف سيبويه في القاموس سبب هو التفاح هو فارسي ومنه  
 سيبويه اي راجع لقب به امل الخالة عمرو بن عثمان الشيرازي  
**قوله** جعله اصلا هذا مبني على جعل اخفى مفعولا وهو المخرج لانه  
 اذا اشبهه الفاعل بالمفعول في التلطف يجب جعل المقدم فاعلا وكذا  
 اذا اشبهه الفاعل بالمفعول في اللط يجب ان يجعل المقدم فاعلا  
 وقيل ظهور كونه اعتبارا مفعولا لا يخرج كونه مفعولا وان كان  
 غير مستحسن فاذ قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن لتكنه قلت المراد  
 غير المستحسن بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لتكنه وهو من  
 اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان  
 المخرج عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف  
 الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح في درجة  
 لا يعرضه شبهة وفي انفرادي امر علماء حال والعامل في المماثلة  
 والمخالفة وعلى الثاني ذوالحال نحو اوضح اليه كما في قوله تعالى اتبع  
 ملة ابراهيم حنيفا **قوله** كذلك افعل التفصيل ولذا لا يعمل في الظاهر  
 بخلاف نحو امر **قوله** حق صار افعلا اسما او كالاسم الخالي عن الوصفية  
 قوله وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف اشار الى انه بعد تقدير  
 نحو امر عا فتنتج عليه دخلا افعلا في فيه مع انه لا خلاف فيه  
 فنقول ينبغي ان يفهم نحو امر ما يكون الوصف فيه ظاهرا ولا يكون معه  
 في اللفظ ما لا يكون مع امر من كلمة من التفضيلية حتى لا يتجده

علم

عليه افعلا من **قوله** هذا القول اظهر وقد سبق ما يدل على كونه افعلا  
 ومن وجباته ان العلية الاصلية تمنع من اعتبارها لانه لا وجه  
 لاعتبارها والعلية تشاركها في كونها في الاسم في الاصل وتخرج  
 عليها بقرب العهد والحق **قوله** لزمه ان يقتصر في العلية ايضا  
 الا لو كان يقول ان كان مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب  
 متنافرين تأمل وقد جعل يلزمه من لزوم ذلك ان تجعله من كلام  
 لزام **قوله** فان العلم للمصوفا موضع الخاص والوصف مذكور للعلم  
 والاضح في بيان التضاد فان العلية كون اللفظ موضوعا لذات  
 معينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات  
 مبرمة في غاية الابهام مع اعتبار صفة **قوله** وهو منع صرف لفظ  
 واحد يتجده عليه ان الوصفية والعلية ليسا متضادين في هذا الحكم  
 بل متوافقين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه  
 وما يقتضيه منه الجواب جعل البعض اظهرا للتدقيق في هذا المكان الراجح  
 في كمال التيسير فقال في شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد منع شخصيا  
 فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الفاظ وهو واحد بالرفع ولا  
 في منع صرف امر في صفة الوصفية والعلية لتعدد المنع ولا ينبغي

يقع ان ما يفهم من كلامه انه لا يقتضيه  
 ضده اعتبار ضده وهو ليس متافعا  
 اعتبر فيه التضاد في محل واحد  
 فيه قلت بل مراد المحقق الفقيه انه يلزم  
 اعتبار المتضادين في محل واحد وهو المنع  
 الشرحي ويا في كلامه لانه محل له التق  
 تدبر صريح الدين



صورته فاطلاق الكسرة استعارة للحركة الاعرابية التي هي شبيهة بالما  
 بالكسرة التي هي حركة بناءية **قوله** بيان ذلك ان العلية ترفع باللام  
 والاضافة اي حقيقة الالام لا مجرد صورته كما في الحق فالافضل علما  
 مما لا ترفع العلية عن الالام فهو غير معروف واعلم ان الخلاف في انصرافه  
 وعدم انصرافه مما لا أثر له فلذا لم يلتفت المصنف فكما ان الالام في الكلام  
**قوله** المرفوع اعاجيب ولم يأت بالمعروف لان تعريف المرفوع وتعرف  
 الرفع يوهان ان المرفوع ليس واحدا هو الفاعل فزال ذلك الالام  
 بصيغة الجمع الدالة على التقدير الا انها في الجملة ليست المشاكلة  
 وفي المنصوبات مستعارة لكثرة وهي في موقعها **قوله** لان الموصوفه  
 الاسم الجليل على التقدير والاثبات فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا  
 ام النون وبضمها ذكرت معها صيغة الاشتراك **قوله** لان موصوفه  
 الاسم اما لان الكلام في الاسماء فالظا جعل الموصوف الاسماء لا الكلام  
 واما لانه لو جعل موصوفه الكلام يصح **قوله** هو ما اشتمل على علم الفاعل  
 لان الكلمة المرفوعة تشتمل على علم الفاعلية لان المرفوع فيه ليس  
 الفاعلية وهذا وجه دقيق فيقدح منه ما يستضي به اولو الابصار  
 الى وجه بديع في اختيار علم الفاعلية في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان  
 ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذي هو المرفوع في هذا المقام  
 ولم وجه بديع آخر وهو انه نسبة بذكر علم الفاعلية في تعريف المرفوع  
 الذي نسبة على انه انواع اولاه وصرح بانها على ان المراد بالفاعلية في

الفعل المضارع المرفوع وهو  
 لا يشتمل على وجه ٦٩

عليه دخول الفعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغي ان يفسر  
 نحو امر ما يكون الموصوفه ظا او لا يكون في اللفظ ما لا يكون مع امر من  
 كلمة من التفصيلية حتى لا يتجه عليه فعل من **قوله** وهذا القول  
 اظهر وقد سبق ما دل على كونه في تعيين الرفع ما يشتمل على **قوله**  
 كالصافى للذكور من الخيل كتب تحت الد في الحاشية الصافى  
 من الخيل الذي يقوم على ثلاثة قوائم واقام الاربعة على طرف الحافر  
 هذا كلامه واليتجمل على وزن القطر النجم كاللكن في العظم الجدر الا يام  
 الحاشية لا يام لان خلاف المكان بمفعولات او مفعلة على ما في القاموس  
 وتخليه المكان بالموت او المضي ليس حال الايام بل حال ما فيها **قوله**  
 الالام المرفوع الدال على المرفوعات دلالة الجمع على واحد والكلام يحتمل  
 تعيين المجمع وتقدير البتداء **قوله** لان التعريف اعيا يكون للمسا  
 لا الافراد فيلحق ذكره بالاشعار به في مقامه ولا ان تقوله  
 السنة فيما من ادباء بين الادباء تنفي المرفوع المذكور لا فروع  
 فان يكون موصوفها بالكلام مبنى على عدم التفرقة بين الدال  
 والمدلول فان الاتصاف بمدلول الرفع مدلول الاسم فيجعل  
 الاسم موصوفها بالرفع بالرفع وقيل مشبه الحركات والحروف  
 باوصاف الاحياء في وجودها الى الكمال وتبعثها اليها في الحق الشحق مع الالام  
 في التلخيص لا لانه لا يلفظ احتياج القوت الى محالها  
 وتبعثها اليها ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى كما حققه الخاضل

للماهية مائة  
 صفة مدلول الرفع وهو العلم ومدلول الفاعلية  
 اللازمة لمدلول الاسم وهو  
 الشحق مع الالام







والاشياء لعدم صدقه لانه يستداليه المصدر وهو ليس  
 مشتق في حكم بان المراد بالمشق المشتق حقيقة او حكما والمصدر  
 في قوة ان مع الفعل قد غفل عن الحكم **قوله** وقيل المرفوعا مبتدأ  
 لانه باو على ما هو الاصل في الاسناد اليه وهو التقديم اي باو غالبا  
 وهو ظان ان لا يلزم من الدليل الاصاله المبتدأ بالنسبة الى الفاعل  
 والمسمى ان المبتدأ اصل المرفوعا قلت اصاله المسند اليه بالنسبة الى  
 الى المسند واصل المبتدأ بالنسبة الى اسم ما ولا امران متحققان  
 ظا ان فاعله على ثبوت **قوله** اسم حقيقة او حكما لا يدخل فيه فان  
 قلت لم يعمل بعموم كلمة ما يستغنى عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في  
 التعريفات بما يستدعيه المقام سنة مؤكدة يرى في كسيفة **قوله** اسناد  
 اليه الفعل بالاصاله لا بد اولان بينه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت  
 شيء بشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه او طلب  
 او انشاء في مقام سلب الوقوع لاسلب الاسناد وفي ان قام فرض الوقوع  
 لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل التقى والشرط الى ما اشهر  
 من تعلق ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد ايجابا او سلبا محققا او موقفا  
 وثانيا ان بينه على ان التقيد بالاصاله لا يخفى بالاسناد الفعل بل بالاسناد  
 شبه الفعل ايضا متقدما لا في مجال الشارح ان يذكر التقيد قبل اذكر الفعل  
 ويضم الفعل الى قوله او شبهه فيتفتح تعلق التقيد بالطلق والثالث ان  
 ان التقيد بالاصاله له معنيان احدهما ما يعرفه كل ناظر وهو ما يتقابل

ومن قال بفعله قد غفل عن الحكم  
 لان المصدر واسم الفاعل والمفعول  
 وغيرهما من واحد والفرق تحكم  
 محض  
 قلت مراد الشارح بقوله ولا يحكم  
 عليه انه تعليق الاخبار على غيره  
 او المراد بلا يخكم لاسند بالمشق  
 ما قاله عبد القوي بن تميم بن الويون

البتقية

البتقية الماخوذة في التوابع وثانيتها ما لا يعرفه الا الاوحد لا المع  
 ولا تجب ان يتجده الا في قولك انك ادعاء الحق ابتو والتقصي  
 ثانياة دعي فان الملك لله يورثها من يشاء من عباده والماقبة للمؤمنين  
 وهو ان اسناد الفعل بالاصاله ليس الى الفاعل والمفعول والبدل  
 ما هو بالاصاله العطف على المسند اليه والابدال منه ويتبعه الاسناد اليه  
 والبتاد من الاسناد الاسناد بالاصاله بما في معنى يريد ويجعل  
 العبادات في التعريفات على ما هو المتبادر فقوله بقرينة ذكر التوابع  
 بعد ما مر من التوثيق فنافسه من قال لا يخفى بعدها عن التعريف  
 مما لا يليق وراجعا ان المراد باخراج التوابع اخرج بعضها وهو المطلق  
 بالحق والبدل اذ لا اسناد الى التوابع الا فيهما بخلاف النكت والتاكيد  
 وعطف البيان **قوله** اي ما يشهد في العمل لم يقل في الاشتقاق لئلا يخرج  
 المصدر ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف والاضطران اطلاق  
 شية الفعل على هذا الامر قبل العمل لانهم يقولون على هذه الامور عشاياتهم  
 الفعل فالاول ان يفتر المشايخ في الدلالة على الحدث والظرف ايضا بدل  
 على الحضور والقبول كانه يشاء كصيغة الماصلة تلك ولذا وجب  
 حذف عام **قوله** وقدم عليه عطف على اسند وجعل لا يتقيد  
 قد حال عن الاستقامة **قوله** لانه مما اسند اليه الفعل قد على الحق ويجوز  
 وخذوه في جعل قوله وقدم لرفع توهم فاعلية زيد في المثال المذكور  
 بناء على توهم اسناد ضرب زيد والغفلة عن الضمير للمستتر ولما

من الشارح زعم ان قوله وقدم اخذ عن  
 ابتداء لا يقع تقدم فاعلية زيد في المثال  
 المذكور معناه الذي

قوله في جعل قوله وقدم لرفع توهم فاعلية زيد في المثال المذكور  
 بناء على توهم اسناد ضرب زيد والغفلة عن الضمير للمستتر ولما



احتاج الى هذا التكلف لجهلهم الاسناد بحسب لالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم  
 ان تعريف الفاعل على اى البعدين انما يتقرر عن تعريفه على اى الكوفيين بهذا  
 القيد هو فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلم يزد اهتماما  
 بذكر هذا القيد احتجج اليه لقام التعريف كما ذهب اليه الشارح لا كما ذهب  
 اليه غيره **قوله** والملا تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح  
 لجملة الاسناد على الاسناد حقيقة او بحسب الظواهر مما لم يجعل زيدا في زيد  
 ضرب مسند اليه فهو على معنى من التكلف لاجرا كير من بكر مك ثم دفع التوهم  
 لا يستلزم الامر به بين واما ما اختاره الشارح فهو افضائه الى تكلفات  
 عدة بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كقول السند الذي يجب تقديم نوعه  
 انما يعرف بعد تيقن نوعه ونحو في تعيين النوع فيدور **قوله** اى اسنادا  
 واقفا جعله مفعولا مطلقا فردة الى الاسناد لعدم استقامة ردة الى  
 التقديم فلم الفصل بين العامل والمفعول بغير العمول والاولى جعله حالا  
 من ضمير قدم اى مثالا على طريقة قيامه به **قوله** كصاحب الفصل ومعه  
 الشيخ عبد القاهر والشر البصرية **قوله** والاصل في الفاعل اى ما ينبغي  
 ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع وهو مرجح الخلاف ترجحا بالفاحدة  
 الوجوب ودونه فباحث وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل والاصل  
 بمعنى الاولى الصرفى المنفك عن الوجوب فباحثه عديلة للاصل وهذا الاصل  
 مختلف فيه خالفهم فيه ابن جني والاحفش والاصل عندهما في كل من الفاعل  
 والمفعول به ذلك لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل فاي منزه بقدر

بما لا يخفى عليه من كونه مفعولا به  
 على ما ذهب اليه من كونه مفعولا به

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه  
 من كونه مفعولا به

الفعل

الفعل فتعد عدل عن مكانه ورتبته بحسب فعله فلذلك جاز عندهما كالا لثابتين  
 من الاخبار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كما انه  
 اتصل بتقديم وتأخر الاخر مرة فهو متقدم رتبة وان تأخر لفظا واما  
 اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيد الايمر دليل على **قوله** تقدم لان الفاعل  
 والمفعول به لو تساويا فيه لا يمنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة  
 لانك قد علمت انه يتقدم رتبة لكنه توجب انه لا يصح قوله **قوله** لانك  
 جاز لان الجواز لا يكون دليلا على ان **قوله** في كماله قريب الفعل مع **قوله** لانك  
 الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا يحى ضرب غلامه زيد **قوله** الفعل المسند  
 اليه بمعنى الام للعهود وانما قال الاصل ان يلى الفعل ولم يقل ان يلىه فيخرج  
 الضمير الى احد الامرين فيكون اخرا وشمل الابهام الاخر واليهامه ان الاصل  
 ان يلى الفعل الفاعل كيتوهم ان الداء الى اللفظ هو الفعل والمقصود انه الفاعل  
 وليد لالة الاقتضاه على ذكر الفعل على ان الشبهة اولها بهذا الحكم لان الفعل  
 مع قوة عمل ان كان لا يرضى الفاعل بالفاصل بينه وبين الفعل فبالطريق  
 الاو ان لا يرضى بالفعل بينه وبين ضمير العمل **قوله** اى يكون بعده حقيقة  
 ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه  
 وكأنه لم يشبه له فاعله او حكما كما في الفاعل المستتر في البعدية فمنا حكمة  
 كوجوده او هو خلاف الاصل لما منع الاستتار **قوله** لانه كالحج من الفعل  
 عند العرب لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اى كونه كالجزء عند العرب  
 لتلك اسكان الام في ضربت وليست اسكان الام دليل ثانيا كما توهم فيقول اريد

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه  
 من كونه مفعولا به



دلالة ان كما ان السابق دلالة لم فان قلت اسكان الام لم يدل على  
كونه كالمفعول مطلق بل حينئذ كونه ضمير متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يمسك  
في ضربك **قوله** لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم التي هي التقديم  
بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببه من القرب من الفعل من رتبة **قوله** وذلك  
غير جائز خلافا للاختصاص وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفعل ضمير المفعول  
او المفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالف في عدم جواز الاتصال قبل الذكر لفظا  
نورانية وان اشبه ذلك منها بالانقياس فيه وخالف في لزومه في المثال المذكور  
كما اوضحناه في قول خلافا للاختصاص وابن جني نظر في ذلك ان تقول  
الحلا في تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لاني قوله وذلك غير جائز قوله  
جزي رتبة عن عددي بن خاتم البيت دعاء عليه واختيارها باجابه  
دعائه تفعلا ومعناه قتل قتلاه هدر التورية فان كلب غير الناشية  
وكلب غير الصيد هو الكلب العادي يعني ليس الا الهوى فيقتل من غير مبالاة  
بقتله ولا تشدد عند العربي من القتل هدر فان طرد الثور عندهم مما لا  
بد منه وهذا معنى بديع لبيت يلقون ان لا ينحوا وزنه كتب في الحاشية  
عوى الكلب يعوى عواء صاح انتهى **قوله** وبانا لانتم ان الضمير يرجع العدى  
بل الى المصدر جعل الضمير العدى هو المعنى الجزا الذي لا يكاد يتخطا البليغ  
لانه الموافق للعرف من حوالة الرجل المسمى كذا رتبة لان الرتبة هي  
المجاء للرجل فاذا انتقم المظلوم منه يكون انتقامه عليه **قوله** الامر الدال  
عليها الا بالوضع لان اراد بالوضع له يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى

عليه فان اراد بالوضع له او لما يلزمه هو لزم  
في المعنى المجازية رتبة على المعنى المراد ولم يرد اطلاق القرينة على الشيء  
بالتقنين والالتزام اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال ان الامر  
الدال عليها من الاستعمال فيهما **قوله** فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى  
عنه البتة وقد فهمنا ما اوردناه الفاضل الهندى وبقية الشارح  
وعمر المراد باللفظ او على تعيين المحذوف لا ما يدعى المعنى ولكن  
انه اتفق الاعراب لفظا وحذف واتفق رتبة الاعراب الساكنة فلم يعلم  
بعلم ان الاعراب الساكنة ما هو وجوب لوجهم صحة الاكتفاء بانتهاء  
القرينة اعلم انه انما يجب تقديم الفاعل في هذا الصورة لكونهم ان  
يتقدم ارجح المفعول على الجرد الفاعل له لكنه يجوز تقدم المفعول  
على الفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه  
لا يلتبس المفعول بالفاعل **قوله** صرح به الفاضل الهندى بالفاعل لعدم جواز تقدم  
الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندى ويمكن ان يقال لم يستفهمنا القرينة  
لان تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى **قوله** او كان الفاعل مضرا  
متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللفظ بل المصطلح وهو كون الضمير  
مما لا يستقل في اللفظ فان كان الفاعل هكذا لا يصح تقدم المفعول  
عليه فلا يطلب قوله متصلا صلة فلا فائدة في قول الشارح بالفعل بل  
يوهم اختصاص الحكم بفعل الفعل وليس كذلك لجر يانه في زيد يارب  
**قوله** يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قيد جميع  
هذه الصور لولا فائدة فيه في جزاء الشرط لان الشرط يعني غناءه

ان هذا اسم اعجاز ان ليس الشهادة  
التي هي ولا الجواب ان القرينة ما يدل  
على تعيين ح

ان قيد الفعل لا يرجح الفعول بل المراد  
منه الاصطلاح وايضا الفعل اعم  
بشمه فتناول مثل اساء الافعال  
قطعا مصلح الذي



فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي فكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام  
 المص و ان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجاء جزاء لجميع  
 الشروط السابقة **قوله** اما صورة كون الفاعل ضمير متصلا فلما فات  
 الاتصال الانفصال ولانه كالجاء من الفعل وامتناع وقوع الكلمة بين  
 اجزاء كلمة **قوله** مع جواز ان يكون مفعولاً بالشخص اخذ من امثال  
 في زمانه بسبب الفعل عن اقرانه تقدر الله بفقرانه هذا طاهر في المثال  
 المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا يخفى  
 احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون مفعولاً به قلت  
 فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يخفى كذبه اذا  
 ابقى الفاعل على عمومه لبداية حصر كذب ضاربية كل احد في زيد و  
 او الكواذب الظاهرة الكذب مما لا يبالى به في تقليل القواعد الاربعة  
 لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلونها تحت قصد المقصود  
 الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المختصة التي تخص  
 مقام الاجل العام بما وضح فذهو عجب لا ينبغي ان يقع فيه اذ كيف  
 كيف وهو لا يقع مطلقا في مثل ملخو الله على احسن الصور الا في  
 لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر القيمة في في في مع جواز  
 ان يكون في في مخلوقا لغيره ولقد فحمت بابا بالنقص ياتي في الامثلة  
 متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع العلم ودفع الاستثناء ان المراد بجواز  
 كون المفعول مفعولا للفاعل اخذ الجواز بالنظر في الهيئة التأسيسية فان هيئة

يصح ان يكون زيد مفعولاً به  
 الغير اما دعوى طهر في في اذا  
 كان الفاعل حالصا

النقص

فاذ هيئة التقوي المثال يمنع كون الفاعل فاعلا لغيره هذه المفعول ولا يمنع  
 كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع اغاياتي فيما ياتي خصوص في المادة  
 فلا يينا في دعوى الجواز **قوله** وانما قلنا بشرط توسطها بحجب عند اكثر النسخ  
 تقديم الفاعل اذا كان المفعول بعد الاول لا يجوز تقديم المفعول مع الاول  
 بدونهما ويجوز التقديم مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين والظاني  
 حل عبارة المتن ان يكون على ما ذهب اليه النحويين كانه دعوى الشارح الى حمله  
 عبارة المتن على مذهب السكاكي ان المفعول وجوب التقديم بانقلاب اللفظ  
 ان تكون في التقليل فتقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور  
 وحمل الباقي عليه **قوله** الدليل **قوله** لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل  
 فقر الحقيقة قبل تمامها فغلبه عدول عن الاصل مع منع مانع عن العدول  
 ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الاصل فضلا عن جواز مع المانع  
 عن العدول **قوله** ضمير متصلا بالفعل ياتي فيه بحزب يضر بك فان  
 المفعول في ضمير متصلا بالفعل مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله  
 وهو غير متصلا **قوله** وانما قدرنا الفاعل دفع لما قال الشيخ الرضائي ان  
 في المثال المفروض مبتداء لافاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان  
 السؤال عن القيام لا عن الفعل والام تقدم السؤال عنه ولك ان تجعل  
 دفعا للابتداء من ان حذف ما يكون عند قرينة بدالة على تعيين المحذوف  
 وليس هو هنا قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن ان يكون فعلا يمكن  
 ان يكون خبرا مبتدئا **قوله** لان تقدير الخبر وجب حذف الجملة فيه بحث



وهو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل  
تقليل الحذف والتأني لا يعارض الا قول فضلا عن ان يتخرج عليه الاثر انهم  
يزجون رعاية المناسبة على رعاية السلامة من الحذف في باب الاضمار  
على شريطة التفسير **قوله** يزيد مفعول والاصل على ان يزيد لان البناء يتعدى  
بعل كنهنا يحذف وكثرة الاستعمال ونقل عن العارف الروي قدس سره  
ان يزيد مناد وحذف حرف النداء والجملة نكائية مقوضة وذلك لان  
المناسبة للمقام ان يدعى ان الضارع والمختط لما وقع في شدة وتمة  
بسيب كذا ياتر ناسك يبيكي عليها وذلك لان في رخاء **قوله**  
كلوا فجمع ملقاة الاطرح جمع ملق لان الملح هو الفخ **قوله** وما يتعلق  
بمختط قاتل الحائنة وتعلقه ببيكيه المقدر ما يراه سليقة الشعراء  
لانه لما بين بسبب اعادة ناسك يبين سبب الاحتياط ايضا هذا **قوله**  
في مثل وان احدهم المشركين استجارك اي فيما حذف في نفسه ما بنفس  
المحذوف او ما يعرف منه معناه نحو قوله تع ولو انهم صبروا والتقدير  
لو ثبت انهم صبروا في حذف ثبت وفستان الدال على الثبوت التي  
خبرها فعل ما ضر ذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان للشرط او للتمية  
وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشوا  
لا يتم **قوله** وفي حذف فان اسما او فعليا قيرا او طويلا  
مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وجميع متعلقاته **قوله**  
دون الفاعل وحده وان يؤمره ثم قام في جواب اقام زيد فاعرفه

ومع الاقتصار من هذا الحذف  
بالفعل والفاعل بل يحذف اي  
كلام كان

**قوله**

لعدم قيام ما يؤدى مؤداه بمقامه ذلك بمثل لو لا زيد كان كذا فانه  
وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدى مؤداه بمقامه ويمكن رفعه  
بان حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدى مؤداه بخلاف الخبر فانه  
يجب التزام الغير بمضوءه **قوله** وانما قدر الجملة الفعلية قلت لا بد  
وان يقدّر جملة اسمية لئلا يصدق جواب المتردد كما لا يخفى **قوله**  
ليكون الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى **قوله**  
بل العاملان اذا التنازع يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يختص  
العاملان لغير المصدرين نحو عجبني ضرب وقتل زيد فانه لا يقع قطع التنازع  
على مذهب البصري والكوفي اذ لا يضر الفاعل في المصدر ولا يذهب عليه  
ان اول مقام بالتمية على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل ان  
يلى الفعل **قوله** قد يقع في اكثر من فعلين اقتضا على اقل مراتب  
التنازع ونحو قول ذكر العقلين اقتضا على اقل مراتب التنازع ونحو  
تقول ذكر العقلين اقتضا على ما هو الاكثر اعتقادا على ظهور القايمة  
فيما هو اقل **قوله** معول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني اي  
مستحقه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثاني  
الاول قبل وجوده فلا يراد ان استحقاق الاول قبل الثاني  
منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل الثاني  
الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني فيهما  
فرجلى لا يفتقره فظهر **قوله** ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك

قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع  
وبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع  
لا يمكن ان يتنازع  
فيما اخذه الفعل



الوضع معولا لكل واحد منهما على البدل ولا ينقض جذا التنازع بحسب  
 وحسبهما الزيدان منطلقا او منطلقين بناء على انه على تقدير  
 يمكن الاكون معولا لواحد منهما لانه يمكن وقوعه معولا لكل واحد  
 منهما على البدل لان افارده وتشتبهه ممكنان لا يلزم انه حتى يمنع شيء  
 منها ما صح وقوعه معولا لما ينافيه ومنهم من قال ان لا يصح كونه  
 معولا لكل منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل  
 يعني لا يمنع ذلك وقوعه في هذا المحل وانما يمنع من ان يكون للفعولين  
 ولا يخفى انه وقع في مضيعة التدقيق مع ظهور راحة التحقيق **قوله**  
 واما الفهم المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب وكرم الا انها منقوص  
 بمثل اقام او قلعد انت فان قائما وقاعدة تنازع عا في انت ويمكن  
 قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية واليربونية بالكلفة ولا يخفى  
 عليك ان قائم مع استتار فاعله هنا مبتداء اذ ليس مبتدأ في الكلام  
 حتى يكون خبرا له فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة  
 لغير الظاهر فينتقض به حد البتداء ايضا فليكن هذا على ذكر منكر حتى  
 لا يحتاج على تنبيه مبتدأ في محله **قوله** لانه حرف لا يصح اضمار  
 ولان انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلفظ اليه  
 لقصد التحقيق التنازع فيما بعد اضماره في الفعل الماضي وكانه  
 الا بما هو مشترك بين الظوا المفردتين التحقيق معنى **قوله** واما على  
 مذهب غيرهما فلا يمكن قطوعه بتكرار التنازع فيه لكنه لم يقطع في العرب

كذلك

كذلك فمضى قوله ان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق فيما تحقق في كلام  
 العرب الاضمار بحسب يار الرأى **قوله** وهو معتنع لما عرفت فان قلت هل  
 يرضى غيرهما ببقاء التنازع بينهما قلت لا بل يقطع التنازع بما هو طريق  
 الكسائي على ما تشار اليه الرضى ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا  
 يمكن قطعه انه لا يمكن على ما هو مذهبهم لان مذهبهم عدم امكان قطع  
 التنازع ولا يخفى عليك ان الكسائي ايضا يتجوز مما جعل مذهبها له  
 في هذا المثال من اضمار الفاعل في الثاني عند افعال الاول لانه يتعين  
 حذف الفاعل فيه سواء عمل الاول او الثاني وما ينبغي ان يثبت عليه ان  
 قطع التنازع في ما ضرب وكرم التا اياهما عند التكرار فتقول  
 ما ضرب الا انا وما كرم التا اياهما **قوله** فقد يكون الفاء جزائية ان  
 كانت الجملة جزاء او اعتراضية ان كانت معترضة والجزاء قوله فان  
 اعملت الاول ان كان قوله ومختارا بالواو على ما في اكثر النسخ وقول  
 فيجاء من كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله  
 لما دخل في الفاعلية تخاطبا على الاصطلاح الغير او لارادة الفاعلية  
 حقيقة او حكما واما اذا دخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعول  
 انما يصح بظاهرة لو كان المفعول لقدر مشترك بين الفاعل والمفعول  
 المنزه ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه حلا والظ فلا بد من تاويله  
 بما يطلق عليه المفعولية وبعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول  
 بين السمت والظ لانه جزء من الاسماء الستة الان يقال استعمال



الفاعل في عبارة هذه الجملة يشعنه بالشك بينهما فيكون لكل اسم مشترك  
 واسم مختص به **قوله** وليس هذا فسمنا الثامن التنازع لأن القسم  
 في لقسمة مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع بكل اجتماع فيمين فهو  
 خارج عن القسم فلم يشبه به ذامع وهو حجة من كل هو اجتماع فيمين  
 قال لأن الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه أفراد ظاهر أو تنكر  
 أيضا والخفي أنه يلزم أن يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لأنه  
 ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين **قوله** يعني قد يكون تنازع  
 الفعلين نسبة على حالة مختلفين وعلى ذلك الحال أو الكمال أيضا وهو  
 معنى الفعل وهو من الفعل وهو المستفاد من الضمير الرجوع إلى المصدر  
 لأنفس الضمير كما يتبادر من أن الضمير لا يعود ولو رجع إلى المصدر **قوله**  
 فتحكم فيختار البصريون لم يقلوا فاختار أعمال الثاني خلافا للكوفيين  
 مع أنه اخصر بعبارة في البيان وفق لآله لا يعلم أن المختار  
 عنده الكوفيين الأول احتمال المساواة **قوله** لقربة مع مساواة  
 العالمين في القوة ويستقص بمثل زيد يفرح ومكرم **قوله** والاختلاف  
 عن الأضمار قبل الذكر ينبغي أن يقول وحذف الفاعل والتكرار **قوله**  
 وبداهة لانه الذهب المختار الأكثر استعمالا ولأن الكتاب في مدح  
 البصر **قوله** لجواز الأضمار قبل الذكر في العدة ينشأ التعبير وأن  
 لم يكن التعبير مذكورا المحض التفسير فيم رجا إلى الفرض كما في ما  
 عن فيه فإن المفسر على جملة ذكر لكونه متعلقا بالنسبة في جملة  
 أخرى بخلاف

من حيث أنه قسم واحد يكون  
 في الفاعلية وهذا ليس  
 من التنازع ٢٤

أخرى بخلاف الأضمار قبل الذكر في العدة فإنه لا يجوز الأضمار  
 ما هو محض التفسير ولم يعرف الكسائي بين الأضمار قبل الذكر في العدة  
 وغيرها في الأضمار محض التفسير **قوله** للرفع التكرار بالذكر التكرار بالظن  
 أراد بالذكر ما يقابل الأضمار والأولى لفظا ومعنى والرفع والامتناع الحذف  
 أي امتناع حذف الفاعل من غير ما يدمددة في غير المصدر ونقص  
 بما أكرم إلا أنا واسمع بهم وأبصر وأضرب وأضربوا القوم وأضربهم  
 يا هند وأضرب القوم فينبغي أن يقييد الامتناع بقيد حتى يتم الاستدلال  
 به **قوله** على وفق الظاهر هذا في الماستوفيه المذكور والوثن على جرح  
 وقتل هند فإنه لا يضر على وفق الظاهر في غير مذكر **قوله** ويجاز  
 أي أعمال الثاني آخر المصنف خلاف القراء من محله فضلا بيانه متعلق **قوله** وهو  
 باختار أعمال الأول عند الكوفيين مطلقا واختار أعمال الثا عند البصريين  
 مطلقا فلو انصرف به كان واضحا بأن يقول ويختار البصريون أعمال  
 الثا والكوفيين الأول خلاف القراء مع الفرقين فإنه لا يجوز أعمال  
 الثا فيما إذا اقتضى الأول الفاعل بل يجب عند أعمال الأول **قوله** ورواية  
 المتن غير مشهورة عنه يقال فليفسر عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور  
 في غيرها فشره عن مخالفة المشهور وهو أن المعنى وجاز أعمال الثا  
 مع الأضمار في الفعل الأول والاستتار فيه خلاف القراء فإنه لا يجوز  
 أعمال التنازع مع الأضمار في الأول بل أما أن يقول بتشبيه الأول والثا  
 فيما إذا اقتضيا الفاعل أو ذكر الضمير الذي هو فاعل الأول بعد الظن

التكرار بالظن ما يدل الأولى والامتناع  
 التكرار بالظن ما يدل الأولى والامتناع



قلت وعلى هذا التفسير لا يتجوز عليه ان يحق ان يتصل بقوله  
 ويختار كما يتجوز على التفسير الاول **قوله** وعن الاضمار قبل الذكر  
 في الفصلة قبله وربه بلاشارة قلت قد سبق ان الاضمار قبل بشرط <sup>الذكر</sup>  
 محض التفسير لا يحذف الهمزة فيقتضيه سبع سموات فهم الاول  
 ان يقول وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير **قوله**  
 لانه لا يجوز حذف واحد مفعوله باب حسمه عشر على بانه واقع  
 كما في قوله لا يجوز ولا يجوز الذين ينجلون بما ايتهم الله من فضله هو خير  
 لهم قلت يمكن جعله في الآية من وضع الضمير المرفوع موضع المفعول  
**قوله** لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفصلة لئلا يقال يقول او الفصل  
 الكثيرين الفصل ومفعوله الشديد الاقتضاء له لئلا يتجوز انه  
 فليؤخر الضمير عن الظاهر ولا يخفى ان الاضمار او الفصل او التكرار لا يلزم  
 في التقديم فالمقصود الاحتراز عن التبرج وخفاء ما هو لازم من التبرج  
**قوله** على مذهب المختار الاول على الاستعمال المختار فكانه اراده  
 بالمذهب الاستعمال **قوله** ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم فان  
 قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان سببه لانه الاصل قلت  
 ليس الاصل مختاراً مطلقاً بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا لكان الذكر  
 مختاراً مطلقاً والحقيقة مختارة مطلقاً بل التمام دون الجواز فلا بد  
 لكونه مختاراً مطلقاً من امرنا يد على الاصل وهو هنا ما ذكره **قوله**  
 ويكون الضمير راجعاً اه فيمكن الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار  
 وذكره الوجه في الهند وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار  
 ففاسد

التي هي بيانه  
 فيمن قراء على صيغة الغيبة  
 اي جملهم هو جملهم  
 هو خبر السهم ١٩٤

ففاسد وان اراد انه لا يجوز فممنوع فالوجه هو الاول **قوله** الا ان  
 يمنع <sup>بانه</sup> الضمير على المختار وحذف على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار  
 كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار **قوله** الا ان يمنع  
 مانع مشتق من الحذف والاضمار جميعاً **قوله** ولا يخفى انه لا يتصور  
 التنازع لو كان الافراد والتثنية او التثنية والتثنية او التثنية والتثنية او التثنية والتثنية  
 وشئ منها لا يلزم بل هو مع افراده يصح ان يشي قيصم تنازع الله  
 العقلين المختلفين في المفعول المفرد والشئ في مطلق حال افراده  
 بان يطلب احدهما ان يكون مطلقاً مفعولاً فيصير مشتقاً فيخرج عن افراده  
 ويطلب الاخر ان يكون مفعولاً فيسبق على افراده **قوله** وما استدركه فيون  
 قيل لا يقال لقائل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول  
 والآخر حمل كلامه على الوجه المرجح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف  
 لفرضه انكسار الوزن هذه ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس بشئ  
 شيئاً ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول اولى عند من يدعيه سواء  
 حذف المفعول من الثاني او اظهر وليس شاهد له فتشاهدته مع حذف  
 مفعول الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع  
 لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير المختار **قوله** لا استدراكه  
 عدم السعي لارضية معيشة وكفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي  
 لكل منهما اتماما فاقطع الطلب لعدم السعي فظاهر واما منافاته لعدم  
 الكفاية لانه جعل السعي مستقماً للكفاية فيكون الطلب الذي هو <sup>الطلب</sup>  
 مكانه



عينه مستلزم لها ويمكن دفع المناقاة بانه لو كان صدره المستوي البليغ  
عنى الادنى ما يستلزم من المعيشة كفا في قليل من المال لان ادنى ما يستلزم  
من المعيشة قليل من المال لا مال كثر لان حوايج نفسه قليلة ولم يطلب  
القليل من المال المعيشة لان ذلك لا يبلغنى من الناس من غير طلب المصلحة  
الكل في حيث قفت باردا فما اعيش ولكن سعي للمجد المؤثر لكل شئ  
ينار عوقده ويفر الى المعيشة فلم يكفى قليلا من المال ولم يحصل له بلا  
طلب وسعي لكثرة المتاعين ولا يحج ان هذا المتاع المفقود هو الظاهر  
دون ما حمله عليه البقريون **قوله** اى لم يطلب العز والمجد فيه انه يلزم  
الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها في غير صورة  
التنازع فيكون مثل جاني وضربني بكر وروى وهو فضل بالاجسني الآ  
ان يقال لجوازه للفرقة **قوله** ولكن ان قلت ما وجه الاستدراك  
قلت لما ذكر في الوجه السابق انه لو كان يسعي في تحصيل المال الادنى  
معيشة لكناه قليل من المال ولم يطلب المجد والعز فرما يتوهم متوهم ان  
سعيه ليحجزه اذ في معيشة بلاله والمجد فاستدرك بجعله للمجد  
ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا واراك لا ترضي  
بسماء اذ تارك **قوله** انما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه وفيه لان  
راب المصنف هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب  
بكلمة منه فقوله ومنها المبتداء خلافا لعادة فقوله الذي يستدعي نكتة  
دون ما ترك فيه الفصل **قوله** اى مفعول فعل او شبهه الاظهر الاخضر مفعول

فقد

مفعول عام له بسم فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر  
المحذوف والفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف والفاعل نحو اضربوا  
القوم واضربوا القوم واضربوا القوم وامثالها لا يحصى فهو من  
تحصيل النقط بغير منه اصطلاحا **قوله** حذف فاعله اى فاعله  
النحوي فلا يشك بانبت الربيع البقل وكذا ان تقول المراد بقوله واقم  
هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية فيخرج  
انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه المفعولية بحال ولا ضرب  
يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة **قوله** واقم  
هو اكد الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم حذف المفعول  
يجب في المفعول عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب  
المعرف في الفاعل نظر لان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او  
اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام  
المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل  
الفاعل النحوي وقد عرفت ما به عن غنى **قوله** الى فعل اى الى الماضي  
المجهول فهو تاويل لعلم الوزن بصفة الشتر هو بها ونظيره كل  
فروع موسى اى كل نظام عا د كذا قيل وفيه ان الصفة الشتر بها  
فعل هو الماضي المجهول من الثلاثي المجرى لا الماضي المجهول مطلقا فالاول  
انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه وبعد لم يحسن  
كلام المتن لعدم شمول البيان ببيان شرط زيد مضروب غلامه فزيد



في التكلف وقيل المراد بصفة الفعل صفة الفاعل بقوله فعل وفعل  
 صيغة المفعول ولما كان غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى  
 في اصطلاح بيان الصيغة بالامكان **قوله** ولا يقع المفعول الثاني من  
 باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى  
 مفعولين هما مسند ومسند اليه نقل ان المتأخرين جوزوا ذلك **قوله**  
 ويلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه ويتقضى هذا بزيد معلوم ابو  
 قائما اذ لو اقيم مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام  
 لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعة في مثل هذا التركيب غير تام  
 على انه اذا جاز كون المفعول الاول لقيامه مقام الفاعل مسندا اليه  
 باسنادين تامين فليجوز كون المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه بهما  
**قوله** ولا الثالث من باب علمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث  
 لضعف لانه لا الثالث الا كالباب اعلمت قيل لم يقع الثاني ايضا **قوله** والمفعول  
 باللام ايضا قديم مع اللام ايضا لا يقع **قوله** لان المنصب فيه مشعر  
 بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق  
 ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه تقتضي الظرفية والنصب يدل على  
 قصد ما بخلاف المفعول له فان ذاته لا تقتضي العلية وانما يعلم علية  
 بالنصب كقصد ما **قوله** اي كما من المفعول لم والمفعول مع والمفعول  
 كذلك بنية على ان الكلام من عطف الجملة الاكيدة على الجملة وليس قول  
 المفعول من قيل عطف المفرد وانما نجح هذا الاحتمال لان الاول

يستدعي

يستدعي عادة لاني المفعول له والمفعول معه وفي هذا الاحتمال نجح  
 تجديرا لسلوب البيان وجعل كذلك مسندة والا لولا تقييد كذلك  
 بالمفعول الثاني من باب علمت لكانت اشارة الى واحد بعيد **قوله**  
 تعين له تعين وجوب عند اليقين وتعين اولوية عند الكونيين  
 وبعض المتأخرين بدليل القراءة الشاذة لولان من عليه القرآن بها نصب  
 وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى بقوما كما في ابي كسبون وقراءة عامر  
 وكذلك ينجي المؤمنين وحمل التعين على الاولوية اشده من كونه بقوله  
 فالجميع سواء وبين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول  
 من باب اعطيت اول من الثاني تنافي اذ قد يكون المفعول الاول  
 من هذا الباب محورا وجزا في الجرح كما في انا الله شيئا لانه ياتي الى  
 الله الله شيئا **قوله** لشدة شبهة بالفاعل التحقيق ان يقال كان  
 المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه  
 في اسناد الفعل المحرول اليه لان الفعل المحرول وضع للايقاع على  
 الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه لضرب من التشبيه  
 والتشديد فتوجد المفعول به لا يقع اقامة غيره مقامه لعدم اجتماع  
 النائب والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المتعدي محورا في الحقيقة  
 للمفعول بواسطة فاعله مع غيره على السواء لعدم تحقيق القلم  
 وقصر النظر على الظاهر وان يكون ذكره في قوله ضرب في الدار لغوا  
 مبتدأ على مسامحة الكلام اذ الحق مضروبته الدار بضرب

جواز



من التبريد **قوله** وفائدة وصف الضرب وكذا فائدة الزمان  
المعنيين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة  
المكان المعنيين في القيد حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا  
المتشبه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلح ان  
للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليها على  
ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الابهام  
مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة اذا  
كان في غاية العموم مخوف في مكان **قوله** لان فيه معنى الفاعلية  
فيلبني ان يكون المفعول الاول من هذا علمت اولى من الثاني  
لانه العالم والثاني هو المعلوم **قوله** وفي بعض النسخ ومنه الا  
وجه ان الرفع ومن الفاعل وفائدة التسمية على انه من ملحقات  
الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية **قوله** للتلازم الواقع  
بينها ولا تشباك احوالها حتى ان بيان في جوب تعريف المبتدأ  
حين تعريف الخبر يصح ان يجعل ما سائل انهما شئت **قوله** على  
ما هو الاصل فيها من اقسام الاول من المبتدأ لان القسم الثاني مما  
اعترف به للضرورة حيث لم يعبد وجه لا عربة سوى الابتداء وقال  
خاتمة المقاربة في توجيه فعمد انه خبر الرفع بعده وكله في اقام  
الزبدان بل لا اصل اقامان الزبدان فوضعوا الظاهر موضع  
المضمر فقالوا اقام الزبدان فاقصر على احدها فاديا عن التكرار

فصار

وجوب تقديم المبتدأ تكفل بيان  
وجوب تأخير الخبر بالعكس لا وجوب  
الفائدة في الخبر الى المبتدأ

فصار اقام الزبدان فار تكبو من التثنية ما ترى صر با  
من جعل المسند مبتدأ وتبهم العلامة الثاني التقنار في  
المحقق فاقصر في نحو في بيان المبتدأ على القسم الاول ولا يخفى ان الظ  
على ما هو الاصل في ما مل **قوله** ان المبتدأ يوجد فيه عامل اللفظي اصلا  
بمعنى ان التجريد لا يخرج عن مقتضاه وهو سبق الوجود ومثله الوجود كما  
في ضيق فم البير وصغر جسم البعض قلت بانه على ان الاصل العامل  
اللفظي وعدل عنه الى المعنوي كانه جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التقيد  
ايضا ان التجريد عن العوامل يعني التجريد عن جنس العوامل حتى يؤول الى  
السلب الكلي لا الى رفع الايجاب المعنى ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواحي  
السلب المبتدأ والخبر كما قيل تقاريا عن الانتقاض بقولهم يجبك زيد  
لانه يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواحي المبتدأ والخبر مندا  
اليه ومن قال لم يجد على ما قيل لانه بعيد عن الفهم متجه عليه ان ما تركبه  
الشارح ايضا بعيد **قوله** وكأنه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا  
في المعنى لئلا يخرج نحو يجبك درهم عنه هذا التقييد بعيد لسرله في الكلام  
مفيد والا وجه ان يعتبر تقيدهم التجريد الى مجرد لفظ او معنى بان يكون للما  
تاء شيء معناه وان اشرف لفظه ويعبر في التقييد الخبيثة الى الاسم  
المجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه من حيث هو كذلك وحيد من  
حيث انه مجرد ليس مبتدأ بل مضاف اليه حكما فتدبر **قوله** وثاني  
قسمي المبتدأ ان ثانيا في قسمي ما يطلق المبتدأ لان المبتدأ مشترك لفظي

وجه الاثبات بالتجريد  
قبل وجه الاثبات بالتجريد  
تنزيل مكان الوجود



بين هذين المزمعين وليس للبداية معنوم عام يندرج فيه هذان  
 اثنان القيمان فلو قالوا عن البداية بالمعنى الثاني لكان اظهر وافيد لا تقول  
 فليكن معنى البداية المبتدأ به شيئا قلت هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعنى  
 ولا يعبر عما وضع له اللفظ واللام يوجد مشتقا من اصلا فكلما اوضح  
 الحولان للبداية لا يخفى ان يكون ما وضع له هذا الورد دون  
 الجميع لان كليهما ما وضع لهما البداية فمن قال استماع الاجتماع بين  
 فمن قال اوله الحو دون الجميع ايضا لم يثبت شي قد بعد وما احتسب  
 عنه بقوله منذ اليه جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل الا ان يقال  
 لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بعيد التجرى عن العوالم اللفظية  
 فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن ينبغي ان يحتمل  
 في سلك ما احتسب بقوله المجرى عن العوالم اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره  
**قوله** بعد حرف النفي كما ولا والى الاستفهام الاخير الشامل لاهل قولك  
 بعد حرف النفي والاستفهام والاخير من الشامل لهما وغيره من الكلمات  
 الاستفهام قولك بعد النفي والاستفهام مثال الضمير ما قال الشاعر ونعم  
 ما قال غير ما سؤق على زعم قد مضى بالهم والحنن **قوله** كمل وما من  
 تحي من ضارب زيد وما قال زيد على ان يكون ما من مغفول **قوله**  
 وعن يسويه جواز الابتداء بهما من غير استفهام ونفي مع فتح والاخر  
 يرى ذلك حسنا وكان الصواب يقتضيه فلذا ولله على من جعل اسما  
 الاسماء الافعال مبتدأت اثنان بضمير الفعل الدال على حصر المبتدأ بهما الخبر

مطلب الاستفهام من وما

فانه قد بدأ في ذلك كما صرح به شارح النظم قدس سره **قوله** وبالله  
 قول الشاعر فخير من عند الناس منكم في مبتدأ وخير فاعله في نظر الاخصا  
 كون فاعلا اسم التقصير اسما ظاهرا في مسئلة الخلد فتعين كون من  
 مبتدأ وكون منكم مفسرا تقديره <sup>الخفيف</sup> خير منكم من عند الناس فلما حذف  
 فتر بقوله منكم ولو مع ما ذكر لصح اخير من فيستغنى قاعدة جواز الامرين <sup>لانه من جواز الامرين</sup>  
 وقد خرج القاعدة لايجزى ليس مطابقا لمفرد فافهم وبعد برر التقاض  
 القاعدة بقولنا ان اخير منكم عندنا **قوله** رافعة لظاهر او ملحق  
 مجاز لم يرض بجعل الظاهر المعنى الملتصق كما في بعض الشرح لان اخلاء اللفظ  
 عن معناه الاصطلاحي بالهوية وحمله على خلاف القيل لظاهر من غير ضرورة  
 لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للضمير وجعله اعترافا من الحقيقي والكلمة  
 في صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا عمل مكرم وقد سبق التثنية  
 عليه وقد اورد على التعريف اقيام ابوه زيد فان قام خبره بدمع صدق  
 التعريف عليه واجبه بتقييد الصفة بان لا يكون غيرا صالحا لان يكون  
 مبتدأ وهو مع بقده بشكل باقيام زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدأ  
 وهو زيد الجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده  
 عليه في العمل في قولنا اقيام ابوه زيد اعتماده على المبتدأ في العمل هو  
**قوله** فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والى الاستفهام  
 نية على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان كذلك لزم ان يحذف في الصفة  
 الرافعة للظاهر امران ولا يخفى ان الاصح الاخر فان كان مفردا الى المرفوع

وبعد لم يتم التعريف لانه نفي  
 صفة رافعة لمفرد مستورا  
 الى الفاعل ١٠٤



ولا داعي الى ما اتى به المصنف فيشكل القاعدة بقوله تع اراغب انت عن الهم  
فانه مطابق للمعنى وتعين كونه مبتداء والآن لم الفصل بين اراغب ومعلوم  
باجنبي هو المبتداء ويشكل بما قام رجل فانه يصح كونه فاعلا دون مبتداء  
لعدم ما يتخصص به ويشكل ايضا قولنا اطالع الشمس فانها تطابق المعنى  
مع تعيينها كونه مبتداء اذ لو كان خبرا لقيل اطالعة الشمس **قوله** جاز  
الامر ان قيل لو كان زيدا مبتداء وينبغي الاجتزاء قائم زيدا لانه يلزم تقديم  
الخبر مع انه يوجب الالتباس بالقاعدا كما في زيد قام زيد يتعين فيه كونه زيد  
فاعلا بحيث يخفى احتماله كونه مبتداء وبالمرّة لانه لا يشمل على خلاف  
اصل بخلاف كونه مبتداء فيلتبس المقصود التباسا شديدا بخلاف اقام  
زيد فان الفاعلية تثبت على كون قائم مبتداء على خلاف الاصل وكونه  
مبتداء يستلزم على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا يخفى المقصود بسبب  
خلافه اظهر كل الاختفاء فيجوز الامر ان اقول لا ضرورة في تقديم  
الخبر في زيد قام حتى يترك الالتباس لاجلها وفي اقام زيد يجب  
تقديم قائم لتفهم الاستفهام به والشتمل على الاستفهام يجب تقديمه  
لانقول فالضرورة قائمة في اقام زيد قلنا لا ضرورة لجوز زيدا قام  
بخلاف زيد اقام فنام **قوله** اي الاسم المجزئ قيل ان اريد بالاسم  
الاسم حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تاويل الاسم  
زيد يضرب بقوة زيد ضارب ويصح بان يغير الخبر ليس شاملا  
لخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعتراف وعند تحقق النية

ثم يخرج عن بعض العفل الماض  
الاسم حقيقة  
ضرب وان اريد ان يغير من الاسم

لجملة على صلاتها خبر من غير تاويل لمجرد فبناء كلام الشارح عليه نعم نفي  
ان المصنف ذهب الى تاويل الجملة الواقعة خبرا صرح به في ايضاح الفصل  
وبناء قوله فيم سبق ولايتا في الكلام الاتي اسمين او فعل واسم عليه  
وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التقرين  
على يفر لانه ليس نوع بالمعنى المذكور ولا يحجبه عليه ما انتهى على تقدير  
الاسم من التزيد المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر وانما  
يقرب الخبر فيرفع فرفع فقرينه بدور على عرفت في تقريب المعرب عند  
فلا نقول **قوله** اي ما يقع الاسناد بشعر كلامه بان التركيب من قيل  
اسناد المشتق الذي يتم فاعله الى مصدر على طريقة لتدجيل بين  
الخير والشر وان لم يكن كذلك بل المسند مستند الى الجار والمجرور والباء  
للسببية **اي** الاسم السند بسبب لانه اللفظ اسناد المعنى لانه يحجبه  
ان النحوي يصف الفاظ بصفات المعاني فيقول اللفظ مسند ومند له  
كما سبق في تقريب المبتداء فلا حاجة الى ذكر الباء السببية **قوله** ونحو  
الباء بمعنى الحد الضمير المجرور راجع الى المبتداء الاقرب ان يرد السند الى  
المجرور ونحو الضمير راجع الى المجرور والاول جعل الباء للملازمة اي  
المجرور المسند اليها بالجرور والفعل ملازم للمجرور للعامل اللفظي ابدا  
لا يجرى كسب الحاشية وكان النكتة في تغيير العبارة ان لا يشتبه  
بالمسند اليه المذكور في تقريب المبتداء وح يظن لقوله به فائدة والا  
لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس لا يندفع بالمعبر عن

في ان الباء بمعنى



عن معنى الوبالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ فاعل  
 المسند وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله المستند فيه فان كنت  
 لبذلك **قوله** وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني ليجم ضميره راجع  
 الى المسند به فيمنه ان يخرج الصفه التي هي خبر المبتدأ لانها مسندة الى  
 فاعله الاحالة لا الى المبتدأ واجيب بانها لم يسند الى فاعله لان  
 الاسناد في النية التامة والاشبة تامة للصفة الى فاعله بابل الى المبتدأ  
 وفيه ان جعل ان جعل الاستناد في تعريف المبتدأ بمعنى النسبة التامة  
 بعد جعله في تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعتم تكلف بعيد جدا وقد  
 يجاب بان المراد بالاستناد الى المبتدأ اعتم من الاستناد اليه في المتعلق  
 ضميره ويصح انه يدخل في تعريف الخبر يضرب في مزيد يضرب وقد يكون  
 بان الخبر مجموع الصفه ومعلوم انها لا فعل الا انه اجرب اعراب الخبر على خبره  
 القابل له **قوله** اي تجر يد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ كما  
 في القسم الثاني من المبتدأ او يند اليه شئ كما في القسم الاول من المبتدأ  
 وهذا الابتداء بعينه عام في الخبر لاقتضائه للمبتدأ والخبر على السواء  
 كذا استفاد من الرض فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجر يد الخبر الاستناد  
 الى شئ عام في ويستعمل بالابتداء فانه وهم ولا يخفى ان تعريف المبتدأ  
 صاعلي ما قام بالخبر والتعريف الصحيح تجر يد المبتدأ عن العوامل اللفظية  
**قوله** لان المبتدأ ذات والخبر حال هذا انما يتم كليا لو لم يخرج جعل  
 الشخص خبرا ويجوز ان يؤخذ هذا زيد بهذا مستوي مزيد فالحق انه حكم

أكثر

مطلوب

أكثر قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم قلت  
 نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لذلك الا انه منع  
 مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل العامل وذكر الفاعل لداعي **الفعل**  
 الفاعل والداعي متقدم على ماد ما اليه **قوله** جاز في داره زيد واختلوا  
 في صحة في داره قيام زيد جوة الاختلاف لان المضاو اليه المبتدأ لشدته  
 اقضاه بالمبتدأ في حكمه وقد جاء في كفاية درج الميت ومنه آخرون  
**قوله** وقد يكون المبتدأ نكرة الخ ولا يخفى ان المقطوع هو ان يجمع بين قوله  
 واصل المبتدأ التقديم وقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما صدر  
 الكلام الى اخره مباحث التقديم والتاخير واعتد زبانه قد تم بحث  
 تنكير المبتدأ وكون الخبر جملة على تنمة بحث التقديم للجمع بين الاصول  
 الثلاثة التقديم وتعريف المبتدأ وافراد الخبر اذ ينه على اصالة التعريف  
 بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدأ نكرة وبنه على اصالة الافراد  
 بقوله والخبر قد يكون جملة ولتوقف بعض ما هو من تنمة بحث التقديم  
 على معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر شيه بالعذر اذ لا يندفع به  
 لا مكان الجمع بتأخير اصل التقديم عن الاصلين الآخرين **قوله** اذا  
 تخصصت بوجه ما يقال الاخر الاوضح اذا تخصصت بمثل ولعبه  
 ويدفعه انه يوجب التخصص بما ذكره بخلاف عبارة فانها لا توجب  
**قوله** ان بالتخصص يقل استقام ايقرب من المعرفة التي هي منافقة  
 للشركة غالبا فلا يرد ان منية ادخل السوق على ادخل سوقا في قوله



الشركة غير ظاهرة وكما انه يقول الاشتراك بالتخصيص قد يتقدم الا انه  
 حصص بالذكر ما هو الغالب ويكنى للوقوع مبتداء **قوله** وحيث وصف بالموثوقين  
 بالموثوقين تخصص بالصفة قيل لا معنى لعدم صحة انسان خير من فرس  
 وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة جسم نام خير من جرقلة  
 ما ذكره نحو لا السلام العربي تخصص النكر في مقام الابتداء ولا مناقشة  
 في الاسماء كذا ولا ابتداء **قوله** ومثاقوك ارجل في الدار ام اراة ومثاقوك  
 تخصص بوجه جواب هذا الاستفهام فانه يقع ان يقال اراة فانه تخصص  
 بعلم المخاطب بشوته في الدار على وجه الاحتمال فكأنه قال ارجل احتمال  
 عندك انه في الدار **قوله** فكأنه قال اي من الامرين العلوم كون  
 احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع  
 التخصيص عند المخاطب وهو متدفع بانه تخصص عند المخاطب ايضا بان  
 الخبر اجل معلوم انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي  
 له التعيين في الجواب واستفاد من الكلام ما يتفق به واعترض  
 ايضا بانه لو كان التخصيص في المثال ما ذكره ينبغي ان لا يجوز ارجل في الدار  
 وهو ايضا متدفع بان التخصيص في كوكب عظيم انقض الساعة هو الصفة  
 يخرج مع جواز كوكب انقض الساعة **قوله** فكل واحد منهما تخصص  
 بهذه الصفة فجعل ضميره الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفسح  
 عنه قوله في الدار خبره وكذلك ان تراعى الظاهر وتريد بكونه مبتداء كونه  
 حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتداء مبتداء حكما **قوله** فان النكرة

النكرة فيه وقعت في خبر النفي فاذا ردت عموم الافراد وشوهر ما فتعنت  
 وتخصصت اي تخصصت حكما لانها لم يجعل فيها تقبلا للاشتراك او رفع  
 لكنها صارت في حكم ما قبل اشتراكه في التعيين فلا بد ان تقلل الاشتراك  
 التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق هنا **قوله** وكذلك نكرة في الاشياء  
 قصد بها العموم نحو عمر خير من جارية هذا قول امير المؤمنين ع رضي  
 تعين فدية جارية اذا قتله من احرمت والمقصود انه يتصدق بما  
 وعموم النكرة مع الاثبات في المبتداء وكثير في الفاعل قليل نحو علمت  
 نفسي ما قدمت بخلاف ما في خبر النفي فانه يتوهم فيه المبتداء والفاعل  
 وغيرهما **قوله** لشبهه به اذ يستعمل او لانه كان في الاصل فاعلا قد  
 للتخصيص **قوله** بالنباح المتعارفيه فينبغي مساححة اذ في الهمز  
 صحت للطلب دون نباحه على ما في القاموس **قوله** قد يكون خبر اقل لا بالنسبة  
 الى الكلبة انما بالنسبة اليه فشره في نظر لانه يهيم بها اذا راى جيب  
 للشاة لانه يراى غير اجنبي وينباح اذا راى العدو ولا خطر اية  
 حيث يراه اجنبيا **قوله** فيقدر وصف وقد يجعل التنوين للتعظيم  
 والاولى ان نسب مجال هذا العلم والثاني يعلم المعنى فلا تقفل  
 فالتمثيل لا يكون للمفصّل مما تحقّق به الفاعل اذا استعمل في  
 نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالتمثيل لا يخص  
 بالصفة **قوله** وهذا مثل فتعني الابتداء اغا يحتاج اليه باعتبار  
 المعنى التمثيلي والتركيب مفيد من غير ان يخصص المبتداء انما  
 حاجه

ان لا يعلم العوض من الكلام وتحتاج في فهمه  
 الى تقدير لفظه وقيل اطلاق اللفظ على  
 المجازين بلا قونية فاللفظ هنا بعض مطلق  
 النباح المعتاد او اطلاق النباح واراد  
 صيغة دون حرف تنوين  
 كلفظ

اصل التركيب واما باعتبار







متجدا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف العلال ليلة يوم الجمعة ومن  
العجائب ما وقع لبعض هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله  
بان الاضمار الحجة بالزمان لا يفيد عدم اختصاص الزمان بحجته  
ووجوه بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الحرف  
مفيد بل لا يعرف ان الزمان يحدث في الحقيق ولا يخفى ان الزمان  
الحرف من قبيل العلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل الاعلى ما قالوا  
تأمل **قوله** فالكثرة من النجاة وههنا يعترضون لو كان التقدير من البعدين  
لكان السبب ان يقول وما وقع طرفا فقد ترجملة خلافا للكوفيين  
فالظان التاء ويل بجملة لا يخصر قوما منها بل يعبر الاكثر وقوله على  
انه اشارة الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل المحذوف  
مضافا من المبتداء او حكم الاكثر انه مقدم بجملة لكان اخفا **قوله**  
اي ما قبل جملة اول التقدير بالتاء ويل لان التقدير يلزمه التاء ويل  
والعرف عن الظاهر يعبر تعديته بالتاء والحكم على ما وقع طرفا بكونه مقدر  
مع انه لا يعقل بل مذكور وهذه الجملة من مطارج الانتظار ذكرها  
فيها يجب ان يغض عنه الابهام وقيل لا يبعد ان سفل التقدير بمعنى الاحاق  
يقال قدرت هذا بذاكر ماى الحقته به اى الطرف ملحق بالحق ومحمول  
من جملتها وما يلقى اليك ان التقدير بمعنى التقيين يقال الغرض المقدر  
في كتاب الله تع اى العينة فالمعنى ان الجار الطرف مبهم عتي بجملة عند  
الاكثر وبغيره عند الاقل **قوله** بتقدير اخفى ذلك الفعل العامل كما

هذا في سعة الكلام وفي الشرح جاز عند سبويه بشرط ان يكون  
يلفظ الاو وروى عند الاخفش مطلقا **قوله** وكون الخبر تقيير المبتداء  
الاو عين المبتداء كقولنا الشان زيد قائم ومقولنا عمر وقاعد  
**قوله** ويجذف العايد اذا كان ضميرا او مفعلا غير الضمير فكون الخبر عين المبتداء  
لا يقبل المحذوف ووضع الظام وضع المضمر لئلا يفتوت مع المحذوف وكذا  
الام العهد اذ مع المحذوف لا ينساق الذهن الا الى الضمير **قوله** لقيام  
قرينة في كلامه على ان المحذوف سابع كلما قام قرينة وليس كذلك بل هو  
ذلك بالضمير المجزوء من ان كان في جملة اسمية يكون المبتداء منها جزءا  
من مبتداء واقا في غير ما في المرفوع لا يجوز المحذوف في التصويب والمجوز  
سماعى **قوله** على ان كثر في الحاشية الكثرة واكثره شئ فاعلم هذبت  
انتى وقيل ان الكراثنا عشر وسقوا والوسق مستون صاعا والقتا  
اربع امداد والمد المتون وقوله اى الكثرة الجار والمجرور المحذوف  
هنا حال من ضميرتين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فالاولى  
ان يقدم مؤخر وان قيل ذلك جائز في الحال الظرف وقوله السمن  
منوان هو منه في هذا المثال صفة منوان **قوله** وما وقع ظرفا  
اى الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم الظرف  
الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونها على الجار والمجرور  
ثم يتسامحون فيطلقون على ما في الجميع فالشارح جرد على الشارح  
الاخير فقيمها المفائدة وظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون



كالحصول والكون الأناذرا حتى صر عامه النخاء الظرف المستحق فيما كان  
 عامله عامة وحقق بعض المتأخرين أنه قد يكون من الأفعال الخاصة  
 إذا انساق الذهن اليه بحسب المقام وأما قوله تعالى فما استقر عندنا فالاستقرار  
 فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام **قوله** بخلاف إذا قدر اسم الفاعل  
 هذا منقوض بمثل زيد في الدار أبوه أو ما في الدار أبوه فان الخبر في جملة سواء  
 قدر الفعل أو اسم الفاعل لأنه من قبيل أحصل أبوه وأحصل أبوه وهما  
 جملتان **قوله** ان الظرف لا بد له من متعلق قيل اتفق النخاء على ذلك وفيه  
 بحث لان الظرف لا بد له من متعلق في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة الى  
 امر آخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من أمور زيد من قيامه أو سكونه  
 أو حصوله أو غيره ذلك فلا بد من تقدير اليمين **قوله** والاصرف في الخبر  
 الأفراد قيل ليوافق الوجود ان أقول أنه أسرع قبولاً للربط **قوله** أي على  
 معنى وجب له صدر الكلام وهو معنى غير الكلام كالاستفهام والتثنية والتخييل  
 أو غير ذلك **قوله** وذويع بعض النخاء كانه لم يقل وذويع غير ذلك لا يتقضى  
 بتابع يسويه فن قال بل غير يسويه فقد غفل **قوله** لكونه معرفة وكون  
 من نكرة ولا يجوز الاجتنان بالمعرفة عن النكرة ومنه يسويه الامتناع  
 في الابتداء المتضمن بمعنى الاستفهام وابن حبيب منع كونه نكرة وكأنه  
 أشاره الشارح الى هذا المتع حيث قال فان معناه اهذا ابوك أم ذلك  
 ولم يقل فان معناه أي رجل ابوك لكن في قوله وهذا مذهب يسويه  
 خفاء فاعرفه ومما اجاز يسويه في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاجتنان

عن اقول

عن اقل التفصيل في جملة **قوله** وقعت صفة نحو مررت برجل افضل من  
 ابوه **قوله** او كانا متساويين لو انك تبه عن قوله او كانا معرفتين لكن  
 الا انه مررب عن المراد على المساو وفي مرتبة التفرقة فالمراد التثنية  
 في صفة الوقوع مبتداء **قوله** او كان الخبر فعلا له او صورة فيخرج بقوله  
 قام ابوه في زيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان فاما لان الخبر  
 ليس فعلا صورة كذا قيل وفيه ان زيد قائم ابوه ليس الخبر فيه فعلا  
 صورة فلا يحتاج حاجة لاجراءه الى قيد لم يفتق قوله او كان الخبر  
 فعلا له او كان الخبر مثله **قوله** أي تقديم المبتداء على الخبر  
 في هذه الصور ليس الخبر مقتضى هذه الصور والآكلان القيد لقول **قوله** غناء  
 الشرط عنه فينبغي ان يحل على انه اشار الى ان الجزء جزء الشرط متعدي  
**قوله** او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجرور عاقل وجوب التقديم  
 في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب كان  
 اخف **قوله** كالاستفهام قيل لا يتقضى الخبر من موجب التقديم الا  
 الاستفهام وفيه نظر لان ما يتقضى قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه  
 النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه تقضى الخبر  
 معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام ما يفهم معنى الجملة وفي زيد لا قائم  
 لا يفهم حرف النفي معنى الجملة فاعرفه **قوله** لتصدر في جملة وجملة  
 ما يفهم **قوله** او كان الخبر بتقديره احذر عن كون الخبر مبتداء محضا  
 لكونه مبتداء نحو زيد قائم فان زيدا عما يصح كونه مبتداء لتأخير قام حتى

الشروط اياه



حتى لو تقدم قام بحسب كونه فاعلا **قوله** اي متعلق الجزر التابع له لا يقبل  
 الصواب الجزر الجزر لم يفسر الشارح المتعلق بالجزر ليشمل مثل قرين كل  
 صيغة بياه رجل صيغته والاخر الاصح ان يقول اي متعلق الجزر الذي يتبع تقديمه  
 عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الجزر بالكل دون تعلق العامل  
 بالمعول لان متعلق الجزر تعلق العامل بالمعول ضمير في المبتداء في مثال  
 على الله عبدا متوكلا مع انه لا يجب تقديم الجزر وقد يقال اراد  
 تعلق الجزر بالكل دون المعول بالمعول بالعامل ليشمل كل قرين كل رجل  
 صيغته والفضل المتقدم **قوله** او كان الجزر خيرا عن ان المتقوية  
 الواقعة مع اسمها وخبرها الماويل بالمراد مبتدأ عما كان الجزر  
 عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتداء اراد الشارح التبيه  
 على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبرا مبتدأ عن ان ولم  
 يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التبيه على مسامحة ومن قال اصلح  
 كلام المص اصلي الله نقاشانه ونحن نقول كلام المص على ظاهر  
 اذ قولنا عندى خبر عن معنى ان لا عندى انك قائم في تأويل عندى  
 تحقق قيامك والتحقيق معنى حرف التحقيق الذي هو ان قبل هذا اذا  
 لم يكن ان بعد اما نحن اما انك خاج فلا اصدقه قلت هذا  
 اذا لم يكن في ما يتبعين موقعا للمبتداء نحن اما انك خاج ولو لا انك  
 خاج وخرجت فاذا ان التبع حاضر والتخصيص لما بعد اما من  
 ضيق العطف **قوله** اي تقديم المبتدأ على الجزر في جميع هذه الصور  
 الجزر على المبتداء

التصوي فان قلت ان كان المعنى هو ما ذكره كان الشرط ما حوز في  
 في الجزر قلت لم يدرب بيان المعنى بل اراد تذكيرا ما يربط به الجزر من  
 الشرط وهو كل واحد من هذه الصور قالوا في كل هذه الصور  
**قوله** وقد يتعدد الجزر من غير تعدد الجزر عنه فيذكر به تصحى لتقليل  
 قد فان تعدد الجميع تعدد الجزر عن كثير ومنه زيد قائم وعمر قاعد  
 ولم يقيّد بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الجزر في كلام واحد لانه  
 كثير ايضا كما في زيد ابوه قائم فانه تعدد الجزر في هذا الكلام الواحد  
 ومن قال قد للتقليل او التحقيق في اللفظ بين المعنى الحقيقي والخيالي  
 من غير صارف من الحقيقة **قوله** فانه في الحقيقة خبر واحد لان  
 المقصود اشبه الكيفية المتوسطة فان قلت يلزم خلو الخواص مثلا  
 عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير على انه يكتبه وجوب  
 هذان خلوان حاضران قلت احترق كل منهما ضمير المستحق المجموع  
 كما جرى على كل اعراب استحق المجموع **قوله** وفي هذه الصورة ترك العطف  
 اول هذا التامية فيما اذا لم يتعدد المبتدأ نحن عالم وجاهل فانه  
 ح العطف واجبة لانه يجمع المتعدد اول في هذه الصورة بالعطف  
 ثم يجعل خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا او تقدير الالايون  
 خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ فيهما عالم وجاهل في تقديرهما ان كل  
 عالم ورجل جاهل **قوله** ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الجزر  
 ما يكون بغير عطف هذا هو الكلام بالحكم بامتناع تعدد العامل **قوله**

تضمن المبتدأ معنى الشرط



**قوله** وهو شبيه الأول الثاني أو الحكم به هذا ما ذهب إليه جمهور  
النحاة وأما على تحقيق الشيخ الرضائي أن معناه يقوم الثاني الأول  
فلا حاجة إلى التكلف في إدراج ما يكتم من قوة في اللفظ قاعدة **قوله**  
فلا يرد عليه أي على هذا الأصل هذا المثال أي بوجه فلا يكون الأصل  
جامعا ولا يدفع بالحكم بشذوذه لكثرة وقوعه وتوجيه الورد على ما قالوا  
أن كون القوة معهم ليس سببا لكونه من الله وقيل بتعليل أفعاله  
معا بالعرض كان سببا إلى ظهور مقتضاه معنى الشرط فوقع الزمخشري  
في هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل العقول على قاعدة الاعتزال  
**قوله** فيشبه البطل المبتدأ الشرط لكن قصد السببية لا لزوم للشرط إذا  
فائدة له سواء كان المبتدأ فإنه يقع فيه قصد لها وعدمه لبقاء  
فائدة بدون قصد لها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولو لم  
في الخبر ومن لم يشبه لهذا قال وجه عدم لزوم الغاء هنا كون المبتدأ  
المبتدأ دخيلا في معنى الشرط غير مرفق **قوله** الاسم الموصوف بفعل ماضيا  
كان باقيا على معناه أو غيره على خلاف الشرط فإنه لا يكون الأمستقلا في  
المعنى الأول هنا قبل الشرط لا يكون ظرفا أيضا فيلزم الانحصار هذا فيما  
ذكره لأن المبتدأ الذي دخل عليه أما المبتدأ الذي يكون أحد الأسماء  
المتضمنة لمعنى الشرط أيضا كذلك وهذا مما يقتضي منه الوجه فإنه مدخول  
أما والأسماء المتضمنة كالشرط في الغاء وليست متحمة لدخولها ولا نقض  
بالاسم الموصوف باسم الفاعل أو النفع لأنه الموصول بفعل معنى **قوله**

أو النكرة الموصوفة بهما أي أحدهما فالأولى به بإيراد الضمير **قوله** أن الموت  
الذي تفرق منه فإنه ملائمة يجب أن يفيد العموم كعلم الشرط وورد  
بأن الشيخ الرضائي صرح بأن ذلك لا يجب فيه ونتجته أن معنى الشرط ههنا  
مستفيدة إذا لا يستتبع الغناء بالنسبة إلى الملاقات ودفعه بأنه سبب الحكم  
بالملاقات **قوله** كل غلام رجل يشبهه أي يماثلني صفه ورجل فان قلت  
كل رجل يماثلني أيضا مثال المضاف إلى الموصوف لأن الوصف إنما يكون لما  
أضيف إليه كل لفظ كما لا يخفى على المتتبع كلامهم قلت المراد بالموصوفة  
الموصوفة معنى اللفظ والكل المحيطة لا إفراد الموصوف موصوف معنى  
**قوله** والشرط والجمع من قيل الأخبار أي الجملة الشرطية لا تكون الأخيرة  
فلا يرد أن الخبر قد يكون أمرا وفيه أنه يشك بالاستفهام عن الجملة  
الشرطية فإنه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس فيعد أن يكون  
مهملًا حتى إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن أن يدفع بأنه لم  
يقع لتنازع الاستفهام وجرى الشرط في الصدارة ويدفع الحاجة بأن يقال  
هل يتحقق أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونتجته عليه أيضًا أن وجه  
المنع في ليست ولو كان كونه من يميز للخبر لوجب أن لا يمنع به كان  
وعلمت فالأظهر أيضا أن يقال أن توسع الابتداء إذا دخلت عليه  
مسقط اعتبار معنى الشرط لا انتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلم يقع دخول  
الغاء في خبر المبتدأ لضيق مقتضيه وجيز كان الغير لعدم الدخول  
على خبر أن أيضا إلا أنه لعدم تأثيره في المعنى كعدمه وعدم منعه أن

في قسربان الغاء ههنا  
زائدة إذ المبتدأ المتضمن  
بمعنى الشرط ٢٨



ان المفتوحة لاحقا بالمكسورة **قوله** فان قيل بل كان في التسهيل  
 ان المنع من حيث الابعاد والاعتناء انما يتحقق في ليست ولعل وكذا الاختلاف  
 على وجه الوجه اغا وقع في ان المكسورة ولما المنع والاختلاف في غير هاتين  
 باب التيسير هذا فظهر وجه كل تخصيص وقع من التفرقة هذا المقام **قوله**  
 وجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها شيوعا ببيان  
 المانع بالاتفاق متفق لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه  
 التبيين خبر الحروف الشبهة ههنا انه يتصور وامر مكرما خبر المبتدأ او قل  
 يتبين حاله ههنا لا وقع الحكم المذكور في ما بعد التعليل في **الفاظ قوله**  
 وقد عيب حذفه قيل لا <sup>هو هنا</sup> حذفه لصله لانه ركن اصلي في الكلام ونحو  
 الحمد لله الحمد في تقدير اهل الحرم هو واحتمال كون الخصوص خبر مبتداء  
 محذوف ولا يعتد به بل يتعين كونه مبتداء وما قبله خبر قلت فيكون  
 المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير الشك في موضع  
 فينقضي به بيان وجوب حذف الخبر وبيان المصاحف احوال كون الخصوص  
 خبر المحذوف فينبغي عن الاختلاف الاعتداد به بل العذر في عدم ذكر  
 ههنا في هذا الموقع ان الاول في كثير من مبيات بحث التفت والتا  
 من مبتدأ تحت افعال المدح والذم **قوله** اي المبتداء المحذوف جملة  
 مثالا للمبتداء اي مبتداء قول المستهل في حذفه مضافين الى المحذوف  
 مبتداء قول المستهل فانه لتقليل المحذوف ترك الظاهر في مثل المبتداء المحذوف  
 في قول المستهل ببيان المعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته **قوله** البصر

المحذوف والظاهر جملة  
 مثالا المحذوف للمبتداء وعلى القول  
 في الكلام حذف المضاف

للهلال القمر المثلثة ليا هلالا وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس  
 الهلال غرة القمر الى ثلثين او الثلث او الى سبع والثلثين من  
 الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين في غير ذلك في اشار الى المراد  
 بالمشهد **قوله** في كتب اللغة المستعمل بمعنى مظهر الهلال بل هو الصبي الرفع صوته  
 حين يتولد وفي القاموس استعمل الصبي رفع صوته بالهاء وكذا كل منكم  
 رفع صوته او خفضه هذا فاستعمل البصر للهلال الرفع صوته وفي  
 بعض النسخ قيل الاستهلال ماه نويدن وبالك كرون فكلها  
 مستقيم هذا فانه اشارة الى ان قول الشارح المشار الى استعمال  
 اللفظ المشترك في معني **قوله** لان مقصود المستعمل فيه منع لاحتمال  
 ان يكون مقصود تعيين شيء بالاشارة والحكم به على الهلال فالأولى  
 ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف لا يصرح  
 الا بالمبتداء **قوله** جريا على عادة المستعملين غالبا العادة ما انتفى  
 خلافة او ندر فقوله غالبا لتعيين ان العادة من اي قسم وقام  
 العادة ان الحكم تمامه لان امتياز الراؤ من بين المتوجهين الى الوحدة  
 مع كسرتهم من مظان الانكار وقوله ليل يتوهم من هلالا وجريان  
 الغالب فيما هو اخر الكلام الوقوع عليه وقيل الاصل فيما افاد بالذكر  
 الوقوف **قوله** فان تقديره على المذهب الصحيح واما على المذهب الغير  
 الصحيح فليس مما نحن فيه لان من ههنا ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع  
 اي مكان خروج السبع ومنها انفا ظرف زمان والمحذوف هو المضاف



إلى المبتدأ أي خرجت فوق خرجي وجوز السبع والمذهب الصحيح أن التقدير  
فوق خرجي السبع واقف إذا ظرف للخرج المحذوف والذبح بدل عن مفعلة هذا  
المذهب عندنا أن العري إذا صرح بالي زوف يقول فإذا السبع واقف وإنما قلنا  
على بعض المذهب الغير الصحيح لأنه على بعض ما نحن فيه أيضا وهو أن تقول  
فأجاء المقدرة خرجت ففاجلت وقت السبع واقف ويجعل أن يجعل ظرف مكان  
في هذا التقدير ثم كلمة الفاء إما للعطف وإما فاء الجزاء والشرط محذوف **قوله**  
فيما التزم يقال الزمت الشيء فالسبع أي قبل ملازمته وقوله فيما التزم  
أو تركيب التزم أه يقال عليه الظاهر في خبر لا يخلو الجملة عن العائد إلى كلمة ما ولا  
يخفى أنه لا معنى لظرفية الجزاء في هذا الحق مع الشارع والوايد محذوف أي في موضعه  
منه فالتركيب من قيل البراكر بدوهم <sup>الجزء</sup> ولكن أن يجعل ما مصدرية في المصدر  
حيثما يكون المعنى وجوب في وقت التزم غير في موضعه **قوله** وذلك في أربعة  
أبواب لم يلتفت المصنف المحذوف الخبر في زيد في الدار أي حصل أو حاصل لأن تقدير  
الخبر لا مفعول لا يساعده المعنى والمعنى كما بان الخبر في الدار ليس **قوله** الأول  
المبتدأ الذي بعد لولا الأول أن يقول المبتدأ الذي بعد لولا وخبر عام  
ليستفي عن قوله هذا إذا كان عاما وكان اختيارا اختيارا على أن تعيين  
الخاتمة الطائفة الأولى قاصرة لا بد من تقيده **قوله** أي لولا وجود زيد وزيد  
بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر في الماضي يجب تكريره في غير الدعاء  
وجواب القسم **قوله** وقلا العراء لولا في الرفعة ولا يخفى أنه لا بد  
من القول المحذوف من الكلام في أن كان خبرا يتم كون السند إليه موقولا

لأعمال لفظي دون المنقول **قوله** وثانيها كل مبتدأ كان مصدر موصولة الأولى كان  
مصدرا أو ما و لا به فإن المبتدأ من المصدر موصولة أنه لا يكون مصدر حقيقة  
فأفهم **قوله** منسوب إلى العامل بدخا فيه نحو ضرب زيد عرا قاتما وقد استترط  
الرضى الإضافة إلى أحدهما أو كليهما نحو تفارضا قاتما **قوله** وبعده  
حال ويجوز هذه الحال الواو إذا كانت جملة اسمية **قوله** والكسر شرف  
السويق ملتونا وأخطب ما يكون الأمير قاتما قال الشيخ الرضوي في هذا  
القسم رفع الحال على الخبرية بأن يقال أخطب ما يكون الأمير قائم لأن أول الكلام  
كان مجازا والمجاز يوسس المجاز فجعل آخره مجازا فإن قلت فلا يكون التركيب  
من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة قلت إذا رفع قائم لم يكن التركيب  
من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى أن ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا  
القسم مقيد بما كان أوله مجازا كما إذا قد تعلله إلا أن الحكم متبعا على طرف  
الباب وجوزة الشيخ وبز جعل المصدر في أخطب ما يكون الأمير جدينا  
أي أخطب أوقات كونه فالمراد بأفعل المضارع المصدر أعين من المضارع  
إليه بلا واسطة بل هو بسط **قوله** فزيد حاصل إذا كان ليحصل الحال  
عامل سور المصدر إذا المصدر <sup>لا يجوز</sup> أن يكون عاملا فيه  
كما استعرف ولا يجوز أن يكون العامل حاصل لأن الحال هو غير المصدر  
وقاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلق عامل الحال  
وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرف أن من جاز الاختلاف له  
أن يجازي في تقدير إذا كان ويكتفي بتقدير حاصل **قوله** فحذف متعلقا



الظرف الأول متعلق بالظرف قوله ثم حذفوا مع شرط العامل في الحال  
 إذا هذه ظرفية حالية عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه  
 كثيرة من حذفوا مع الجملة المضاف إليها ولم يثبت في غير هذا  
 المكان ومنه العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة  
 ومن قيام الحال مقام الظرف هكذا كتب في الحاشية لا يخفى عليك أن الواو  
 مع الجملة المضاف هو الواو وإن حذفوا مع الجملة المضاف هو البها  
 أكثر من أن يحصى في غير هذا المقام مع الغاء العجيبة ووجه جعل  
 كان تامة فهو لم يجدوا بدا من جعل المنصوب بعد المصدر لا لينظم  
 وجه لزوم تكارره ولزوم الوقوف فيه إذا كان جملة اسمية فلو قد  
 كان ناقصة لكان خبرا جازئا للتعريف غير حامل للزوم الواو إذا لا  
 يدخل الواو في خبر كان الاستشهاد بالحال فلا يلزم وفيما ذكره من  
 التقوية الخالي عن التكرار المحذوف متفاوت لان الملازمة  
 بالنظر إلى الفاعل بمعنى والنظر إلى المفعول بمعنى آخر أن صدور الضرب  
 ووقوعه لا ينفرد التفسير بها باللازمة قوله ثم نقول حذف المفعول  
 الذي هو الحال لوقال يحذف العامل وذو الحال مرة واحدة كما  
 في راسد امره بالكان أكثر استراحة من التكرار قوله وتقييد  
 المبتداء المقصود عمومه بدليل الاستعمال قيل وجهه ان الجنس  
 المعرفه الاستعمال لا قرينة تخصيصه عليه دفعا للترجيح بلا  
 مزج وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب إضافته

إلى الموصوف

مع البناء معموله لأنه كحذف الواو  
 مع الفعل مع بقاء معموله وهو حذف الواو

إلى المرفقة حتى يتعرف قوله أي ضربه يدا ضربه قائما ولا يعيب إلا أنهم  
 لم يجوزوا حذف المصدر مع بعض صلته ولم يجوزوا قوله لكونه بمعنى الفعل  
 بقرينة عدم توكيده المفعول وتوصيفه يقال وجه استفادة المصدر من  
 غير تقدير الخبر غير ظاهرة قوله والثبات كل مبتداء اشتمل خبره على معنى  
 المعارفة جعل الشرح الوضحي حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكونيات  
 الواو بمعنى مع خبرها المرفق ووضيقت كتب في الحاشية الضيعة في اللغة  
 العقار التي هي الأرض والتخلد المتاع وههنا كناية عن مصحفها الغنى  
 الضيقة في اللغة انتهى كما نفهم من وضيفة الرجل بالارض المغلة التي  
 لا يغني وفي مثل هذا التركيب سوا المشهور وهو أن ضمير ضيعة لا  
 لا يصح أن يعود إلى كذا ولا إلى رجل ودفعه أنه كما أن كل رجل نائب  
 عن أسماء كثيرة ضمنية نائب عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار إلى رجل ودفعه  
 بأنه كما أن كل رجل نائب عن أسماء كثيرة ضمنية نائب عن ضمائر كثيرة يعود  
 بكل اعتبار إلى رجل ما في كل رجل فانه قيل زيد وضيفة وعمرو وضيفته وهكذا  
 قوله أي كل رجل مقرون بضيعة لم يقدّر كل رجل وضيفته مقرونان  
 ليكون محل النائب عن الخبر متأخرا عنه فيصح الحكم بنيابته قوله واقم  
 المعطوف في موضعه لأن المعطوف على المبتداء وإن كان من تنمة لكن  
 يذكر بعد الخبر فيصح أن ينوب عن الخبر ويستقل مكانه ومن اشكل عليه  
 ذاقال هو معطوف على ضمير وهو فاعل الخبر أي كل رجل مقرون بضيعة  
 حذف التوكيد مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتداء عطوف

عندهم منتقل من الواو للمدخل  
 وهو كقولهم وذلك مثل كل رجل



عليه بالواو بمعنى مع انه عطف صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى  
 عنه بما ذكرنا **قوله** يكون مقسما به يعني متقبلا لذلك مشهورا في بحيث  
 يتبادر من سماعه انه ذكر للاقسام به ليكون قريبة على حذف الخبر الذي هو  
 قسمي قوله والورود العربي واحد ولا يستعمل مع الاسم الخ في القاموس العربي  
 بالضم والفتح البقاء وبالفتح الذين قبل ومنه لم يرد قوله اي من المرفوع<sup>م</sup>  
 ولم يرد ان خبرا مبتدئا حذف خبره وقوله هو السند جملة متأنفة  
 لانه تعلق بمبدأ الحاجة اليه والاحوات بمعنى الاشتباه وليس هذا  
 وضاع نحو تابل هو استعمال لغوي قال الله تعالى فقلت امة لعنتها  
 وانما قال المراد من قولهم فلان قصدا الى البيت على وجه محتمل  
 للمذهب الاصح ومنه الكوفي وهكذا باقي الاقسام **قوله** احده هذه الحروف  
 زاد لفظ الاحد لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه المرفوع الحروف  
 ولا بد من مثل هذا التقرير في الحدود اي خبر واحد من ان واخواتها  
 والاصح الاخير لا يقع ان يقال خبر الحروف الشهيرة بالفعل هو السند  
 بعد دخولها **قوله** عليها اي على السند وشي اخر لا يخفى عليك ان  
 ان المرفوع من العبارة دخول هذه الحروف على السند لا على السند  
 اخر وان كان صيحي في الواقع ولا حاجة الى الحروف المحل عليه فالاول  
 الاقتصار على ما هو المتبادر **قوله** والمراد بدخول هذه الحروف كانه معنى  
 عطف للدخول والتبادر في عرف الفن الدخول لا يرد ان اثر لفظي لان نظر  
 الفن فيه التقييم خلافا لظن ومع ذلك مقرر لانه يدخول في التقرير

خبر ان واخواتها نبتة على ان ذكر  
 خبر ان ليس لانه من خبر المبتدأ  
 بل لانه من المرفوعات ١٩١

السند

السند الذي دخل عليه ان المحققة المتعلقة عن العمل فانها وردت  
 على السند والسند المبررات اثر معنى هو التأكيد للنسبة المتعلقة بها  
 مع انه خبر المبتدأ لا خبر ان الا ان يتكلم ويراد بقوله لفظا ما يقابل  
 تقدير او محلا وبقوله معنى يشتملها **قوله** فان يقوم ههنا م حيث  
 اسناده الخ يقوم ليعمل بغيره ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييد  
 بالحيثية **قوله** فلا يحتاج الى ان يجب عنه يعني ان الجواب السابق  
 يعني من هذا الجواب الذي يحتاج فيه تعلق بعيد لان المتبادر من السند  
 السند المطلق لا السند الى اسماء هذه الحروف وهذا الغاية اذا كان  
 ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارفا بين القوم كما استدل اليه  
**قوله** وبلغ من عطف على قوله يحل فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم  
 منه ولا خفاء في هجته فاللغة ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك  
 بان يحمل المراد السند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم  
 الاستدراك يلزم خروج قائم في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو السند  
 الى الفاعل لا الى اسم ان وتوقف مفرقة خبران على اسم المستند انظارا وطولا  
**قوله** فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم او تأويل الاسم بما هو علم من الاسم  
 حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التأويل لان الخبر الجملة  
 مثبت بقوله وامر كما خبر المبتدأ كما ان الخبر الجملة للمبتدأ وبتين بعد  
 ذكر ترتيب مختص بالخبر المفرد **قوله** مثل قائم في زيدا قائم بته بالنار على  
 ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها وان المراد بدخول هذه



الحروف خور احد هذه الحروف **قوله** والمراد ان امره كامر الاخفاء  
 ان المراد من جملة المصنوع خبرا بحيث يعرف ان خبر صحيح ولي  
 خبر فاسد وما ذكره الشارح تكلف على انه بعد ما فسر قوله وامره كامره  
 خبر البتداء في اقسامه ومن اقسامه الخبر المتقدم لصدور الكلام لزوم ان يكون  
 خبرا ان ايضا كذلك والفساد انما طرأ من فوت بعض الاستثناءات  
 وينبغي ان يقال الا في قصته استقام ما وقع جملة انشائية نحو ان زيدا  
 اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيدا ضربه ومما لم يذكره عدم صحة دخول  
 الفاء على خبر فانه لا يجوز مع قطع اسمه عن الشرط لكنه لم يلتفت بسبق  
 ذكره وقوله ان اباك ابراد على مذهبه غير سوي له من ان ابوك خبر وهو  
 لا يرد على المقص مع اختيار مذهبه **قوله** الا في تقديمه اي في تقديم  
 خبرا فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتداء الجواز  
 الوجوب وبهذا تبين قسما ما قيل حق البيان الذي التقديم لان التقديم  
 قد مر مشترك لانه امتناع عن وجوه التشبيه ووجه التشبيه يجب  
 ان يكون مشتركا **قوله** الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون  
 حكمه حكم خبر البتداء في التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر  
 المظرف لان يتضمن ماله صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا في  
 الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر  
 الكلام في غير باب **ان قوله** وفي جوبه اذا كان الاسم ندوة فيه بحيث  
 لان ان يصح وقوع النكرة مبتداء صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل

الاعجاز فليس حكمه الاجاز التقديم فتوالى الا اذا كان ظرفا قام **قوله** خبرا  
 الثانية لتحق الخبر قد مر القرب باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على  
 التركيب التوضيحي والمشهور في امثاله تقدير النكرة احتراز عن حذف الموصول  
 مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصرة فالنقد خبرا لانه لتحق الخبر على جعل  
 كانية حال من كلمة لا بد ان يلها بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد من اضافة  
 الخبر اليها اي خبر ثبت كلمة لا عليك برعاية المعنى اذا عارضه جانب اللفظ  
 فانها الجارة الاولى **قوله** اي لتحق صفة اذ لا رجل قائم لتحق القيام  
 عن الرجل لتحق الرجل نفسه فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لتحق الرجل  
 لا لتحق صفة والوجود وان كان صفة لكن اذا تعلق عن الشيء لا يقال في الشيء ولا يقال في  
 صفة الشيء اذا تعلق الشيء بالشيء في وجوده ففي الصفة صار معنى في غير  
 غير الوجود فلا كما يكون لتحق صفة الجنس يكون لتحق الجنس فلو جعل قولهم  
 لا لتحق الجنس على معنى في صفة الجنس لم يتم التميز فيما هو لتحق الوجود  
 ولو جعل على معنى الجنس لم يتم فيما هو لتحق الجنس فلا بد من التميز بملاحظة  
 حال بعض الافراد وح يقع حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى اصرافها  
 عنه **قوله** والمراد بدخولها ما عرفت في خبرا من الدخول لا يراى اثر  
 لفظا او معنى في قوله فلا يرد نظر كما عرفت لظهور ايراد التزمعوى  
 في يضرب **قوله** وجعل في الدار صفة قال المعنى المثال الحسن ما يكون  
 واضحا غير محتمل لانه لا يوضح حقيقة ان يستغنى عن الايضاح وكما ان  
 في الدار فلا رجل في الدار محتمل ان صفة رجل محتمل ذلك في الاغلام



رجل فلذلك عدل عن جزئ المثال **قوله** لا يجوز ارتفاع صفة هكذا قال  
 المصنف وانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لرفع قوله على  
 ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة الموصوف خلاف الظن الاحتمال  
 الظن في الاغلام رجل ظرف الخبر دون الصفة وهذا يكفي لوضح المثال  
 وحسن **قوله** لا يتقدّر بالظرف يعني من غير سناجة يريد نحو الحال  
 وفيه نظر لان الظرافة لو لم تقبل التقييد لم يقع صادر يدرى بالآلية  
 ان لا يتجاوز عن المثال لا يقال لا يجوز تقييد الظرافة في الدار لانها  
 لانها لا يقبل هذا التقييد ولا يخفى ان في جميع كلام الجوابين هاتين  
 الصفتين ايضا غير مقبول والمعمود في مثله في المحصول في الدار عن  
 الاغلام الموصوف بالظرافة **قوله** ويكون مثالا لنوع خبرها ويكون  
 مثالا للخبر المتقدّر فانه احوج الى الايضاح فلو ترك بيان نوع الخبر  
 كان اشمل **قوله** ويجذف خبر هذه حذفاً كثيراً وهو الملائم لقوله وبوتيم لا يشتبه  
 الفعل والمشر في مثله تقدير الزمان وهو الملائم لقوله وبوتيم لا يشتبه  
 اصلا قوله للدلالة على ان التقييد يقتضي منفياً ولما لم يكن  
 قرينة حصراً ينصرف الى العام وقيل لان التقييد رفع الوجود ورتبان  
 التقييد رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه والوجود لغيره فلا يبدل  
 على الوجود في نفسه وليس بشي لان المتبادر من التقييد الوجود في نفسه  
 فيمنع عند الاطلاق الى نوع الوجود في نفسه **قوله** اي لا اله موجود  
 الا الله جعل التمجيد كلمة التوحيد جملة تامة الى فدخل لا  
 مستغنية عن التقييد وكتب فيه رسالة ومحمول ما ذكره ان اصل التركيب الله  
 والآخر

والالحق فالسند اليه هو الله والسند هو الاول وهذا مما يتخير في ثقله  
 الاذكيا وينبغي ان من كلامه هذا وانا اوضحه لك بكلام وجيز هو  
 انه لو بدّل الاو الابلغة انما وقيل انما الله كان كلاما تاما من غير تقدير  
 وانما هو التقييد وكلمة الافعل ان قول النخاة بالتقدير لداع لفظي هو ان  
 لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى **قوله** انتفى الاهد والمال فلا يحتاج  
 الى تقدير خبر زينة المصن لان يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على  
 هذه الصيغة وقد ايضا بان اسم الفعل الذي يعني الفعل لازم لا ينصب  
 ما بعده ولم يلتفت الشارح الى ان زينة لانه يجوز ان يكون نائبة لانني  
 كناية عما يدعو ويكون فاعل الفعل الضمير اليهم المميز بالمصوب **قوله**  
 وعلى تقديرين يجوز ما ترى خيرا في مثل لا رجل قائم على الصفة  
 اذا ثبت الخبر في كلامهم معنى لا يتصور لو لم يجعل قائم خبرا لان  
 انما ياتي في لو التزموا في مثل الاغلام رجل قائم نصيب اتفاقا اذا لم يتم  
 قرينة واما اذا قامت فعند بني تميم يحذف وعند الحجازيين يجوز  
 هذا فنقول مع كلام المتن ويجذف وكثير القيام قرينة الا انه لم يصرح  
 بان شرط قيام القرينة لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة  
 وكثيرا ما لا يصرح بهذا الكافي قوله ويجز حذف حرف النداء وقوله  
 وقد عجزوا المتأدق قوله وقد عجزوا فان معا يعنى الفعل والقول  
 ووجه كسرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتداء رعاية مطابقة لفظ الخبر  
 ومعناه في الانتفاء وح معنى قوله وبوتيم لا يشتبه انتم لا

لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى  
 انتفى الاهد والمال فلا يحتاج  
 الى تقدير خبر زينة المصن لان يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على  
 هذه الصيغة وقد ايضا بان اسم الفعل الذي يعني الفعل لازم لا ينصب  
 ما بعده ولم يلتفت الشارح الى ان زينة لانه يجوز ان يكون نائبة لانني  
 كناية عما يدعو ويكون فاعل الفعل الضمير اليهم المميز بالمصوب

من اين  
 هذا القول والحق انه يجب اثباته



لا يشقونه عند قيام قرينة ولو قال ودائما عند بني تميم كان  
**أخصر قوله** وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما يمنعك من القول **قوله**  
 أي عمل ليس هذا مفهوما من إضافة الاسم إليها ولا لا تقول استفاد من اللفظ  
 عملها لا عمل ليس قلت الحكم بالشدة وعلى عملها عمل ليس حتى يكون يومهم أكثر  
 عمل آخر وإنما قال الشارح أي عمل ليس تقييما لما هو الواقع ومن قال العمل  
 مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا التي في رجوع الضمير إلى التشبيه  
 لأن التشبيه واقع من غير شذوذ وإنما الشذوذ في نتيجة التشبيه لأنه  
 لا شذوذ في نفسه ودخوله على المتبادر والخبر **قوله** شاذ قليل  
 جملة على الشذوذ في الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال  
**قوله** فيقتصر على مورد السماع والنكرة ومن قال وهو الضمير فيانه  
 محل **قوله** من صدكت في الحليئة الصدود الأعراض والبراح الزوال  
 والضمير في غير أنها التي راي من عرض عن بيان الحرب **قوله** ولا يجوز أن  
 يكون لفظي الجسر تد على الشيخ الرضحي حيث قال أنه لفظي الجسر ومنع  
 وجوب تكرار الرفع بعد إلا أن التكرار إنما يجز مع الفصل بين الجوبين  
 معمولها في احتمال أن يكون لأبراج من قبيل الألسني فجعل الشاعر  
 نفسه عدم المفارقة كما يجعل الرجل عين العدو في رجل عدلا احتمال  
 أن يكون للأعمال الجواز أن يكون متعلقا بغيره فمفعولها فلا يشهد  
 في البيت على عمل **قوله** إن المراد بالسند هذا التقرض مبنى على  
 العقلة عما ذكره في تعريف الفاعل **قوله** علامة كون الاسم مفعولا

لا على عملها  
 ٧٥١

أي

البيان أن هذه الأسماء  
 أي من حيث أنه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تفرق على المفعول  
 ولا طرد تعريف المفعول بمررت بمهمات وسلمين وما لم يكن بل مررت  
 يريد وقوله وهي أي علامة كون الاسم مفعولا لامع قيد الحشية فلاحاجة  
 إلى تقييد الأمور الأربعة بالحشية **قوله** لعمرة اطلاق من الحشية  
 صيغة المفعول عليه لغة وأما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل  
 من الحمة وهو ما قرئ لفايد يسند إليه ذلك الفعل وتعلق به  
 تعلقا محصو ما ولا يخفى أنه يستحق بمفعول ما لم يتم فاعله فاقه  
 مفعول ولم يشمل التقريب الآن يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار أنه  
 كان في الأصل مفعولا اصطلاحا وقوله بخلاف المعامل فيه نظر لا انتقا  
 بضارته تأديا وكهت كراهية وفعل الضرب والتأديب ولت زيدا  
 في ضربه فإنه يصح اطلاق المفعول على هذه الأمور الآن يقال لا يصح  
 اطلاق المفعول على الأربع مطلقا بل بالنسبة إلى بعض أفرادها وينفرد  
 من هذا وجه آخر لوصف المفعول بالطلق فيما نحن فيه فاحفظه فان قلت  
 صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه  
 عليه فأنك تقول فعلت الضرب ولهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول  
 المطلق قلت المفعول في اللغة ما يمتنع وقوع الفعل عليه وجميع أفراد  
 المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المعامل الأربع وأما  
 أن القول يتعلق بالفعل بالفعل يسلم التسلسل فدفعه وأضح  
 على أهلهم فان قلت إذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول  
 قوله التسلسل وجهه أن المفعول المطلق  
 إذا كان مفعولا به بالاعتبار السابق فلا بد  
 للفعل من مفعول مطلق آخر ليس من إذا مفعولا به  
 فلا بد من آخر وان مفعولا به

لعمرة

الطلاق المفعول عليه مجاز كان  
 في معنى اليتامى أو الماهم

البيان أن هذه الأسماء  
 أي من حيث أنه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تفرق على المفعول  
 ولا طرد تعريف المفعول بمررت بمهمات وسلمين وما لم يكن بل مررت



لان صحة اطلاق المطلق لو ازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به  
تقدير في الظاهر تقدير في التحقيق فان المفعول فيه ضمير يقيده الصيغة  
والمفعول به خال عنه مقيد بالاعتبار مناد الى به فيقيد به مفعول المفعول  
لا مقيد وكس صحة اطلاق المطلق من لوازم اطلاق هذا المقيد **قوله**  
فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه  
فعله بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور اي بما قام به معنى الفعل المذكور  
فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الفعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما  
ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن **قوله** وانما زيد  
لفظ الاسم ما ذكره في وجه زيادة الاسم ووضح لامرئية قيمه انما الشأن  
في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تفرقه دون احواله **قوله**  
احتج الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فانه ضرب  
الثاني مفعله فاعل فعل مذكور وينتج عليه امر ان احدهما ما قيل ان ضرب  
الثاني ليس مفعله فاعل لا فاعل لا يجوز صفات المعاني التقيينية على اللفظ  
وانما يجوز صفات المعاني المطابقة وثانيها ما نقول انه لا ينبغي لاجرا  
زيد ضارب فالوجه ان يقال زيادة الاسم ههنا وتركه في احواله تقتضي  
في البيان والشراح جعل الاسم محذوف في تعريفات احواله التفاء  
بذكره في تعريف **قوله** او اسما عطف على قوله مذكورا او لا يفهم ان الفعل  
المذكور يشمل المفعول والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل او شبهه  
كما هو الشاي **قوله** وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها بالاحقيقة

ولا

والاحكام نحو الضرب واقع على زيد وكذا خرج نحو ويل لك وانواع  
الضرب وقعت والضرب وقعت لكن لم يخرج بعد ضرب شديد  
قولا ضرب في ضرب شديد وضرب في انواع او الف وتحقيق الظلم ههنا  
ان معنى اسم مفعله فاعل فعل مذكور انه اسم يدر على مفعله فاعل  
فعل عجب التركيب مثلا ضارب في ضربت ضاربا يدعى ان الضرب فعله المتكلم  
فعل هذا الاسم مفعله فاعل اخرج جميع المصادر ولا حاجة لاجرا  
الى قيد فعل مذكور انما هو لاجرا مثل ضارب زيد وضرب زيد شديد  
المقوله بمعناه لاخراج تأديبا في ضربت تأديبا وانما هو لاجرا اقايله  
وضارب زيد على سبيل الشراح فان ضارب اسم مفعله فاعل القاتل بحسب  
دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتأمل وبهذا اندفع عن التعريف ورود  
نحو كرهت كراهتي فان كراهتي لا يدر بحسب التركيب انه فعل فاعل **قوله**  
صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا المذكور **قوله** بل المراد ان معنى الفعل  
مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء عقل الشراح عما ذكر ان الفعل اعم من  
الذي فيه معنى الفعل لا يكون مشتقلا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان  
مصدرا والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على  
مفهوم لفظه بل على ما قصد به من الافراد لئلا يستغنى نحو ضربت انواعا  
فان ضرب مشتق على ما قصد به عليه الانواع لاعلى معنى ههنا لان الضرب  
المقصود منه عين الانواع ثم خرج تأديبا انما يتم لو كان التأديب  
غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق الذي

معنى الفعل فانه قد يكون معنى  
الفعل عين مفعول المطلق ولا يكون



سمعت **قوله** للتاكيد ان لم يكن في معنوه زيادة على ما يفهم من الفعل او  
 لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا وبهذه اذا كان غير  
 قله ونظيره نفي من احدى افعالي النفي  
 معنيان النفي ونفي واحد فيكون الواحد  
 تاكيد لها باعتبار بعض معناها ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلقا للتاكيد **قوله** والنوع ان دل على  
 بعض انواعه فحقا وفي ضيق الدلالة على جميع انواعه لا يلازم  
 محو ضرب جميع انواع **قوله** والعدد ان دل على عدده او عدد  
 الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز الشيء للشيء المنفرد الشئ  
**قوله** لانه دل على ماهية المراتب عن الدلالة على التعدد والا كان  
 في معنوه زيادة على مفهوم الفعل **قوله** وقد يكون اي المفعول المطلق  
 لغير لفظه ومما فائدة هذا الحكم كلمة قد للعبرة للتقليل لانه وان علم  
 من الغريزة انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان ما هو بغير لفظه قليل او هو  
 عطف على لا يشترط ولا يجمع اي الاور قد يكون بغير لفظه فهو لدفع قومه ان يكون  
 للتاكيد بوجوب ان يكون بلفظه لان التاكيد المعنى بالفاظ محفوظة واللفظي  
 لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد التفرج بانه ليس تابع بسببه  
**قوله** فو قد عد جلوسا هذا التركيب انما يقع بطريق الحقيقة ولم يكن القود  
 محسوبا بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شرح  
 المعايير البتوية ولا يخفى انه مثال للمغايرة بحسب الجواب ايضا **قوله** وسببه  
 يقدر له عملا اي فيما عدا مثل ضربته انواعا والظاهر مع بسببه في مثل  
 انبت الله نباتا واما قد عدت جلوسا **قوله** خير مقدم هو من قبل  
 انوعا

قوله للتاكيد  
 سماعا كان الحذف  
 او نظيره في اللفظ  
 المفعول المطلق  
 قول امتاز الشيء  
 او العدة مخصوصة  
 من الغريزة  
 عطف على لا يشترط  
 للتاكيد بوجوب  
 لا يكون بغير لفظه  
 قوله فو قد عد  
 محسوبا بما بعد  
 المعايير البتوية  
 يقدر له عملا  
 انبت الله نباتا

قوله للتاكيد  
 سماعا كان الحذف  
 او نظيره في اللفظ  
 المفعول المطلق  
 قول امتاز الشيء  
 او العدة مخصوصة  
 من الغريزة  
 عطف على لا يشترط  
 للتاكيد بوجوب  
 لا يكون بغير لفظه  
 قوله فو قد عد  
 محسوبا بما بعد  
 المعايير البتوية  
 يقدر له عملا  
 انبت الله نباتا

قوله للتاكيد  
 سماعا كان الحذف  
 او نظيره في اللفظ  
 المفعول المطلق  
 قول امتاز الشيء  
 او العدة مخصوصة  
 من الغريزة  
 عطف على لا يشترط  
 للتاكيد بوجوب  
 لا يكون بغير لفظه  
 قوله فو قد عد  
 محسوبا بما بعد  
 المعايير البتوية  
 يقدر له عملا  
 انبت الله نباتا

انواعا من الغريب وخير اسم تفصيل محققا خيرا ولا يفترق في الشبهة  
 والجمع والثاني في القاموس فلان خير الرجال واثانة خير النساء **قوله** والجمع  
 والجمع قطع الانف والاذن الى في الرضى كلمة او بد لكلمة واو هو  
 الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذكور في حال **قوله** وهذا مع  
 وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان مع وجوب الحذف سماعا هذا  
 لما كان القياس ايضا ولجوز الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال  
 الافعال العاملة فيه بل مع وجوب الحذف سماعا لانه لم يوجد استعمال  
 الافعال العاملة ولا قاعدة له يعرف بها **قوله** فاجاب بعضهم الصواب  
 انه لا جواب للاعتراض لان كل مصدر اضيف الى الفاعل والمفعول بغير  
 حرف الجر لفظا او تقدير او لم يقصد به بيان النفي ووجه حذفها  
 سواء كان هذه المصادر او غيرها في فعلها قايما في الوجود او ليس  
 ولا يذهب عليه ان الاو فوب عبارة المصنف هذا الجواب **قوله** او  
 اريد اثباته لاحاجة الى حمل المشت على ما اريد اثباته **قوله** بعد نفي  
 داخل الطاهر انه قد رتب صفة لان الصفة الواحدة لا يصح ان يكون  
 تابعة لموصوفين وقبل صفة لنفي فالمقدرة صفة معنى في وما ذكره الشارح  
 اظهر ان لا وجه للمفترق بين الصفة والموصوفين وان صفة لقوله  
 نفي او معنى نفي بتاويله بواحد من نفي او معنى نفي والصفة في الحقيقة صفة  
 واحد منها ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه  
 بارجاع ضمير معناه الى النفي المفيد لكان اوضح فافهم **قوله** داخل على

قوله للتاكيد  
 سماعا كان الحذف  
 او نظيره في اللفظ  
 المفعول المطلق  
 قول امتاز الشيء  
 او العدة مخصوصة  
 من الغريزة  
 عطف على لا يشترط  
 للتاكيد بوجوب  
 لا يكون بغير لفظه  
 قوله فو قد عد  
 محسوبا بما بعد  
 المعايير البتوية  
 يقدر له عملا  
 انبت الله نباتا

قوله للتاكيد  
 سماعا كان الحذف  
 او نظيره في اللفظ  
 المفعول المطلق  
 قول امتاز الشيء  
 او العدة مخصوصة  
 من الغريزة  
 عطف على لا يشترط  
 للتاكيد بوجوب  
 لا يكون بغير لفظه  
 قوله فو قد عد  
 محسوبا بما بعد  
 المعايير البتوية  
 يقدر له عملا  
 انبت الله نباتا

قوله للتاكيد  
 سماعا كان الحذف  
 او نظيره في اللفظ  
 المفعول المطلق  
 قول امتاز الشيء  
 او العدة مخصوصة  
 من الغريزة  
 عطف على لا يشترط  
 للتاكيد بوجوب  
 لا يكون بغير لفظه  
 قوله فو قد عد  
 محسوبا بما بعد  
 المعايير البتوية  
 يقدر له عملا  
 انبت الله نباتا



منه خبره  
على اسم لا يكون خبرا عنه  
او على اسم لا يكون خبرا  
او على اسم لا يكون خبرا  
او على اسم لا يكون خبرا

على اسم لا يكون خبرا عنه او على اسم لا يكون خبرا  
عنه لعدم قصد المتكلم خبرية والمراد بالدخول صورة او معنى  
لشئ لمكان زيد الاسير بمعنى الاسير سيرا فان النفي ونكر يدخل  
على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه نفى الشئ عن زيد كما في ما زيد الاسير  
وخرج بقولنا لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم عن ما زيد الاسير بالرفع وقبل  
للمنفى لا يصلح ان يكون خبرا بل انا وبل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق  
مع ذلك على ما زيد الاسير مع ليس بحذف الفعل **قوله** لانه لو كان خبر  
عنه لكان مرفوعا على الخبرية قبل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع  
ومرد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا  
مطلقا لانه مفعول للعامل المفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه  
نظر والافضل ان يمثل بما حالك الاسير شديدا فان حذف فعله لا يجب  
بل يقع ما حالك الا ان تيسر سيرا شديدا **قوله** او مكررا لو قال او مكررا  
بالعطف على مثبتا لكان اخيرا لانه احتراز عن توهم عطفه على قوله  
خبر **قوله** او في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه ولا يخفى  
انه لا تنق العبارة بتقدير هذا وانه جعل المقصود وقع راجعا الى  
مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكره لنا لكنه  
بعيد ايضا والاخر الاوضح هو ان يقال ما وقع مثبتا بالآ او معناها  
او مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه **قوله** انما جمع بين الضابطتين  
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيه انه يقتضي ان يجمع

منه خبره  
على اسم لا يكون خبرا عنه  
او على اسم لا يكون خبرا  
او على اسم لا يكون خبرا  
او على اسم لا يكون خبرا

بين

بين قاعدت ما وقع مضمون جملة لا اشتراكها في الوقوع مضمون جملة  
**قوله** تنبيهها على ان الاسم الواقع موقع الخبر او على انه يكون  
للتأكيد والنوع ولم يلتفت الشارح الى الوجه لانه يوم الخبرين او  
انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الاكافي للمثال الاول ان لا يقع  
اشتراك الشئ المطلق عن الشئ المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال  
الثاني فانه يقع فيه تقدير العامل قبل الاكافي كانت شئ الاسير البدي  
**قوله** البدي مقرب ثم يريده وهو اسم بمعنى استريام ان علامة قطع  
الذنب ثم صار اسما بمعنى بئس **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا قبل القرينة  
على حذف العامل مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى اثاره وفيه نظر ان لو كان  
الانتقال منه الى اثاره لم يحتاج الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل القرينة  
في حذف عامل المفعول المطلق تيقنه لانه يتعين ان يكون بمعناه **قوله** او مكررا  
بمضمون الجملة مصدرها المصاق الى الفاعل او فيما اذا كان مناط الفاعل  
نسبة السند اليه الى الفاعل والمفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة  
الايقاعية وح نقول المصدر المقتدر بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة  
الحال نحو اصحبت مع زيد مسرورا فاما ان تنفعه او تنفعك فان مضمون  
الجملة هنا صيغة زيد في وقت السرور والاشراقها فاحفظه فانه  
من المواهب الدقيقة للجملة **قوله** وياتر غرضه وعرف الشئ اثر  
فاعله بواسطة سمي اثره وح نقول الظاهر ان يجعل مثل فشدوا  
الوثاق واما افتق الشارح على بيان مفهومات القيد واعرض عن بيان  
فاما ما بعد واما قداء مفعولا له فيسقط عن تقدير العامل



احترازاته البنية لغيره لان ما قبل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون  
 او يقيم اعتنا ما لانه مفرد غوله سفر يفتح صحة ان مضمون الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون  
 مضمون المفرد كلام لا يحصل له لان صحة  
 الجملة وكذا ما قبل ان متقدمة بيان للواقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال  
 ممنوع وكذا ما قبل الحذف غير واجب صورة تقدم التفصيل لا ولحق له  
 قل عدم تشخيص فائدة المتقدمة لم يتعرض له **قوله** وتفصيل الاثر بيان  
 انواعه المحتملة هكذا فسر الرضوخا وهو يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل  
 فسدوا الوفاق من بعد وفاء او فداء او ثم فداء ولو لم يذكر المحتملة  
 لتناوله **قوله** ومنها ما وقع للتشبيه اذ لان تشبيه به امر يرد عليه  
 مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت الحمار فان المفعول المطلق هنا  
 يشبه به شيء لا يشبه به شيء فالاولى ان يجعل التشبيه بمعنى لا يشبه  
 شيء والمفعول المطلق الحقيقي في مثله لا محالة مشبهة او بمعنى التشبيه الذي  
 هو فعل المتكلم وصنعه اى وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبهام  
 كافي للثال المذكور في المتن او اداة التشبيه كافي بمثال ذكرها او مشبهام  
 في له صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لواجب حذف  
 الموصوف في مثله ولا بد من تفصيل المفعول **قوله** لزيد صوت حسن  
 يرد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لا من القيود  
 والا وجه ان يقال القيود المذكورة لا يتعين محل الخلاف لانه في مثل هذا  
 التركيب ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل  
 من الجملة السابقة فان راد الحق التصريح بوجوب حذف العامل فيه

واما

واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل او وصف لصيرورته مع  
 صفته بمنزلة يشوب واحد فهو نظير الحال الوطية واجاز الشيخ الرضوخ جعل  
 صوت تاكيد لفظا **قوله** واحترازه عن غير صوت زيد صوت حمار الاولى انه  
 احتراز عن مثل صوت حمار بصوت زيد **قوله** فاذا له صوت صوت حمار  
 جواز تقدير مثل او بشاويله بتكرار هكذا اذا كان متكررا اما اذا عرف فرقه  
 لا يكون بالوصفية الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يفرق بالاضافة  
**قوله** واما لم يحجز الجموع ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يقع  
 تاويله بان مع الفعل وعمل لهذا التاويل واما لم يحجز لان ان مع الفعل  
 مرجوح وهو في هذا المقام مقطوع به **قوله** صاح قيل هو اسم بمعنى المصدر  
**قوله** لا محتمل لها غير الاوضح وقع مضمون جملة لا محتمل غير وفي  
 مقابلة وقع مضمون جملة محتمل غير واما هذه العبارة فغير مرفوع  
 على انه خبر لاو المحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر وقوله لها صفة محتمل  
 اى لا محتمل ثابت لها غير الاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف  
 الرواية المشهورة **قوله** اى اعترفت اعترافا ينسب ان يكون خلاف  
 سيبويه في القسم السابق جازيا فيه وفي ما بعده **قوله** ويسمى هذا النوع  
 من المفعول اسم التسمية من متأخرى النخاة في هذا القسم وقسمه فالاول  
 ان يكون تنمي على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن التاخر  
**قوله** ما وقع مضمون جملة لها محتمل غير اخرج ما وقع مضمون مفرد  
 سواء كان لاحتمال غير نحو رجع القرقي او لم يكن نحو ضربت ضربا **قوله**

نصبه على الحالية وفيه على انه  
 بدل او على بيان او صفة بتقدير



**قوله** لانه من حيث هو منصوح به يعني لان معناه من حيث هو منصوح به عليه  
 بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر  
 وجعل تسمية المصدر بال تأكيد تسمية باسم معناه وهو قول النحويين ان  
 المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه  
 ويقويه فالوجه ان يقال المحتاج الى التأكيد قوله تأكيد اللفظ وجهه  
 انه يؤكد جملة كافها عينه لتعريفها للدلالة على ما يتيقن المصدر للدلالة  
 عليه واما التأكيد لغيره فلا يكون فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي غير  
 وليس فيها ما ينزل منزلة نفسه لانها لم يشار اليه في التيقن للدلالة على  
 ما يتيقن للدلالة عليه **قوله** ويجوز ان يكون المراد انه تأكيد لاجل  
 غيره هذا ما اختاره المصنف وورد عليه فان حسن التقابل فاشار  
 الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي اه وفيه انه بعيد ليس هنا حسن التقابل  
 لان هذا القسم ايضا تأكيد لاجل غيره ليتكرر ويتفرع مع ذلك تأكيد  
 لدفع غيره فحسن التقابل اما يكون مرعا الى سمي القسم الاول تأكيد ليس  
 لغيره **قوله** ومنها ما وقع مشي او على صيغة الشبهة وان لم يكن للشبهة  
 فيه رد على من قال المراد ما يكون مشي لتكرره وشارة الى ان المراد به  
 اعم مما يكون للتكرير او لغيره **قوله** مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا  
 القيد يتحقق ضربان الامر فانه الفاعل مضاف الى الفاعل فلا  
 بد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعول ومع ذلك يتحقق ضربان  
 فيدفع به فالوجه ان يقيد الاضافه بكونه كاليان النوع وقد صرح

بهذا

بعذا القيد الرضي **قوله** وفي جعل المثالين تامة التبريق لافادة هذا القيد  
 تكلوا اذ الشايع تمام التبريق بدون المثال على ان القيد بالمثل لا يفيد بظا  
 اشتراط كون المشي للتكرير واشتراط الاضافة الى المفعول **قوله** ويجوز  
 ان يكون من لبس بالمكان فانه قلت بل يتيقن للاستغناء عن الحذف الذي  
 لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كانه احوج اليه حمل اللفظ على ما هو اكثر  
 استعمالا في القاموس البت اقام كلب ومنه ليكر اي انا مقيم على  
 طاعتك البيا بعد البيا ومعناه قصدى وانجأه كذا من قولهم  
 امرأة لبنة اي حجة الزوجها ومعناه احلاص لك من قولهم جيب  
 لباب خالص <sup>الشيء كلام العام</sup> **قوله** ليفزع الخا صب عن سماع النونية فبأمر  
 بسرعة وقيل ليفزع المتكلم عن التكلم بسرعة فيفزع بسماع المأمور به  
 والاول انبى بمقام رعاية الادب فافهم قولهم وعلى هذا القياس سويديك  
 اي سوي جواز ان يكون غير محذوف الزايد فانه لم يجز ثلثا اسعد  
 بمعناه قول المفعول به قال المصنف اما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق  
 به يعني ان الباء اما السمية فيتعلق بالفعل والصله ويتعلق بماضيه  
 من معنى التعلق ومن خفي عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود  
 الفعل لان المحل سبب لوجود الحال فلو لم يذكر اي الاسم الكفاء  
 بما سبق او الكفاء بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم او تقاديا  
 عن اطلاق الاسم في التبريق على سبيل المسامحة فان المفعول به في  
 قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس اسم ما وقع عليه فعل الفاعل

من قولهم دارى قلت ان  
 اي تواجها او معناه محبتي  
 من قولهم مح

المفعول به



بجلا في اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق او تعنتا فنبته في تعريف  
 المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على ما  
 هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابق  
 لا يقال قد يكون المفعول به والاعلى ما وقع عليه الفعل ضمنا كما اذا  
 تضمن معنى الاستفهام والشرط لان انقول المتضمن لمعنى الاستفهام  
 والشرط والاعلى المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط و  
 الاستفهام طارئة ولذا عدا سماء ولم يعتد بدلالة على معنى غير  
 مستقل وقد صرحوا به ولو سلم فقد سلك في التعريف جادة التقلب  
 قوله والمراد بوقع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانه يقولون  
 يعني ان ارباب اللغة يقولون لكن يتجه ذهبت بزيد فانه يقال  
 الازهاب وقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد و  
 واذ ذهبت زيدا فوقع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا  
 التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير تعلق  
 الفعل بنفسه وبهذا اتين ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون  
 زيد في مريت بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف  
 الجر في المعنى فعنه ضربت زيدا قائما ضربه في حال القيام وخرج المستثنى  
 والتميز لانه لم يتعلق الفعل بها بل في التميز تعلق بما بين به وفي  
 المستثنى بما اخرج منه فن قال المراد التعلق اولا ليجزى الحال والمستثنى  
 والتميز لم يكن على قنير فيما بين الاحوال علم انه يشكك بالمفعول الثاني

والثالث

والثالث ان ليس التعلق بها اولا وما يجيد انه اشكل على بعض  
 عروفي اشترك زيد وعروفا حاج الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية  
 وغفل عما تقر ان المعتبر في جميع التعريفات ما يخرج التوابع ولم يذكر  
 ان التقييد لا يتفقد في الانتفاء بضرب زيد وعروفا تقييد التعلق  
 واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وفي عابته  
 تأمل قوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايته لاجابة الى هذا  
 الاعتبار لاجراجه لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل  
 يقال وقع الضرب والضربة **قوله** بفعل الفاعل فعل اعتبار اسناد  
 الاول فاعل اسند وكذا الاول في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند  
**قوله** فخرج به مثل زيد في ضربه زيد الاول ان يقال فخرج به زيد  
 ودخل دهما في اعطى زيد دهما واخرج زيدا غايته ولم يكن مفعولا به  
 في اصطلاحهم وهو الانح الا ليق بالاعتبار ما لم يوجد منع تصريح  
 بانه مفعول به وقولهم بان المفعول به وفيه يصح ان يكونا مفعولا  
 بالمرسم فاعله لا يدل على تسمية مفعول ما لم يستم فاعله مفعول به  
 او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به خفي عليه  
 المانع لدقته **قوله** فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل  
 كان اخصر وكذا دفع اخر واثبت لو قال الفعل لتبادر منه الفعل  
**الفعل** الاصطلاحي فيحمل عليه ويؤم في اسناد المفعول المساحة  
 وكذا في الالتقاء بالفعل الاصطلاحي فخرج شبه الفعل **قوله** ليق



لحق الفعل بانه على انه ذكر الفعل هنا ليس قبيل الاكتفاء  
الاصلا كما في نظائره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول  
كالفعل **قوله** كوقعه في خيران وكوت الفعل موكرا على الوزن  
لان التاكيد يجب كون الفعل اهم فينا في التقديم الدار على كون المفعول  
اهم فيه نظر لوزان يكون التقديم للتخصيص لا للاهتمام **قوله** اي تريد  
مكة اي تريد مكة **قوله** تخصيها بالذكر ليس المحرر المحرر على ان التعداد  
لا يفيد التصرف ان قلت في افايدة ذكره قلت لينضبط المذكور عند السامع  
ولا ينقلب شيء لكن ميتة ان المذكور خمسة خامسها المندوب على طريقة  
المصفر عاينه مذهبه تفق ان يجعل الابواب خمسة **قوله** لوجب  
الحذف في باب الاعراء كتب جمه في الحاشية نحو اخاك اخاك اي الزم  
ونحو الحمد لله الحميد ونحو انا في زيد الفاسق الخبيث ونحو مرت بزيد المسكين  
**قوله** نحو امرء او نفسه ومغناه الحث على الفراء من المرء او قصر اليد  
واللسان عنه فعلى الاول الواو المعطوف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا **قوله**  
وانتهو خبركم انكرسيه وجوب الحذف فيه واعترف به المنتشر **قوله**  
ما قال العلامة الثاني المحقق التفتا في ان التمثيل به لانه من حيث انه  
قرآن لا يصح فيه وجه اخر مما يجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يعدون  
الحذف الجائز واجبا **قوله** سرهلا من البلد الاخر في الحاشية السهل نقض  
المجلد والخرن ما غلظ من الارض **قوله** بوجهه او قليلا كان الاقبال  
في اللغة نقض الادبار فالشعر في حقيقة لايتنا وانداء المقبل عليك

تأليف

بوجهه ولاندا من لا يطلب منه الاقبال بالوجه من كان بينك وبينه  
حائلا وكان خروج اكثر افراد المناد من تعريفه مستبعد **قوله** اقباله  
عن ظاهره لكن ميتة انما حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه  
او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة او حكما  
بل يكتفى بان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب خطلا  
في الاقبال حكما **قوله** او حكما مثل ياسمى ويا جبال فانه نداؤه تعالى  
لتنزيهه عن الاقبال اذ لا وجه له ولا قلب له فلا بد لذلك التنزيل من امر  
تنزيله بعينه منزله من له صلوح النداء ترك ادب فالاول ان يقال المراد  
بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا بأس  
بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لادارة الاجابة لانه لو اريد  
بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد من تقدير **قوله** عروج ان **قوله**  
المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التسمية فهو لا يكون  
مطلقا بانه نقض **قوله** وفيه محكم يمكن دفعه بان المندوب باب  
واسع كثير الدوران على المستمع فاستبعد جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة  
بجلا وماعداه فانه قليل الوقوع فالاول اذ خاله **قوله** انهم لم يعدوا  
كلهم تحت المناد وكما فعله صاحب المعنى وكانه منع المقصود من ذلك انهم  
لم يعدوا كلمة وامن حروف النداء **قوله** بان يكون الة الطلب لفظية  
الطلب لفظي يتوقف على لفظية الة والمطلوب فايهما قد صار الطلب



تقديرًا فالاحتمال الثالث من اقسام هذا الاحتمال فنام قوله  
 اول المنادى والحرف وفي جواز حذف حرف النداء مع كونه نائبا وعدة  
 يمكن دفعها بانها لا يجب حذفها ان كان له نائب كما في ضرب زيد قائما والعينة  
 هنا نائية ويجه على جعل التقصير للمنادى انه لا وجه لتخصيص هذا  
 التقصير بتعريف المنادى دون للفعل المطلق والمفعول به والمبتدأ والخبر  
 لا غير ذلك **مثلا قوله** وعند المبرد بحرف النداء لست مستند الفعل  
 كان المبرد نعم ان الفعل المقدر عن العزم وردته ما التزم في  
 موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال يكونه ساد مستند الفعل فلا محالة  
 جعله عاملا مجازا ويسويه لا ينكره فلا محالة بينهما **قوله** فعل  
 هذين للذهبيين لا يكون من هذا الباب التهمة الا في التمر **قوله**  
 فعند يسويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل متقدرا ان هذا انما يتم على  
**قوله** قال المبرد يحذف واقتا على ما حقق انه ليس بصوت ولا  
 لفظ وخرق بينه وبين الحرف في لا يقع القول بتقدير الفاعل هنا  
**قوله** وعند المبرد على احد جزئها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه  
 او رد عليه اسم الفعل لا يضم فيه التكلم ونقض باق **قوله** انتم  
 ونقض بانه صوت لا اسم فكل وان اسم الفعل لا يكون على حرف  
 واحد ومن حروف النداء الهمزة والواو اسم الفعل لا يكون على حرف  
 وورد عليه وعلى مذهب يسويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام  
 لثم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد يا وحده واجيب بانه قد

قوله وعند المبرد حرف النداء قائم  
 مقام جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف  
 لا يقوم مقام الفعل في اقامة معناه  
 حتى يستغنى عن تقديره فهو قائم مقام  
 في العمل فلا بد ان يكون المقدّر عند  
 جزء الجملة

قد تعرض للجملة ما يخرجها عن الاستغناء كما في الشرط والقيم وهذا  
 لا يتم ما لم يبين ما عرض هذا بل الجواب على مذهب يسويه ان الكلام  
 تام بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه  
 متعلق بحرف النداء والحرف لا يفيد بدون متعوله وعلى مذهب  
 اي على انه استعمال الجملة هنا لطلب ايراد في مجزئها بمنزلة فعل  
 اقبل المنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود بدون  
 المنادى فاعرفه **قوله** وينبغي ان يجب ان يبين انه يجوز ان يبين لانه ظاهر  
 الحال في الساقيل لا الجواز في العلم الموصوفين مستثنى عن الحكم كائنا في  
**قوله** لغلتها اي لقله كل منها لا قلته الثلاثة ليسا بالجمع بالنسبة  
 اقسام المنصوب ثلثة لاقسام المرفوع والمنخفض والمفتوح فن قال اقسام  
 المرفوع والمنخفض والمفتوح اثنان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب ثمة فانها ثلثة مضاف وشبهه  
 بالآدم ومستغاث بالافتقار لطلب الاختصار في بيان النسب لا يخفى انه  
 لو قال ويخفض بلام الاستغناء ويفتح بالفتح وينصب بضم المفعول  
 الغير المعينة ويؤ على ما يرفع به ما سويها كان الاختصار في بيان البناء  
 على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في بيان النسب على طلب  
 الاختصار في بيان البناء حتى يتم ثلثة تقدير على النسب عليه ويمكن ترجيح  
 بالاختصار فيه لكثرة اوجه الاختصار فيها هو اقل منه والاوجه  
 في ثلثة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص  
 النداء بخلاف النسب فانه كونه مفعولا به وبجاء الخفض فانه بحرف

بناء المنادى

معرفة مستغاث صحيح  
 غير المنصوب ثلثة مفرد  
 ونكرة غير معينة يذره ان اقسام  
 فانها ثلثة مضاف وشبهه



الجرة بخلاف الفتح فانه لاحاق الا لى تقدم المستفاد لا اتصال  
 بينهما للبناء او التغير من حاله الاصلى قوله يرفع به المنادى في غير صورة  
 التثنية اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤل اليه  
 واما بعده فيكون التغير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان في نفس قصر  
 النظر على الاول فقد غفل وان جعل الضمير الذات المنادى فيكون من  
 قبيل اعداؤه اقرب للتقوى قوله والفعل مسند الى الجار والمجرور مضاف  
 بحسب المعنى على اقله في قوله ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه قيل وي على  
 ما به الرفع ويحتمل عليه ان مقابله الرفع النون وكانه لهذا اختار البعض  
 ارجاع الضمير الى الاسم قوله اي لا يكون مضافا ولا يشبه مضاف المفرد في  
 هذا الباب بمعنى ما قبل المضاف واما مقابلة شبه المضاف في الرفع على الارادة  
 بارادة مفرد مخصوص بمرتبة ذكر شبه المضاف في مقابلة وقيل ينصرف المفرد  
 اليه لانه المفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف قوله وهو كل اسم لا يتم  
 معناه الا بامضاء امر اخر اليه هذا امر لا انطباض له ولا يرجع الى محصل  
 يوجب كون الموصوف بحملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء دون باب  
 لان يا حيا لا يتقبل شبه مضاف دون لا حليم تعجل كما لا يخفى على المشتع لا  
 لا سرار الفتح ولا الى محصل يوجب كون الموصوف بحملة او ظرف شبه مضاف  
 في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد سمي فيه الشراح والاخل بطلا  
 الشيخ الرضفاته قال هو اسم يجر امر بعد من تمامه فظن ان المعنى اليه  
 من تمامه في اعتبار انه امر تام ادع معقوف اوله نظر ارجحى واما الاول  
 من تمامه من حيث المعنى وليس بذلك بل المعنى انه ممر فيكون

فيكون ما بعده ممولاله او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف  
 عليه اسما يجر اما على ما يريده عمر اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة  
 وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم ليعقد محض كاربعة واربعة عشر  
 واما الثاني فاما المضاف الموصوف بالحملة والظرف فانه لا بد ان يجعل من نداء  
 الموصوف لان وصفي المنادى والالزم وصف المعرفة بالحملة والظرف وهو لا يجوز  
 بخلاف اسم لاقاته ليجعل من المضاف في الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالحملة  
 هذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادى العام في ما بعده والمعطوف عليه الذكر  
 مع المعطوف اسم لشيء والموصوف بحملة او ظرف في باب لا الاولان فقط  
 قوله لوقوعه موقع الكان الاسمية المشابهة لفظا ومعنى كاذ الخطاب  
 الرضية فتقول المسمى ما ناسب مبنى الاصل بمعنى المناسبة له بواسطة او  
 بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروضا الحاجة للمنادى في الدلالة  
 على المعنى المراد منه في الرضية التي طبعا الضمير للمخاطب فينبغي استلزام المشابهة  
 بالحرف وذلك الحاجة وان فقدت في العلم لم يعتبر فقد انه طرد الباب  
 قوله وكونه مثلها افراد او تعريفا قبل اعتبره لكيلا يلزم بناء المضاف وما  
 في حكمه وبناء التثنية الغير المعينة وفيه ان التثنية الغير المعينة  
 في حكمه وبناء التثنية الغير المعينة في موقع كاذ الخطاب قوله ويا زيدا  
 ما اشهر فيما بينهم ان العلم الذاتى اوجع بالواو والنون لونه لام التعريف  
 محض باسم المنادى فلا يرد ان المثال لا يفتح والضمير يارجان  
 قوله اي بلام يدخله وقت الاستغاثة بفتح الاضافة لادنى ملائمة



وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر **قوله** ومع لام التخصيص  
قلت بل لام التعليل اي اغنى تفعلك ولا جرك في يالله اغنى لا تفنى في ذلك وكذا  
**قوله** ونحو بالزبد لا يكون الاستغناء بغير كلمة ياء ولا يكون لام الاستغناء  
الاف مقام الاعانة او التيقن او التديد **قوله** واجيب على الاعتراض فاقيل  
او بان قوله مثل عبد الله من ثقة القاعدة مبنى عن الغفلة **قوله** كان  
المهدد اسم فاعل يستفيت بالمهدد المرفوع انه ياتي عن هذا الوجه ان الكلام  
بعد النداء في حضور المهدد والتجيب منه وانه لا معنى للاستغناء بشئ محرم  
ليحضر قيمه فينتقم منه لانه لا يتصور الاعانة منه فالوجه ان يقال يستفيت  
بالمهدد فيقرر حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه فيفيت المهدد ويخلص  
عن اثم القتل والضرب ويستفيت به له بان يجنبه عن القتل بتضييع احواله  
وترك مساوي خصاله ويستفيت بالتجيب منه ليعينه في التوبة المأمرة الذي  
فرق طاقته فيغير حاله ويرفع عنه ما يوجب هذا التجيب **قوله** لا انتقام  
ما يقتضيه فحقها لا يخفى المقتضى فما سبق فليكن وقوعه موقع كافي <sup>الخطا</sup>  
صوت **قوله** ولا لام فيه ح ظاهر كلام المصنف في الجملة حاوية فيحل ط  
بالعقود لانه يفيد تقييد الفتح بالالف وعدم اللام لا نقول لا اعتداد  
بهذا الاحتمال لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الف  
يوجب فتح ما قبلها لانا نقول وجود الف غير ضروري لجواز انقلابها  
ياء لاقتضاء لام الحذف وقوله فيين اثريهما شاف فيه بحث فانه  
لا شاف بينهما في الاحكام لانه جاز غير المنصرف بالفتحة الا ان يبين اطراف

ان يعتبر اطراف الباب وذلك ان نقول ليس في الاختلاف حركتي الجز والفتح  
بل لان احدهما بناءية والاخرى اعرابية **قوله** وينصب ما سويها فيه انه  
ان اراد النصب لفظا او تقدير يخرج عن الحكم بما يوم لا ينفع مال ولا بنون الا  
من اتى الله بقلب سليم ويا مثل ما ينفعه ويا غير ما يضرك مما هو مبنى على الفتح  
لانه لم ينصب لفظا ولا تقدير بل محلا مع انه داخل فيما سويها وان اراد <sup>نصب ما سويها لفظا او تقدير</sup>  
فهو مشترك بين كل مناد ولا يخفى ما سويها ويمكن ان يقال اراد يسي  
على ما كان عليه من النصب ما سويها وبهذا عرفت فائدة قوله ان معربا  
فبدل خوارج في النداء والاستغناء عنه على ان فيه انه يسي على هذا التقدير  
بيان مثل ما يوم لا ينفع مال ولا بنون محلا في بحث المناد **قوله**  
مثل يا طالع اجبلا هذا المثال من المزايا الخفية فانه لا معتد بعمل  
طالع او تقدير الموصوف مشكلا لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه  
مناد مفرود معرفة ويجب تعريف طالع ولا يكون هناك شبه مضاعف  
وكذا من لا مثال له في حله ما شاء **قوله** ويا حسنا وجهه ظريفا  
في الحاشية انما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصافي كونه نكرة لم يقصد  
به معين فانه لو قصد به معين يقال يا حسنا وجهه الظنون هذا  
لكن وصوفته المضاعف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون  
موصوفا بجملة او ظرف ونحو يا حليما لا تقبل قد قسا فانه لا يجوز  
القدوس ويا نخلة من ذات عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة  
**قوله** ونواجع المناد يريد النواجع من كل وجه اعني التابع

نصب ما سويها لفظا او تقدير  
او محلا

نواجع المناد



في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صور مناه  
 حقيقة ويسمى في كلام الشارح تلكه عدم تقييد التابع هنا بما يخرج منه من  
 ذكره هنا ما ينبغي في كلام الشارح فلم يتبع كلامه اذ تتبع **قوله** النبي  
 على ما يرفع به قيل هو المنادى من لفظ النبي هنا لانه قيل فيه وبينه دون غيره  
**قوله** لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه هذا الحكم صحيح على اطلاقه  
 فان يا عبد الله وعمر وعمر فيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب بالمحل  
 بالتبعية لا غير واقابناؤه فليس بالتبعية في قال يريد بالتتابع غير البدل  
 والمعطوف الا في حكمه لم يساعده حكمه وكذا لا يزيد وعمر ويجيء فيه جزم  
 ولم يجر نصبه حملا على محله **قوله** لان توابع المستغاث يقع ان الحكم على توابع  
 المنادى النبي يرشد الى تقييد النبي لانه حكم مخصوص ببعض افراد عقله  
 وانما حق فائدة التقييد بالنظر الى توابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف  
 بآبى مضاف الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو والعاقلة فانه لا يجوز في العاقل الا  
 النصب لانه لا يرشد الى التقييد بالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد **قوله**  
 ولا شبه مضاف الى الفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة لارجحه  
 الى هو تقييد الفرد وانما يحتاج اليه اذ راج المضاف بالاضافة اللفظية  
**قوله** ولا يجوز الحكم الا انه فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي  
 التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال وتوابع المنادى النبي المعرفة بسوء البدل  
 والمعطوف الغير المتمتع دخولا عليه بل لو لم يقيّد كما بيان حكمها فيما  
 بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عارته والتفصيل ليعرف التوابع اجمالا وبشبهه

بذكر

بذكر التأكيد والصفة على انه لم يتبع الاصح في امتناع وصف المنادى ولم  
 ولم يتبع الاكثرين في جعل التأكيد اللفظي كالبدل **قوله** لان التأكيد اللفظي  
 حكمه في الاغلب الظاهر ان يقول عند الاكثرين ليلايم **قوله** وقد يجوز فانه  
 بدل على ان المسئلة خلافة لان استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك  
**قوله** وكان المختار عند المقر ذلك **قوله** ولذلك لم يقيّد التأكيد بالمعنى  
 واقرى منه انه لم يقل فيما بعد والمبدرو المعطوف والتأكيد الغير المذكور  
 حكمها حكم المستقل التي تصرح في شرح المفصل بتقييد التأكيد بالمعنى بشر  
 بان ترك التقييد هنا مبني عن الغفلة **قوله** هو والصفة فيه رد على الاصح  
 حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة بشبهه بالمضمر واقر نصب العالم  
 ورفعه في يازيد العالم بانه على الاختصاص لضيق الداعي وعدم جريان  
 التأويل في وصف المنادى المستغاث الا ان يقال المشابهة المستغاث  
 بالضمير لم يغير حيث لم يبين بخلاف المنادى المفرد المعرفة **قوله** والمعطوف  
 المتمتع دخولا عليه يعني المعروف باللام ينبغي ان يقيّد بقولنا سوى لفظه  
 الله ولهذا لم يقل المقر والمعطوف المعطوف المقر باللام مع انه اخبر  
 ووضح **قوله** ترفع على لفظه هذا من غوامض النحو لان العالم في التابع  
 هو العالم في المتبوع باعراج سابقه من جهة واحدة والمقام لا يتحمل  
 تفصله فتركانه لما هو اهله وقوله الظاهر والمقدر قاصر لانه لا يشمل  
 الحاصل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فان هؤلاء محالين محل النصب  
 ومحل الرفع **قوله** واقتصر عن مثلهما اولانه قوله يمكن ان يشمل فيه



بالمعروف باللام المتأني لحرف النداء وهو لا بالتمثيل يعلم انه ثبت فيه اثر  
 حرف النداء مع منافاته له **قوله** وهو استناد بسبويه وهو الذي قال صاحب  
 اعراب الفاتحة في منافاته لم يتقدمه مثله ولم يتخلو مثله وكان المحقق الشريف  
 في حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سبويه **قوله** لان المعطوف بالحرف في  
 الحقيقة منادى مستقوله الخ فيه انه لو باشر المضاف بالاضافة اللفظية أو شبه  
 المضاف في النداء كان منصوبا فينبغي ان لا يجتزأ فيهما الرفع **قوله** ان كان  
 كالحسن يعني علمنا قوله والاي يعني ليس يعلم كذا حق الشيع الذي مذهب المتبريد  
 لكن المرفوع شرحه ذهب الى ذكره الشارح وكان المقررا ان المعقول ان  
 اللام في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا ينبغي الفرق بينهما قد  
 العلم في الكلام بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس وما في  
 حكمه من الاعلام وح لا بد من معرفة معرفة باللام يجوز نزع اللام عنه وهو  
 علم كان في الاصل مصدرا او صفة اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب  
 لكنه ليس كل اسم كذلك فجاز دخول اللام ونزعه فان محمد او عليا لم  
 يجوز دخول اللام عليهما او لا يجوز نزع اللام عنه معرفة باللام قصد بلامه  
 التفرقة وجعل الامة جزء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في حق من  
 منه خاصة له اقتضت ذلك التخصيص ويستعمل غالبا وتلك الغلبة اما  
 تحقيقية كذا في الضعف نحو لا يسمى به لانه اصابه الصاعقة واما تقديرية  
 كما اهدم تصور من جنس كالدريوان او تقوى وعدم بثوته كالاربعة  
 فانه تصور له معنى جنس هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور  
 وثبت لكن لا يعلم بثوته اللفظ العلمي كالمشتري **قوله** والمضافة عطف على

ذكرشان للخليل مران اولاً في بحث  
 حواص الاسم واثباتها واثباتها  
 في اخر المصوب

على المعرفة وتنصب على ما يرفع عطف امرين على معنى واحد لان  
 العامل في صفة المبدأ والخبر واحد هو الابتداء **قوله** اي حكم كل واحد  
 منها او الخبر الضمير راجع اليها بما يليها بما بقي من التوابع فعلم منه  
 انه لو قال وما بقي حكمه حكم المستقل كان احق **قوله** والعلم الوصوف  
 فان قلت هذا من مسائل المنايا فكيف ذكر مع مسائل التوابع قلت من مسائل  
 التوابع باعتبار ان التوابع المضاف او يجب اختيار بناء المنادى على الفتح  
**قوله** المبني عن جواز ضمه لانه لم يعرف من البناء الا البناء على الفتح او الفتح  
 وفيه نظر جواز ان يبنى اختيار الفتح عن جواز الجر في الزيد بن مغيث **قوله** مجرد  
 عن النداء او ملحوق بها يعق من غير تغيير ان لا يجوز الفتح في بابي وهند بنت  
 عمرو **قوله** لا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر المتبادر  
 لما هو الاعم **قوله** اي اذا اريد نداء فيه انه اذا لم يجز جعل المرفوع باللام  
 منادى فلا يرد احد من ارباب اللسان نداه فكذا انه لا يقع ان يكون  
 المرفوع باللام منادى لا يقع ان يكون مراد النداء فتقدير الارادة لا يمين  
 ولا ينف من جوع ولا يذهب عليك انه هذا ايضا من مباحث التوابع  
 لانه يتبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم الرفع فلا ينبغي ان  
 موقعه ما بين احكام **قوله** اي قل مثلاً يقع الكلام على سبيل التمثيل  
 فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل آ لجواز ان يقال يا هؤلاء الكرام  
 وبها هذه المرأة وبها هذان العالمان الى غير ذلك ومن فتنه فتنه  
 الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيد بن يقال يا زيدا يحذف

العلم المتبادر

وفيه ما فيه لانه لا يجوز الا بالبناء  
 في التمثيل المثال المذكور مصلح الدين



بجذوق الآم لأن النداء يعني عن جبر نقصان تعريف العلم حين شتيه  
 وجمعه بالآم وما اجيب به عنه من ان الآم فيه لجبر نقصان  
 لا التعريف فلا يدخل في التعريف بالآم اذ في الجواب ان جبر نقصان التعريف  
 ليس الا بالتعريف على ان التعريف بالآم عندهم في الآم ولهذا احتج الى  
 استثناء ما الله من هذه القاعدة في السؤال اليك ان بناء الكلام  
 على الفيتل يدفعه وفيه فيه وان قصد النداء يا زيد ان التسمية العلم  
 لا التعريف بالآم حتى لو زيد الزيد ان للمعمود ان تعيد يا ايها الذي  
 فاعرفه فان مراتب الكلام هنا بلغت اعلى المقام الذي لا يناله الا الكلام  
**قوله** يا ايها الرجل بتوسط اي الموصوفة المحذوف ما اضيفت اليه بتعويض  
 حرف التثنية عنه عند غير الاخفش بتعدي يا اي هو الرجل حدث صدر  
 العلة لان النداء طاب التخفيف والاول هو المخرج وان كانت الموصولة  
 الشرطية هذا واي في التوسط على نحو واحد ولائها لو كانت موصولة  
 لصح يا ايها النجم او الصق وان جعل التعريف بالآم وصفا اقرب بافاد  
 كونه مقصود بالنداء فنرجح قول الاخفش بنحو الموصوفة احتجب  
 عن هذه الوجه المشكوك **قوله** مع هذا التثنية المشار الى الجبر في النداء  
 في التثنية وقوله يا هذا الرجل يشعر بالترام حرف التثنية في مقام التقدير  
 والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء الى  
 اصلا وهذا يحمل الامر من فلذا قدم ايها **قوله** والشرط  
 فيه تدعى الاخفش حيث جعل **قوله** اي الموصولة

التثنية لينجبر بعد التصديق  
 عن حرف النداء  
 بالنداء عن حرف

على المفردة وتقتض على الترفع عطف امرين على معمول واحد لان  
 العامل في صفة المبتدأ والخبر واحد هو الابتداء **قوله** حكمه حكم كل  
 واحد منهما والصبر يرجع اليها ابتداء لهما ما يقع من التتابع فعلم  
 منه انه لو قال وما يقع حكمه حكم المستقل كان احضر **قوله** والعلم  
 الموصوف فان قلت هذا مسائل النادر فكيف ذكر مع مسائل التابع  
 قلت من مسائل التابع باعتبار ان التابع المضاف او جباخبار بناء  
 المنادى على الفتح **قوله** المنبئ عن جواز صفة لانه لم يعرف من البناء الا  
 البناء اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى ثلثة التزام  
 الرفع **قوله** ولهذا الرمز هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم او صفة  
 الاسم المبهم الذي جعل وسيلة الى نداء التعريف بالآم ولا يجوز اخراج صفة  
 الاسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز في يا هذا الرجل  
 وجهان اذا قصد نداء اسم الاشارة **قوله** منادى معرب اه ولهذا  
 لا ينصب تابع المناء المستغاث بالآم فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع  
 محلة لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله ومنهم من قال التثنية في معرب  
 للواحدة اي تابع معرب واحد وقابع المعرب الواحد تابع لفظه والمراد  
 بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين معربان  
 حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه الا من يتجافى  
 عن التقصير واما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له  
 اعرابان فغلب ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة **قوله**

العلم الثاني



وقالوا بالله خاصة

**قوله** قالوا يا الله خاصة هذه الإشارة إلى ثلاثة أحكم للفظ الله  
في باب النداء قطع عن ته واحتماس ذواته بكلمة يامن بين حروف  
النداء كاختصاص نداءاتها وإيتها ذكره في معنى اللبيب ونداءه بلا  
توسط البسم وتخصيصه بالحكم الأخير وإن كان اشتد تناسبا بالمتأ  
من ضيق الفطن الذي لا يليق بالكرام ولذلك لم يجعل معنى قوله خاصة  
أنك تقول يا الله خاصة من غير أن تقول يا إله الله مثلا في جاز من  
خصايص هذا اللفظ أنه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الهمزة  
في آخره فيجوز الحذف وهو محقق بالدعاء **قوله** بأنه أشد شذوذاً الظاهر  
أشد فكأنهم توسلوا في التفصيل بصفة أشد ولم ينبؤ من الشذوذ ولم يثبتوا  
أفعل لجعل الشذوذ بمنزلة العيب **قوله** ويتم الثاني تأكيد لفظي ولم  
ينقون لعدم انفراده لكونه علما مؤثرا بتأويل القليلة أو لكونه  
علما واقعيا في الشعر يقتضي الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد  
هو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن أن يقال وأما مآله  
الشيخ الرضي فهو أن التأكيد اللفظي في أغلب تكرير اللفظ الأول بلا تغيير  
وبلا تفاوت فلما حذف تنوين الأول لا إضافة كرت بلا تنوين فجاء  
الثاني بلا تنوين وإن لم يضاف **قوله** وذلك مذهب سيويه المذهب  
لأنه هو الخليل وهو تابع له فيه **قوله** والسيراني أجاز الفتح  
مكان النصب وكان المقصود إشارته بحكم الاحتمال في الهمزة والنصب  
بالتقديم الحذف **قوله** لا إياكم قال الجواهر هو مدح أي أنك شجاع

بأنهم ياتهم عذر

ماجد

باب يا غلام

ماجد مستغن عن الالب وقال لا زهرى أنه شتم لاشتم فوقه والفتح  
أنك لست بابن رشيد قلت لافزع لجواز أن يكون من الاضداد وفي القائل  
الالب لكم وإياك ولا إياك ولا إياك لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة  
وفي اللفظ خبر **قوله** فتح الياء هو الأصل كما هو المشهور والسكون  
الشذوذ اختار عن نحو يافتى ويا قاض ويا مسيحا  
وتشبه فينبغي أن يجوز فيه إسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتشبه  
على الإضافة وعدم الالتباس بالمعنى المعروفة في صورة الحذف بقذا  
إذا كان الحذف الكفاء بالكسرة أو ما في حكمها وأما إذا كان الكفاء  
بالشدة كما في لغة الفهم ومنها التزاء الشاذة في وجب أحكم بضم الباء  
فينبغي أن يجوز يافتى إذا اشترط إضافة إلى التكم ولا يذهب عليك  
أنه كما أن الاكتفاء بالكسرة محصور بغير يافتى كذا القلب بالانق  
وقوله المفيرة بالحذف والقلب بغير عبارة الرضي حيث قال ليدل الشبهة  
على الياء المفيرة أو المحذوفة وهو الأول لأنه لا يستعمل المحذوف بغير  
**قوله** وقد جاء شاذ في غير ياتى فإنه كسريه الفتح لنقل البائين  
**قوله** ويكون النادى المضاف إلى ياء التكم بالياء في هذه الوجوه كلها  
وقفا جعل بالياء متعلقا بكون فيكون الجملة عطفا على الجزاء وعلى  
الجملة الاستهية وعلى التقديرين تنفيذ العبادة وجوب الياء في الو  
والجواب ليس الآمع التي وأما الوقوف على علامي لسكون الياء  
فبالسكون أجود ويجوز تخفيف الياء واسكان ما قبلها وإذا وقفت



على غلاو بالفتح يجوز الهاء والاسكان فالاول ان يكون وبالهاء عطا  
 على محذوف اي بلاها وبالهاء وقوا في حين الجواز الا انه يجب ان يحمل  
 الجواز على ما يشمل الوجوب لئلا يشك في غلاها **قوله** وقالوا يا اي  
 ويا اي على الجوز الاربعة يستفاد هذان عدم تقييد بوجه بل لا ينصرف  
 المستفاد على الوجه الاربعة ويشمل الوقف بالهاء والآخر الاوضح  
 ان يقال ويا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلام فيكون المعنى  
 والمضاق الى باد المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة **قوله** بابدال  
 التاء بالياء الباء صلة الابدال وانما يدخل على المتروك فهو التثنية  
 وما فوقها القوافية دون العكس كما سبق الى الاوهام **قوله** وقد  
 جاء التميم ايضا في لغة التميم جاء الهاء على ما في القاموس وطولت  
 التاء لانها غير متخفضة للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن  
 للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن توفق عليها بالهاء لكونها  
 عوضا عن زائد بخلاف بنت فان تانيها عوض عن حرف اصل **قوله** او مكسوة  
 لمناسبة الياء الياء لا ينادى الكسر الوارد عليها بل ينادى بها وانما يكتب  
 الكسر قبلها والاولى ان يقال لما ابدل بالياء التاء فاقضت كساير  
 تاءات التانيث فتح ما قبلها انتقل اليه الكسر الذي هو مقتضى الياء  
 ومخوفة بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المشتى ينتقل الى  
 الى غير بعد ان غير المشتى ما احدث فيه من الاعراب **قوله** والالف  
 عطف يجب المعنى على يا ابت فانه في معنى يا ابت ويا امتا او عطف على

فتحا

فتحا اي كما ينفتح الالف وقيل عطف على محذوف بلا الف والفضل للمقدم  
**قوله** فانهم يقولون يا ابت ام لو كان اعتبار الاحتصاص بالنظر الى الام  
 والعم دون المضاق لافاد العبارة جواز يا غلام ام او يا غلام عم  
 فالوجه ان يعتبر الاحتصاص بالنظر الى الجزئين ويجعل الموت دخلا  
 تحت ذكر المذكور كما شاع **قوله** مثل باب يا غلام فقالوا اه وقالوا يا الهاء  
 وقفا **قوله** وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم الى الآخر وقالوا يا ابن ام  
 ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلام وفتحا **قوله** الترجيم في القاموس  
 رخم الكلام كرم ونصر لان وسهل فهو رخم ومنه الترجيم في الاسماء  
 لانه تسهيل المنطق بها **قوله** اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز  
 وقوع ومقتضى سعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة في التثنية  
 معلوم بالطريق الاول والاضح ان الجواز فيه مطلق وغير مقتد  
 بالضرورة **قوله** اي لضرورة شعرية ظاهرة انه جعل ضرورة منصوبا  
 على انه مفعول له وعامله الجواز فورد ان الجواز صفة الترجيم **قوله**  
 اي الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما ينبغي  
 وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل العامل في ضرورة الترجيم والتقدير  
 وبرخم في غيره ضرورة ذلك ان يجعل الام للوقت اي جائز وقت ضرورة  
 ذلك ان يجعل الاضطرار صفة الترجيم اي الترجيم في غير المنادى واقع  
 للاضطرار الى الوقوع **قوله** اي لمجرد التحقيق ويستحق حذف على مسيل  
 الاعتبار وهو ادراك الموت شاقا صيحا كذا في القاموس وما

الترجيم

والجارية صارت مسهلة للمنطق  
 في رخصة ورجيم ص ١١١



وما في هذا المقام في كتب النحوان الاعتبار في الشاة بلا علة لم يثبت  
 القاموس وجعله معنى لمجرد معنى وأورد عليه نحو يد فاده حذف  
 بلا علة لبدل صبره ما قبله معتقب الاعراب والمخدوف لعله لا يكون  
 منيا وحذف ليصدر الاعراب ظاهر لا مجرد التخفيف وقيل الترخيم  
 حذف بعد التركيب والحذف في يد قبله **قوله** او شرط الترخيم  
 اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني لم يلتفت الى ارجاءه  
 الى ترخم المنادى استثناء جعل الضمير لترخم المنادى بعد جعل  
 الضمير في قوله وهو حذف الى مطلوب الترخيم فلم يثبت كذلك قال  
 ولذا ان جعل الضمير في قوله ترخم المنادى **قوله** امور اربعة ثلاثة  
 منها عدمية للثلاثة العدمية رابع فاقم وهو ان لا يكون له  
 الذم مع التام موقوف في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول  
 في يا ضاعة في الوقول لا محالة يا ضاعة بالماء الى مقام الحاق  
 الف الاطلاق فاذك تقول فيه يا ضاعة فتزعمه بحذف التاء وتقول  
 بالو الاطلاق **قوله** لانه ليس اجزاء المنادى نظر الى المعنى لان  
 المنادى في غلام زيد الغلام المحصور وهو لا يستغادر بدون زيد  
**قوله** وان لا يكون جملة وبعض العرب يجمعها بحذف الجر والاختار  
**قوله** ولما بدته على الثالثة لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم  
 عن اقل انبئة العربي وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا في حكمه  
 نحو ما ومن فقد غفلا من قال لا بد من تقييد الاسم بلا بد في

فعل منه ان لا يكون قوله اي شرط ترخم  
 المنادى على التقدير الاول موجودا  
 في نسخة مصاص الدين

فرخم ضاعة كناية ببت زفر  
 التي اشياء على اسمها بنحو  
 الفظافي والمي عليه وكان اسير الله  
 فحلاه واعطاه مائة ناقة فاقم

المورد قيسا قسم مع حقيقة  
 كريد مثلا وقسم مع حقيقة  
 المنادى المرفوع مثلا

في حكم

في حكم العربي **قوله** بلا علة موجبة في عصا ان المحذوف لعله موجبة  
 في حكم الثابت **قوله** واما اسماء متلبس ابناء الثابت واذا اوقو على  
 المخرم منه يوقف بالماء يقال في بالطح يا طحة الا ان يكون مقام  
 الف الاطلاق نحو في قبل التفرق يا ضياء اولاد موقوف منذ الوداع  
**قوله** ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم اه او تقول لما فرغ من بيان  
 مطلق الترخيم شرع في بيان شرائط خصوصياته او تقول لما فرغ من بيان  
 شرائط مطلق الترخيم شرع في بيان اقسامه **قوله** زيادتان قبل  
 لا بد ان يكونا المعنى فيخرج نحو عصبين **قوله** في حكم الواحدة في الترخيم  
 زيادتا معا وان كانا المعنيين نحو مسلمان ويسلمان عليان وهاتان الواحدا  
 زيادة التثنية والجمع والثابت والنسبة والحق وزياتي عمران هكذا قيل  
 وفيه نظر لان زيادتي اخر بمثابة الاخاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن  
 دفعه بانهم ليسا متمازيديتا معا لان التام الزيادة موجودة في كثير  
 من الضمير بدون التاء **قوله** واحترز به عن نحو غمانية وموجانية وثبة  
 به على وجه حذفهما معا **قوله** او كان في اخره حرف صحيح اصلي التبادر  
 الى الذهن فاعتبار اوله من قيد اعتبره الرضي حيث قيد او ساحة  
 الجن كذا في القاموس ولذا ان تريد باخره اخره الحقيقي وتاء الثابت  
 في اخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة **قوله** وهو ان يكون حقيقة  
 او حكما يمكن ان يكون ان يفسر ما في حكم الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب قبله  
 جعلهم المقتل الذي يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح **قوله** اي الف او واو ياء

افسام المخرم

بغير التاء لاجرا نحو سولة  
 السعلة والسعلاء بكسرهما  
 الفول ٢٢٢



للعلة موجبة وما هو في حكم الثابت ما يكون لعله موجبة بخلاف  
ما ليس كذلك نحو يدورم ويستثنى من القاعدة اسم زال الترخيم فيه  
حذف حرف اللين نحو اعلون وقاصور فيقال بعد الترخيم يا اعلو يا  
فيعود المحذوف لا ارتفاع الشكك الساكن واسم قبل اخره مدغم ساكن  
في الاصل قبله مدة نحو اسحان تفتح الفرة وكشرها البنت فانه يفتح الساكن  
عند سبويه وبكسر ايضا عند غيره دفعا لالتقاء الساكنين واسم قبل  
قبل اخره مدغم محركة في الاصل قبله نحو اذ فانه يرد الى حركة واسم  
قبل اخره مدغم ليس قبله الو على مذهب الفراء نحو يا محمد يا محمد فانه  
فان النخاة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركته **قوله** فيقول  
القائم فالنتيجة ومن قال هي فيصحة خرج من الفصاحة **قوله** ويكرر  
وفي الخاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انني قال في الصراح هو  
طائر يقال له الجبار وانما شواطا كويند كرى كرى كراوين جماعة  
كروان بالكسر ايضا جماعة على غير القياس **قوله** كاد في ادولاد  
المنادى في حكم العرب لغرض بنيائه فاعل بما يعمل به الاسم العرب  
ولم يجعل في حكم العرب لغرضه مع انه مبني **قوله** وقد استعملوا  
الاوجه لا يبراد المندوب في اثناء مباحث المنادى والعقل به  
بين مباحثه فالاول ان يؤخر عن بحث المنادى بمرته **قوله** كونها  
اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء واريد بالخاصة لانها

[illegible]



المطلق اليه ولو يقل وقد استعملوا في الندوب مع انه اخضر وظهر  
 للشيء على ان الصيغة للنداء اعيرت للندوب **قوله** وهو المتفجع  
 عليه وجوده **قوله** عدم التبادر من التفجع عليه من يبك عليه لا ما  
 يسكن لاجل وجوده فالمراد على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاول ان يقال  
 جعل المراد واولاه وامصيتاه ويا حسرتاه كتابة عن الميت لانه كانه  
 هلاك النادب ومحيته وحسرتة **قوله** واختص الندوب بولامتنا  
 به يعني ان نعلق قوله بولامتنا باختصاص متضمن معنى الامتياز وليس صلة  
 لاختصاص لان الباء التي هي صلة الاختصاص لا تدخل الاعلى المقصود  
 عليه ففيه رد على العلامة التفتان في حيث قال العري دخول الباء في  
 الاختصاص على المقصود وجه الرد ان الباء الدخول على المقصود ليس  
 صلة الاختصاص والعري في صلة دخوله على المقصود عليه **قوله** ليرد  
 انه لا يقع نكرة لسرور وهذا باعتبار قوله با على تاويل قوله وحكمه في الاعراب  
 والبناء حكم النادب **قوله** به لكون قوله ولا يندب الا المعروف في حكم  
 المشتق عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم النادب **قوله** وجاز لك  
 زيادة الالف فيه رد على الاندلس حيث قال عجب مع بالثلاث ليس بالنادب  
 وفيه انه لا يدفع الالتباس بالاستغاث وفي ذكر ذلك المشعر بالرفع  
 اشعار بوجه زيادته **قوله** فان خفت للبشر خائف الشبح الرضى المقص  
 فيما كان حركة اخره اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب

الرجلاه

الرجلاه وانما قال المراد فان خفت اللبس بالتفريع اشارة الى ان  
 زيادة غير الالف متفرع عليه وهو الاصل الاظهر ان الباء متقلب  
 عن هذا الالف بعد حفظ حركة اخر الندوب لدفع الالتباس وكذا  
 الواو لانه معدول اليه وح كلمة الفاء في عبارة المص واقع في مكانه  
**قوله** واغلا ملكيه بنه بهذا المثال على جواز نداء المضاف الى المخاطب  
 على خلاف النادب وانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تشبيه  
 او جمع او عطف ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخرج الندوب  
 عن النادب وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتفريع كما  
 في خبره لانه لو كان منادى كان مقصود بالخطاب ولم يصح واغلا  
**قوله** لانه حتى به تمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتثنية او باللام  
 او بنون التشبيه او الجمع او الاضافة **قوله** لا تجداهما بالذات اي  
 دايما وقوله بخلاف المضاف المضاف اليه فانها متغايران  
 او في الجملة والاف المضاف والمضاف اليه في الاضافة التيسيرية متحذان  
**قوله** والجملة القدر ومن غريب هذا المقام انه قال المص في ايضاح  
 الفصل للجملة الراس **قوله** الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس الا في  
 المقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير اذا كان **قوله** وبقي به  
 ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم  
 الجنس ما يصح دخول اللام عليه **قوله** لان ندائه لم يكن كثرة العلم  
 وانما غير العلم في المعارف وان لم يكن كثرة العلم فالحق بالعالم المزيد

منه في الكلام



مناسبة بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل يقتضو اختصاص الحذف بالعلم **قوله** فبقى على هذا  
 من العارفين التي حال من قول العلم وما عطف عليه **قوله** فهو كان مع بدل عن حرف  
 النداء كلفظ الله فانه لا يجوز حذف هذا لما اعترض به الرضى انه لم يرد ما ذكره  
 بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان منه لفظه الله ولا يخفى ان الورد  
 ضيق لان استفاد من بيان النص انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما في سائر  
 الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه  
 انه لا يقال بحذف حرف النداء فلم يحجج الجواب عن عدم جواز حذف حرف النداء عنه  
**قوله** نحو يوسف الاصح انه عبرت وقيل عزقوا الاصل يوسف علم وزاد بوجوب  
 الا انه عزق كما في الاعلام النقول لكافي شمس ما لك بضم الهم والاصل شمس كضرب  
 مجهول **قوله** وانما الرجل ينبغي ان يذكر ان الذي هو في ذل الام او الموصوف به  
 فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لا يجتدل البيان **قوله** الله امره امره القيس  
 فلما اصبحت اخذت منه الطلاق وهو مثل في مشقة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله  
 المفهوم **قوله** قاله شمس صار مثالا لخص النفس من الوردية الشريفة  
**قوله** واطراف الاطراف حشم دريش افكندن وسرف وكردن حتى يصار بان يلق  
 عليه ثوب فيصاد صر مثالا في كبر وقد تواضع من هو اشرف منه **قوله**  
 فان اتع ناصبة والاسجد ومفعول لا يهتدون قبله ولا زائدة او بدل  
 من اعمالهم او متعلق بصدم او بزين بتقدير لاهم التعليل **قوله** اي مفعول اضم  
 عامله فتع بطلق المطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضم عامله  
 على شرطه التفسير لا بصدد بيان ما هو من اقراده في هذا المقام وبعد بعد

المخلص

ما اضم عامله

معرفة

وبعد معرفة عموم مفهومه يحضة القائل بما هو المراد في هذا المقام وج  
 التقريب للعام وهذا جعل جنس التقريب الاسم لا المفعول به بل ادخل كلمة  
 تنقيصا على انه اعم من المفعول به وهذه من فوائد لفظة كل في التقريب  
 قد تقدم به للقام وقد تقدمت به ولا يبعد ان يقال الاحكام التي ذكرت  
 فيما بعد ايضا لم تحض بالمفعول به بل ذكرت على وجه العموم وهو مرجع ال  
 الاجمال في بحث المفعول فيه **قوله** اضم عامله بناء قد ير كمة على متعلفا  
 خاصا هو كمة بناء وهو اما مفعول مطلق لا افراد او مفعول له وكذا ان يجعل  
 على معنى مع ظرفا لقوله **قوله** الشريعة والشرط واحد والتاء اما النقل او  
 كونها صفة لمجرد وهو العلة ونظيره الحقيقة **قوله** احتراز عن الجمع بين  
 المفسر والمفسر الاحتراز عن صيرورة التفسير عبثا لا ينقض مثل  
 جاء رجل او زيد ويعز وفيه نظر لان البيت انما يلزم في زيد اضر به وزياد  
 مرهنت به واما في زيد اضر به غلامه فلو قيل اهنت زيد اضر به غلامه  
 لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لا يست زيد اضر به عليه فلا يلزم اتمام وجه  
 وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراف الباب **قوله** مشغل صفة لاحد الا  
 المفهوم من كلمة فوجعله صفة لكل منها على سبيل التنوع يوجب متابعة  
 المصنوع مذهب وهو اعمال الا كما هو مذهب الكوفيين **قوله** مشغل  
 عنه متعلق بالاستفعال على تقديرين معنى الفراغ والاعراض ويمنع جعل  
 الاستفعال بمعنى الاعراض **قوله** اتعلق المجوز الثاني به **قوله** او متعلق على  
 مفعوله نحو زيد اضر به غلامه او مفعول لصفة مفعول اوله

ضمير بان يكون مضافا اليه  
 المفسر او المعلوم



نحو زيد اضربت رجلا اهائه او ضربت الذي اهائه او مفعولا للصفة المعطوف  
على مفعوله او صلته وعلى هذا ففسر قول **اي ما يناسبه** بالترادف قيل فيه  
مساهلة لان الترادف في المفردات لا غير وفيه بحيث لان العامل مجرد الفعل  
او شبهه لا المركب وهو **مفرد** كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع اورد  
اعتبرها في الكلام المتكرر لا لمجرد قوله بالمفعولية **قوله** وبقيت الفراغ عن العمل  
فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه انه خرج جميع صورها  
اضلا لانه ليس المانع عن العمل بمجرد الاشتغال بل شغل العوامل المقدرا اياه ايضا  
مانع الا ان يقال لانه مانع من العمل صورة لا ذلك الاشتغال بخلاف زيد  
ضربه فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه **قوله** وبقيت النصيب  
بالمفعولية خرج خبر كان نحو زيد كنت اياه لا يخفى انه خرج خبر كان بقوله  
كل اسم لانه كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله لنصبه النصيب بالمفعولية  
كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول  
والنحو لاطلاق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيد كنت اياه  
فلا معنى لتقييد قوله بالخارج **قوله** والاحسن في ترتيبها وجه الغير  
المخفي بمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينها  
بمعناه باليسر بينهما وجه اخر هو خلوص امثلة المشتغل بالضمير  
عن الفعل بينها باليسر منها وما فعل الصوابا وجهها حسنا الاول عدم الفصل  
بين الافعال المعرفة بالفعل المجهول اعني جسته عليه والثاني تقدير  
المسلط بنفسه ثم المسلط بمردفه ثم المسلط باللام الا انه قدم

في هذا

في هذا القسم ما هو اعرق فيه تأمل **قوله** ينصب زيد جعل ضمير ينصب المحذوف  
دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير لاقتضاء قوله اي ضربت اه ذلك  
ولك ان تجعله تفسير لما نصب ما اضمر عامله على شريطة التفسير بالمثال  
وفيه رد لمن قال انه منصوب لا بعده ووجه الرد مستغن عن البيان **قوله**  
فان الاصل فيه ضربت زيد اضربه ما اضمر ضربت الاقل بوجوده ففسره  
فيه ان الاصل فيه ضربت زيد والاضرف ضربت ذكر الفاعل لا الاحتياج الى  
المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره **قوله** في مظان الاضمار في خاتمة الكتاب  
اي في مواقع يظن في بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير  
وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس مظنة الشيء موضع  
يظن فيه وجوده ومثله لان يكون كذا اي جدير فيه ان يقال انه كذا  
**قوله** ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع على ما اختير فيه النصب  
ان مناسبه الثاني بالباب شذ لان جعل هو بعد من الباب منه اتم  
وقيل لانه انجح لسلامته من الحذف **قوله** بالابتداء يحتمل امرين الابتداء  
الذي هو العامل في المبتداء والخبر لا يتعين بذكر كونه مبتداء والثاني  
مصدر المبتداء الذي بمعنى كونه مبتداء وفيه جعل رافعة ففلا يجوز لا  
مقدرا لانه ان كان بالاحاجة اليه واشعاب جملة كون الرفع مختارا  
وهو الاستثناء من تعلق تقدير العامل **قوله** لان تجزئه عن العوال  
اللفظية لا بدله من قيد اخر وهو الاستاء يعرفه الى اى طريق الابتداء  
وفيه ان تجزئه بوجوب رفعه بالابتداء فكيف يفتح **قوله** الان يقال المراد

قوله يصح  
ح ١٢



صحة تجزئته فتدبر **قوله** اي قرينة ترجح خلاف الرفع وهي ما زاد  
 على صحة النسب الذي لا محالة موجود لا ما حصل منه التوجه لانه في صحة  
 استواء الامرين ليس قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على الصحة  
 وايضا لو اريد عدم ما يرجح النسب بالفعل لاستغنى عن قوله او عند وجود  
 اقوى منها لان في صورة وجود اقوى يتحقق عدم قرينه ترجح خلاف  
 الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافة الى اختلاف اختيار الرفع لم يحتاج الى  
 تقييد القرينة بالمرحجة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد بضمير الاختيار  
 في الجملة لا موجب الاختيار في التركيب والا لاستغنى عن قوله او عند  
 وجود اقوى منها بل يمكن له مع لانه لا يمكن وجود اقوى من قرينة  
 خلاف الرفع على قرينة التوجه **قوله** فافهم وانما قرينة النصيح للمحالة  
 موجودة واما لان عدم قرينة صحة النسب لا يجمع اختيار الرفع  
 لان الرفع واجب **قوله** لان قرينتي الصحة اه متعلق بخيار لا  
 بتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم  
**قوله** بسبب لانه عن المحذوف يعارضه كون الخبر جملة على تقدير الرفع  
 ورد بان السلامة عن المحذوف ان كان يكون زيد ضربته مما اختير  
 فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة  
 المرجحة للنسب والشهور خلافة بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه  
 الرفع لعدم قرينة خلافة **قوله** كما انما الاخصر الاصح او عند  
 وجود اتمام غير الطلب واذا المفاجاة فان الاقوى الذي يوجد مع

مع قرينة النسب ليس الا اتمامه واذا هذه **قوله** مع غير الطلب لم يقبل  
 مع الجزلان المتبادر من الخبر في عرفهم خبر البتة **قوله** فان الرفع يقتضي  
 وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز اه قيل اولانه يلزم كون الجملة انشائية  
 اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا او لا يكون الجملة  
 الاسمية الانشائية **قوله** فالمراد يلزم الاسمية غلبة وقوعها بعدها  
 وقيل الزوم في غير باب الاضمار على شرطه التفسير **قوله** بالعطف  
 على الجملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عرا وحند  
 تقبلها فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى يسويه عن  
 الجملة العقلية **قوله** المحكية نحو احسن برئد وعرو يضربه لكونه فعل  
 التخييل لجوده وتجزئه عن الفروض لاحقاب الاسماء يقال والظ ان الواو  
 الجملة الثانية في المثال للفروض اعراضية لا عاطفة واللام عطوف الخبر  
 على الانشائية وفيه ان عمرو يضربه استعمال في انشاء الخبر **قوله** وما  
 اظنه انه ينبغي ان يشي ما اذا كان الجملة للجملة معقول القول  
 نحو قال زيد عمرو قائم وبكر اضربه فانه ليس العطف في مقول باعتبار  
 اشتراكهما في التحقيق حتى يفتاوت الاسمية والفعلية في التشاب  
 بل باعتبار انهما مقولان ولاقات في المعولية بين الاشياء **قوله**  
 ولا يقتدر معمولها للضعف في القول لانه اراد انه لا يقتدر وجوبا  
 لانه يكفي فيما هو بصدده نفى وجوب التقدير فلا بد ان يكون وجوه  
 الفرق بين لما ولم انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سيأتي في محله



فلا يقع انه لا يقدر معور لما هذا لكن الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد  
 لما فيما سياتي بمقتضى ائلا الامتناع لا الوجوب **قوله** وانما قال حرف الاستفهام  
 لوقال والاستفهام عطف على حرف النفي لخرج منه نحو من ضربته لانه  
 ليس بعد الاستفهام بل معه فا ذكره لا يصير نكته لادراج الحرف  
 وانما يصير نكته الذكر بعد واختيار على مع الاستفهام فتأمل  
 وانما وجه ذكر الحرف فهو ان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصحيح  
 فلا يجوز مؤنثا ضربه صرح به الرضوي **قوله** ليشمل مثل هل زيد ضربته  
 فانه يجوز وان استقبله النجاء لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه يعق قد  
 في الاصل فلا ينبغي فيه تقدير الفعل ما يدل عليه كلام النجاء ان هل لا يفارق  
 لفظ الفعل اذ اذكر في الكلام فعل ولا يرضى بالفعل بينه وبين الفعل ما اذا لم  
 يذكر في الكلام فعل فيدخل على الاسم نحو هل زيد قائم فتقول انما قال حرف  
 الاستفهام دون هرة الاستفهام ليشمل نحو هل زيد انت ضار به  
 فان المختار فيه النصب فلا يحتاج في اختيار حرف الاستفهام الى التمسك  
 بالتركيب المستقيم على ان القول يقع هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح  
 وغير محكم بعدم جوازه فعل زيد اضربه لا يجوز على بيان غير المفتاح  
 كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح لا يقع هل زيد ضربته بل  
 بحسب فلا وجه مع القول بتجوين هل زيد ضربته للحكم بالاستقبحا  
 هل زيد اضربه وفي ذكره وما ذكرنا ذكره لما ذكره الرضوي ان المراد بحرف  
 الاستفهام الهرة لعدم جواز هل زيد اضربه لو جرد خور قد على  
 الفعل

الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفعل بينه وبين الفعل اذ اوجده  
 في الكلام **قوله** وبعد اذ الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار الرفع  
 بعده لان اذ ليس قرينة النصب لوقوع الجزئين بعده على التسوية  
 خلافا للمبرم فانها يجب بعدها العقلية فيجب النصب بعدها **قوله** وفي ما قبل  
 الامر قد بنا على التكاثر والافتقار والتقدير وثانيا في التفسير حيث قدر  
 الموصول مع بعض الضمة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على  
 اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة بموضع ووقع الاسم المذكور  
 قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول ويصح ان يرد ويختار النصب في وقت  
 الامر لان حذف الزمان عن المصدر كثر ولا الى الثاني لانه يصح تفسير  
 ما باسم اي يختار النصب في اسم قبل الامر **قوله** اي موضع وقوع الفعل  
 فيما اكثر يعني ان اضافة المواقف الى الفعل باعتبار ان لها مزيدا اختصاصا  
 بالفعل لانها مخصوصة به يدل عليه اختيار النصب **قوله** وعند حرف  
 ليس المنفرد عند خوف ليه حال الرفع وانما قال عند خوف ليس  
 دون عند ليس لان الرفع لا يستلزم ليس لانه يمكن رفع ليس  
 بقرينة لكن النصب راجح لان فيه غنى عن تكاثر قرينه ومن قال ادراج  
 الخوف لانه مع ليس يجب رفع ليس فيجب النصب وانما عند الخوف  
 رفع ليس مختارا اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا بان الخبر قيد كونه  
 الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة بحال  
 كون قوله بقدر خبر اعلى كونه متعلقا بخلافه لانه يفيد فائدة تامة



على انه كلما يزداد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه قيداً وانه ينبغي ان يذكر  
 اللبس في الواقع وجوب النسب واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا  
 كان المنسوب نكرة ويكون للمفسر متعلق بمحتمل خبراً اذا رفع المنسوب  
 فلا يتحقق خوف اللبس في المنسوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق  
 فلو قيل للشيء خلقناه بقدر بتبدل كل باللائيم الاستغرافية فلا التباس  
 وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم ان من مواضع اختيار النسب ما استخرجته  
 من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون فيضاً منه وهو فيما اذا التباس  
 المقصود بالافادة بغير صورة الرفع نحو زيد ضربت غلامه فان المقصود  
 بالافادة اصابة زيد فلا فيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهراً في  
 قصد افادة ضرب غلامه وربما لا يلفت النفس الى اهانته الاذمة  
 قوله فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق اه بقرينة قراءة النسب  
 فلورفع وحل على الصفة فانه هذا المقصود وتبدل معنى غير مقصود  
 ولا حاجة في كون المقصود صفة الى الاستدلال بانه يستند في فساد  
 لان الدعوى ان في مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم النسب او في  
 اذا كان مع الرفع يلبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة سواء  
 كان التقييد بالوصف معنى صحيحاً او لا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون  
 النسب في الآية مختاراً عند المتكلم مع ان ذلك الفريقين متفقان  
 في ذلك فتدبر في هذه عنده او في داره ونحو ذلك فان قلت فلا  
 يقع كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستثنائه من تقدير

قد اورد بسببه هذا المثال اعني زيد قام  
 وعرف كونه واعترض بانه لا يجوز المطوق على  
 الصفة لانها خبر مبتدأ والواجب في خبر المطلق  
 الضمير العائد الى المبتدأ والاضمة المعلقة  
 اعني عن كونه يرجع الى زيد فافهم

نحو عنده

115  
 نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمر وعنده فلا بد من تقدير عنده  
 على تقدير الرفع ايضا قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه ولك  
 ان تقول فان النسب مرجح بالاستثناء عن تكون جعل الجملة خبراً في  
 قلنا هذا باعتبار <sup>باعتبار</sup> المتصل اما باعتبار البداء فالصفر في قرب  
 لم يعمد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب ولا بد الاعتبار  
 من شاهد قول <sup>والا</sup> بالتشديد ليس الا عند غير الخليل <sup>والوجوب</sup>  
 دخولها على الفعل اما حرف التخصيص بالاتفاق وحروف الشرط  
 عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النسب وما يجب النسب  
 بعده عند بعض الاعراض والصفات اما هنا وفيما يختار النسب  
 فاعتمده وما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب  
 النسب ان يكون ما اضمر عامله على شريطة التفسير نكرة صرفة نحو ولا  
 ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التكرار في المبتدأ <sup>فالاختار</sup>  
 فيما ذكرته مفقود فيكون مقصوداً به فلو قصد بزيد ذهبه  
 اذهب احديداً وذلك قرينه عليه فهو مما خفي فيه فعدم كون هذا  
 المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما قصد به  
 هذا المعنى مثلاً ان يخلق من هذا الباب بتقدير اخلق الله زيد لانه  
 حذف الفاعل فيه لتخصيه فهو بمنزلة الذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطاً  
 مما لا يقول عليه نعم كما ما اتحاد الفاعل يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه  
 وهذا اندفع ما يقال ان اريد ذهب به يصح ان يكون في تقديره

تحقيق المقام ان الملا بس  
 ما يلبس الفعل المفسر في المقصد  
 ويكون ١٤ ١٣ ١٢ ١١ ١٠ ٩ ٨ ٧ ٦ ٥ ٤ ٣ ٢ ١







كاذب بل صواب اعمالهم مطابقا لاعمالهم **قوله** بحث لا يفاد رأي  
لا يتوكل **قوله** والظاهر ان قوله تعالى كون دخوله تحت الفائدة ظاهرا  
الامر انما هو بالنسبة الى المبتدأ الغير العارف بقاعدة اعمالهم ما بعد الفاء  
فيما قبلها او باعتبار ان جعل الانشاء خبرا خلافا للظواهر وهذا جعله **قوله** جديده  
المترد ايضا بخلاف اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى  
الشرط **قوله** عن بعضهم هو عيسى بن عمر **قوله** الفاء فيه تقدير الخافض بعيد عن  
الفرم والمبادر تقدير كان وجعل الباء للنسبة **قوله** ومثل هذا الفاء  
لا يعمل ما في جزمه فيما قبله يريد بمثل هذا الفاء فاء الشرط الذي وقع  
موقعها وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء عن موقعها ولمعرفة  
موقعها موضع الفاء ومقام اخرجها عنه مقام آخر **قوله** والاية جملتان  
اشار الى ان قوله الزانية والزاني عطوف على كل شيء فعلوه في الزنى وقوله  
جملتان بتقدير والاية جملتان عطوف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المتر  
والجملتان تغليل لكون الآية مثل قوله نفع كل شيء فعلوه في الزنى ويحتمل كلامهم  
كلام المتر **قوله** اشار اليه بان يكون نحو مبتدأ خبره **قوله** الفاء بمعنى  
الشرط والعايد تقرير الفاء فانه في معنى فاءه فن قدر العاطف فيه فقد  
ارتكب ما لا حاجة اليه وجملتان عطوف على الخبر فيكون التكنة في قطع الآية  
عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلة  
دفع لما ينبغي ان تزيد اضرته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون  
ذكر احدهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى ولك ان تزيد الزانية

قوله بقاعدة هي كونها زائدة كقوله اذا  
جاء نصر الله الى قولم فيج او كونها غيبا  
وامنة موقعها لغيره كما في قوله تعالى وربك  
فكبر ونيا بك فطهر وقوله فاما ليقيم  
فلا تفرها واما الشاكي فلا تفرها حافظ الدين

واما ان الزانية زائدة وكانت واقعة  
موقعها فلا ما بعدها في ما قبلها حافظ الدين

الاية جملتان  
الاية جملتان  
الاية جملتان

والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان في حال الرفع لا يصح  
ان يكون من باب الامتياز فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال  
**قوله** او لتفسير هذا اظهر **قوله** واختيار النصب بظا بالالتقاء يعني ان  
قوله والآفا المختار النصب دليل على اثبات احد الامرين السابقين  
ولك ان تجعل دليلا على دعوى ان الآية ليست من الباب وعلى التقديرين  
بجته ان السقوح يستدل ان يقولوا لا فيلزم ان يختار النصب والاول  
انه اشار الى جميع ما ذكر في الآية مع تنبيه على ما هو القراءة  
المعتبرة فقال الآية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والاية  
جملتان عند يسويه وان كان من الباب كما ذهب اليه البعض فاختار  
النصب ولا يبعد ان يخطر قوله والآفا المختار النصب يعني انه ليس  
التركيبة الثلاثة المتقدمة من الباب والآفا المختار النصب فيها الثاني الاول  
والثالث فظا واثني الثاني التباس بالصفة **قوله** الضيق الوقت عن ذكر  
لانه لو ذكر لغات وقت التحريم مستأنف القسم الثاني الذي اخرج فيه  
الى تكرار المحذر منه لعدم اشتماله على مخافة سبع السامع لها الى اختار  
الى الاختيار عنه بمجرد سماعه ولهذا لا يذكر المحذور **قوله** اي اسر  
عمل فيه ينه بذلك على ان المولى يتناول المولى فيه فاني هذا المقام  
من قبيل المحذور والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل  
**قوله** او ذكر تحذير فيكون مفعولا له فان قلت في جعل تحذيرا  
مفعولا له للتقدير عنى عن تقدير ذكر او حذف فقد ارتكبت الشا

الاية جملتان  
الاية جملتان  
الاية جملتان



ما الحاجة اليه قلت دعاه الى التقدير فتصحيح عطوف او ذكر لا يقال  
 لا يصح جعل تحذير مفعول له للتقدير لانه لا يستدعيه بل يحصل التحذير  
 بالذكر ايضا لان نقول يذكر العامل بفوت التحذير فقصده التحذير دع  
 الى التقدير ومن لم يفتن لهذا الدقيقة اطال على نفسه المسافة فقال  
 التحذير علة التقدير اتقوا ذنوبكم والاول جعل ذكر مصدر منصوبا  
 بالعطف على المفعول له اي بتقدير اتقوا ما لا يذنبكم بعده واما الذكر المحذر منه  
 مكررا وطول الكلام به **قوله** اي مما بعد ذلك المفعول هذا بظاهريه يدل  
 على وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لوجان تقدير  
 اياك اتقوا هو اوفق لمصلحة الضمير المتفصل فتأمل **قوله** فان قلت  
 فلي هذا لا بد من ضمير في المفعول هذا منع بالابد من عايد وهو  
 من الضمير وكيف لا ولو تم وجوب الضمير لما نفع ما ذكره في الجواب فالاول  
 ولا بد من عايد ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي الضمير على العايد  
 بعد الضمير عن افادة ما في الضمير **قوله** اي اياك والاسد بته بكثرة  
 تكرر مثال اياك على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير  
 اذا كان ضميرا او يكون ضميرا مخاطبا وقد عجي متكلما  
 نحو اياك والشر والظاهر فيه تقدير لا يتق على صيغة التكلم على ما ذهب اليه  
 مسويه لكن قول المتق بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان  
 التقدير حينئذ على صيغة المخاطب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما  
 ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه

الاسماء الظاهرة والضمائر كلها **قوله** ولا يخفى عليك ان تقدير اتق  
 في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اه وكذا تقدير اتق بتضمين معنى  
 التباعد لان القرينة لا تدل عليه فمن قال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى  
 التباعد فقد جنى ما لا يخفى نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك  
 والاسد بالتقدير عن الاسد بنفسك وتفسيره بالاسد وياك من الاسد  
 بتقدير اتق نفسك من الاسد فوير عن الاسد بنفسك بكمال قرينة منك  
 وابدل من الاسد عنه **قوله** وان تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير  
 مناسب لان المعنى فيه ان الالتقاء عن الطريق انما يكون بتبعده  
 عن جزم منه يتفرغ فيه بالمراجعة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق  
 نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير  
 بعد الا ان يقال يلزم ح نصب الطريق مجزئ الجاز وهو اسماء **قوله**  
 فان المعنى على بعد نفسك مما يوزيك كالاسد فيه ان تقدير بعد  
 نفسك يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع  
 الثاني وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذير مما بعده  
 الا ان يراد بما بعده ما بعده لفظا او تقدير او غاية ما يمكن ان يقال  
 التحذير عن النفس بالتقصية على تبعيده عن الوسائل التي توذيك  
 ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المخرج تقدير بعد  
 الاستفان به عن نصب بتقدير حرف الجر والاشتمال على بيان كيفية  
 المحذر فافهم وبعض الناظرين في هذا المقام كلام يعجز الافهام ويدهش

اولئك تبعد الطريق ليس مما يلزم هذا التقدير فالحمل على ما يمكن



منه

الاولى قول ونقول في تسمى النسخ الاول اياك من الاسد فتذكر المحذوف  
وتحذف المحذوف لان المقام لا يسع المحذوف والمحذوف محذوف **قوله**  
اياك ان تحذف بتقدير من لا يتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام  
ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع  
اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجوز قوله فان قلت فليكن بتقدير  
العاطف وما ذكر من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لا يسأل ان قوله  
لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضمنية امتناع تقدير الواف  
في بيان ان امتناعه امتناعه تقدير حرف الجر لا ينفع مالا  
يدفع ان امتناعه واضح مستغن عن التقرض والبيان قول شامل اسما  
الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى الاضافي لا المفهوم الاصطلاحي  
وهو ظاهر **قوله** فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيها ضوايه فيه  
قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها القضا او تقدير وهو المراد بالذكر  
المذكور في هذا البحث فلا تفعل في مثل يوم الجمعة يوم طيب لا تفعل  
ما من يوم الجمعة الا وفعل فيه طيب لاننا نقول الفعل المذكور طيب  
يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان  
ولك ان تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان  
ذكر القيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور  
ضمننا والذكر في تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ  
كثيرا ما ينصب المفعول فيه من المذكور ضمنا **قوله** فلو اعتبر في التعريف قيد الحيشية

اعترض

اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة  
في لم يجز الى اعتبار قيد الحيشية ولو اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار  
قيد الحيشية **قوله** يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة لو اخذ موصوفا بكونه  
ما فعل فيه لم يصح مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل  
بكلمة في لم يعتبر قيد الحيشية لصدق على يوم الجمعة في شهدت يوم  
الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في قولنا شهدت يوم الجمعة  
ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيشية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه  
فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت  
يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لامع هذه الحيشية لا تفعل  
يستفاد من قول الشارح قال فان ذكر يوم الجمعة فيه آه انه جعل  
قيد الحيشية متعلقه بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم  
يذكر من اجل هذه الحيشية لاننا نقول فلا يكون هذه الحيشية مما شاع  
اعتبار في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد الحيشية  
مذكور مستغن عنه بعد اعتبار الحيشية كما ادعى الشارح لانه متعلق  
الحيشية والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس معناه انه  
ليس ذكر من هذه الحيشية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث  
انه كذلك ولا بد لصدق التعريف الحيشية على الشيء ان يكون ذكر  
لاجل انه فعل فيه فعل فاما **قوله** لا يجزى انه على تقدير اعتبار  
قيد الحيشية لا يجزى ان قيد الحيشية معتبر بقوله مذكور فاعتراضها



عن المذكور اعطاء المتقدم عن التأخر وهذا هو الاعراب الا ان يقلل الميراث

عن المذكور اعطاء المتقدم عن التأخر وهذا هو الاعراب الا ان يقلل الميراث  
بل شبه على ان كان الاختصاص **قوله** ميراثا او محروقا بهم من الزمان  
ما لم يقدر له حد ونهاية كالحي والحدود ما اعتبر فيه ذلك كالبيع  
والبلد والشهر والسنة **قوله** وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير  
راجعا الى ظروف المكان بنا وبله بالمكان لانه عين المكان والمكان المستقر  
يقع على الكثير والقليل وانما بقوله ان كان المكان ميراثا الوجه المذكور  
وطريق التاويل لا يرد ان الضمير اذا رجع الى مكان خلا الجملة عن ضمير المبدأ  
ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاق اليه المبدأ بالاضافة  
البيانية لانه رجع الى المبدأ والظاهر ان الضمير راجع الى ظروف المكان  
بنا وبله بالضم لانه قسم من الظروف **قوله** ونسب الميراث بالجهات الست  
ومنه من قسم بالذرة فيرد انه غير مانع الدخول نحو بيت ومسجد  
وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه وريحه لان الجهات  
الست مثل مثل وغير في عدم التقريظ بالاضافة صرح به الفاضل الهند  
في الارشاد ومنهم من قسمه بافسر به الزمان الميراث ويورد عليه جانب  
ومضى معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميد والغرسخ فانها  
يقبلان مع انهما معيشان بهذا النقص **قوله** لا بهما هما اراد الابهام القوي  
لا يشق منه الميراث الاصطلاح **قوله** ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه  
لان حكمه حكمهما وكذا ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدي وشبههما  
بجعلها بمنزلة الشبه به وكذا ان تجعل راجعا الى الميراث وعند

والشبه

ولذلك

ولذلك وشبههما بتاويلها بالميراث والميراث عليه وعلى التقديرين وجه  
حمل الجمع المذكور وكذا ان تجعل الضمير الى عند ولدي وتجعل الابهام  
في لم يكن وجه الحمل المذكور اصلا **قوله** وفي بعض النسخ لا بهما هما  
هو الظاهر وجوه الى عند ولدي وشبههما ويجعل الرجوع اليها  
والميراث لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرة  
في الاستعمال قيل لا يقال كتبت مكانا ويقال جلست مجلسك فكل اسم للمكان  
ينصب بما اشق منه او مرادفه ولا ينتصب اسم المكان بغير المشتق منه  
او مرادفه وحمل الشارح وغيره قوله لكثرة على كثرة استعماله وهو  
بعيد من العبارة ويحتمل ان مرادفه حمل لكثرة المورثة للابهام  
فانه اذا كثرت مكان الشيء يحتمل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير  
**قوله** ما بعده دخلت وسكنت ونزلت **قوله** فانه ذهب بعض  
النحاة الى انه مفعول به اخلا فهم في انه مفعول به بذلك  
انه لم يستعمل مع في والا لكان لكونه مفعولا به محال لكنه قال  
الشيخ الرضائي ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه وسيجي  
ان استعماله مع في صحيح وحكمه يسوي به بشذوذه **قوله** فان القول  
لا يظلي المفعول فيه الا بعد تمام معناه فيه بحث ويحارضه انه  
يقال في الفارسية در امدم وخرجنا **قوله** يصح ان ينسب الى  
مكان متامله وغير هذا لا يصح على كونه اذ يصح  
ان يقال جلست

بيان الوجه الحمل ان  
لاجل الابهام



في جميع اجزاء البيت ولا يفتح ان يقال جلست في جميع اجزاء الدار والحلّة  
او البلد **قوله** وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فيه انه يقع  
ذلك في دخلت الباب ففعل لا فيه فكذلك كما بعد دخلت **قوله**  
دخلت الداهليز دخلت الدار قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويردح نحو اعجبني <sup>الثاني</sup>  
واذا كان الباب <sup>في</sup> الذي ضربت لاجله بل يرد اعجبني الثاني لانه يصدق عليه انه ما فعل  
لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه في قوله اعجبني <sup>الثاني</sup>  
الذي ضربت لاجله **قوله** اللهم الا ان يراى بذكره معه ايراد مع  
للعمل فيه فيهما انه تعريف للفعل الذي هو فعله وهو انتصابه بالفعل  
فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل واورد الفعل لينصبه لدار  
وفيه ايضا انه يرد عليه بعد اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله  
بل اعجبني التأديب ايضا لانه يصدق على التأديب انه ما فعل فعل  
لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيد التأديب  
فافهم **قوله** مثل ضربته تأديبا الى قوله فان التأديب يحصل  
بالضرب قبل التأديب عن الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه  
يحصل به ما يتضمنه التأديب وهو التأديب وانما نصب التأديب  
بانه يحصل لتضمنه التأديب ويكذبه امتناع ضربته تأديبا كما  
صرح به الرضوي اولا عن النخلة فالجواب منع ان التأديب عن  
الضرب بل هو احداث التأديب والضرب سبب الاحداث ووسيلة  
التأديب **قوله** يخالف افاطام الرجاء لافائدة لقوله ظاهرا

**المفعول**

والاخر

والاظهر ان يقدم يخالف الرجاء الرجاء هذا القائل خلافا لقوله  
لان قول النخلة اصل والملاقاة واقع منه **قوله** ورد قول الرجاء بان  
صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته فيه ان الرجاء لا يدخله  
في المفعول المطلق لصحة تاويله بما يؤل معناه الى المفعول المطلق بل دعوا  
ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه يمنع كون المراد ذلك بل ما يؤل  
اليه ورد المص بانه لا فرق في المعنى بين تأديبا والتأديب <sup>ليس</sup>  
وليس قوله للتأديب مفعولا مطلقا **قوله** وحضر الام بالذكر <sup>وهذا لا يتجوز لان قولنا للتأديب</sup>  
التعريض بوجه تخصيص الام هنا دون في المفعول فيه مبتدئ على <sup>معناه ان عند الاعذار فليس</sup>  
عن ان الباء ايضا من دخول المفعول فيه نحو قت بالسجد **قوله**  
احتراز اعما اذا كان عينا ينبغي ان يقول احتراز اعما اذا كان  
غير فعل يشتمل نحو حبستك **قوله** اي اتخذ فاعله وفاعل  
عامله اشار الى ان المصرفة الواضحة الاخر **قوله** ومقارناله  
اي للفعل المذكور في الوجود بان يتخذ زمان وجودهما فالعبارة  
الواضحة الموجزة وانما جان حذفها اذا اتخذ فاعله وفاعل  
عامله وزمانهما **قوله** او يكون زمان وجود احدهما بعضا  
من زمان وجود الاخر لا حاجة الى هذا التصحيح المثال المذكور  
لان علة القعود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق  
عليه الا ان يقال يقدر الجبن من اقله الى اخره جينا واحدا لا جينا  
متعددا **قوله** ونحو شردت الحرب ايقاعا للصالح لا يخفى انه يقع

وهذا لا يتجوز لان قولنا للتأديب  
معناه ان عند الاعذار فليس  
على الرجاء ردة الى المفعول المطلق



هذا التركيب وان لم يقع الشاهد الصلح فلم يجبه مقارنا له  
في الوجود اذ لم يجب الوجود ففلا المقارنة في الوجود الا ان  
يقال المراد بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة في الوجود في الواقع  
او في قصد الفاعل **قوله** وفي بعض المواضع ان هذا الراء شريف جدا  
لجعل ما هو محيط الفائدة قائم مقام الفاعل وحلوه عن تكلف ضمير  
راجع الى المصدر واقامة المصدر <sup>مصدر الفائدة حاقط</sup> في مقام الفاعل مع ان اكش  
النخاة على انه لا يجوز اصلا ومن السواخ تقجيه ثالث وهو ان معه  
متعلق بحذف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقديره الذي فعل  
كاين معه اي مع فعله فالظرف فاعل مجاز كما انه خبر مجاز في  
نحو زيد في الدار وفيه **قوله** الغير والنزوان كتب في الحاشية  
الغير للجار الوشي والاهي والشن وان الوثوب **قوله** احتراز  
عن المذكور بعد غيره كالفاء لا يقتصر لاحترازه على ما ذكره بل احتراز  
عما لم يذكر بعد شئ ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور  
بعد مع ولولاه لقال المذكور لمصاحبة **قوله** متعلق بمذكور  
فيه لطافة وهو لو قال بالمذكور كان العطف فتدبر **قوله** او مفعولا  
نحو كفاك وزيد اذ هي اتفاق النخاة على ان ضربت زيدا وعما  
من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيد في كفاك زيدا مفعولا معه  
اذا الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعما مجرد تحكم وانما جازم الله  
الشارح على ذلك حسبك وزيد وهو لا يسمي ولا يعنى من جوع

لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولا جعل حسب جارا يامحي الظرف  
المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعنى فعل ما عدا المفعول به المنصوب  
**قوله** سواء كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما يسمى  
فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه  
ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل  
الاصطلاحي ويجعل شبهة في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره  
بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل وانما تعرض  
له لان بعض معنى الفعل اعماله سماعي وهو ما عدا اسماء الافعال  
السماعية ولا يخفى ان الاقرب بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتأخير  
الى قوله فان كان الفعل لفظا **قوله** والمراد بمصاحبة لمعول الفعل مشاركة  
له في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش ويرى المثال  
الشهور في الستة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستوى  
الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح اللب بانه استوى بمعنى لا صفة الماء اذا ساوى الخشبة  
استقام او بلغ كاله كما يقال استوى الرجل وليس شئ لانه لم يستقم  
الخشبة ولم يبلغ كاله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة  
بل مجرد العتية ويشهد له سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يقع  
فيه العطف وتعتبر فيه المنصب **قوله** او مكان واحد ما ذكره الشارح  
في هذا المقام بعينه عبارة العباب قبل ان اعتبار الوحدة في المكان  
خلاف الشهور ونحن نقول لولم يعتبر في المثال المذكور الوحدة

لا صفة الماء اذا ساوى الخشبة



في الزمان ايضا لم يمتح لان تركها في مكان واحد مع تعدد الزمان  
لا يستلزم ان يوضع الناقه سدا لها فلا يتم ان المقصود فيه المشاركة  
في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى  
الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد  
ويجعل الملازمة مبينة على ان الترك عدم المحافظة بمعنى لو لم تحفظ  
الناقه واهلها وان لم تحفظ في هذا الزمان ولها ايضا الرضعا  
وتركها في مكانين من قيل حفظها وادخل في عدم تركها  
عن تركت الناقه على صيغة المجرى لوجعلته صيغة معروفة كان من  
باب ضربت زيدا وعمر او لم يكن مما نحن فيه **قوله** وفضلها كتب في الحاشية  
فصيل بحة شتر از شين باز كره وضع البقي شير حور و كرك  
**قوله** اعلم ان مذهب جمهور النخاة احتراز بقوله جمهور النخاة عن  
عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاحفش  
فانه جعل معمول الفعل الواو كونها بمعنى مع وحول اعراب ما بعدها  
كاعراب ما بعد الاضافة **قوله** واسلمها واو اعطوف فلذا لم يحز تقدير  
المفعول معه على مصاحبه خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا  
لشيخ الرضوي فيما اذا تقدم مع مصاحبه على الفعل بحيث لم يلزم  
تقدمه على مصاحبه **قوله** لفظا الاسم قول فان اسم الفعل قد داخل  
في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضوي في بحث الحال مع انه يجوز  
في المفعول معه الذي هو عامله وجران **قوله** وجران اي لم يجب حمل

الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما حمل عليه جعل معمول الفعل اعم  
من المفعول به حتى يدخل في التقرين كفاك وزيدا ولا يخفى انه قد يدخل  
في التقرين ضربت زيدا وعمر ايضا مع انه ليس بمفعول معه فنقول ضربت  
زيدا وعمر اخراج عن تعريف المفعول معه لتخصيص معمول الفعل كما ذكر في  
ضربت زيدا وعمر اخراج عن التقسيم فلو حمل قوله خاج على معنى عدم  
الامتناع لا ينتقض الحكم بالمثال **قوله** فالوجهان جعله مفعول معه  
ومعطوف الا المعطوف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء **قوله** نعتين  
التعطيف النصب ذهب غير المصر الى ترجيح **قوله** نعتين المعطوف عند  
غير المربيع المعطوف ان قلت ما الذي يدور وخارج عن التقسيم لانه  
ليس بمفعول معه بل من التوابع قلت هو مفعول **قوله** اذا صرح  
بمعنى الفعل فيقال ما يضيغ زيد وعمر والمراد بالمفعول معه المذكور بعد  
الواو لمصاحبة معمول غير مفعول به سواء كان مفعول معه ظاهرا  
او حقيقة فافهم **قوله** ولم يحز عطوف عمر اعلى الشأن فيه بحث لجواز  
المطوفيه يجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف له مقامه  
والنصب ان ترجح بالسلامة عن الحذف ترجح الوقع المعطوف بالاستغناء  
عن اعمال العامل المعنوي **قوله** وانما حكمنا بتكليف بيان المعلن بقوله  
لان المعنى ما تنصع والاظهر ان المعلن النصب اي نصب الاسم في هذين  
المثالين لان المعنى ما تنصع **قوله** الحال من حال الشيء يجوز اذا انقلب  
سمي هذا القسم بما لا انقلابه غالبا **قوله** هيئة الفاعل الهيئة



الحالة الظاهرة لما له نهاية والشيء كذا في المغرب والراد ههنا الحالة الظاهرة  
والراد ههنا اعم من الحالة المحققة والمقدرة نحو فادخلوها خالدين  
اي مقدرة الخلود ونسبى الاولى حال المحققة والثانية حال المقدرة  
الاولى حال المحققة والثانية حال المقدرة وايضا هي اعم من حال  
نفس الفاعل او متعلقة متعلقة مثلا جاني زيد قائما ابوه لكنه يشك في جلاء  
زيد والشمى طاعة الا ان يقال الجملة الحالية تفي ببيان صفة الفاعل  
او مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان تدوم للفاعل او تكون  
كالديم لكون الفاعل موصوفا بها غالبا وسبى دائمة ومنها  
المؤكدة كما سبى ومن ان تكون بخلافه وسبى متعلقة **قوله** ان  
من حيث هو فاعل او مفعول لا يخفى ان قيد الحسية مفيد  
لاضافة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بجاء زيد  
سيمنا فان السمن لم يثبت لزيد من اجل انه فاعل واما تفيد ولا يخفى  
ان الحال لا يثبت للذات المأخوذة مع صفة الفاعلية بل نفس الذات  
في وقت الفاعلية واما يتميز ليكون الفاعل ما بين صفة الفاعلية وهي  
وان يمكن تسمية بانه يبين كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينقض  
التفريق بالمفعول فيه والمفعول معه الى غير ذلك  
واحتراض بان الحال لا يدرك على هيئة الفاعل او المفعول النحوي بل  
يبين هيئة ما صدر عنه الفعل وقائم به او تعلق به **قوله** مثل ضرب  
زيد عمرا كسين يحوي فيه ضرب زيد واربعا واربعا واما اذا انما

بالتضمن بيا

اتخالف

اتخالف حال الفاعل والمفعول فلا بد من التفرقة فان لم يكن قرينة  
فالاو جعل كل منهما بجنب صاحبه او قد يذكر على سبيل التفرقة والنسبة  
وقيل حقه هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير  
حال الفاعل **قوله** او يبين على صيغة المضارع المجزوء او على صيغة  
المضارع المعلوم المخاطب وهو اوفق لما هو المشهور **قوله** من غير  
حاجة الى تقيم الفاعل او المفعول لا يخفى ان التبادر من غير حاجة  
الى تقيم الفاعل او المفعول لا يجوز احد الحالين فينبذ لا يقع استثناء  
**قوله** الا لا يجوز ما وقع محالا عن المضارعية واعلم ان قراءة عبدة  
المتن على احد هذين الوجهين انما يقع اذا تحقق ان مذهب  
النحاة ان لا يقع عن المفعول مطلقا ولا ينقيد بالمفعول بل محققا  
او ما لا يمتثل بجمل العرب في الحال في ضربت الضرب مشددا عن الضرب  
بلا تأويل بل باحدثت الضرب **قوله** وزيد في الدار قائما مثال اللفظ  
الملفوظ حكما راعى ما في شرح المقارنة مثال الحال عن الفاعل مع  
**قوله** فان تفردية زيد الظاهر انه اذا اعتبر الفاعل حرف التثنية  
يكون ذوالحال اسم الاشارة لانها الظاهر ان الاشارة المستبقة  
منه ايضا عام فيه لان الاشارة متعلقة بما يصير باسم الاشارة  
وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة بل للحكم به قد بقر **قوله** وهو ما يعمل عمل  
الفعل وهو تركيبه اي يشمل على حرف الفعل المضارع هو لغناه وحينئذ  
اسم الفعل من شبهه ولا يخفى انه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به



الشارح فالاولى ان يفتر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل  
**قوله** او معناه المستبط ولا عمل لكل ما يستبط فان ان وان الاستمرار  
 والنفي لا يعمل ما يستبط منها بل العمل سماعي وجعل حرف النداء منه مبنى  
 على ان لا يكون المنادى بتقدير ادعوا بل يكون العامل في المنادى حرف  
 النداء في لست من العامل المعنوي عند المصنف مما يسمع عند النجاة التقى  
 والترجي وخالفهم الشيخ الرضوي في ان المعنى على تقييد خبر التقى بالحال لا  
 على تقييد التقى **قوله** نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة يشغل النكرة  
 المضافة لكان اولي قلت لو قال مخصوصة لتناو جميع القوم التي  
 في الحال في جميع القوم نكرات مخصوصة فحيز لا يحسن التقابل  
 بينه وبين باقي القوم **قوله** ان جعلت امرا حالاً من كل امر  
 واما لو جعلته حالاً من المستتر في حكم فليس مما نحن فيه **قوله**  
 او بعد الانقضاء النفي فيه بحيث من وجهين احدهما ان مثل ما جاء في  
 رجل الاركا النكرة فيه مستترقة فلا تقابل الاستفراق وثانيهما  
 ان النكرة لم تقع بعد الابدال حالها وضمهم من يقول فاعل بعد الحال  
 على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الاعطف على قوله في خبر  
 النفي فهو ظرف لافعل لا يعمل والظاهر انه سهو والصحيح او قبل الا  
 ويمكن ان يجاب عن الاول بان ملجاء في رجل الاركا صريح تنكير حال  
 فيه منع الاحتمال وصفي الدلالة على ما صرح به المصنف بهذا  
 الاعتبار يقابل الاستفراق نعم فيه معني ان كل واحد من كل امر حكيم

وفيه

وفيه ان منع الاول كان معني الصبح جاني رجل الاعمال او لقوله  
 نقض النفي في الصبح الاستفراق واما من قال لا منع لالا لجوان  
 وقوع الصفة بعد الافقوله فبها بلامرية لان الصفة النحوية لا يكون  
 بعد الا واما هو الصفة المعنوية خبر المبتداء والحال **قوله** وارسلها  
 العراك اورد امثلة موثوقة بها للنقطة الاولى من شعر لبيد والثاني  
 مما شاع في الحيا وولات والمخاطبات ولم يورد الا في وجه  
 يشعر بشعر اتم الاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يلقى الاشارة اليه واما  
 لانه ايضا شائع في الحيا وولات بحيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه  
 في شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال اورد ابله العراك اي اوردها  
 للماء جميعا والاصل مراكا فادخل آل ولم يغير معنى الصدر هذا كلامه  
**قوله** ولم يزد ها كتب في الحاشية الذود المنع **قوله** ولم يشفق على  
 نفس الدخال كتب في الحاشية الاشفاق الخوف والنقص بالصاد للهامة  
 المعجمة المفتوحة من نفس الرجل نقصا اي لم يمت مراده انتهى في  
 القراح نفس براد تمام نارسيدت وسيراب نارسيدت **قوله**  
 وكان المراد بالارسال البعث او التحلية الظاهر هو الثاني وعطف  
 لم يزد بها **قوله** ثم يرتد مضاعف مجرور **قوله** من الصطن الى الحق  
 كتب في الحاشية العطن من الصطن ما حول الحق من والبر من  
 مبارك الابد والبرك المتاح يعني جاء شتر حوايا حوايا نازن  
**قوله** ومررت به وحده كتب في الحاشية الواحد مصدر



وحيد يقال وحيد وحيد واحد واحد كوعيد وعيد وعدا وعدة  
 انتهى قال الشيخ الرضوي وحده لازم الاسم الافراد والتذكر والاضافة  
 الى المضمرة ولازم النسب الى مواضع مخصوصة **قوله** مثل فعلية  
 جهده كتب في الحاشية الجهد هنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم ومنها  
 الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة **قوله**  
 متا ولا وكل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضمير نحو بل هو احق بالتأويل  
 والتا الاظهر ان المراد بنحو العراك المرق باللام من المصادر وغيره  
 مررت بهم لجم الفقير اي كثير سائر ايشة تهم وجه الارض ونحو دخلوا  
 الاول فالاول اي اول ما ونحو وحده المضاعف من المصادر من غيرها نحو حاني  
 الرجال ثلثهم الى عشرة تهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضمائر  
 ما تقدم منصوبات على الحالية في الجي ان لم تقعها موقع النكرات فانها  
 في معنى مجتمعين في الجي وتأليكات لما قبلها في تيم معربات باعرابه  
 ولا يبعد ان يجعل الحال التي هي جملة داخلية في نحو لان الجملة ليست  
 بنكرة اذ هي كالمعرفة من اقسام الايجل هو ما وله بالنكرة فجعل العراك  
 ونحو مصدر الجملة الحالية المحذوفة اطالة للطريق **قوله** احدها  
 انها مصادر لافعال محذوفة هو الاصح على قياس تقدير الخبر الظرف  
 بالجملة ويجوز تقدير الصفة اي معتركة لان الاصل في الحال الافراد فخرج  
 الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يتيه زاد على لام الشارح حيث قال  
 لافعال محذوفة او صفات فتسوي بينهما **قوله** اي تعتركة اشار الى العراك

مصدر لم يستعمل فعله بل يستعمل المزد فيه **قوله** فلهذه الجملة الفعلية  
 وقعت حالا للظاهر احوال **قوله** وثانيتها انهما معارف موضوعة  
 موضع النكر هذا هو الوجه المرجح الذي يليق ان يلتقي خبرا به في الاحوال  
 المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصادر **قوله** فان كان  
 صاحبها اي صاحب الحال يعني المعرفة او الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواد  
**قوله** ولو تكن الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة  
 ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جاء رجل وزيد  
 راكبين فيقول نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة  
 قيد ولو تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه  
 بديع لتقدير تعريف صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظ فانه لا ضيا فتا  
**قوله** لانها في المعنى مبتدأ وخبر فيه ان جاء قائما خبر في الحقيقة  
 قائم رجل فالنحو يصير بالخبر المتقدم الذي ليس بطرف وهو لا ينفع في  
 تصحيح الابتداء ولا تقول الحال بمنزلة الظرف فتدعيه كتقديم الخبر  
 الخبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بطرف انما **قوله**  
 وليلا يكون يلتصق بالصفة في النسب ينبغي ان لا يقيد تخصيص ذي الحال  
 بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا بالاستغراق نحو رايت غلاما  
 راكبا رايت رجلا عالما راكبا ونحو ما رايت رجلا راكبا لان الالباس  
 بالصفة باق بعد **قوله** ولا يتقدم الخبر فيما عدا مثل زيد قائما كغيره  
 يعني فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان



يتعلق الكلام منها حال فانه يجب ان يلى متعلق كل حدث صاحبه وان  
 لنم المتقدم على العامل الضعيف فان التثنية يدل على حدث قائم  
 بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه القيام وما  
 قام بالمشبه به التعمود **قوله** على العامل المعنوي والاعلى الفعل الغير  
 بجماله صدر الكلام وعلى المصدر المتصرف والاعلى الفعل المقدر باللام الموصولة والاعلى فعل التفضيل فيما  
 بالحرف المصدرية والاعلى المقدر <sup>ع</sup> هذا هذا اسير اطب من رطب افهون قيل زيد فاما كبر وقاعد **قوله**  
 فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا كون  
 مدار المجازفة بين العامل المعنوي والعامل الظرفي كون احدهما متققا  
 والاخرى مختلفا فيه مما لا يفيد الهيئة اصلا ولا يفرق به المتدرب  
 في الاستفاد من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم  
 على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو  
 فيما تقدم المبتدأ على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش وفرد  
 يتجه ان العامل الفعل والمشتق ايضا فان الحال يتقدم عليها مطلقا  
 فتخصيص المجازفة بالظرف مما لا بد له من وجه **قوله** ويجعل فرق  
 على خلاف بين هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحمال الاول بقوله  
 والاحتمال السابق بان قوله بخلاف على العامل المعنوي حالا كان او جملة معترضة **قوله** هذا اذا لم يكن  
 الظرف على هذا الاحتمال  
 الظرف داخل في العامل المعنوي فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل  
 المعنوي الذي لم يكن طرفا او شبهه من الجار والمجرور وقاد المراد دخل  
 في العامل المعنوي ليرتفع ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي **قوله** فالمراد

هو الاحتمال الثاني لا غير لان الايقاح استثنائي ومن العامل المعنوي  
 لا ان يثنى المجازفة بقوله بخلاف الظرف **قوله** وعلى ذلك الحال الجور  
 المتبادر من عبارة المتن ولا العامل المجرور فالانسب فالاصح  
 ان يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي  
 بخلاف الظرف واما التقديم على ذي الحال المرفوع والنسب فيجوز  
 مطلقا عند البصريين وممتنع عند الكوفيين الا في مرفوع تقدم علمه  
 على الحال **قوله** لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث  
 يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو تتبع ابراهيم حنيفا  
**قوله** لان الحال تابع وفرع لذي الحال تنقض لجواز ركبها جازي بدمع  
 عدم جواز تقديم ذي الحال ولك ان تعذر بجواز تقديم ذي الحال  
 لاداء هذا المعنى بعينه الا انه لا يستقيم فاعلا بل مبتدأ **قوله**  
 والكل تكلف وتقسف اما كون الاول تكلفا فلا تاء بالمجازفة في الفاعل  
 غير معلوم الوقوع حق انكرها البصري في غير فقال وقصور ومفعال  
 والاشهاد بالكافية والثافية غير سديد لانه يحتمل تقديم الموصوفين  
 واما كون الثالث تكلفا فلان اثباته مصدر غير معلوم ولما كون  
 الثالث تقسفا فلان كافة غير مضافة لازمة للحالية بمعنى جميعا  
**قوله** وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقا او  
 جامدا وقال الشيخ الرضوي من الاحوال الغير المستقة قياسا الحال  
 الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكانت

الموصوف موصوف مؤنث كالفائدة  
 وغيرها ولما كون الثاني  
 فلا حوجة الى تقديم

الحال الموطئة



الاسم الجامد وطاء الطريق لا هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى  
 انا انزلناه قرآنا عربيا لعلهم يرجعون فاما يقصد به  
 الشيء نحو جاني زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في  
 نحو بعت الشاة شاة ودرهما وضابطته ان تقصد التقسط  
 فتجعل لكل جزء من اجزاء الجزء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال  
 وتأتي بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجزء نحو بعت  
 البئر قفزين بدرهم هذا اقوال القوم بالحال الموطنة اغما يحصل  
 اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جاني  
 زيد رجلا بهيما انها حالان مترادفات **قوله** لان المقصود من  
 الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود من النعت ايضا  
 بيان الهيئة ومع ذلك اشترط المصنف ان يكون مشتقا وجامدا  
 يكون وضعه لغرض الحق فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك اذا لا اعتداد  
 بما يدل على الهيئة وليس الغرض من وضعه تلك **قوله** بئر ابيج ابا  
 وقد كذا في القاموس **قوله** ولا حاجة الى ان ياوئ البئر بالبسرات  
 البئر بمعنى الصائر بسرا وجاء المصنف بمعنى الصائر وطبا كما جاء بمعنى  
 الصائر ما عليه وطبا وح صفة للخل فوجه قوله لا حاجة الى تاويل  
 البئر بالبسرات هو كونه اياوئون الجامد باسم الفاعل والمفعول المصنوع  
 اذا لم يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفه في الجامد  
 واذ لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسير المشتق المفروض

انما هو لتصوير المراد به واما قوله من الخل فيدل على انه جاء بالبسر  
 صفة للخل فهو اياوئ اذ كان هذا اشارة الى الخل لا الى ما عليه  
 وهو غير ذلك لانه وان سمي بسرا لكن لا يستلزم حتى يصح جعله حالا  
 من غير تاويل كما اشارة المصنف الوجه ان هذا اشارة الى ما على  
 الخل والوجه ان هذا اشارة الى ما على الخل والوجه ما قد  
 قد بئر **قوله** لانه لما كان الفير بالنسبة الى المظهر كعدم الاظهار  
 كان المستر بالنسبة الى المظهر والبارز كعدم قائلهم **قوله**  
 لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقد الاشارة بحال  
 البسرية فيه انه فيمكن ح حالا مقدرة **قوله** نحو غرة نخل بسرا اظ  
 منه طبعا يقال هذا المثال مضموع لا يوثق به والله تعالى اعلم وله  
 الحمد الا انه **قوله** وتكون جملة قال الشيخ الرقي قد يقيم الجملة الحالية  
 مقام مفرد فيجزء الاول منها اعراب الحال ويلتزم تنكيره  
 لقيامه مقام الحال وفاء الحق شاة نحو بعت يدا بيد وذاو  
 بذو يد او التقدي بالتقدي ونحو بعت الشاة شاة بدرهم والاصل كل  
 شاة بدرهم وكذا قوله بعت الشاة شاة ودرهما الواو بمعنى مع كما  
 في كل رجل وضيقته او شاة ودرهم مقروفا فان نصب هذا الجزآن لقبولهما  
 الاعراب قال الخليل يجوز ان تأتي به على الاصل نحو بعت الشاة شاة  
 بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى انه اذا يوثق بالاصل فينبغي ان  
 يوثق بالواو لعدم جواز خلق الاسمية عن الواو والضمير ولا عن الواو



الاعلى ضعف **قوله** فالاسمية وفي حكم الجملة المصدة بليست  
لجود النقي ولا تدل على الزمان فهو كنفى داخل على الاسمية وقد  
تخلو الاسمية عن الربطين عند ظهور الملاية عن خرجت زيد على  
الباب وهو قليل **قوله** والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثله كما عرفت  
وكذا المضارع المنفي بكلمة ما والمضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في الاغلب  
ويشترط في المضارع المثبت الواقع حالا لا خلقه عن حرف الاستقبال  
كالسين وسوف **قوله** ويجوز حذف العامل في الحال لم يقل حذف  
الفعل لان التبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته  
في ظايره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلاثة من  
الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بيتا اي هذا الهلال  
بيتا ولا يقال في حسن قوله قرينة حالية والمراد برأشدها مديا هو  
الراشد بنفسه مهما امكن المهدى ان لم يكن الرشيد يدور الهداية  
فلا يرد ان الرشيد فرع الهداية فينبغي تقديم مديا وكونه حالا  
بعد حال يحتمل التران في والداخل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه  
كما اذا كان صفة **قوله** ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة  
وكذا في حاله يبين لزيد بالثمن او غيره مما دخله الفاء او ثم نحو بعته  
بدرهم فصاعدا او قرأت جزاء من القرآن فصاعدا اي فذهب القراءة  
في الصمود **قوله** المستقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة فان قلت  
المؤكدة التي تفارق الحال نادرة يعقيد العامل فلا يصح

اطلاق

اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يتبادر مقارنة عاملها بالحال لغيرها  
فيكون مؤكدة لا مقيدة **قوله** اي تحققت ابوتك دفع لما ذكر المحقق الرض  
من انه لا معنى لقولك ثبتت الاب في حاله كونه عطوف فانم يصح  
ان يكون المعنى اعلمه مخ مفعول ثان في للاحال ووجه الدفع ان احقه  
في تقديره حق ابوتك بخلاف المضارع لظهور المقصود واقامة المضار  
اليه مقامه وهكذا اثبتته **قوله** ان يكون مقرر للشيء ومؤكدة فلا  
يورد ان الحال المؤكدة قد تكون للتقرير وقد تكون للاستدلال واذا  
جعل قول المقرر بمعنى بشرط وجود حذف عاملها تطبيقا له على ما هو الحق  
من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة الجملة الاسمية والفعلية كما  
صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى وتقف في الارض مغربين لكنه تكلف  
لا يرضى به صاحبه قال المحقق النفازي في شرح التلخيص الحال المؤكدة  
مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى ولو  
منه فان اردت له اسما فليسمه دائمة **قوله** المضمون جملة اختبر  
عما يؤكد بعض اجرائها ان يريد ان رسول لا يؤكد الارسل  
لا ارسال الا الارسل دون ارسال الله لكن هذا اذا اريد  
بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو بعثه الله  
تعالى الى الخلق بكتاب وشريعة فتؤكد مضمون الجملة وهو  
الله تعالى ولا يذهبنا من قيد آخر وفيه نظر لانه يقع ان  
يراد بمضمون جملة اسمية ماله مزيدا اختصاص بالجملة الاسمية

عطوف فالكن عطوف

مقرر اي مؤكدة اما بتحقيقه  
او بالاستدلال عليه لان الدليل

الله تعالى اذ كون الشئ رسول  
لا يطلب



التمييز

وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون الله شاهد شهادة الله  
الله وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاستمجة خاصة  
ما يكون الاسمية ليس فيها مشتق وليس سلم يصح ان يقدر في الله  
في الله شاهد قائما بالقسط احقته ويكون التقدير فيه مع وجود  
ما يعمل في الحال طرد للباب والله اعلم بالصواب **قوله** التمييز ويقال له  
البيتين والتمييز والتمييز على صيغتين **قوله** الاسم الذي يرفع الابهام  
احسن زبونه اي الاسم عن نحو فعلت اذ قلت فان قلت يرفع  
الابهام الوضع عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه يقتضى باعني  
يشي من زيد او اي من زيد ولا يقتضى من زيد من الوجه  
او وجهه بالنصب لانه يرفع كوجهما مع انه ليس بتمييز عند  
البصريين للتعريف المانع عن كونه تمييزا بل هو تشبيه بالمفعول وكذا  
يشكل يغبني زيد راءية وسفه نفه والتم بظنه بالنصب مع انها  
ليس بتمييزات عند البصريين انما ترفع الابهام ويرفع بان  
بان المعنى غين في رايه والتم شكيا بظنه وسفه نفه بالتشديد  
على ضرب من التجويز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان  
اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفه وسفه  
نفا ولا وجه ان يجعل حسن الوجه تشبيها بالمفعول دون هذا  
الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما بكرة اعتمادا على اشتها وجوب  
تكون التمييز **قوله** في المعنى الموضوع له ما يمكنه من حيث انه موضوع له

رطل

رطل يثار يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ليس  
بموضوع له لانه موضوع للوزن وهذا الاشكال لم يوجد له الى الان  
الخلا ودفعه بان زبنا يرفع الابهام المستقر فيما وضع له الرطل  
وهو ابهام موزونه وانه ليس لموضوع له ملائمة لثلاث رافاته  
من منزل الاقدام **قوله** لكن المطلق منصرف الى الكامل هذا اذا تقدر العمل  
باطلاقه والتقدير هذا لانه لو كان على اطلاقه للقادر وبعد فيه  
ان الكامل هو الثابت في الموضوع والاستعمال مقا ومنهم من قال المستقر  
بمعنى الثابت قد يقال في مقابلة المعلوم وقد يقال في مقابلة  
الحادث والمراد هنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من الثابت  
بمحيط الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع تمييز الثابت بما يقابل  
بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثالا عينا  
جارية بالمستقر على ما هو مفهومة فلا بد من تكلف محل بالقرين  
وقد يدفع عينا جارية وامثاله بانها من القوايع والكلام  
في التعريب اصالة على ما مر غير مرة ولو فسر المستقر بما هو الثابت  
في قصد المتكلم كان التمييز للتفسير بعد الابهام لئلا يكتفى في الانفس  
بالابهام ثابت في **قوله** القصد في صورة التمييز بخلاف ما ثبت  
جارية فان المقصود بالعين المعين الا انه لزم الابهام به من غير  
قصده فزاله لكان حسنا **قوله** والابهام في هذا المفهوم يتجه  
عليه انه يلزم ان لا يصح حثا رجلا على انه تمييز من كلمة داعل ما



ما اتفقوا عليه ولا يصلح كونه اعباء عن مبهم لانه استعمال  
 مجازية فلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف ذامع حيث في البهم  
 بحيث صار موضوعه فصح التمييز عنه وكذا فيما اذا اراد الله بهذا  
 مثلا تعارف بعد ما في البهم **قوله** عن ذات لا عن وصف فرق بين  
 انعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت  
 وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع  
 الابهام عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس فجل عاقل لبيان  
 صفة العقل في زيد وطل زينا لبيان ان الرطل كائن تحت البيت  
 وذلك فرق اوضح لاحفاء فيه الامن حيث حمل الذات على الجنس  
 ولو اريد بالذات ما يقابل المفهوم لفتح وكان اوضح فيقال في رطل  
 زينا ان فرد الرطل مبهم لا يعلم انه من اي جنس فلما قيل زينا  
 بين ذاته بان بين انه من جنس الذئبت وبعد شكل يخرج  
 تمييز هو صفة هي لله دره فارسا فانه يرفع الابهام عن  
 الصفة فان الغرض من وضع الشق المعنى الا ان يقال التمييز  
 اخرج الاسم عن وضعه الذي لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس  
**قوله** فانه في قوة قولن طاب شيء منسوب الى زيد في بيان هذا  
 التقديم مع كثرته والاستثناء بتقديم مجرد المضاف عنه فيجوز عليه  
 انه لا يناسب في كونه زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شيء منسوب  
 اليه وقد رشح الشيخ الرضى في مثل طاب شيء زيد بتقديم الشيء متوقفا

وجعل

وجعل زيد بدلا **قوله** ويعني ما يقابل الجملة لم يحجب المفرد بمعنى ما يقابل  
 هذه الثلاثة وكأنه اراد معنى مجازيا بقربية المقابلة وفيه ان المفرد  
 قول بالنسبة في هذه الثلاثة والمقابلة تقتضي ان يراد ما يقابل نسبة  
 في جملة او شبهها او اضافة فاعلمنا ويحتمل على ما ذكره على التمرة مثلها  
 زيد فانه مضاف فقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكأنه اراد ما  
 يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي **قوله** والمقدار اما متحقق  
 في ضمن عدد جعل ظرفية العدد المدلول للدال فان المفرد المقدار  
 مستعمل في عدد وغيره فافهم **قوله** فان الرطل نصف المن لو قال  
 نصف المن لكان بيان المن ان ايضا فانه تشبيه منا بالقم وهو اوضح  
 من المن بالتشديد **قوله** وكالكيل نحو غير ان يرا القير ومكيال ثمانية  
 مكايك والمكوك كالشوي مكيال تسع صاع ونصف او نصف رطل الى ثلثي  
 اواق او نصف الوبيرة او ثلث كيليت والكيلية منا وسبعة اثنان وثلثا  
 رطلان والدطل بالفتح والكس عشرة اوقية والاقية استار و  
 وثلث استار والاربع عشرة اوقية من اقل ونصفه والنقال درهم وثلثة  
 انباء درهم والدرهم ستة دنانير والدنانير قيراطان والطن  
 والقيراطان طسوجان والطنسوج حبتان والحبية سدس من درهم  
 وهو جزء من ثمانية واربعين جزء من درهم والوبيرة اثنان او اربعة  
 وعشرون مدا والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملاء  
 كفي الاثنان المعتدل اذا املاها مديدة وفيه ستمدا وقد جرت ذلك

الخاص  
 المقادير من قبيل ظرفية  
 للقام واللاظهر ان يجعل  
 من ظرفية



فوجدته صحيحة نقلت جميع ذلك من القاموس **قوله** وافاه  
 اقتصر المصنف على الأمثلة الثلاثة أي من غير العدد والافتقار للعدد  
 أيضا والأولى أن يبدل من أن يفتقر أن يترادف وقوله وهو الترتيب  
 محققا ومقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا ويؤيد بما يتم به الفرق  
 ما يتم به التميز في التمييز والالتزام على المقرب بالآدم أيضا  
 بقى من التام التام التميز التام بنفسه كما سياتي وإنما تصدق  
 لاستيفاء اقسام الاسم التام دون المقدار لا يستلزم حكم نحو على  
 معرفة اقسام الاسم التام دون المقدار وهو ما اشار اليه بقوله ثم  
 ان كان بتكوين ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الأقسام  
 للاسم التام لكان ادخل في الانتظام **قوله** لان المضان لا يضاق ثانيا  
 او بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمر وبان يكون غلام مضافا الى زيد ثم  
 عرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاق بحسب المعنى ثانيا كما في حب ثانيا  
 فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه يهال اذا لم يكن للمخاطب  
 رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب  
 ولا يتقص هذا بكل فرد فانه ما ولا يجوز العاطف فرد **قوله**  
 فاذ اتم الاسم بهذا الاشياء قال الرضوق ديم الاسم بنفسه كالضمير  
 في ربه رجلا وهذا في ما اراد الله بهذا امثلا **قوله** عند الراقد  
 خلا في القاموس الراقد الدن الكبير او الطويل الاسفل يستغ  
 داخله بالقد في الأساس مكيال معروف ولا هل مصر باخذ

اي اسم الكسائر

اربعة وعشرين صاعا **قوله** وما يشابه اجزاءه او تشابه اجزاءه  
 في اسم الكل والاول وهو ما يشابه نفسه وجزءه ولا ان يحمل تشابه  
 مضارع الفاعلة ومند الى ضمير ما واجزاءه مفعولا به ويشكل بالا بوه  
 لانه لا جزاء له فالاول والاقتصار على الوقوع مجزئ عن التاء على  
 القليل والكثير قال الرضوق اذا قصد الانواع جرد عن التاء واذا لم  
 تقصد يلزم التاء **قوله** طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب  
 زيد جلستين للعدد واغما مثل بطاب زيد جلستين دون ان يقول  
 عدل توين لانه يمكن المناقشة في كون توين للعدد بخلاف  
 جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد لا محالة وفيه انه من قيل  
 التمييز عن النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج  
 عما نحن بصدده واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة عن كونها  
 جنبا فهو خارج عما نحن بوقيه نظرا لما اولافلان التاء فيها من  
 اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست الفارق  
 بين الجنس والواحد فلينا في كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير  
 من انواع الجنس واحادها واما ثانيا فلان المناقشة في المثال ليست  
 من دأب المحصلين والواجب بان الشارح اجاب على سبيل الترتيب ليس  
 مما يستحسنه ارباب الترتيب **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع  
 حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك الاول ان يقال افراد الجنس  
 بدل الحصر لان الحصة لا تطلق في المعارف الاعلى افراد الاعتبار



الذي يحصله العقل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين ولا تطلق  
 على الفرد الحقيقي في غيره اي يورد التمييز على ما فوق الواحد قد جاوز حد  
 التكلف كيف والجمع اذا قبل بالافراد يراد به لا يراد صيغة الجمع مع  
 انه لا حاجة الى تكلف لان المصالح يجوز في قصد المتعدد لا الصيغة  
 الجمع فلا يجوز عنده الاعدل انما يوضح به في ايضاح المفصل  
 انه لو المراد بقوله ويجمع في غيره حقيقة الجمع كان مستغنى عنه  
 اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق  
 ان المراد بغيره الجنس المقصود به الانواع **قوله** ثم ان كان  
 المقدار الظاهر ان الضمير يرجع الى المفرد المقدار الغير العدم  
 الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار مطلقا قوله او للمفرد ان وجد  
 التمييز لا موجب لجعل كان في التوجيه الاولى ناقصة في الثاني تامة  
 وكأنه اراد الاشارة الى توجيهين كان في التوجيهين والتوجيه  
 الثاني بعيد جدا لان جعل التمييز ملتبس بتوطين البهم او فونه  
 ركب جدا والمتبادر من قوله جازت الاضافة اضافة المتبسي  
 بالتنوين لا اضافة الشيء اليه ولا ادعى اليه الامتعة مشاركة  
 ضمير يفرد وان كان في الجمع والمصنعة على ذلك التفاوت بالعطف  
 بتم قاته ليس هو هنا للتراخي في الزمان بل التفاوت الحكمين في ان  
 احدهما متعلق بالتمييز والاخر بالتمييز **قوله** اراد عشرين رمضان  
 يجب ان يقال عشرين رمضان لان رمضان وان كان غير منصرف

للعلمية

للعلمية والاقد والنون المرهدين لكنه اذا وقع تمييز يكون منكرا  
 لوجوب تنكير التمييز ووج في الالتباس في هذا المثال ايضا نظر لانه في  
 صورة الاضافة الى التمييز نكرة مصروفة وفي صورة الاضافة الى  
 غيره معرفة غير مصروفة الا ان يراد اليوم العشرون من رمضان  
 لكن سوق كلامه لا يساعد **قوله** وعن غيره مقدار قال الشيخ الرضي  
 هو كل فرع يحصل له بالتفريع اسم خاص بلبية اصله ويكون بحيث  
 يصح اطلاؤا اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديد او اما الفرع  
 الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز  
 نحو قطعة ذهب اقوال فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لان زها  
 يرفع الابهام المستقر عن قطعة الا ان يقال انه غير الا انه  
 لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال وهو ايضا من موجبات ان الحفظ  
 اكثر في الثاني فتأمل **قوله** لكن لما كان الابهام في طرف النسبة  
 يستلزم الابهام فيها الابهام في طرف النسبة لا يستلزم ابهاما يترك  
 ان قولنا عند رطل لا ابهام في النسبة فيه اغا الابهام في الطرف  
 وبازالة الابهام عن الطرف لا يزيل الابهام عن النسبة نحو طاب  
 رطل زيت فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الحكمين اعني قوله الابهام  
 في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفضه عنها يستلزم  
 الرقع عنه محل بحث الا ان يراد الطرف المقدور **قوله** وكذا كل  
 ما كان فيه معنى العقل يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل

الثاني من التمييز الا  
 فيها يرفع القم



وكذا ما كان وليست شبه جملة بل جملا واعلم ان في قوله وهو اسم  
 الفاعل اه مساحاة والمراد هو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا ينبغي  
 ان يحق اسم الفاعل والفعول والعنة المشبهة ايضا ما ليست جملا لانها  
 لا جملا رجاء ان لا يخفى على غرك والا في قوله حسيك زيد جملا حسيك  
 رجلا زيد لان حسيك زيد جملة وشبهها حسيك فالمتل به هو القيتين  
 حسيك لان حسيك زيد **قوله** لله دتر قار سا قال الشيخ الرضوي الدر  
 في الاصل ما يدري ما ينزل من الضرع من اللين ومن القيم من السط  
 وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصاد عنه وانما نسب فعله اليه تعالى  
 قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منزه عن كل شئ عظيم يريدون  
 التعجب منه بسببونه اليه تعالى ويضيفون اليه فعله لله دتر قار سا  
 ما عجب فعله في القاموس وقوله لله دتر اي عمله فوق الشان او الله  
 خيره يجعل الدر كناية عن العز لا يوافق تحقيق اللفظة **قوله** ثم ان  
 كان اي القيتين بعد ما لم يكن نصافي المنتصب عنه قيد الشرط بهذا القيد لدفع  
 ما اورد عليه من النقض بطاير زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يقع جملة  
 لما انتصب عنه مع انه لا يقع جملة متعلقة وبعد تقييد الشرط فيه  
 ههنا لما صار مظنة ان يكون قوله والامساو لا لطاير زيد نفسا  
 فيطرا به قوله فهو متعلقة قيد قوله والا ايضا به وفيه نظر لانه  
 انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام  
 انما حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد  
 الا

التي القسم الثاني فلا وجه لصرق الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولا  
 التمييز لا يكون محتملا لا يكونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا  
 معنى لعدم كونه نصافي المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه  
 والمتعلقه انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب  
 عنه يكون متعلقه بلا خفاء وهذا هو المقام من مزلق الاكليات  
 وقد خصصت فيه بمنزلة فضل يعطى اجلة تقدير فاولد لكن جعلته  
 من حضاير شتى على الكتاب فلو ظفرت به لجئته مع ما لا يحصى  
 من النجاسات **قوله** بان يكون غير ارفع الابهام عنه فيه انه لا ابهام  
 في ما انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكأنه اراد رفع الابهام عن  
 مبهم هو نفس ما انتصب عنه **قوله** ففي المتعلق زيد وهو الذات المقدرة  
 دون غير زيد وقوله اعني الشئ المنسوب الى زيد تفسير للذات المقدرة  
 التي حكم على المتعلق بانه هو حين كون التمييز متعلقا ما انتصب عنه فلاحاجة  
 الى تقييد الشئ المتعلق المنسوب الى زيد بكونه مغاير له بناء على ان الشئ  
 المنسوب الى زيد بكونه هو الذات المقدرة التي قد تكون عين زيد كما  
 ظن **قوله** فيطابق التمييز فيهما اي فيما جزاه الظاهر ان ضمير فيهما الى  
 القسمين المذكورين فيسبق حكم ما كان نصافي المنتصب عنه فتكلف في رفع  
 الضمير بحيث يشمل ما كان نصا ولا بالاجداد ما فوق الواحد **قوله**  
 فانه اذا قصد ايشيته او جوعته لا يلزم ان يشي ذلك الجنس هذا ينافي  
 ما سبق منه ان تشية الجنس جمعيته لا يخص قصد الانواع بل امر مشترك

وتعلقه فيتمدح الشئ والنجاسات  
 وكذلك يتجه على قوله المص  
 فري

الاعضاء وشحت عبارة المص  
 بحت له نتيجة عليه شئ ولربح الى

ولا يخفى انه تعسف جدا اذا ارت  
 ابا او اجدا داله المراد



بين قصد الانواع وقصد الافراد حتى احتياج الى التفتيش بالنسبة  
 بحمل الانواع على ما يشتمل الافراد ما العجل نسيانه لما يشهد عن قرب  
 بانيه **قوله** الواو يعني مع والطوبى مفعول معه لصاحبه فاعل  
 كانت او كانت الصفة ومطابقته اليها انما انتصبت وتما يقضى  
 منه العجز انه جمل مفعول معه لصاحبه خبر كذا فاحتج الى جعله فاعلا  
 معنى وكان وجه جعله فاعلا انه يتاويل ثبت للاسم فاحتج الى ادلة  
 لصحة جمل الخبر فاعلا معنى <sup>هنا</sup> او هي من بيت الفلكوت فاثبت <sup>المدعى</sup>  
 بما هو اخرج الى اثبوت **قوله** اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها  
 اياه يعنى الطوبى يصح ان يجعل مبتدأ الفاعل ويصح ان يجعل مبتدأ المفعول  
 والاثر اظهر لسياق الكلام وسياقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب  
 عنه او لمعلقه فالمناسب ان يجعل الصفة نطابقا له وان صح العكس  
 ويكون التبادر من المصدر المضاد الى المفعول المبثوله **قوله** ويجوز ان يكون  
 يعنى اسم الفاعل لا معنى للاقتضاد على كونه بمعنى اسم الفاعل مع تجوز كونه  
 مبتدأ المفعول في النجيه السابق **قوله** واحتملت ان الصفة المذكورة  
 الحال لا معنى لخص الاحتمال في الصفة والحال لا يجازي ان يكون مشتقة بل  
 كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا **قوله** لكن زيادة من فيها زيادة من  
 في التمييز عن ذات المذكورة يجوز مطلقا ويجوز في التمييز عن الذات  
 المقدرة اذا كان لما انتصب عن قول مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضى وانكر  
 القتبس صحة عشرون من دهم وكان المراد منه حيث صح تجوز دخول

من على

من على ميمى كسر فلو كان تجوز دخول من على التمييز من الذات  
 المذكورة عاملا لم يخص بها هذا الحكم فتأمل **قوله** يؤيد التمييز قلت  
 بل زيادة من يؤيد احتمال الحال اذ زيادة من لا تكون تنصيبا على  
 ان المراد التمييز لا الحال **قوله** على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق  
 يشك بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم  
 على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول  
 فالاولى ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات  
 المذكورة بالاتفاق **قوله** اذ اجتمعت له لان ما يعنى ان التمييز فاعل لهذا  
 الفعل او ما ينوب منابه في تركيبه يؤيد مضمون هذه الجملة فهذا  
 الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان تجزى الارض عيوننا فخر فيه  
 منزلة منزلة الا ان لم تنضمته معنى الاتجار وعيوننا تميز عن نسبة  
 الاتجار لعدم احتمال سوق الصبارة اياه والاقوال او فاعلا لما  
 ينضمته وكذا الحال في اقتلاء الاناء ما عني بنى الكلام على تضمين <sup>المثاليين</sup>  
 فضاء ان نصيب كلامه عليه **قوله** وهو هنا بحث ليس بحث واردا  
 لان سر وجوب تاخير التمييز عن العامل كونه فاعلا ام حقيقيا  
 لوردة الفعل المذكور الى المقدري واما مجازي فلا ان لم  
 يرتد الا انهم تعرضوا لكونه فاعلا حقيقيا بالرد اظهرا لما خفي  
 من الوجه **قوله** ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز الى  
 قاعدتهم المشهورة ان التمييز عن النسبة فاعلى المعنى ولهذا



احتاجوا الى تأويل خبرنا الاضربونا **قوله** فانها يجوز ان تقدم  
 التمييز على الفعل المصحح وعلى اسم الفاعل والمفعول فكلام المصنف لا  
 ان اريد بالفعل مجرد الفعل بغير ان خلافا لما ذكره والمبرد في مجرده  
 وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض في كلامه بغير ان  
 خلافا في جميع ما يشبه الفعل **قوله** وما كان نفسا قيل الرواية  
 الصحيحة وما كان نفسا **قوله** الستة في المصادرات الباب يدل  
 على ذكر الشئ مرتين او جعل شيئين متوالين او متباينين ونقطة  
 الاشتاء من قياس الباب وذلك لان ذكره شيئا مرة في الجملة ومرة  
 في التفصيل هذا وكذا اذا تقول بالاشتاء بجعل المشئ من شيئين •  
 سيما داخل في الحكم وقسمها خارجا عنه **قوله** ولما كان معلومته  
 بهذا الوجه الغير المحتاج بشعره بان يمكن تعريف المشئ <sup>بشيء</sup> تتبع فيه رأى  
 المحقق الرضى حيث عرفه بالمذكور بعد الا وحوادثها محالها  
 قبلها نفيها واشباتا لكن المصريح بانه ليس له مفهوم عام بل اللفظ  
 مشترك بين المتصل والتفصيل فلا يمكن تعريف المطلق اذا لا مطلق  
 فلذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المشئ  
 في المنقطع مجاز وقيل المراد ان ادراة الاشتاء فيه مجاز للفظ  
 الستة **قوله** هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا  
 قوله من متعدد اي عن المراد منه بان يكون المشئ قرينة انه ليس  
 جميع المقدور كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمة حتى يلزم الناقض

بادخاله في الحكم واخرجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المشئ عنه  
 واورده عليهم انه لا يصح ذلك في جانب الهوم سوى زيد فانه ظرف للمجي  
 وكذا ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس اسنادا الى المتعدد المخرج عنه  
 زيد واجيب بان هذه الكلمات صادرة عن الاو الصب على الظرفية  
 رعاية لصورة الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه  
 سوى زيد وتقييد المجي بالظرف قرينة ان المراد سواء وكذلك ان تريد  
 انه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان تريد جميع المتعدد وتنسب الشئ  
 اليه فيأتي بالاستثناء لاخرجه عن النسبة ولا تناقض لان الكذب  
 صفة النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم ترد بالنسبة افادة الاعتقاد  
 وهذا غاية ما يشتر في تحقيق المقام ولا تجوز في كلام غيره تحقيقا  
 الا اطالة والله هو الواهب بالالهام اجل الانعام **قوله** سواء كان  
 ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا جعل قوله لفظا او تقديره تفصيلا  
 للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا وكذلك ان تجعله تفصيلا له  
 باعتبار كونه متعدد باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد صريحا  
 وكونه متعدد ابا اعتبار التقدير بان يجعل ومتعدد ابا التأويل عن  
 اشترط العبد الا نصفه فانه لا تعدد في العبد الا يجعله في تأويل  
 الاجزاء وكذلك ان تجعله تفصيلا للمخرج اذ المشئ كما يكون ملفوظا يكون  
 محذوفاً نحو جاءني زيد ليس الا **قوله** اي بعد الا وحوادثها لا يكون النقطع  
 الا وغير مضاف الى ان مشددة **قوله** في كلام موجب اي ليس في هذا هو المعنى



الاصطلاح الموجب وغير الموجب بما يقابله **قوله** وان يكون الكلام موجب  
 تاما بان يكون قوله بان يكون تفسير لما اطلق عليه الكلام التام في باب  
 المشتبه ويبقى ما يقابله كلاما ناقصا **قوله** لان الكلام في كونه منصوبا  
 مطلقا الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا ينصب استحقاقه بذاته لا لكونه  
 نائبا مناب المشتبه عنه في لا بد من قيد تام ليم الظابطة **قوله** الفعل  
 المتقدم او معنى الفعل بتوسط الانتقضة المصرتولنا القوم احق تلك  
 الازيدا ولعل الشارح لم يفت لعدم وثوقه على المثال وجواز ان يكون  
 مصنوعا **قوله** او مقدما لم يعد كان في هذا القسم وقسم النقط كما ان  
 في خلا لان الثلاثة مشتركة في وجوب كونها بعد الاقوله بعد الاستغناء  
 بخبر كان وهو قوله في كلام موجب قد تم ليشترك فيه المعطوفين على خبر  
 كان لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه في القيد لا محالة  
 فقوله الشارح عطوف على قوله بعد الاحل نظر لانه بوجوب ان يجب للنصب  
 في المشتبه في قولنا ما جاء في غير زيد القوم وفي قولنا جاء القوم غير جار  
 الا ان يقال المشتبه بغير في حكم المشتبه لحي حكمه بعد وقد نبه الشارح  
 ايضا على ان هذا الحكم في النقط يقتضي التقييده بكونه بعد الاحث قال  
 اذا كان منقطعا بعد الاوان غفل عنه في قوله او مقدما **قوله** سواء كان  
 في كلام موجب او غير اشار الى ان بين هذا القسم وما تقدم تدخلا ولم  
 ولم يقتد كلا منهما بما يقابل به الاخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان  
 وجب نصيب لوجهين قوله اي المشتبه منصوب ايضا ذهب بسببه الى انه

المنقطع

المنقطع منتصب بما قبل الامن الكلام كما ينصب المتصل به والى ان ما بعد الا  
 مفرد سواء كان متصلا او منقطعا وهي كل في وقوع المفرد بعدها وان  
 ليس حرف عطوف والتأخير لا رافعا بمعنى لكن قالوا انها الناصية  
 بنفسها نصب كناية المشبهة بالفعل وجزها من حذف في الاغلب فجاء في  
 القوم الاحتمال في تقدير لكن الجار لرجعي وقيد في ظاهر الحق قوله تعالى  
 نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا وقال الكوفيين هو  
 بمعنى سوى ويره ان سوى لا يفيد الاستدراك والمشتبه المنقطع لا <sup>استدراك</sup>  
 ودفع توهم دخوله في الحكم السابق **قوله** اسم يصف حذفه متقدرا كان قوله في الاكثر متعلق بمنصوب <sup>م</sup>  
 او غير متعدد نحو ما جاء في زيد الاعراق **قوله** او الى بعض مطلق من المشتبه  
 منه يعني ان الضمير راجع الى بعض منكر لا استغراق في الايجاب كما في علمت  
 نفس اى كل نفس واغافلنا الى بعض منكر لدلالة قوله فيما بعد وبعض  
 منهم ولعل عموم التكرار في الاثبات اذا كان قاعلا تكلف من قائله  
 يستعمل البعض بمعنى الكل وايريد منه هنا هذا المعنى والوجه ان الضمير  
 راجع الى البعض المضاف اى خلا بعضهم والاضافة للاستغراق قوله  
 وهما في محل النصب على الحالية الاحسن ان خلا في تقدير زمان مضاف  
 اى زمان خلا زيدا كما في مذسافر فيطابق في المعنى ما خلا قوله اى النصب  
 بهما اتماما في اكثر الاستعمالات الانسب ان يجعل المشتبه المنقطع مجزا <sup>والمشتبه</sup>  
 مما يختار فيه النصب **قوله** تقديره خلق زيد وعذره وهذا لا يستقيم  
 لان الفعل المنصب الى الفاعل الستار اذا صار في تقدير المصدر يكون



في تقدير المصدر المضاعف الى الفاعل فيكون تقديره حلقه زيد على  
ان الضمير راجع الى المجرى او الجائي او البعض **قوله** اي وقت حلولهم  
الظاهر حلقه بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم والوجه  
لاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجائي ايضا كما  
سبق في خلا **قوله** وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل اه لم يذكر  
لعدم صحة ان يكون زيدا <sup>لعدم صحة ان يكون زيدا</sup> <sup>لعدم صحة ان يكون زيدا</sup> <sup>لعدم صحة ان يكون زيدا</sup>  
هنا احتمال الرجوع الى المصدر في الاثبات لا في النفي والاولى ان يكون  
وقوع العين خبر عن المصدر <sup>لعدم صحة ان يكون زيدا</sup> <sup>لعدم صحة ان يكون زيدا</sup> <sup>لعدم صحة ان يكون زيدا</sup>  
الى المصدر نعم او جعل زيدا مضافا اليه للمجرى فيكون التقدير ليس المجرى  
زيد يفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم **قوله** ولا يتصرف فيها  
ولا يغير لا يكون الى غيره مما يكون وما كان وما لم يكن **قوله** حال كون  
المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الالاخفاء في هجته هذا التوجيه  
اذ البيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النسب بعد الا ولا معنى لان  
يقال في محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فيه في يجوز فيه كما نقله الشارح  
فقوله فيما بعد الا يدل عن قوله فيه بدل البعض عن الكل وما يقتضي  
منه الوجه انه قيل توجيه الشارح احسن لان المقصود بيان حال المستثنى  
واذ جعل بدلا لكان البدل منه في حكم التسمية كيف والبدل مستثنى بعد الا  
والمقصود هنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى في حكم التسمية لا يحل  
بالمقصود قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة  
لكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الواجهة ان يجعل على هذه

النسخة

النسخة ايضا حال التوافق النسختان في المعنى لانه لا بد من اعتبار  
ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مستند اليه صفة  
جرت على غير من هو له فيجب الاتصال وان يقال المستثنى هو منه لا يقال اختزان  
عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول تقدير قد اهلون من تقدير الضمير العائد  
الى الموصوف وفي قوله صفة لكلام غير موجب مسامحة لانه صفة ثانية لكلام  
**قوله** ولو يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما ذكره من وجه عدم  
التقييد ضعيف اذ عادة المعراستثناء المتأخر عن الحكم العام المتقدم المنقطع  
للتأخر لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق  
ولا يقتضي تقديمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم  
المستثنى المقدم والمنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم كان ذكر  
قوله او مقدما او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد  
غير الصفة في كلام موجب لقولنا فائدة فيه فعلم انه على عومه فيما  
سبق فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الواجهة ان يقال  
اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المتقدم لعدم جواز  
تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون لا بدل الغلط ولا يمكن  
الغلط في الاستثناء لان معناه على الرواية كما تقدم فلذا لم يحتج  
الى التقييد بما يخرج المنقطع والمقدم على ان المتبادر من قوله ذكر  
المستثنى منه ما هو الشارح في ذكره فاستغنى به عن التقييد مما يخرج  
المستثنى المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين آخرين احدها



ان لا يكون المستثنى متراجعا عن المستثنى منه مثل ما جاء في القوم اليوم  
 الازيد او ثابتهما ان لا يكون رد الكلام تضمن الاستفهام نحو ما قام  
 القوم الازيد في جواب ما قام القوم الازيد فانه في هاتين الصورتين  
 يجوز البدل ويختار النصب من ههنا تبتين ان المصطلح يستوفى انقسم  
 اعراب المستثنى وفاته هذا القسم **قوله** واعراب البدل بالاصالة المراد  
 بالاصالة ليس ما يقابل النجاة **قوله** ويعرب على حسب العوامل اي  
 على قدر العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر فاعراب على قدرها  
 كناية عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد  
 ان كان عامل المستثنى منه يشك بقوله فانه مراد الازيد فانه معرب  
 بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل مستثنى معرب على حسب  
 عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار في زيد  
 عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل  
 المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الاو من قال وعامله  
 الفعل بواسطة الباء فقد سوى **قوله** فالمراد بالرفع المفعول به  
 المفعول به مما حذف فيه الجار واصل الضمير المجرور به ولذلك تستغنى عن  
 هذا التكليف ان تجعل المفعول به صفا للمشتى بحال متعلقه فيكون المال  
 المفعول به عامله او ان تجعل المستثنى مفعولا عن اعرابه للعامل فيكون  
 مفعولا عن العامل مفعوله **قوله** اي والحال ان المستثنى جعل الواو  
 مفعولا للحال ولكن ان تجعله بالاعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى

وفي هذين التوجيهين  
 التكلف ازيد من تكلفه لل  
 صحة التوجيه الثاني فندبر  
 صحة الاول

وفي غير الواجب عطفا على فيصح استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف  
 واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من نحو الكلام اي لا يعرب على حسب  
 العوامل في الموجهات من الاوقات الا ان يستقيم المعنى **قوله** ليفيد فائدة  
 صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة وذلك ان تقول ليفيد المستثنى  
 ما هو فائدته من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب  
 لا يصير الكلام صادقا بخلاف المعنى على ما يستحقه **قوله** مثل ما ضرب  
 الازيد فيتم ان يكون فاعلا ليفيد **قوله** نحو قولك كل حيوان مثال لحيوان  
 فيه الحكم على سبيل القوم لا ما نحن فيه **قوله** الا ان يستقيم المعنى قبل  
 لا يبحث النحوي عن استقامة المعنى اعم وظيفته وبيان الكيفيات  
 التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت مال  
 بحسبه هذا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف  
 فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذ عراب الشيء كذلك والبحث  
 عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة المعنى **قوله** اذ معنى ما زال ثبت  
 الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المتأمل في بيانها  
 وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان في الشيء يفيد  
 دوام الثبات وفي افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء  
 ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام بنى النفي لان  
 لان في النفي يفيد عموم النفي لان الشيء لا في حيز النفي عام فمعنى ذلك  
 وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبات

في غير الواجب عطفا على فيصح استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف  
 واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من نحو الكلام اي لا يعرب على حسب  
 العوامل في الموجهات من الاوقات الا ان يستقيم المعنى **قوله** ليفيد فائدة  
 صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة وذلك ان تقول ليفيد المستثنى  
 ما هو فائدته من جعل الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب  
 لا يصير الكلام صادقا بخلاف المعنى على ما يستحقه **قوله** مثل ما ضرب  
 الازيد فيتم ان يكون فاعلا ليفيد **قوله** نحو قولك كل حيوان مثال لحيوان  
 فيه الحكم على سبيل القوم لا ما نحن فيه **قوله** الا ان يستقيم المعنى قبل  
 لا يبحث النحوي عن استقامة المعنى اعم وظيفته وبيان الكيفيات  
 التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله قلت مال  
 بحسبه هذا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف  
 فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذ عراب الشيء كذلك والبحث  
 عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة المعنى **قوله** اذ معنى ما زال ثبت  
 الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المتأمل في بيانها  
 وما يقال ان الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان في الشيء يفيد  
 دوام الثبات وفي افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء  
 ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام بنى النفي لان  
 لان في النفي يفيد عموم النفي لان الشيء لا في حيز النفي عام فمعنى ذلك  
 وقع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبات



**قوله** لان في النفي اثبات اعجب العرف لانه لا يتوقف في النفي الا لاثبات  
 فمن قال معنى قوله في النفي اثبات انه مستلزم لاثبات لانه عينه لان  
 في النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد  
 غفل **قوله** فيكون المعنى في هذا المعنى الدوام المطلق بل في الماضي  
 مذنبه **قوله** او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واي المبالغة  
 ففرق ان يقال امكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم جعل العلم <sup>حق</sup>  
 بالاعتكاف تنفاد من عدة متقابلات **قوله** واذا تعدد البدل لا يخفى  
 ان هذه المسئلة من تارة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها  
 بحيث الاراد على حيل العوامل وكان النكتة فيه ان تحتمل ما يتوقف على  
 معرفة المراد على العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا  
 قائما وامتنع ما زيد الا قائما وما يجب ان ينسب عليه انه اذا تعدد  
 البدل على المستلزم المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو اخذت عشرة دها  
 لك الادهم فان اخذت عشرة محله قريب هو النصب وامتنع حمله عليه  
 فيحمل على محله البعيد وهو الرفع **قوله** فعلى الموضع يحمل اي يختار  
 البدل على الموضع اختيارا فوق الاختيار في الحمل على اللفظ بما لم  
 يتعد في كثير من المواضع فان النصب الاستثناء هنا كثيرا ما  
 يكون ضعيفا لايهامه البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيدا  
 وما زيد شيئا الا شيئا انم لا ايهام فيما جاء في من احد الا زيدا او  
 قد يفي خوف الايهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع النصب ولهذا

امتنع في لاله الا الله لان ايهام البدل هنا عن اللفظ ايهام الكفر بينه  
 وبين قصد التخرج بالتوحيد تناف **قوله** قيل انما وصفه به ليلا يلزم  
 استثناء الشيء من نفسه لو قال ليلا يتوهم استثناء الشيء من نفسه  
 لاندفع قوله ولا يخفى وما قيل لوله بوصف لصح ايضا يحمل التنوين على  
 التحقيق **قوله** لان من الاستغرافية لا تتراد اتفاقا بعد الاثبات  
 قيد من بالاستغرافية ليكون المثال اتفاقا اذ من تراد في الاثبات  
 عند الاختصار لكن الاستغرافية لا تتراد اتفاقا والامتناع زيادة من  
 الاستغرافية بعد الوجه آخر في هذا المثال وهو ان من الاستغرافية  
 لا تتراد على اسم الشخص والظاهر ان الموصوف لا يستدلان بمبتدأ على  
 مذهب الجمهور ولا المقيدة من **قوله** لانه لو ابدل المشتق على  
 اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمر الوابد اعراضا عن لفظ احد لا يمكن نصب  
 عمر بل لا بد من الرفع والتكرير لانه معرفة كما ينبغي ان شاء الله  
**قوله** وما ولا لا تقدر ان حقيقة اذ المرين البدل لا يتكرر العامل  
 ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل لا يتكرر مقدرا وفي  
 سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وسراية حكم المتبوع  
 فيه وبعضهم الى ان البدل والبدل المعطوف وكسائر التوابع فاشار  
 الى المذهبين وامكان توجيه قوله لا تقدر ان على ايها شيئت وشار  
 الى ان العبارة اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قول  
 المصنوع عاملين بل هو جواز التقدير غير عاملين **قوله** فهو مرفوع



اه النسخ اذا دخلت على المتبداء والخبر غلبت عاملها لكن يسبق  
 قد ير عمله اذا كان العامل حرفا للضعف ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير  
 معنى جاز اعتبار ذلك المقدور بالضرورة نحو ان زيدا قائم وعرو وان  
 غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدور الا اذا اضطر اليه كذا قيل فيه نظر انفت  
 اسم المبتدأ الاول المفرد المتصل به نحو لا رجل طريق جاز رفعه والعطف  
 على محل الاسم لا جاز نحو لا اب وابن **قوله** وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف  
 جر وهو مذهب سيبويه وهو حرف في حاشا بلا نون الوقاية **قوله** عدم  
 صفة دخول المصدرية عليه الاعلى سبيل التذود وكثرة النصب  
 الاستفادة من قوله في الاكثر خلافا لما نقل عن سيبويه ان النصب بعد  
 شاذ اعادة بعد في قوله وبعد حاشا التتميم باحتصاص قوله في  
 الاكثر به **قوله** ومعناها بتبرية المستثنى فلا يمتنع بها الا تعانيسه  
 سوء **قوله** يعني براه الله تعالى فاعل حاشا ضمير الله تعالى **قوله** اضم  
 من غير سبق ذكر لتبينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور  
 وافضاه الى زيد على وجه التبرية من غير ملاحظة تبرية الله اياه فلا  
 ظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اي براهي زيد اعني نفسه جعل  
 امتناع المجرى وانفائه عنه بمنزلة تبرئة اياه **قوله** اعرابه اليه فالأجواب  
 حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جاء في  
 غير زيد وعرو بالرفع لان المعنى ما جاء في الازيد قيل لما كان اعرابه  
 بعينه اعراب المستثنى بالآكان الاحسن ان يقولوا اعراب غير اعراب

المستثنى

المستثنى بالآهم وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الآه  
 كما عراب المستثنى بالآه اعرابه **قوله** فدخل نحو ما جاء في رجلان الا زيد  
 قال الشيخ الرضوي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين **اشنين**  
 وليس زيد اشنين **قوله** منكر اي منكر لا يعرف بالآهم يشعر كلامه ان  
 المنكر احتراز عن المقر بالآهم ولا وجه للتخصيص الاحتراز به اذ هو  
 احتراز عن كل مقر مضافا كان نحو ما جاء في اخوة زيد الاعراف انه لا يخفى  
 فيه العمل على الصفة او اسم اشارة نحو ما جاء في هؤلاء الا زيد او اسم  
 موصول نحو ان الناس الا الذين امنوا **قوله** والوجه انه يجب جعله  
 قابعا للمكر ليصح جعله صفة لا غير الا يصلح وصفا لمعرفة فكذا الا  
 المحمول عليه فتدبر **قوله** نحو ما جاء في رجال الا واحد لا فائدة في هذا  
 الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراد به حال  
 اقل مراتب الجمع فيكون منكر محصورا معنى **قوله** ولكن لما كان ذلك  
 نادرا لم يلتفت المصنف في بيان هذه القاعدة اذا كان مراد المصنف  
 بقوله كما حملت الاعلى عليها العمل غالب فقد التفت المصنف اليه حيث لم يجعل  
 المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا لما ان يقال مراده انه لم يلتفت  
 الى الصنفات اهتمام وتركه في غالبها او تسامح في حذفه فان  
 قلت قد التفت المصنف الى جميع محصور حيث قال وضعف  
 في غيره قلت لا ضعف مع تعدد الاستثناء في قلة ورفق بين  
 الفصوف والقلة لما ان يقال قل التقدير في المحصور جعله استواءه  
 الضعفاء



صفة فيه ضعفه والضعف في وصفه المحصور بالتعذر الاستثناء منه الوصف بغير  
ولو لا ذلك كان قوله وضعف في غيره سقيما الا ان يجعل ضمير في غيره الى تعذر  
الاستثناء قوله ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الالهة بيقينين  
فان قلت ما ذكره لا يفيد الاتعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل  
على الصفة بل تعذر الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقولوا عدم خروجها  
بيقينين قلت نفي الدخول بيقين افادة الدخول بشك فافاد ما ذكره  
المطلوب وبعبارة نظرا لان عدم الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق  
الظن ويكفي في الاستثناء وحمل اليقين على ما يقابل الشك بعيد فان قلت  
تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فلحمل على البديل قلت رده المص  
قلت بانه لا يكون الا في غير الوجوب ليس النفي الضمني المستفاد من  
كلمة لو كالصرح والنفي الضمني الذي هو كالصرح انما هو قلة واقل  
واي ومنصرفاته ووافقه الرضى وقد ايضا بانه لا يجوز البذل  
الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البذل عندهم في كلمة التوحيد  
ولا يجوز الاستثناء **قوله** لان التقدير يستلزم المفارقة لان المتعذر  
منه غير ذلك الشيء فقولنا ان غير غير الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيها الالهة الا الله لو كان  
زيد يتبعه ان كل رجل 222 فيهما الالهة غير الله باعتبار كون الجمع غير الله ولا يخفى ان المتبادر  
من وصف الجمع بالمفارقة لشيء ان كل جزء منها غير لان للجمع  
من حيث الجمع غير وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع بمفارقة الواحد  
فالاوجه ان وصف الالهة بغير الله بمعنى الله اذا وجد الالهة

يكون

يكون كل منها غير الله لا وجود الالهة يستلزم محو كل منها فلا يكون  
يشيئها الله وبهذا ظهر انه يمتنع الاستثناء ايضا لان فرض وجود الالهة  
يستلزم كون وجود الله تعالى مستثنى عنها يعني هذا البيان فاحسن  
التامل **قوله** الا الفرقان ولد البقرة هو الوحشية والنجم الذي يهتدى  
به وهي فرقان وجاء في الشعر مستثنى وموحد كذا في القاموس وفي  
الصحاح الفرقان نجمان قريبان من القطب **قوله** وقال في البيت  
شدو ذان احزان الا في قوله الا الفرقان شدو ذان احزان  
احرها وقوعه صفة الا الفرقان كل دون ما اضيف اليه وثانيهما  
الفصل بينه وبين موصوفه بالخير وكان المصراع اريد التبيين على ان  
البيت هما لم يتجاسرا في عن استعلاء الشذوذ لئلا يكون الاصف  
فيه مشاذا وكان الشاعر قصدا للظرافة في جعل لفظ الفرقان شاذا  
ارعاية للمناجاة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة وقول  
يحتمل ان يكون الاشراط اي الايكن الفرقان اي لا يوجد الفاعل ان لم يوجد  
الفرقان كان كل اخ مفارقة احببه فلا شدوذ في البيت اصلا  
خذ هذا واعرفه من الله فضلا **قوله** وعند الكوفيين آه يعني في نفسها  
على الظرفية خلا فان معنى قوله النصب على الظرف ان اعراضها النصب لا غير  
وذلك النصب على كونها ظرفين ابدا لا على الحكاية عن حالة الظرفية  
في بعض الاوقات ثم اشار اليه الشارح من ان في قوله المص على الظرف  
مساحة والمراد الظرفية ليست بضرورية فان سوى صفة الظرف

لا يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء  
على الظرف



في الاصل اقيم مقامه فقصه بناء على موصوفه الذي هو الظرف  
 قال الرضي ما نقده ان سوي في الاصل مكان سوي قال الله تعالى مكانه  
 سوي اي مستويا ثم حذف الموصوف و اقيم الوصف مقامه مع قطع النظر  
 عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم استعمل بمعنى البدل كما استعمل  
 لفظ المكان فقول انت لي مكان عري اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل  
 في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل لجر الاستثناء وعرفت من هذا  
 التحقيق انه ظرف في الاصل لا في حال الاستثناء **قوله** وسنرفها اي  
 اخواتها ولهذا لم يثبتها المص و كان ان تجعل ضمير ستعرف <sup>التي</sup> ~~التي~~  
 واخواتها لان كان التي يثبت لها الخبر لم تعرف بعد **قوله** والاراد ببعدي  
 المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على  
 اسمها وخبرها في اخذ الخبر في تعريف الشيء بنفسه فالاولى ان يقال  
 المراد ببعدي السند لدخولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد  
 فيه نظر لان كون هذه الافعال من داخل الجملة الاسمية يحكم بان يكون  
 الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها **قوله**  
 ولعله كما خبر البتداء في اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق يعني  
 المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة لاف جميع الاحكام لانه  
 المتبادر بعد ذكر الاحكام لشيء وتشريكه بالآخر معه فلا بد ان لا  
 يشترك خبر البتداء في امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل  
 في ويات ماضيا عند بعض ويصح ان يكون ماضيا عند الجمهور الا ان  
 قد ظاهرة او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا  
 لانه

لان هذا الحكم لم يسبق على ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون المص  
 معه وكذا لا يرد انه يتبع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس وما دام وما زال  
 ولا زال وما دامت الا ان صار للانتقال الى ما يستمر غالبا وما زال واحواتها  
 الاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما دام  
 فلان ما المفيدة للمدة تغلب الماضى الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه  
 للنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب يسويه والمستعمل الاطلاق هو الجامد  
 والصفة والمضارع **قوله** ويتقدم على اسمها حال كونها معرفة لما كان  
 يتجه عليه ان المخاتفة لخبر البتداء لا تخص ذلك بل يتقدم فكرة مختصة  
 ايضا كلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما **قوله** وذلك اذا  
 كان الاعراب فيهما اشارة الى ان اطلاق كلام المص على ما ينبغي  
 ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان المص لما جعل حكمة خبر البتداء لئلا  
 عنه كون تعريفه مانعا عن تقديمه فانه ليس له هذا الحكم من احكام  
 الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والعريضة فليس  
 من احكام الخبر بل احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول وذلك اذا  
 اذا كان الاعراب فيهما في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة تعين  
 الخبر يرشدك اليه قوله فيما بعد وذلك اذا انتفى الاعراب اه **قوله** وعرف  
 عامله اي عامل خبر كان لا يخفى ان ادجاع الضمير الى مجرد خبر كان والتساوق  
 خبر كان واحواتها بعيد سيما وقد سبق ضمير يرجع كل منها الى خبر كان  
 واخواتها ولك ان تجعل الضمير اجمعا الى خبر كان واخواتها وتجعل



وتجعل في قوله في مثل الت س قبله بحقه كان **قوله** في مثل الت  
 يحزبون بأعمالهم ان خبر اخبر اي بعد ان اذا المر يشبه اسمه بحيث  
 يشبه المقصود كذا قبل ولا بد من قد آخر وهو ان لا يكون المحذوف  
 مفسرا ان خبرا يكن في خبره انه يجب الحذف ومنه اطلب العلم ولو  
 بالحقين اي لو كان العلم او لو كنتم بالحقين والتفسير الاول مستفيض  
 والثاني فابق **قوله** ويجوز في مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه  
 الصورة والظاهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المصنف في مثلها <sup>اي</sup> **قوله**  
 فيه باجاء الضمير الى المثل الضاف الى الجملة المذكورة كانه لم يثقلها  
 فانها ما اراده او لا بل هو احصى منه وهو ما اشار الى تفسيره الشارح  
 فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثلها **قوله** وهو ان يجي  
 بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم قبل هذا منقوض بقوله اسير كما تيران  
 راكبا فركب وان راكبا فركل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجود  
 الاربعة في مثلها من التركيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يقتدي به  
 والحق فيه ان راكبا فركب الان المتبادر فيه تقدير ان كان والحق المتبادر  
 ان تسر راكبا فاسير راكبا وقيل في دفعه ان المراد ان يجي بعد ان اسم  
 وفاء بعده اسم ويجوز تقدير ظرف **قوله** اربعة اوجه اي  
 الوجوه المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يخص بعض  
 مواقعها مسمى وهو خبر ما بعد ان مع ما بعد فلانها وذلك اذا صح  
 رجوع ضمير كان المقدر الى مصدره تبعدي بحرف الجر نحو المرمق قول بما قبله

ان سيف

ان لا يصح

ان سيف فسر ان كان قلبه سيف فقتله ايضا بسيفه فنقص عليه الرضى  
 وحكى عن يونس مريت بجل صالح فطالح <sup>اي</sup> ان لا يكن الموصوف بطالح  
 هذا ويرقى عدد الوجوه في مثلها الى كثره اعتمادا على فطانتك  
 في استخراج ضربها **قوله** اي ان كان في عمله خير فخر او خير ينبغي  
 ان يجعل ضمير جزاء ح الى المظروف لا الى الظرف اي جزاءه ذلك  
 الخير فاندفع به ما قال الرضى انه ليس ادا التكلم انه ان كان <sup>فعله</sup>  
 خيرا بل ان كان عمله خيرا لانه فلا دليل على نفيه وانما يغوت <sup>مقوده</sup>  
 لوجعل الضمير الى الظرف فتدب **قوله** فكان جزاءه خبرا اي فقد  
 كان كانه لا بد للفاء من قد في الماضي وقيل اذا حذف فعل الجزاء  
 لا بد له من الفاء والشرائط المذكورة في غير الحذف وعلم انه ليس  
 مراد المصنف **قوله** ويجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتمالات  
 التركيب فقط بل تكثير موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات  
 خروجها عن المجتهد وكلاما تقريرا كما اشاع في نظر الناظرين **قوله** اي كان  
 كنت رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت مطلقا انطلقت وان المقول  
 جاء بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس هذا خلافا في مجرد  
 توجيه التركيب بل اختلاف في معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط كان <sup>الشرط</sup>  
 كان التركيب استقباليا ولو كان كما ذكره المصنف متابعة للبرتين  
 فالتركيب ماضوي ولقائه بما هو الحق الاستعمال لما قال الشيخ <sup>الرضي</sup>  
 لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلا

لا يغوت مقصود التكلم بما هو  
 بعده ح لوجعل مراده ذلك



فلاستقامه التعليق ولما اللفظ فلقوا الشاعر اما انت ذانفان  
قوى قولى **لما** الكلم الضبع لم يفاء الشرط فلا يفتح تعلق لان كنت بعد  
الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله او تفتح والكوفون مستفنون عن ذلك  
ففيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد  
من اثبات ان التركيب فيما بينهم استقبالي وقوله وزيدت لفظه ما بعد  
ان في موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظه ما زائدة وفيه بحيث لا يتم  
لم يعدوا ما بعد المقنونة من مواضع زيادة ما وقال الرضي ما في حيثما  
ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله هذا ان  
الزائد ما يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وموجبا  
لحذفها غرض يمنع زيادتها قوله واقصر المصراع الاول انكر الشيخ الرضي  
بمجي اما بالكسرة هذا المقام حيث قال ان حذف شرط ان مع كان وجوبا  
بلا تفسير وجب تغيير صورته فلا يقل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح  
مع ان الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا بالكسرة ليشأت  
منه هذا القول قوله اسم ان واحواتها واستمر فيها اي احوات ان  
وهو الظاهر وان واحواتها فان ان قد يكون من حروف الاعجاب  
والسلب والاسم لها فلا بد من بيان ان هذه فتركيباتها لا يتانها  
في قسم الحروف قوله المنسوب يريد المنسوب لفظا او تقدير او الالين  
التقريب جامعا او مانعا **قوله** اي لقي صفة الجنس وحكمة لا يخفى انه  
يكنه تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمة

ويمكن ان يقال

ويمكن ان يقال لم يشتر بقوله وحكمة  
المنقول منه معطوف بل اشار الى بيان معنى نفي صفة الجنس من ليس  
بمعنى نفي وجود الصفة بل النفي حكمه وثبوتها للجنس ولكن ان تنفي صفة الجنس  
على ظاهرها فان المقصود في الاعلام رجل ينفون جنس طرافة الرجل كما  
قلت لا طرافة رجل فتدبر **قوله** لكن اكثره منه في كون المقول له وفيه  
وله كذلك نظر لان الجرد بواسطة حرف الجر واقع موقع الفاعل  
كثير جدا والاولى ان يقال كان المنسوب من اسم لا يخص صا باسم فيها  
بينهم وكان المنسوب بهم بالبيان فدعى ذلك البيان هذا الاسم  
وتعريف مفهومه بخلاف سائر المنسوبات فان المنسوب منها لم  
يخص باسم **قوله** ولا يبعد ان يقال ترتيب لما سبق عن ان غيره  
المنسوبات منها قل **قوله** خرج به مثل ابوه في الاعلام رجل ابوه  
قائم لما عرفت من معنى البعدية او الدخول ولا يفتح ان يخرج بقوله  
يليه لانه لما تعارف في كلامه وتكرر الدخول والبعدية بهذا المعنى  
خرج به لا محالة فيكون خروجه بقوله يليها خروج الخارج فاندفع  
ما قيل لا حاجة اليه في هذه التفسير لخروجه بقوله يليها وكأنها تكلف  
ليفتح قوله وهذا القدر كما واه **قوله** او مشبهابه هذا اما اختلف  
فيه اللغات في بعضها لم يلحق بالمضاف ومنه لا ترتيب عليه اليوم ولا  
عام اليوم من امر الله وتوجهها على اللغة المشهورة ان الظرف الاول  
خبر والثاني في الاصل متعلق بالاول والثاني بفعل مدلول عليه الكلام  
اي لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبر لان المجرر عما هو



صلة للشي لا يكون خبرا منه الا اذا كان ابتداء مصدر لا كما في الاول  
**قوله** على السنج المشهور من قته الثاني هذا بعيد جدا اذ يقال  
لا غلام رجل كذا بل لا غلام كذا فالاولي انه قصد في المثالين حذف جنس  
وذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف هو الكسر  
في جمع المؤنث السالم بلا تنوين ليس ينصب به الكسرة فلا تنوين فذكره في  
تعيين ما ينصب به غير متحقق وقيل ما ينصب به الكسرة بلا تنوين فذكره في  
لان ليس بتنوين التمكن الثاني في البناء وقيل جمع المؤنث يسبق على الفتح  
**قوله** والياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقيل المثنى والجمع منصوبات  
لانها في معنى المعطوف والمعطوف عليه فيضاد عن المضاف والاسباب  
ان يكون الاعراب المحلى للمعرب بالحروف الحرف الذي يبنى عليه لانه لو وضع موضع  
لا غلامين لا غلامى رجل كان منصوبا بالياء فتدبر **قوله** لان الاضافة  
تخرج جانب الاسمية الاضافة الى المفعول والتكرير وكذا وجب التكرير في التثنية  
المتصلة بلا اذا التقت عليها لان القرينة على ارادة نفي الجنس فيجب الاسم او بناء  
وقد اتفقا فلا بد من التكرير للتشبيه عليه او لا يتفق به تعريف المنصوب  
بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها كما عرفت  
من معناه **قوله** هذا جواب دخله قد على قوله وان كان معرفة وعلى التعريف بان  
بانه غير جامع **قوله** يفصل على وزن حيدر هو القضاء بين الحق والباطل  
فاطلاق الفاصل من قبيل رجل عدل **قوله** ابراد حسن يحذف اللام يقال  
حذف اللام من العلم القائم مقام المثال والمأول بالقصة المشتهر بها مسترها

واجب

واجب الا ان تنويه فيما اذا قول اوقع في مكان من التكرير فلذا  
جعل حذف اللام مقويا **قوله** اي فيما كررت فيه الاء لا يقال مصدق  
على مثل الادخل في الدار والامراة خادجها مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني  
فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الآخر واحد وكان  
عقب كل منهما <sup>يقال</sup> مذكورة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور يجوز نصب الثاني  
على كون لا الثانية مزيدة وكون الها طعنا لطف الاسم والخبر على الخبر  
**قوله** فانها بحسب التوجيه تزيد كما في انشاء وتفصيل الوجه تستفيد  
**قوله** على ان يكون الذي كل منهما النفي الجنس ويصح ان يكون في المثالين  
زايدة لانه جاز البناء مع الزيادة نظرا لفظها **قوله** عطف مفرد على  
مفرد وخبرها محذوف لم يقل وخبرها محذوفان لان المحذوف خبر  
واحد لهما لانها بحكم المماثلة في حكم واحد كما في ان زيد وان عمرا  
قائمان هكذا قيل ونحن نقول لاحول ولا قوة في حكم لا واحدة ان ماله  
لا شيء من الامرين الا بالله ولذا قالوا لاحول ولا قوة موجود ولم يقل  
موجودان في اعترض عليان الاظهر موجودان لم يطلع على باطن  
الامر **قوله** فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية  
يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود  
فيهما اتنا فرقا الاول ان يقال سابقا وخبرها بالله **قوله** حلا على  
لفظه لشابهة حركته حركة الاعراب وحلا على محله القريب فان لا  
لا محلين قريب هو المنصب وبعيد هو الرفع بالابتداء **قوله** فلا

تتبع



لا زيادة جواز الشيخ الرضى كون لا التخيلى فيكون ملغاة لجواز الغاء <sup>بها</sup>  
بشرط التكرير والتكرير ولا يجي الا الغاء في كليهما بل يجوز الاختلاف  
بينهما في الغاء والاعمال **قوله** وضع وجه ضعف رفع الاول بانه  
يجوز ان يكون رفعه لا لغاء عمل الاول وجه ضعف اظهر مما ذكرناه  
وهو انه يجوز ان يكون لا بمعنى ليس ولا تكون عاملة اذ ليس هنا ما يدل  
على علمها من نصب الخبر والضعف علمها لا استعمالها <sup>الغاء</sup> قال وضع وجه  
ضعف الاول ولم يقل وضع ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر ان الضعف  
ضعف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف من توجب الضعف اندفاع  
الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلة **قوله** واذا  
ادخلت الهمزة لم تغير العمل اما حتى لا يسان ان الهمزة لا تغير علمها لان  
لا الاثر لتغيرها في المال مع العرض والتمني فانه ليس المعنى في الماء انشربه على  
نفي الماء وفي الانزال عندنا على نفي النزول وقد مر انه اذا بطل النفي في كلمة  
لا بطل علمها وفيه انه ينبغي ان يتغير علمه في الشبهتين بليس ايضا الا ان يقال  
اعتمد على المقابلة اولان فيه خلاف الاندلس في العرض فانه يوجب  
دخولها على الفعل وخلاف السير في من حيث منع كونها الاستفهام  
وخلاف بسبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التثني اذا التثني  
يفنيها عن الخبر فيصير اسما مفعولا بمعنى الاعلام اعني الاعلام اولانه  
لما كان تغير عملها دخول الجار فيقال كنت بلا مال صار مظنة توهم  
التغير بدخول الهمزة ايضا وقد جي بلا مال بالبناء على الفتح نظر الى

لفظها

والتوبيخ

لفظها كما ينبغي مع لا الزائدة نظرا الى لفظها **قوله** اما الاستفهام حقيقة  
الظاهرة بانه الشارح على ان مقصود المص حصر المعنى في الثلاثة ومنع  
كونها للمعنى الاخر التي يحى لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ  
والنقد يد وغير ذلك وقبل تخصيص الثلاثة بالذكر كان الاختلاف  
فيها دون ما عداها فانه لا اختلافا فيها **قوله** فيجب انتصاب الاسم  
بعضها نحو الانذار كرمه في وجوب الانتصاب بحيث لجواز ان يكون بعد  
كلمة العرض فعل لازم نحو لا زيد ينزل الا ان يتكلم ويقال اراد وجوب  
انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير **قوله** الا  
رجلا جزاه الله خيرا آخره يدل على محصلة تبيت المحصلة المرأة التي  
تحصل ثراب المعدن والتقدير تبيت تفعل كذا **قوله** ونعت اسم  
لا المبني اشارة الى المصود وهو المبني من اقسام اسم لادخول خرج عنه  
الاما تباردا فان باردا ليس نعت اسم لا المبني فانه نعت لتابع اسم  
لا لقوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما ينبغي على الفتح  
بالاصالة مما لا حاجة اليها **قوله** مفرد احوال من ضمير مبني اي  
بالتكثير لا وجه يدعوه الى جعل بعض قيود الحكم او صافا للموضع  
وبعضها احوالا والظاهر ونعت مبني اول مفرد يليه ولكن ان تجعل  
مفرد احوالا من ضمير في اقل ويليه حال من ضمير مفرد فيكون حال  
كل عامل يليه ويكون التقييدات كلها للموضع **قوله** اي حكمه  
الاعراب لا غير الاول ان يقتدر فيجب الاعراب **قوله** وان المعطوف  
كان



نكرة بلا تكرير لا زاد في كلام المتن قديين والصواب ما ذكره المتن مطلقا  
 اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة تعين العطف  
 على المبتدأ ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا  
 يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله في حكمه ما علم فيما سبق لا يجز  
 التقييد لاخرجه لان ما سبق مما يعلم من هذا المقام **قوله** ولم  
 يجعل في حكم المتصل مظنة الفعل لاحاجة الى جعله مظنة الفصل بل يكفي  
 في منع البناء الفصل بالعاطف وكأنه لم يلتفت الى الفصل العاطف لقلته اذ  
 هو على حرف واحد وهو ضيق اذ ثم ولكن وحتى فصل كثير وليس على حرف  
 واحد الا حرفان **قوله** حكمها حكم توابع المنادى قبل المفهوم من كلام  
 الشيخ الرضي جواز البناء في البدل دون وجوبه **قوله** من اشبات اللان  
 في جواب اراديه الاسماء السنة الاذافاته لا يقطع عن الاضافة  
 هذا عند المصنف واقاعد الرضي فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء السنة  
 الاخر والاب **قوله** وحذف النون من نحو غلامين اراد بنحو الشئ  
 والمجموع **قوله** يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين طوى  
 ما اشتمل عليه الشرح في هذا المقام من انه جواب سوال مقدر وهو  
 انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبنى ومثل لا ابالة ولا غلامي له مع  
 افرادهما وتكريرها معربا لانه لا يحصل له اذ لا دليل على اعرابها  
 حتى يستقر بها الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا هذين التركيبين من  
 غير تقدير سوال **قوله** او مشاركة اسم لاحين يضاق لافرق بين

التوجيهين في المآل واذا التفرقة في حل تركيب المصنوع بارجاع ضمير  
 مشاركته تارة الى اسم المضاف باظهار اللام وارجاع ضميره الى المضاف  
 في اصل معنى الاضافة وهو الاحتصاص والتقريب متفرع عليه بخصوص المواد  
 وارجاع ضمير مشاركته الى مثل هذين التركيبين وارجاع ضميره  
 الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه او معنى تركيب يشتمل  
 على الاضافة وهو الاحتصاص فقوله في اصل معناه اشارة الى ان  
 التقريب في الاضافة زايد على اصل المعنى لا يكون قوله الا ان بين  
 الاحتصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المصنف لا زيد اعلى مما يحتمل  
 ان يكون من اصل معناه اصل الاحتصاص ويكون فائدة ادراج  
 الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاحتصاص ضافة لان بين  
 الاحتصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاحتصاصين  
 تفاوتان من مضمومات كلام المصنف هو اجدب بالقبول ونحوه فيقول  
 تقييد المعنى بالاصل ان لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لانه  
 احتصاص تقييد والاحتصاص المفهوم من هذا التركيب خبر  
 وهذا اظهر كما يخفى على من فهمه اظهر **قوله** لم يجز تركيب  
 لا ابافيهما فيه ان عدم جواز تركيب لا ابافيهما لانه خارج عن قاعدة  
 النسب لانه ليس فيه ما به يشبه المضاف حتى لو كان النسب اذ لا  
 يجوز لاضر في اليوم مع مشابهته للمضاف اعني لاضر في اليوم  
 في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله بمعنى **قوله** لفساد المعنى



فلا المصداق لانه لو كان مضافا فالرم الرفع والتكرير وكأنه لم يذكر  
 في المتن لانه معارض بانه لو كان معزيا لزم عدم الافي وجود النون  
 وكما يمكن ان يعتذر عن جود الألف وعدم النون بالتكليف يمكن ان  
 ان يعتذر عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف مشابه  
 المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر **قوله** واغاخض سيويه بهذا الخلاف  
 لانه العدة فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف في شرح  
 الكشاف بان الخليل اعلى العيانة وقال صاحب ارباب الفاتحة لم يسبق  
 الخليل فيما بين علماء الفقه من له ولم يخلف فيما بينهم مثله **قوله** اولان  
 المقصود ببيان الخلاف لا تعيين الحقين لا يخفى بعده عن العبارة  
**قوله** ولا يحذف الاعم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الاعم وجود الامر  
 لعين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل الاعلى تركيب ذكر فيه الخبر  
**قوله** وهي اى خبرية خبر ما ولا جعل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى  
 بيان النكتة لاقتصار على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى عاملية  
 ما ولا تستغنى عن النكتة ولك ان تجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم  
 جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاستمية عليه ايضا لان الاكثية  
 والخبرية متلازمان نعم ما جعله نكتة لاقتصار ينبغي ان تجعل  
 نكتة لتركة ببيان بناء الاستمية على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما  
 ولا مع تقدمه وتأخره الى بحث خبر ما ولا **قوله** وهو نايدة عند  
 البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين وليست ان النافية بل الية

تراد مع لا وما المصدرية ايضا قال الرضى الظاهر ان طرادتها عند البصريين  
 ايضا نافية زيدت لتأكيد نفي ما والا فالتنفي على النفي اثبات **قوله** وانتقضى  
 النفي بالآخلاق اليونس مشهرا بقوله وما الدهر الا بمنحونا باهله وما  
 طالب الحاجات الامعذبا واول جعل من قبيل ما انت الاسير  
 يجعل معذبا بمصدر او جعل بمنحونا قائما مقامه اى دولان  
 بمنحون **قوله** او تقدم الخبر والمبس بظرف على الاسم المتقدم على  
 الخبر نحو ما عر اريد ضاربا بخلا وما اذا كان ظرفا كما خي قوله **قوله** انتم  
 من احد عن حاجتين **قوله** فلان ما عامل ضعيف او كراهة ابراز  
 ان النافية في معرض العامل **قوله** اى فحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب  
 والخلا لا خبر خبر ما لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة بزيادتها  
 بتأكيد النفي ولا تنفي بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد نبه  
 بقوله واذا اعطى عليه بحسب المعطوف بعد الموجب هو المفرد  
 لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ما يزيد قائما بل قاعد  
 في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فاعطى على محل الخبر لانه مرفوع  
 لكونه خبرا مستندا في الاصل وقبل المعطوف على سبيل التوقف لئلا  
 بطلان علما ولا قيل الموجب من بطلانه بعده **قوله** اى اسم  
 اشتل يخرج اه جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر مسموعا عند سماع  
 فاحتاج لاخراج الحروف الاوخر الى تعيين ما اريد بكلمة ما ولو  
 جعل الاشتقال بمعنى كون الخبر متعلقا مذكورا لا فائدة معنى فيه

المجوزات



لم يحتج له اليه والاحتياج ليس لخرج الحروف الاواخر المذكورة  
 بل لكل مجموع من الحروف الاخر جزء آخر لا شئ له على الجز كما شئت الا  
**قوله** يعني الجز اراد بالجز الكسرة وما يقوم مقامها لا الهمزة المصدر  
 يوضحه قوله سواء كان بالكسرة اه فلا يقوم الدور وقوله لفظا او تقدير  
 متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم ولم يقل او محلا  
 لانه غير مشترك بين الجمع **قوله** وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه  
 لوجعل المضاف مصدرا مبنيا للجمع الى قيد الحشية لكن احتج الى  
 جعل ضمير اليه للشئ الغير المذكور وعلى هذا السير قوله والمضاف اليه  
 من وضع الظاهر مقام المضمرة اما على موضع توجيهه فهو من وضع  
 الظاهر موضع المضمرة ليد التوضيح المطلوب في مقام التبريد **قوله**  
 والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرّف به لكن الشئ على علامته  
 اعم منه ومما هو مشبه به اشار بقوله وان كان مختصا بما عرّف به  
 الى احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرّف به بئرا بما نسب اليه  
 بشئ اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل على علا  
 اعم منه وتما هو مشبه به مبنى على ان مراد به المشتمل على ذات  
 العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتغال حقيقة  
 او صورة وفيه انه يستغنى عن تعريف المجرى بمثل علامته غير مجرور ويمكن  
 ان يدفع بان المراد بالشئ بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا  
 بجزء الحقيقة او حكما وان اعمية ما اشتمل على علم المضاف اليه

ليس

ليس لاحتج اليه بالاحتياج المضاف اليه بما عرّف به كما يقتضيه كلمة  
 الوصل **قوله** وذهب ذلك مذهب سبويه وكأنة اختاره ليصح  
 قوله والمجرى المضاف اليه بقدر الامكان بلا تعلق **قوله** والتقدير  
 التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مرادوا الا فالتقدير غير مشروط  
 بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته قاذبا والاولى والارادة  
 شرطها **قوله** اي منسلي اي يري بالجزيد الانسلاخ الذي هو لازم  
 معناه فلا يرد ان الواجب ان يقول مجزأ عن تنوينه والاولى ان يجعل  
 من قبيل تعيين معنى الانسلاخ **قوله** تنوينه او ما قام مقامه هذا  
 في الاكثر فلا يستغنى بالحسنى الوجه لان الحقة بالاضافة فيه بخلاف  
 متعلق المضاف اليه ولا يقتضيه بكم رجل وحواج بيت الله لان المراد  
 بخلاف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها  
 لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام  
 ليس بحيث لو كان فيه تنوين لسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه  
 تنوين لسقط لاجل الالام **قوله** التعريف والتخصيص والتحقيق  
 كلمة او ههنا النوع الخلق اذ التحقيق لازم في الكل **قوله** ثم التبادر  
 من هذا التعريف انما قال التبادر لانه يمكن تاويل التعريف بان المراد  
 بواسطة حرف الجز لفظا او تقدير اعم من التقدير حقيقة او حكما  
**قوله** لانها تقييد معنى في المضاف يتبادر منه ان نسبة المفعولية  
 الى مفاد الاضافة فانها للمضافات معاني للمضافات ويحتمل



عليه ان اللفظة ايضا افادت معنى للمضاف وهو الحققة فالاول  
ان يقال نسبة المعنوية الى المفادله وكذا اللفظة فان الاضافة  
الاولى تقيد ثانيا او تحصيل المعنى المضاف والثانية لا تقيد الا تحقفا  
لفظ المضاف فنسب الاول الى معنى المضاف والثانية الى اللفظة **قوله**  
علامتها ان يكون قد علم علامتها ليصح الحمل والمشود العام في مثله  
تقدير ذو ولكن تقدير العلامة اجزى معنى كما لا يخفى **قوله** كاسم الفاعل  
او النسوب **قوله** في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان  
يكون المضاف ايضا له حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق  
المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف اليه لا متعلق  
اضافة الاحض مطلقا **قوله** والحاصل اى حاصل البيان في هذا المقام  
**قوله** وانما مساو له كلبت واسدان اريد المساواة الى هي قسم  
من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد واللبث لترادفهما  
وان اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال الآخر لا يلزم المقابلة  
استعمال احدهما كما يصح بالاعم والاحص والبيان الا اذا حملت على ما يلائمها فيلزم تكلفات  
كثيرة **قوله** فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف المشار اليه انه ينبغي  
ان يقيد عبارة المقول بما عدل جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف  
وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا له وفيه نظر لان الاضافة  
اللامية لا تحسن في ثلث رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل  
بماية رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافة لامية ولا بيبانية لانه

الاضافة

استعمل احدهما كما يصح

لا يصح ماية هي رجل بل يجب هي رجل الا ان يقال المراد بـ رجل الجنس والتوهم  
للوحدة الجنسية اى ماية هي هذا الجنس **قوله** فتقولك يوم الاحد وعلم  
الفقه وشيخ الدراك الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافة بيبانية واطهر  
من فيها خلا عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر  
مادعا لهم اليه وكذا كل رجل فالظاهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اكل  
هو رجل وصح حمل المفعول كاي انه متقدر لانه متناو للتعذر على سبيل  
البدل **قوله** قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في آه هذا كلام ظاهر  
اوقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون فيعتبر رتبة التقليد  
عن الفكر والتحقيق ما اذا ناله التمسك بحمل التوفيق وهو انه كثيرا ما  
ينزل طرف الحادث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا  
التنزيل فعني ضرب اليوم كعني ضرب زيد فيكون بمعنى الامم وليس هذا الوجه  
جاري في نحو خاتم فضة فافترقا **قوله** اى ضرب واقع في اليوم الظاهر  
ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اى ضرب في اليوم متعلق بالقرب  
وليس صفة لضرب بتقدير واقع في اليوم **قوله** اى تعريف المضاف  
مع المضاف اليه المعرفة قول المصنف وتفيد قربا مع المعرفة ظاهرا  
تعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيها الا ان خص  
المستند بالمضاف المعرفة بالمضاف اليه قوله ومشرطها تحريك المضاف  
من التعريف **قوله** قلنا ذلك كما ان المرفوع باللام في اصل الوضع  
لعين ثم قد استعمل بلاشارة الى معين قد يقع في ذلك الشيخ الرضى



وترك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضع المعنى اما  
مدخوله او قسم منه وقوله ولقد امر على النبي من الاول فان المراد بالليث  
مفهومه المعنى وغير المعنى وما اطلق عليه النبي من الفرد من غير استعمال  
اللفظ فيه مستفاد من الرتبة ووصف النبي بما يوصف به النكرة  
لانه في المعنى كالنكرة لانه مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لانه  
يجوز ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء علم البلاغة من قيل  
مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين فكلام الشيخ احق  
بالاختيار في تحقيق كلام النخبة **قوله** وليس يجري هذا الحكم في نحو  
غيره مثل نحو وشبهه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون  
فرق بين غلام زيد من غير اشارة الى معني وبين مثل وغيره عدم  
افادة الاضافة التقرين فيه مع الاستعمال فرق بينهما في تعريف  
وصف الاول دون الاخرين **قوله** بان يجعل واحدا من جملة  
من سمي بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا من جملة من سمي  
به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على جملة يكون مدلول العلم  
واحد منها واقله المستعمل بهذا الاسم وقد يخص في بعض الاعلام  
لمفهوم خاص لا يشترط استمائه بمفهوم فيستعمل العلم في هذا المفهوم  
فبصورة نكرة كان يراد بالخاص الجواد وبهذا اندفع ان طريق تشكيل  
العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشهر او صافه فيانه  
بتكثير العلم تقييق الطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد  
من

تقييق

من قولهم ان العلم بصيغة نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف النكرة  
بما وضع لغير معني فان العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا للمعنى  
ولا يدخل فيما وضع معني فلا بد من ان يراد بتكثير العلم وتجريده من  
التعريف جعله في حكم النكرة **قوله** وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد  
بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه فالظاهر ان المراد بالتجريد ابرا  
بلا تعريف **قوله** وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة كما  
طلب للاذني وهو التخصيص استعمال التخصيص في المعرفة وهو خلاف  
اصطلاح النخبة لان التخصيص عندهم تقبل الاشتراك في النكرة وما  
هو بمنزلة التخصيص في النكرة يتبي في المعرفة توضحا **قوله** ولو اضيفت  
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل محال فينتج  
استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة  
**قوله** وبين جعلها علما في نحو النجم والشمس او رده عليه ان المجمع علما  
هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير  
وارد اذ تعيين المراد بالنجم حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع  
علما لتحصيل تعيينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل وبين  
اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة  
لجعل التعريف لازما باقيا فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيل الحاصل  
واما ما اجاب به الشارح فينتج عليه انه وان لم يفسد تحصيل الحاصل  
لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة



واحداث التقريب بطريق آخر **قوله** واما استعماله فلا ثبت من الفصحى  
 من ترك الهمزة ابداء والاحضار الاوضح فلا ثبت من الفصحى  
**قوله** قال في القاموس كسبها الحاشية قال في القاموس ايا من ترك سمي سلام  
 عليهما اهل الارض من اللاتين معنيين راجع وهل يرجع التسليم او يكسب  
 المثلث الاثافي والديار البلاغة اي يرتد جواب السلام ويكسب  
 المعنى عن المستعمل الذي هو في معنى حال سمي والاثافي جمع اثنية واحد  
 الاجار الثلثة التي نصب القدر عليها والبلاغة جمع بلغة اي الحال وفيه  
 ان الاثافي قيمة الثلث فكيف يصح تعريفه والتميز واجب التكميل  
 الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي وكان اصل التركيب  
 الاثافي الثلث فيكون التركيب قبل جرد قطيعة كانت من استعمال  
 الثلث الاثافي اراد التبيه على انه ليس من الاضافة الى المميز  
 بين الاضافة دفعا لتوهم تعريف التميز **قوله** نحو مصارع البلد وكرم  
 المعصر فان قلت البلد مفعول فيه للمصارع وكذا المعصر مفعول فيه للكرم  
 قلت لا يعبر اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن المراد مصارع البلد  
 وكرم المعصر فيما لم يقمدا او ايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل ان  
 يكون بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله  
 جازي فليكن المثالان بمعنى الماضي والاستمرار وقد يقال  
 اضافة الصفة الى المفعول دائرة على اعتبار التكميل فان قصد تعلق  
 الكمال بالمعنى واداء فلطية وان قصد تقدير حرفي حرفي

مقبولة في الاضافة مقبولة قيل اسم الفاعل والمفعول يعلان في المرفوع  
 والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشتراط  
 الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف  
 ما سياتي في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل او اسم المفعول انما هي  
 الى المرفوع السببي لا غير فيقال زيد صام بطنه وهو قد خذمه لا الى  
 غيره كما في زيد ضارب داره **قوله** الاختيفا لا تعريفا ولا تخصيصا  
 اعلم انه يجوز انما تقيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز  
 لا تقيد الاختيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاول ان يقال اي تقيد  
 تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا **قوله** في اللفظ لا في المعنى  
 اشارة الى الفائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحثان احدهما ان المعنى  
 لا يوصف بالخفة والنقل وتاثيرها انه يحمل المعنى بظاهرة مضافا  
 الى الخفة المعنى اي لا تقيد الاختيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه  
 لا تقيد تعريفا ولا تخصيصا فيقال ان ذكر في اللفظ للاشارة الى  
 التسمية لا قرب منه وان كان بعيدا فعمل الاقرب ان يقال  
 لو قال لا تقيد الاختيفا لتبادر الذهن الى تخفيف في المضاق على  
 قياس افادة الاضافة المعنوية التقريبية والتخصيصي فصيح بقوله  
 في اللفظ اي في لفظ المتكلم سواء كان مضاق او مضافا اليه للتعريف **قوله**  
 كان اصله القائم علامة لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الاعلى  
 مذهب من لا يجوز القائم غلامه ولانه لا تخفيف في المضاق



لا بتبدل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه  
 بعد حذفها والضمير قوله واضيف القائم اليه قبل بعد جعله شيئا  
 بالمفعول لا يلزم اضافة الصفة الموصوف بها اذا الرفع في الصفات  
 نعمت المرفوع بخلاف الناصب مع المنسوب فراعوا في الاضافة اللفظية  
 مثل ما روع في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة الصفة الى الموصوف  
 لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم الاضمار في الصفة بدل  
 مرفوعها لا يلزم بقاؤها بلامرفوع وتفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف  
 اليه الصفة محل الرفع قوله والمراد ان السائر اليه بثمة محل الجمع ان هذا  
 العبارة انما تذكر لبناء لاحق على سابق واشارات سابق بلا حق وتثبت لا  
 الجمع هنا بما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم  
 افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان معنى واحدا في الاضافة  
 لا يوجب التعريف والتخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه في  
 التعريف والكتابة **قوله** فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام انتفاء التخصيص  
 قد عرفت رفعه بما هو الاحق **قوله** لا من جهة انها تفيد تخفيفا  
 الاوّل ان يقال من جهة انها لا تفيد تقييفا وتفيد تخفيفا افتراقا الضام  
 زيد والصارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا  
 في الامتناع ولعلم تفيد التخييف لتساويا في الجواز **قوله** وعلى هذا كان الانسب  
 تقديم هذا قيل لان افادة التخييف مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة  
 التعريف والتخصيص وتقدم المتفرع على المصريح او لم يقدّم المتفرع

على المذكور ضمنا ويعارضه ان التثنية متقدمة على الاثبات فالثنية تيسر الذكر  
 في الاستدلال امرى فيما فعله المص **قوله** واما ما وقع في شعر الاعشى  
 اعشى اسم لحنه عشر شاعر الحشنة قبائل وتفصيله في القاموس  
**قوله** وضيق الاول ان يكون من التضيق يعنى ضعفه الفصحاء  
 فلم يكون موثوقا به يستدل به وحيد لا يتوجه مصادرة **قوله**  
 عرفت من امتناع مثل الضارب زيد يعنى امتناع الضارب زيد  
 متفرج بحث ينبغي ان يرويه ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا  
 يمكن ان يرد بقول الاعشى وحى لا شوب للضرورة **قوله** اللهم الا ان  
 يقال اشار الى ضعفه الواضح يوضح كمال بعده عن الصيانة ولقوله  
 ضعف الواهب المائة الهجان احتمال آخر من كونه من قبة الاستدلال  
 على قوله ولا تفيد الاتخفيفا في اللفظ وكذا لتظايره فاعرفه  
 بتأمل منج **قوله** فانه مجمل النصب جملا على المحل فيه ضعف لانه مراد  
 الاستدلال على نقل الموثوق به الجزل ولا يجهل المائة الهجان النصب  
 على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد جملا على المحل **قوله**  
 يستوى فيه الجمع والواحد قبل اي هو مشترك بينهما كما افلكت **قوله**  
 او من قيل الثلاثة الاثواب وح يكون وجه آخر لضعف البيت  
 وعندها اي راعيا في اضافة العبد الى المائة مزيد مدح المدوح  
 بانه يهب عبدا يتعهد مائة من الابل الخديشات النتائج مع  
 اطعها وهذا اعز من المائة اذ المائة كثير ما يوجد بخلاف



غل هذا العبد قوله وأما لأنه قاسه عطف على قوله أما لأنه توهم  
 عند شرح قوله خلافا للقراء **قوله** لانتفاء التحقيق لزوال التنوين باللام  
 لا يكتفي في إثبات انتفاء التحفيف بل لابد من ضمنية انتفاء ما عذروا من المضاف  
 إليه للاضافة كما في الحسن الوجه **قوله** حملا على الوجه المختار في الحسن  
 إنما قال على الوجه المختار وترويح العمل والوجه المختار فيه الاضافة  
 لأنه لو قبل بالرفع كان قبيحا ولو نصب ولذا كان مع النصاحين أيضا  
 كما أنه مع الجر كان مشغولا على تكلف التشبيه بالمفعول في النسب كذا قيل فيه  
 نظر لأنه قد سبق من هذا القبيل أن اضافة الصفة أيضا إلى الفاعل بعد  
 تشبيهه بالمفعول لا يلزم اضافة الصفة إلى الموصوف فالوجه أن المختار  
 في الحسن الوجه وجهان الأول أنه حمل ههنا على ما هو مناسب وهو متعين  
 فلذا اطلق المص العبارة ولا يخفى ما في قوله على الوجه المختار في الحسن من  
 الحسن **قوله** يعني سبويه وأتباعه هكذا في بعض الشروح والشهور  
 أنه لم يقل إلا بالمفعولية وفي الرضي أن القابل بالاضافة التام في الورد  
 فاحذف إليه والنحس **قوله** فممن قال أي في قول من قال جعله يتوادر  
 المضاف لأن الجواز هو القول فيكون ظرفه الأقوال ويكون بين الأقوال  
 لا بين القائلين والظاهر أن في معنى عند أي عند من قال **قوله** فإنه لا ينبغي  
 حوزة الحمل إشارة إلى قاعدة قوله فممن قال والظاهر أنه إشارة إلى رد قبيل  
 المبرد على الضاربين من وجه آخر وهو منع كونه مضافا **قوله** أي المحملى  
 على صار بك فاختار فاعل المفعول له كأنه غفل عن قوله حملا على المختار

فاخر التاويل إلى هنا الحق ما قيل الانسان مستقيم من النسيان وتختل  
 هنا أن يكون مفعولا له لقول أنها جاز عند من قال كذا حملا **قوله** من  
 غير اعتبار حذف تنوينيهما متعلق بقوله ثم حملا لا بقوله مضافا يظهر  
 بالتأمل الصادق **قوله** ولم يحمل الضارب زيد عليه قبل يتي أنه لم  
 يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فإن النسبة بين الضارب زيد وضارب  
 زيد كالنسبة بين الضارب بك وضاربك وكان منشا هذا الاستبعاد عدم  
 التأمل الورث للاتباع والأفكيو يشبه مثله على الفضلاء المتأثرين  
 فإن اضافة ضاربك حصل بها التحقيق في المضاف والمضاف إليه  
 والضاربين وإن لم يشارك في تحقيق المضاف شاركة في تحقيق المضاف  
 إليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد وينقدح من هذا أنه يمكن حمل  
 الضارب بك على المختار في الحسن الوجه لشاركته في تحقيق المضاف إليه  
 بالاضافة بقرينة أنه لما حصل في الضارب بك التحقيق لا حاجة فيه إلى الحمل إلا  
 أن يقال لم يحصل التحقيق بخذ في شيء بل يتبدل بل المنفصل بالمتصل فالحق  
 بالتحقيق بالحذف **قوله** لأن لكل هيتي التركيب الوصي والاضافة مع آخر  
 لا يقوم أحدهما مقام الآخر فيه بحيث لأنه لكل هيتي الاضافة وتركيب  
 الصفة مع مفعولها مع آخر وقد قام هيئة الاضافة من الاضافة  
 اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المفعول **قوله** وثانيهما أن يكون  
 الوقت محذوف والجامع قائما مقامه منطوقا عليه فيكون بمنزلة  
 الصفات الغالبة في أن المراد منه الوقت الجامع فخرج الذات المعبرة



في الجامع من كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة احد  
 المتباينين وبما ينفع منه الجواب ويعرف نقصا البشر وان كان المتبى ما كتبه  
 في هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة  
 السجدة للجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا اسائر الامثلة <sup>تيا</sup>  
 فيكون كما هو تعلق الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وبقرة  
 الكزبرة وجانب القرني **قوله** بصلوة الساعة الاولى وهي اولى ساعة  
 بعد زوال الشمس او لساعة فرضت فيها الصلوة **قوله** وبقرة الحبة  
 الخفاء في الصبح الحبة واحد جبت الحظمة وعوها والحبة بالكسر بزور  
 الصحراء مما ليس بقوت هذوئا وصفوفا بالحق لا تهاقت في مجاري  
 السيل ومواطئ الاقدم **قوله** ومثل جرد قطيفة كتب في الحاشية  
 جرد ريشه ان كهنك وفسودك **قوله** ولا يضاف اسم مماثل للمضاف  
 اليه في العوم والخصوص اذ بالماثلة في العوم ان يكون مدلولهما كائنتين  
 يتخذ افرادهما سواء كانا مترادفين او تساويين وبالمماثلة في الخصوص  
 ان يكون مدلولهما شيئا واحدا والاحض والاضح ولا يضاف المترادفين  
 او المتساويين الى الآخر <sup>بما</sup> يعني ان يقتصر عليه لا يقيم اليه انه لا يضاف  
 الاصول الى الاعم وكانت اقترعا على ما ذكر لانه وقع في اللغة ما يورث  
 وقومه من نحو كل الدرام وفيه الشيء وسعيد كوز فاذا دفعه **قوله**  
 والجشت في الصبح واقام من الجشة شخص الانسان فهو اخفى  
 من الاعيان **قوله** حتى صار كانه اسم غير صفة في انه يشغل بدون

الموصوف

الموصوفات الصفات لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر  
 ووجه ضروريته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن  
 الوصف فلم يطلب موصوفا قوله فيكون ذكر الاسد وضافة  
 الليث اليه لقولانه ليس في المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه  
 بالاضافة اللفظية ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها اذ حذف المضاف  
 احق **قوله** بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا  
 بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل ككتب  
 واسد بخلاف كل الدرام وعين الشيء فان الكل فيه ليس مماثل الدرام  
 والعين ليس مماثل الشيء بل يختص بالاضافة **قوله** فانه اي المضاف  
 فيها يختص بالاختصاص التقريبي او غيره واليه اشار بقوله سواء  
**قوله** واما اذا كان للجنس فيه خفاء ينزل الخفاء صحة عين الشيء  
 او نفس او الاليت والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا لغير  
 الموجود في الخارج كما هو اللفظ فان الشيء في اللغة ما يصح ان يجبر عنه  
 فمن قال الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة فالعين اعم بلا شبهة  
 فقد بعد وتفضل ما يؤول به الخفاء ان الامم للجنس اذ اراد به الاك  
 الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة  
 والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وان اراد به  
 الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث  
 هي **قوله** ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العوم



والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيد او كرز اسمان مستمي واحد  
الوارد لا يخص هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله بشرطها تجريد المضاق  
المضاق عن التعريف وكأنه غفل المصنف عن وردة فآخره لا هنا **قوله**  
فاجاب عنه بانه متاويلهما احدهما على المدلول والاخر على اللفظ  
فكان ذلك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ  
يتبادر منه انه يريد بالسعيد مطلق المدلول هو بعيد بل الطويل في فكيف  
العلم ان يراد به السمي به لا مطلق المدلول فتاويل سعيد كرز سعيد  
هو المستمي بكرز والظاهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ وياؤل السعيد  
بسمي به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ  
فاعرفه **قوله** ويقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح  
اوضح يعني جعل اللقب لكونه اوضح احوط يجعله موضحا لانه يجب ان يكون  
الموضح اوضح اذ الموضح يكتفي ان يجعل المدلول باجتماعه مع آخر اوضح  
سواء كان اوضح او مساويا ودوته فلا مانع من قبيل التوضيح  
ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد الاستعمال الاعلى ما هو الا حق ولا مانع  
من حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن  
الكرز مشترك في القامور والكرز الليم والحاذق وابن علقه وابن ويرة وابن  
جائز واخر غير منسوب يحايثون هذا والظاهر ان الكرز صار لقباً لواء  
من معنى الحاذق لامن معنى الليم **قوله** وهو في عرف النخاة احترز به  
الفرينين ولذا لم يفتدي بيان الحق بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف **قوله**

**قوله** واحتلوا في انهما الاصل وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان  
الاصول الفتحه لكن قوله وفحت للسالكين طاهر فان السكون هو الاصل  
تأمل **قوله** او حكما لانها الاستقلال لهما في حكم الابتداء بهما **قوله** لشاكلة  
ياء المتكلم لاشاكلة حركة الكسرة فلما تعذر التزام الياء التي هي اختها  
**قوله** مثل مسلمين اذا اضيف الياء المتكلم لو كان الغرض تغليب التمثيل كان  
الظان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تقييده لا يطلب اذا جوابا فينبغي  
ان يقول وصار مسلمي بالعطف ولا يجعل جزءا لاذ او كذا قوله مثل مسلمين  
اذا اضيف الياء المتكلم قلت واوميا **قوله** وكسر ما قبلها لانها لما  
انقلب ياء ساكنة يوجب بقاء الفتحة قبلها تغرها قال الشيخ الرضي  
ذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتياس ما فيما يلزم الالتياس فتسقط الضمة  
كما في جميع الوي على اقل الصفة اي الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل  
**قوله** وفحت الياء او ياء المتكلم في الصور الثلث للسالكين قال  
الشيخ الرضي وقراءة محياء ومما في يسكون الياء عند النحويين ضعيف  
**قوله** واختير الفتحة لحقتها الظاهر ان اختيار الفتحة لانتها الحركة التي  
كانت للياء **قوله** واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها هذا بمنزلة  
الاستثنا من قوله فان كان آخر الفاشيت وان كان ياء ادغمت وان كان  
واو اقلت ياء وادغمت فانهم كانوا في آخر هذه الاسماء الحروف الثلاثة في الاحوال  
الثلث اذ اضيف الياء المتكلم في الاضافة الياء المتكلم يجب ان يكون على  
الاحكام المذكورة في الحروف الثلاثة فاستأوها بيان حكمها او بمنزلة



الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها حذف اعجازها سانسيا  
اسماء صحيحة مع ان بعض البسك الاسماء الصحيحة وهو في واتي واتي  
على ما اجاز المبرد ويحتمل ان يشي ان يتعرض بحد اتي واتي وفي والتعريض  
بالباقى عار عن الفائدة **قوله** فاتي واتي قد تم الاخ لانه ابعد عن خلاف  
المبرد وارسخ في هذا الحكم كقول المبرد في الاستشهاد واذا اجاز المبرد  
حملا على ما ورد من اتي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قد تم الاخ **قوله**  
في قوله تعالى يوم يقرئ من اخيه وامه وابيه وانا افض منه العجب  
واراه اعجب من كل العجب **قوله** برد لام الفصل فيهما وهي الواو في حال الرفع  
وفي حال الجر اليها في قياس المبرد ان يقول في حال النصب ابي **قوله** واتي  
ما كذا في المجاز بدار قتل خطاب للمؤنث كتب في الحاشية قوله قد  
احل كذا المي و قد اري قد اري قضاء ذنبا المجاز اسم سوق بمنى  
ومعنى اري اظن انتهى واري بصيغة المجهول **قوله** واجاب المضربان  
ذلك خلاف القياس على انه يجوز ان يكون مختصا بضرورة الشعر  
**قوله** وتقول اياما قايلا جعله صيغة غايبة مع ان المتبادر  
من امثاله في عبارة المصنفين صيغة الخطاب فعلا لما ينتج ان الصوت  
وتقولين واخترا عن بعد ما قيل ان في فيه حذف مضاف الى حم  
روحيته ولو قال المبرد يقال كان اوضح **قوله** وفم بالحركات الثلاث  
لكن بمتابعة الحركات الاعرابية وضمير افعي منها عاذا غير المذكور  
لنقين المرجع في مقام ترجيح الفتح **قوله** واذا قطعت قيل اخ هذا

يبحث من غير المضاف ذكر تقريرا ويقال ترتيب اللغات في الفصاحة هكذا  
دلو وعصا ويد وجباء ولغة ادف منها هي كسوا **قوله** وذو اصله  
عند الفراء ذو كعكس وعند غيره كعبر **قوله** وكانه حق المضمير بالذكر كان  
ما ذكره مقتضيا للاختصاص بآء التكلم بالذكر في مقام النفي لا اثبت بعض  
الاحكام انما كان بالاضافة اليه فلما افاد الاشتغال كان المناب **قوله**  
حق الشئ **قوله** كالكاظم كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكتيبتين انتهى  
وهو اسم جيب الاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل وليرجع التوابع جمع  
تابعة مع ان الفاعلة الوصفية ايضا تجمع على فاعل ويصح تانيث  
الاسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة لقال كل  
ثانية باعراب سابقتها ولجعل جنس الاقسام التابعة دون التابع  
**قوله** والمراد بها توابع المفعولات والنصوبات والمجوزات التي  
هي اقسام الاسم اي حقيقة او حكما فلا يشكل بالجميل الوصفية والجميل  
التي هي معطوفات على ماله اعراب **قوله** فلا يتنقض حذوها يخرج  
ان ان وضرب ضرب يعني في ضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب ولا يحتاج  
والاحتياج الى تحقير المرفوع جعل ان وضرب من التوابع والدليل  
عليه قول المصنف فيما بعد ويجري معنى التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها  
واري ان جعل التاكيد كالعطف اعم من التابع اهون من جعل التابع  
اعم **قوله** كل ثان اي متأخر اريد دفع ما يورد على الترتيب من الثالث  
فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتأخر واعتباره



ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لاني الذكر فالصفة الثالثة  
 في الرتبة الثانية من الموصوف وان كان ثالثا في الذكر واولا في كلامه  
 ناظر الى الدفع الاول واخره الى الثاني وبعد تصريجه بان المراد الثاني  
 في الرتبة لا يتوجه الا لشكل التابع المتقدم في قال يشكك بمثل عليك  
 ورحمة الله السلام الا ان يراد السبق والتاخر بحسب الرتبة فقد غفل  
 ولا يذهب عليه ان المصنوع بقوله كل ثان باعراب سابقه ان  
 بالثاني المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثاني  
 في اعراب سابقه والباء للظرفية فتناول الثالث والرابع في الذكر لان كلا  
 ثان في الاعراب قوله اي جنس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب الواحد  
 بالشخص لا يمكن ان يحتمل على كلمتين قوله فاشركاها من جهة واحدة  
 شخصية مثل جاعل زيد العالم لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المادية  
 والذاتية والوقوع للترجيح او التاكيد فان القصد ليس الى نسبة الفعل الى  
 الشيء وتابعة بل الى الاستيعاد وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا الايضاح  
 في التاكيد وعطف البيان وبعض المطفوفات واورده على محقرات  
 الكتاب جزاء فان الجزء الثاني باعراب سابقه من جهة واحدة  
 شخصية هو الى الية القايمة بالجمع وليس يوارد لانه ليس ثانيا في الرتبة  
 بل كل جزء يستعير الاعراب من غير تاخر عن الآخر في الرتبة ومن قال  
 باعراب سابقه يعني جنس اعراب سابقه اخرجه لانه يعني اعراب  
 سابقه لا يجسه لان اعرابها واحد بالشخص في قصد المتكلم ظهر في محلاتين

فقد

فقد في كلام لا يتجاوز فهمه على ان حمل قوله باعراب سابقه على  
 بجنس اعراب سابقه يجعله اعم مما هو بعين اعراب سابقه ولا يجعله  
 مقابلا له قوله يشمل التوابع مؤخرات كانت هذه الامور ولا يجعله  
 او تقدمات لان المراد الثانوية في الرتبة على ما عرفت قوله اعلم  
 ان الاعراب المعترف في هذا التقريف الاحسن ان التقريف هنا للتابع  
 في الاعراب ولما لم يكن يرضى باحالتها الى هذا الباب قوله ثم ان لفظ  
 كل ههنا ليست في موضعها لان التقريف انما يكون للجنس والجنس لا لصفة  
 وايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل فاحفظه  
 فانه من سوا مخ الزمان قوله فالمحدود بالحقيقة التابع لافراد  
 ولم يقل ان لفظ التوابع ليس في موضعه لانه ليس في بل هو على  
 وزان المرفوعات ونظائره بتقدير هذا باب التوابع والمعرف  
 هو المحدود وهو كل ثان فمن استدرجك على الشارح بان ذكر  
 ايضا ليس محله فقد انك بتدرك قوله لكن لما ادخل عليه كل في  
 لفظ كل فمحم زائد اشير بزيادته الى كونه التقريف مانعا قوله والظ  
 انحصار المحدود فيها هذا فتكلف مستغن عنه كما لا يخفى على من له  
 حظ او باساليب رقيق التركيب بل مما يلقيه البحر وجه الماء  
 الصافي الى الساحل من الاعاجيب قوله النعت قدومه لكونه اشد  
 متابعة واكثر استملا او او في فائدة قوله يدل على معنى في متبوعه  
 اورده عليه الوصف بحال المتعلق نحو مرتب برجل حسن غلامه



فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق متبوعه وشار  
 الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق بمضاه الوصف  
 بحالة اعتبارية يحصل له بسبب المتعلق لانه يوصف بحالة قائمة  
 بالمتعلق حتى ينافي دلالة على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة  
 وخلاف التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل  
 على حالة قائمة بالمتعلق على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق  
 ان يقال حسن وان يدل باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم  
 بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل  
 باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن  
 غلامه قوله اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى في  
 متبوعه لا يذهب عليك ان العجينة زيد علمه والعجينة زيد علمه وجماء  
 وجماء في القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التفسير لان دلالة علمه  
 على حصول صفة في زيد ليست بهيئة تركيبه مع زيد بل لاضافة فتة  
 الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبه  
 مع زيد بل لاضافة الى ضميره وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم  
 ليست بهيئة تركيبه بل لاضافة الكل الى ضميره فلا فائدة لقوله  
 مطلقا لا يتم ما ذكر في بيان فائدة قوله اي دلالة مطلقة جعل  
 مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب ثابث مطلقا  
 الا ان يقال لم يثبت ثابث المصدر او ثابث ما لا بد له في الدلالة

على معناه من الثاني **قوله** فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى  
 في المتبوع اتمامي بخصوص مولد هاذلك في اجنب القوم كلهم باطل لان تركيب التأكيد  
 مع المتبوع يفيد تقرب الشمول فلو دلالة الله على حصول الشمول في متبوعه  
 لم يقر به الشمول الذي يدل على المتبوع **قوله** وفائدة اراد الفرق بين  
 النعت والخبر فان كلامهما يدل على معنى في شئ يعني ليس الغرض الوصف  
 الاعلام بحصول فان كلامهما يدل على معنى في شئ يعني ليس الغرض الوصف  
 المعنى بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك فهذه وظيفة غوية لا بيانها كما  
 توهم وانما تكون وظيفة بيانية لو كان الغرض بيان المزايا التي يجب ان يقصد  
 المنكح بالتركيب زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح  
 مجرد اصطلاح غوي فان الاول يقلل الاشتراك في النكرات والثاني يرفع  
 الاحتمال في العارف وكونه غالبا للتخصيص او التوضيح يستفاد من تقييد  
 ما يعادلهما بالقلّة كما يستفاد من حروف التقليل **قوله** ولما كان غالب  
 مواد الصفة هذا حاصل الكلام المعرفي شرحه قال الشيخ الرضائي اعلم ان  
 جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق استصعاف يسويه مررت  
 برجل اسد وند جاء زيد اسدا حالا واعتبر على الفرق وهو من رفع  
 بان بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في احدها وقد اخرج **قوله**  
 ولم يكن هذا مرفعا عطفا على جملتي لما اي وما لم يكن اه وفي  
 صحة والظاهر ان ترك لما في قوله ولم يكن من سهو الناسخ **قوله** ولم يكن  
 هذا مرفعا رده بناء الورد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق



ولا موجب للتأويل بالاشتقاق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على الأمثلة  
 التي ذكرها حتى يتجدها قيل أنه لا ينبغي أن أكثر ما ذكره لا يصلح ردا لأن  
 كونه تقديرا اعتبارا أنه في قوة المشتق **قوله** ولا فصل أي لا فرق بين  
 أن يكون مشتقا أو غير الأصح الآخر ولا فرق بين المشتق وغيره **قوله**  
 في صحة وقوعه حصص عدم الفرق بعدم في صحة الوقوع لأنه لا يقع  
 عدم الفرق مطلقا لأن المشتق بغيره راجع على غيره **قوله** إذا كان  
 وضعه أي وضع غير المشتق يعني في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال  
 سواء كان مجازيا أو وضعيا وعرض المعنى من قبيل خام فصفة والغرض  
 ما يترتب وجوده على شيء ويقصد به هذا الترتيب سواء كان وجوده  
 العقلي أو الخارج وترتب وجود المعنى في العقل عرض من وضع النصب  
 في التركيب والتنبيه على أن الغرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح  
 لغرض الدلالة على المعنى كالتقدير الدلالة حتى يتجدها أنه لا حاجة إلى  
 التقدير الذي لا يساعده قاعدة التقدير وبهذا أثبت أن جعل الغرض  
 مقما من ياب الإتيان في الكلام وأما قوله في المتبوع فالأولى تبدله  
 بشيء لأن الوضع لغرض المعنى لا يجب أن يكون للمتبع فان بصره يوضح  
 له لغرض المعنى عما أمّا في مبتداء أو ذي حال أو موصوف أو غير ذلك  
**قوله** مثل مرت برجل أي رجل أي كما في الرجولية بفتح الراء أو ضمها  
 على ما في المقام أو أي إذا أضيف إلى لفظ موصوف بهينه يكون مجازا  
 عن الكمال في حقيقة دل عليها لفظ موصوف فالمراد بمنزلة هذا التركيب

ذلك

ذلك وقوله وفي مثل أي رجل عند كذا لا يدل على هذا المعنى فلا يقع أن يقع  
 متناهي عليه أنه ليس في هذا التركيب شيء يمكن أن يجعل موصوفا حتى  
 يظهر أن عدم الصحة من جانب أو رجل فالأولى أن يقال وفي مثل مرت  
 بضارب أي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يقع أن يقع متناهي **قوله** في  
 الآخر التي لا تدل على هذا المعنى أي دلالة مقصورة **قوله** ولو صف النكرة  
 أي النكرة وما في حكمها من ذي لام يقصد بهما إلى فرد مبهم كما في قوله امرأ على  
 الليم يستبي وأشار إلى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هي في حكم النكرة  
 وفيه نظر لأن الجملة في حكم النكرة لكونها لا فائدة نسبة مجهولة كالنكرة  
 التي هي لفادة فرد مجهول وإذا جعلت صفة يجب أن تكون معلومة  
 للمخاطب حتى يتبين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا في  
 الأخبار بعد العلم بها أو صاف إلا أن يكتفى في كونها في حكم النكرة بأنها  
 موصوفة لا فائدة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومه =  
 طار على وضعها وقوله لا المعرفة إشارة إلى أن قوله النكرة احتراز  
 عن المعرفة لكن ينبغي أن يعلم أنه لم يجز عنهما لأنها لا توصف بالجملة  
 الخبرية بل لأنها لا توصف بالجملة الخبرية أصلا فبارة المصغرة واضحة  
**قوله** لأن الانشائية لا تقع صفة الأبتا ويل مشترك بينهما وبين  
 الجملة الخبرية إذ الجملة التي لها محل من الأعراب في تأويل معد مسبوكة  
 منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره أن التقييد الخبرية إشارة إلى  
 الخطأ ط الوصف بالجملة الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها



الى تأويل بعيد لا عدم وقوعها والا لكان يقال التعيد لان الانشائية  
 لا تقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة فهو عند التحقق متعلق الصفة  
 ومفعولها قوله اي مقول في حقه اضر به فان قلت هنا تأويل يقرب  
 من تأويل الجدل الخبرية بان يقال رجل اضر به في تأويل رجل مطلوب اضر به  
 مغن عن الحذف فهو احق بالاعتبار مما ناله درجة الاشتها قلت  
 كأنهم لم يلتفتوا اليه للاختصاص الوصف بالانشائي بالجل المحكية لا  
 يقال رجل اضر به الا اذا امر بضره ولو كان المعنى على التأويل الذي  
 تذكر على استعماله في مقام الامر بضره وقد صرح بعض الحواشي  
 بتخصيصه بالطلبية المحكية **قوله** اي مستحق لان يؤمر بضره  
 ظاهرة انه تأويل للمقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول في حقه  
 لانه قيل ذلك ولا حاجة اليه لانه لما حق بالجل المحكية فتقدير القول  
 على حقيقة صحيح بلا شبهة لان يقال لو ريد ان المحذوف ليس على حقيقة  
 بل اراد التبيه على انه لا يوصف بتلك الجملة المحكية الا في مقام اظهار  
 الاستحقاق لان يؤمر بان يفعل لاجله فتأمل **قوله** واذا المرئى فيها  
 الضمير الرابط تكون اجنبية اي في باري النظر والتزم الضمير اجترار  
 عن يظنها المحاط اجنبية غير قابلة لكونها صفة ولرجحة عن  
 في الخبر الجملة والتي بما يقوم مقام الضمير لان توجه المحاط بالخبر  
 فوق توجهه الى الصفة فليس هي مظنة الفعلة عما لا يظن الا  
 توجهه ولذا بانها في رابط الحال ايضا فوق المباغة في رابط

الخبر

الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل من انه في الملازمة مناقشة لجواز حصول  
 الربط بغير الضمير كما في خبر البتداء **قوله** ويوصف بحال الموصوف سواء كان  
 مفرد او جملة وكذا عدليه فلذا اخبرنا عن بيان كونه جملة في  
 قوله يتبعه في التكرير محتاج الى تأويل والمراد بحال الموصوف ما جعل  
 خالاه ولو تجوز ازيد الحسن من قبيل الوصف بحال المتعلق ما جعل  
 حال الغير الموصوف بحال التركيب وانه كان قائما به نحو زيد  
 نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم  
 بريد فاعرف حال قوله اي بحال قائمة به **قوله** يعني بصفة اعتبارية  
 تحصل له بسبب متعلقه اه لا اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ التفت  
 تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اقول  
 قوله بحال متعلقه بما ذكر ويلزمه ح ان لا يكون النعت في جاني  
 رجل حسن غلامه الحسن بل هو ما قبله اي كان بحيث يحسن غلامه  
 ولا يخفى ان هذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف  
 بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاني رجل كايين بحيث يحسن غلامه  
 وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب  
 المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف  
 بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه اعراب التابع ويجعل  
 نعتا ويكلف في صدق التبريق عليه بانه يدل يجعله وصفا على معنى  
 اعتباري حاصل بالقياس اليه في متبوعه **قوله** والتكرير جواز الكون

بحال الموصوف وان كان  
 لا وجه وكذا المراد بالوصف



النكرة مطلقا بالمعرفة والاختصاص وصف النكرة المخصوص بها **قوله** والافراد في  
 الجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان مصورا فانه يستوي فيه جميع  
 هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة عدل او افعال التفضل  
 بمن فانه من هذا مذكرا لا غير او افعال التفضل المضاق للزيادة على ماضيو اليه  
 او فعولا لا ينف فاعل نحو رجل يصور وامراة يصور او فعولا لا ينف المفعول  
 كرجل جرح وامراة جرح وما في الشرح في هذا المقام سهو يتبين وقع من  
 هفوة الاقلام **قوله** فان قلت اذا انظرت حق النظر وجد **قوله**  
 وهو الوصف فيه بحث لان الا ان التي يلحق التشبيه في الفعل نفس الفاعل  
 مفرد كما كان والالف التي تلحق الصفة علامة تشبيها والضمير فيها مستكن  
 وان تشبهها باعتبار تشبيه فاعلها دون موصوفها فتميل الالحاق انها  
 لموصوفها كيف ولا يجب تشبيه الفاعل تشبيه المسند بلا تشبيه في موضع  
 ويجب تشبيه الموصوف بلا تشبيه نحو جاء في هذا الرجلان نعم نتيجة  
 على كون الموصوف جمال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في الجملة البواقي  
 ايضا انه لا يظهر في الوصف بل الجملة فان يفران في رجلان يفران لا يفر  
 رجلين بل الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التشبيه الا ان يقال اراد  
 المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة ماؤلة  
 بمفرد مطابق **قوله** حسن قام رجل قاعد علما انه وامتنع قاعدة علما  
**قوله** وضعف قام رجل قاعدون علما انه ولولم يكن كالفعل لا ممتنع  
**قوله** ولما ق علا من اه الى ا كالحق بفتح الهم **قوله** ويجوز من غير حسن

لو لم يكن كالفعل وكان تابعا  
 للموصوف لوجب قام رجل  
 قاعد علما ٦٦ ٦٦ ٦٦

ولا

ولا ضعف قعود علما انه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم  
 لحاق علامة التشبيه والجمع ومقام الاسناد الى الظاهر بآحر وولم  
 يكن كالفعل لا ممتنع مررت برجل قعود علما انه لوجب متابعتة  
 لموصوفه **قوله** اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الاول  
 ترك في الظاهر ليتصل الاستثناء بلا تكلف ولا يتج ان جعل الاسم  
 الظاهر بعد الضمير بدلا ليسخلاف الظاهر حتى يكون اجتماع فاعلين  
**قوله** او يجعل الفعل خبرا مبدءا على البدء الا ان يجعل الجملة  
 ووجه ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول في اخر احوال  
 المستدانه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل **قوله** فلا حاجة  
 لها الى التوضيح فيه ان اعرف المعارف الذي يوجب جميع ضمير التكلم الواحد  
 ومن البيت ان ضمير التكلم مع الغير والمخاطب ليس في مرتبته فلو سلم  
 عدم حاجته الى التوضيح ليترقى في الموضوع فلا نتم عدم حاجة التكلم  
 مع الغير والمخاطب ليلغا مرتبة التكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة  
 للواحد المتكلم الى التوضيح حمل عليه باقي الضمائر **قوله** وحمل عليه ما ضمير  
 الغائب واجاز الكسائي وصفه متمسكا بقوله لا اله الا هو العزيز الحكيم  
 وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو  
 فيه تعالى اسم ظ كما جعل الضمير علما فاما **قوله** لانه ليس في الضمير معنى الوصفية  
 اورد عليه ان الضمير يرجع الى مفهوم المشتق فيه معنى ويمكن ان يجيب  
 عنه بانه نادر بالنسبة الى اليسوف في معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل الا ان



في التعليل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يصح  
 وصف غيره به ففيه ان الشارع لم يترك هذا الاولي بل عرضة من نقل مادة  
 الرضى الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع المضمير الغائب للدلالة  
 على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد بالموصوف  
 فلم يحتمل **قوله** ثم التعريف باللام والموصولات بقى المضاف الى المعرفة  
 ولم يقرضه لانه يحى بعد والنادى والقياس ان يكون في مرتبة ضمير  
 المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل على انه انقص **قوله**  
 لم يوصوف باللام الا بتمثله لى ذى اللام الاخر والموصول اما ان يراد  
 بتمثله مثله في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى  
 قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على  
 مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثلة  
 في كونه ذى اللام وح يتجه ان يقال لاحصر الاوضح لم يوصوف ذى اللام  
 الا به اى بذى اللام ويراد ايضا انه يوصوف ذى اللام بالموصول ايضا تكلف  
 بان المراد بتمثله مثله ولو صورة **قوله** بلا واسطة غنى جازى الرجل صاحب  
 الفرس او بواسطة لاحاجة اليه على مذهب سيبويه **قوله** لان تعريف المضاف  
 مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص منه تسكن يجوز وصف  
 المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا ينشك وجه ان لا يوصف الموقوف باللام  
 الا بتمثله او بالمضاف الى مثله يحى اذ يوصف بالمضاف الى الاعرف منه الا ان  
 المضاف الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من

الاعرف لكنه اعرف من الموقوف باللام **قوله** اى باب اسم الاشارة بذى  
 اللام يجب ان يراد بذى ما يشمل الذى واحوانه وقال الرضى لا يوصف  
 اسم الاشارة الا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل بهذا الذى قال  
 كذا وبهذا الذى قال كذا على اللغة الطائفة هذا كلامه ولا يظهر ان يراد  
 بهذا فى قوله باب هذا خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة  
 لا ان يراد بهذا اسم الاشارة فتأمل **قوله** مع ان القياس يقتض جواز  
 وصفه وبتمثله من اسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله **قوله** بل رجل  
 متصرف بالعلم **قوله** اى قصد نسبة المراد بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة  
 التقيدية ليشمل علام زيد وعمر وجازى فيشكل التعريف بجازى زيد الغاضل  
 والقافل وصفه لا معطوف كما يسبى ويشكل بالمعطوف وقوله والنوع  
 رفع ونصب جزم الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام نسبة **قوله**  
 لان جعل المجموع خبرا يفيد بعينية كل منهما فالمعطوف مقصود بهذه  
 النسبة وقوله فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود  
 توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان الموقوف نفسه مقصود  
 بالنسبة وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق  
 بالقصد المفهوم من المقصود لانه عبارة عن قصد نسبة الموقوف الى **قوله**  
 او نسبة شئ اليه وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالا لان عن قصد نسبة  
 اى المفهوم من لفظ المقصود او المقصود منه **قوله** فقوله مقصود بالنسبة  
 احترز عن غير البديل من التوابع لانها لم تيسر اليه شئ ولا الى شئ



الآن نسبتها غير مقصودة كما لم يدل منه فادراج القصد ليس بقصر الاختلاف  
 عن غير البدل بل البيان المشترك بينه وبين البدل فاعرف القصد ولا تغفل  
**قوله** ولجيب فهم هذا المعنى من كون العطف مقصود بالنسبة مع متبوعه  
 بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل العطف مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا  
 المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني زيد حماره وبين قولنا جاءني  
 زيد بل حماره فجعل احدهما دخلا في مفهوم التبريق بهذا التفسير دون  
 الآخر **قوله** ولما تم لهذا ما ذكره جمعا ومنه اورد في زيادة التوضيح  
 يحتمل ان يكون قوله يتوسطا في بيان حكم العطف بعد تعريفه سمي  
 اذا اراد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر فيكون اليانا لعدم جواز  
 حذف العاطف **قوله** ولما لم يكن لعدم الاكتفاء كانت منها قصد زيادة  
 التوضيح ومنها بيان ما يقصد في ايراد العطف ومنها انه اما ان يعقد  
 الحروف العشرة في طول واما ان يحيل فيبقى معرفة الهمم المعطوف وقوة  
 الحروف معرفة العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف  
 على الصفة نقضا نحو يا عندهم كين ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين  
 فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضين فيكون اثر المقتضين واما  
 ان يقدر رفع لاحد المقتضين ولم يقل به احد **قوله** لان الحروف قد يتوسط  
 بين الصفا وكذا بين الابدال حتى قطع زيديده ورجله فجعل من  
 حيث انه بدل عن زيد بعيدا عليه تعريف العطف وقيل قد جواز التوسط  
 يتجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط احدها بتفصيل

كما ينبغي والواو التي لتأكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعاني التي ينبغي  
 قلت لا خلاف في جواز دخول بين المؤكد والمؤكد فيتمتع التعريف به  
**قوله** ونقل عن القائلين بين هذا الوجه والوجه الاول وجه الاول  
 جعله صفة لاحالة من غير ان يكون معطوفا بوجه **قوله** أكد بمفصل  
 فان قلت للتأكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي التأكيد كيف يعطف  
 على الضمير المتصل قلت بعدد عن عطف المزد على المفرد الى عطف الجملة  
 على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد وما كان التأكيد بمفصل محتاج الى  
 البيان لانه يحتمل تقديم التأكيد على العطف وتأخير بينه بالمثل  
 فقال مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغللام لانه لا داعي  
 على الحكم بالتأكيد في زيد ضرب هو وغللامه طرد للباب والافريد ضرب  
 هو وغللامه يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لانه من قبيل  
 تأكيد المتصل بالمفصل **قوله** لانه قد طال الكلام بوجود المفصل هكذا  
 في النسخ والاضطرر بوجود الفصل او يطول الكلام بالمفصل وقوله فحسن  
 الاحتصار ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حين  
 التأخير يتعين التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله  
 اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جواز العطف على ما هو  
 كالجزء من الفصل احتراز عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف  
 عليهم **قوله** واعلم ان صرهب البصريين بته على ان المسئلة حلا فيه والتأكيد  
 استحسان لا واجب قطعا كما يفيد مقابلة أكد مع جواز التركيب وما



وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يحز العطف ثقتين مثل حيث  
وزيد قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الاسمي  
الا اذا التزمت انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كين فانه لا  
لا يتصور المآل بين اثنين فان التبعي غلامك وغلام زيد وانت  
تريد غلاما واحدا اذا التزمت انه لا معنى له ولم يحز الا اذا اقام قرينة  
دالة على المقصود قوله والمجرد لا يفصل عن جاريه ينقض بقوله تعالى  
فما رحمة من الله وبقوله ضربتي من غير ما حرم قوله بدليل قوله  
بين وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد هذا انما يبرهن لئلا يكون  
زيادة بين الا في صورة العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوخ مثل  
بين زيد وبين عمرو الا في صورة العطف على الضمير ان يقال هذا ايضا  
من قبيل اعادة الحار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير **قوله** مستدل  
بالاشعار فيه اشعار بضعف اشد الله ولكن لا يقتصر اشد الله على الا  
شعار بل اشد الله بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى نسألونك به  
والارحام واجيب بحمل قوله والارحام قسم **قوله** جاء في كلامه فيه  
انه لا اشكال في جواز جاني كلهم وجواز اعني جمالك لوجود الفصل  
فالاولى التثنية والكلم زيد او اعني جمالك زيد **قوله** وقوى الظاهر بقوى  
**قوله** من الاحوال العارضة بالنظر الى ما قبله الاول نظر الى غير كافي قوله  
وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه

وغیره

وغیر لان قولنا زيد هو القائم وعمرو عمر فيه في حكم زيد في الاحوال العارضة  
له بالنظر الى القائم من كونه مبتداء واجبة التقرب في محصور فيه فيه  
القائم بضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف محتمل ان يكون  
من تنمة تفسير عبارة المتى ومحتمل ان يكون من تنمة المسئلة  
ذكرها الشارح لاستيفاء المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول يكون  
اعتبار امور في عبارة المص لا تفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح  
قد افرط في التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه  
ان العطف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكل ما يستحق المعطوف عليه في التركيب  
يستحق المعطوف في ياريد وعبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا  
النصب فكذا المعطوف وفي ياريد والحار يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام  
الفصل عن كل ما يافكذا العطف **قوله** كالاعراب الارب من الاحوال العارضة  
نظر الى العامل ولما خصص الارب من كونه بالركة او بالحرف فهو من الاحوال العارضة  
بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تأمل لان  
للعامل دخل فيه نعم قابلية الاعراب كذلك **قوله** واما اخرى في شاة وسخلة في  
التكثير لعدم قصد التبيين وان كان الضمير عبارة من هذه الشاة المذكورة وقوله او  
محتمل على النكارة الضمير يعني ان الضمير يرجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فتميز  
سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر  
السابق بعينه ولما جعل عبارة عن السابق لا بعينه فشاذا فلما قال على الشدة  
وهذا الذود في حمل الضمير على النكارة مع سبق الرجوع ولما التذود الذي جعل



جوابا ثالثا فهو مشدود عطف العطف على الضمير على مدحوله رتبة وهذا  
 اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الجمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ  
 اخر وان دفع ايضا ما اعترض به من انما الضمير يكون يكون تلك اذا  
 اذا يكن له مرجع لان الضمير الذي يراد به المذكور يفينه يكون من  
 ولم يخرج في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبني ما ذهب اليه الشيخ الرضوي من  
 ان الضمير الرجعة الى التكرار الغير المحصورة تكررات على انه يصح  
 ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثالثا لعمامة ما في الباب  
 ان يكون الاوضح تقديم قوله اي رتبة شاة وسخلة شاة على قوله  
 على الشذوذ وبني شي وان الظاهر ان يجعل الجمل على نكارة الضمير  
 وجهان ثانيا للتقدير المتكرر ولا يجعل عدلا له فتأمل **قوله** فتعني  
 الرفع على ان يكون خبرا مقدما للبنداء وهو عمر ولقائل ان يقول ليعين  
 لذلك الجواز ان يكون الرفع لكونه مبتداء وهو عمر ولقائل ان يقول  
 لم يمين لذلك الجواز ان يكون الرفع لكونه مبتداء رافعا للفاعل  
 هو عمر لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران **قوله** ولما كان  
 لقائل ان يقول هذه القاعدة متفقصة يحتمل ان يكون قول المصنف  
 وانما جاز لمنع جواز ما بعد الرفع في ما زيد بقايم ولاذا مبعث  
 بسند جواز الذي يطير فيغضب زيد الذي **قوله** وانما جاز  
 الذي جعل جواب هذا السؤال ثلاثة احتمالات الاولى منع كون  
 الفاعل عاطفة والثاني تخصيص كون العطف في حكم المعطوف <sup>عليه</sup>

عند 3

بما اذا

بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه يصير ان ح بمنزلة  
 امر واحد فيكون رابطة المعطوف عليه المعطوف والثالث ان الفاعل  
 السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطة اليها بما ربط به المعطوف  
 عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه ولما قوله ويمكن في جواب آخر تفيد  
 الرابط ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة  
 واحدة لا يتوقف على جعل الفاعل للسببية ولا استفادة ما هو رابط  
 للجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاعل  
 العاطفة فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاعل السببية الثانية  
 مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبانية لانه في قوة ويغضب زيد يغضب  
 طيرانه **قوله** بسببية راجع الى طيرانه اي يغضب بسبب طيرانه **قوله**  
 اذا وقع العطف بمعنى قوله اذا عطف مسند الى مصدره من قبل  
 حيل بين العبر والنز لان وقوله على عاملين لئلا ينشأ عن الفاعل بل  
 مصدر عطف اي عطف مبتدأ على عاملين ولا يخفى فلا ينبغي ان يتجاوز  
**قوله** مختلفين او غير متحدين ما ذكره في توجيه مختلفين فلا يجب  
 ان يقتضيه منه العجب والاول ان لا يكلم بمثله بل وجب والوجه انه تقر  
 في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بوصف  
 الجنس لبيان عموم الحكم وشموله للجنس ومنه قوله تعا ومن دابة في الارض  
 ولا طير يطير فينسا حيه فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم  
 ولا يبعد ان يقال احتراز عن مثل ضرب واكرم زيد عمر او بكر خالد فان



فان زيدا فاعلم ان لعمولين لهما ضرب واكرم على ما  
نقل عن الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما  
لانه العطف على مفعول عاملين غير مختلفين بل متحدين في المفعول  
**قوله** اكمل امره تحسين امره اه تحسين وقع بين مفعوليه فكل  
منسوب وليس مرفوع على حذف المفعول الاول للتحسين لانه لا يجوز  
الاقتصار على احد مفعوليه باي علمت عند الضم وتوقد مضارع الفعل  
حذف احدى تائييه والتوقد لازم ومتعدد وهو هنا لازم لعدم جواز  
حذف التاء من المحمور **قوله** فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لا يجوز  
عند الجمهور بحسب الحقيقة دفع لما ذكره الفاضل الهندى ان في ترك الجزء  
على الشرط نظر لانه يتركب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا  
والماضى عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب  
الصورة والترتيب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمال وقبل اذا عطف على  
اذا اريد العطف فلا يخلو مانع من الترتيب على الارادة ورد بان  
عدم الجواز لا يتسبب من الارادة بل هو ثابت اريدا ولا هو  
مندفع بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا  
اريد العطف على عاملين مختلفين فليجنب عنه لانه لم يجز **قوله**  
وعدم جواز ذلك العطف مع خلافا للفراء جار في جميع المواد  
عند الجمهور رد لما يتيحه على المصنف قوله خلافا للفراء بيان  
للمخالفه قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى

متعلق

متعلق بجميع عدم الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جديته  
عنده ايضا انه يحيد البيان التفاضل عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا  
التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة يسويه  
في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والجرة  
عرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند يسويه مطلقا الجواز  
ان يكون المقصود في مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب واثباته فيه  
اعلم ان الشيخ الرضوي يوثق نقل المصنف ونقل المسئلة اتفق المتقدمون  
ومنهم الاخفش على انه جاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف  
والمحمور المحمور وخالفه الفراء ويسويه بالمتع مطلقا والمتاخرين  
لا يجوزون الا اذا تقدم المحمور في المعطوف عليه فعلى هذا خصوص  
المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظا فاحفظه **قوله** التاكيد  
باجاء بالهزة والواو فان قبل كان الباء اسند مناسبة بالعطف فكان  
احق بالاتصال بالمعطوف قبل قد يرد في التاكيد اللفظي حرف العطف فكان  
نحو الله ثم وكلا سيعلمون ثم وكلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين  
يفرحون بما اتوا ويحتجون ان يمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة  
من العذاب لكن لو اخرا المعطوف عن ساير التوابع لكان ترتيب  
التوابع في بيان كسرتيب وقوعها في التركيب وقد مر في ذلك في ذكر  
الفاعيل الخ **قوله** فثبت عنده وتحقيق الطائفتين وتحقيق  
**قوله** وفي الشمول اي التاكيد ما يقرر ما لم يتبع اه نبته بذلك على



على ان ذكر او الشمول بعد قوله في النسبة ليس لفظا لظهور ان جاء كلهم  
ايضا يقرر ان المتبوع في النسبة وينفذ النسبة الى جميعه لا الى بعضه  
وهو مفاد التسمية ان تقرير المتبوع في النسبة شاع فيما بينهم في  
التفصيل المذكور وليس له الشمول حتى يعني عن ذكر الشمول **قوله** تقول  
جاء في القوم ثلثتهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد  
الى ضمير المتبوع وذلك من الثلاثة وما وقعها ولا يؤكدها الا بعد ان  
يعرف الخاطب كية العدد قبل ذكر التاكيد والآخر يكن تأكيد بخلاف الوصل  
في غير جازي جازي ثلث **قوله** فهذا هو الغرض اي تقرير المتبوع في النسبة  
او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد والتعريف به جامع لجميع  
الافراد واد اعرفت هذا الى كونه حاميا لجميع الافراد فيقول اخرج  
المص الصفة والفظ اه فظهر ان التعريف جامع ومافى وقوله في اذاتها  
توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالموضع لو تضمنت التاكيد  
متبوعها كان انصب **قوله** لفظي اي مختص بالمعارف الا في المحكوم  
به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه  
منه عند الكوفيين **قوله** او حكما حتى ضربت انت وضربت انا فان ذلك  
في حكم تلويح اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الفروقة داعية الى  
المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا بقصد به الفرق بين ضربت انت  
واجمع واكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للفروقة  
بخلاف اجمع واكتع ومنهم من لم ينسب لغرضه واعتزض به لعدم

الفرق

الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع واعلم ان من قال ان الضمير  
في انت هو التاء وان عماد التاكيد في ضربت انت واحوانه بتكرير  
اللفظ الاول حقيقة **قوله** في الالف طكها اعلم ان المؤكدا مستقل  
يجوز الابتداء به والوقوف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان  
على حرف واحد وكان مما يجب اتصاله بالاول نوع من الكلام او باخر نوع  
منها يكرر بتكرار عماده في السعة عن بك بك وضربت وضربت وان لم يكرر  
على حرف واحد ولا واجب الاتصال جازي تكريره وحده نحو ان زيد قائم  
**قوله** ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي قلت على اي تقدير يشكل  
باجمع وتوابعه فانه لا يجري فيها التاكيد اللفظي ودفعه بتاويل الشمول  
المستفاد من كلها بالشمول للانواع لا لجميع الاشياء **قوله** وقف  
وعينه وقد يزداد الباء في عينه وكذا في اجمع فيضاف الى ضمير المؤكد وقد يثبه  
المص ترتيب الفاظ التوكيد اذ اجمع لكن الجمهور على تقديم اجمع على اتبع  
والرخصتي متفرد في تقديم اتبع والمص تبعه **قوله** قبل لامه في هذه  
الكلمات الثلث وعلى هذا الوجه لذكرها بين الفاظ التوكيد لان  
التاكيد من الاسماء العربية وهذا مصطلحات ولذا لم يذكر المص مثل ما  
يسن في التاكيد والحق اذ راج هذه الالفاظ في التاكيد بصريين  
المساحة وتربطها منزلة الاسماء لانها معربات مستعملة في  
كلام العرب فلا بد من ضبطها في العيانة عن الخطاء في كلام العرب  
ولهذا قال الشيخ الوضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان تعيد



الاول والثاني ان تقويه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الاخير ويستقيم  
اتباعا وهو على ثلاثة اضراب لانه اما ان يكون للثاني معنى طاهر نحو هينشا  
مرثيا ولا يلكوه له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقوية  
معنى وان لم يكن له في حلال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن فسق جميعا  
له معنى متكلف غير طاهر حيث ينشئ من بنش الشجر اى استخرجه  
واستفيد مما ذكره ان مرثيا تأكيد لفظي مع انه ليس تكرار للفظ  
الاول حكما بمعنى ذكره الشارح اذ ليست الضرورة في قوله اليه  
ويمكن ان يقال ان المصنعه صفة كاشفة ولا يخفى ان الشئ اذا  
جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تأكيد **قوله** ويمكن استنباط مناسبة  
حفية لاشغال كمنها على خروج من القصاص وعلى تمام بنا للمفهوم  
المستلزم لتمام النسبة **قوله** اي يقعان يعني جعل عامين لشمولهما  
والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث **قوله** انفسهما بايراد صفة  
الجمع في تشبيه المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير مع الا  
النام بين المضاف والمضاف اليه كراهة اجتماع التشيين مع كمال انفسهما  
لفظا ومعنى فيقال انفسا زيدا وعمرو وغلاماها ولا يقال انفساها  
بل انفسهما **قوله** باختلاف الضمير في كلمة وجميعه وعامته كذا في تسهيل  
ابن مالك **قوله** وهو اجمع لا دلالة له على الاجتماع عند الجمهور خلافا  
لما زنى والبرد كذا في الرضى **قوله** واجمعون في المذكر اى العاقل **قوله**  
او الجمع اى الجمع الذي يجعل في حكم الواحدة وهو غير جمع المذكر السالم

**قوله**

**قوله** وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل  
وجوز الاندلسي في العاقل انها السالم ايضا **قوله** ولا حاجة الى  
ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاء في الانسان كله من غير  
ان يراد به الانسان فقد افسد من اصل قول المصنف اجزاء بنا وبه يذرى  
متعدد افراد كان او اجزاء **قوله** يقع افتراقها حسا وحكما قيل نعم  
الافتراق الحسى بدون الافتراق الحكمي قد ذكر حسا لغو وفيه نظر لان المص  
حكم يصح في المفرق والحسى والاحتمال للدلالة عليه من غير نقل من ائمة الفريسة  
بناء على انه يلغو والتأكيد بكل من المفرق حسا بدون الافتراق الحكمي لانه  
يمكن دفعه بان الافتراق حسا يوم الافتراق في الحكم في يادى الراى جمعا  
التأكيد بهذا التدرج **قوله** بخلاف جاء زيد كله ومثله احتصم الزيدان  
كلاهما عند الجمهور لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد  
هو خلافا لقياس السماع وفي مخافة القياس نظر لان الافتراق حكما  
حسن ذكره التأكيد لدفع ما يؤممه الافتراق الحسى من الافتراق الحكمي  
قيل التامل في الحكم **قوله** كذلك الضمير ولا كانه دل عليه المص  
بالمثال ولا يخفى انه لا وجه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين  
بيان النفر والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع  
وقوله واكتع واخواه مع شدة اتصال اكتع واخويه بل جمع وشدة  
اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل  
اكتع واخويه ولهذا افتصر فيه على اجمع **قوله** واكتع واخواه اتباع



لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ التاكيد وكيفية ترتيبه ان تقول فتأمل  
**قوله** البدل تابع مقصودا بالنسبة الى المتبوع يخرج من التعريف البدل من المتبوع  
 نحو ضيفي اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصودا بالنسبة دون  
 متبوعه **قوله** اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع لما كان من البدل  
 ان ليس البدل مقصودا بالنسبة الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاء به في جملته  
 زيد اخوك اخاك فكأن لتعريف التعريف بان جعله بمعنى قصد نسبة بنسبة  
 ما نسب الى المتبوع وبعد في نظر ان نسبة الجمع الى الاخ ليست مقصودة  
 بنسبة الى زيد بل زيد بنسبة الى زيد مقصودة من ضم السند الى زيد  
 الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا يد من زيادة تحتل وهو ان المقصود من  
 النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الفلظ فان المقصود من النسبة الى  
 المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع سهل او خال نسبة من تعريف  
 وعكسه في الذهن كما في البولي **قوله** دونه اي دون المتبوع اي يكون  
 النسبة الى المتبوع مقصودة فصيحة دونه راجع الى المتبوع وهو حال  
 من المستغرق المقصود اي متجاوزا عن المقصود في كونه مقصودا  
 غفل عما فيه عليه الشارح من قال دونه ظرفا لنسبة او حال من المستغرق  
 فيه اي متجاوزا من المتبوع فانه ج يكون المعنى انه تجاوز ما نسب  
 الى المتبوع في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشيء الى المتبوع ولم ينسب  
 المتبوع الى المتبوع ولا محتمل كما ترى **قوله** بل يكون النسبة اليه  
 توطئة وتهميد النسبة الى التابع اي حقيقة او حكما كما في بدل الفلظ

فانه في حكم وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان الله في حكم التوطئة  
 الساقط وموجب التعريف والتكميل في حق البدل **قوله** وليس نسبة ما هو  
 نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد يقال الظان يقول  
 على طبق ما ذكر في شرح التعريف ان ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد  
 بنسبة الى احد في الكلام قلب وليس بذلك والقلب في امثال هذا الكلام  
 بعيد عن القلب والمعنى وليس نسبة ما نسب اليه الى احد من عدم القيام  
 مقصودة بالنسبة الى سبب النسبة الى زيد بان يكون المقصد اليه سبب  
 تقرير النسبة الى زيد هو زيد والقيام الى زيد بان يكون قصدها باعتبار  
 زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف  
 البدل بمنزلة ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة  
 دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكأنه قصد الى التبيين على طريق  
 آخر في الدفع **قوله** اي بدل هو كل البدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية  
 الاربعة صارت اسما للاقسام الاربعة كقيد الله علما وان عطف  
 البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني  
 وهكذا في اخويه وهذه مسأحة شاعرت في كلام المصنفين ولا  
 يكاد يحتر عنهما في بيان ان الاضافة في الاولين بيانية في الآخرين  
 لامية لا في ملازمة بيان ما هو اصل معنى الاضافة لاعمته المراد  
 في المقام فلا يشك ان يكون يعطف المضاف اليه بالاضافة الالمانية على  
 المضاف اليه بالاضافية البيانية وما اجيب عنه عن الاضافة ان



ان في الاولين ايضا لامية فربما ان اذا المقام ليس مقام الاضافة <sup>متم</sup> الا  
 وكذا ما اجيب به من ان بين الحرف المقدس والمذكور فرقا فليعطف <sup>المحور</sup>  
 باللام المقدرة على المحور عن المقدرة وان لا يجوز عطفه على المحور عن  
 المذكورة اذ لا يحصل له **قوله** اما اشتغال البدل على البدل اه منه يخرج  
 منه جاز في زيد حماره فانه لا اشتغال لاحدهما على الآخر فكانه جعل  
 وجه التسمية اكثر يا غير مطرد في جميع الافراد والشهور اشتغال البدل  
 على البدل باعتبار تشويقه الى البدل وكونه ذا الاعلى اجمالا <sup>الاجمال</sup>  
 يسبق سامع البدل منه منظر الذكر البدل وهذا وجه حقيقة مطرد <sup>مطرد</sup> بخلاف  
 ومن قال ينبغي ان ما ذكره الشارح فانه كلام طاهر غير مطرد ومن  
 قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد وقى بما لا يحمل **قوله**  
 وبدل الغلط اي بدل سبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا والاول  
 جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى البدل منه فتكون  
 بلايسة قوية اهو الشايع في اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة  
 الاضافية في الاقسام الثلاثة ايضا من هذا القليل بدقة نظر حينا  
 بهما من هو اهلي بافضلا من النعم كل بقية دققها وجلها فتقول بدل  
 الكل معناه بدل من كل البدل منه حيث جئ به بجميع البدل منه <sup>بما</sup>  
 بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول فترك جميع المبين بالبيان  
 الاول وجئ بجميعه بالبيان الثاني فلم يسبق شئ من المتروك بلابدل  
 فاجئ به من التابع بدل عن جميع ما ترك من البدل منه فيكون بدل

الكل وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد بالبدل منه اجمالا فانه اذا قيل  
 قطع زيد فقصد بزيد لينة لنسبة القطع اليه اجمالا فيقول بيه ابدالاً  
 للبدل المبين لاجمالا بالبدل المبين تفصيلا تفصيل البدل عن اجماله  
 فهو بدل البعض اذ غير البدل من البدل منه ترك بلا عوض ولم يشئ من  
 البدل منه سوى البدل لا وبدل الاشتغال بدلا عما اشتمل عليه البدل  
 منه وقصد حين ذكر البدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه  
 المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواجد البدل ما اشتمل عليه  
 للمتروك فخذوا غبا ولا يوجب تبديل كل ما تبين غفيرة فانه غفر <sup>غفر</sup>  
 ولا يبدل الكلمات الله ولا يشاكها في كل ما تبين **قوله** فالاول  
 مدلوله مدلول الاول لم يقل مدلوله لانه اريد بالاول الثاني  
 غير الاول وفي مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر اظهارا للمغايرة <sup>مغايرة</sup>  
 يعني متحدان ذاتا لان يتحد مفهومهما لانه لا يلزم اتحاد <sup>اتحاد</sup> مفهوما  
 بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه وكثيرا ما لا يكون وقوله وان <sup>اختلفا</sup>  
 مفهوما يشبه الى انها قد يتحدان ووجه تجويز عدم اختلاف  
 مفهوما زيد واخوك انهما ذكر اعلى وجه التمثيل **قوله** والثاني  
 جزؤه اى جزء البدل منه لم يرد ان الفمير راجع الى البدل منه العلم  
 في المقام لانه راجع الى الاول في قوله مدلول الاول بل اراد  
 تعيين الاول وقوله والثاني جزؤه بتقدير والثاني مدلوله  
 جزؤه وليس من عطف الثاني على الاول وعطف جزئه على مدلول



الاول كما هو الظاهر والاكثار عطف على عاملين مختلفين بدون  
 ما هو شرط جواز عند المصنف **قوله** بحيث يوجب النسبة الى المتبوع  
 النسبة الى الملابس اجمالاً لزيادة قيد في عبارة المصنف لا بد منه لاجل  
 بدل الفلظ كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا علامة **قوله**  
 بغيرهما الا في الاوضح تركب الملائمة والقول بان بينهما  
 ملائمة غيرهما **قوله** نحو نظرت الى القمر فلكه قبل فم ان النسبة  
 الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى المبدل فليكون مثلاً المبدل  
 الاشتغال وكذا المثال الاخر قلت اذ لم يكن في الفلك نور علم الخا<sup>ط</sup>  
 ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالاً  
 وكذا اذ استدل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايته بوج الاسد نعم  
 رايته درجة الاسد كان المخاطب منتظراً لذكر المبدل **قوله** والراجح  
 ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره فم نظر لان القصد الى المبدل  
 قبل الفلظ وانما ذكر خلاف ما قصد بالقصد والسيان او سبق  
 اللسان فكأنه ان يرد ان تقصد الى المبدل من حيث انه بدل  
 يعني ان تقصد الى الابدال بعد ان غلطت بغيره فافهم ولم يقل  
 بعد ان غلطت بالاول لغتنا **قوله** او نعت بدل المعرفة واجب  
 قال الشيخ الرضي هذا الا في بدل الكل ايضا متعبداً اذ لم يشتمل  
 على فائدة فانها المبدل منه نحو قوله تعالى بالواو المقدس  
 طوى اي مقدس مرتين **قوله** لئلا يكون المقصود ان تقص هذا

مطر في الكل فعمل باطلا ولم يخفى بيد الكل كما فعل المصنف قال في بدل  
 البعض والاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير يرجع الى المبدل منه تخصيص  
 بالاضافة اليه او بوضعه هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان  
 الاضافة ايضا كالوصف جاز لتقصان التكاثر الا ان يقال لم يساعد النقل  
 مقتضى العقل فلذا خصم **قوله** نحو الزيدون انفسهم اياهم قال الشيخ الرضي  
 ان المثال تأكيد وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتقوا الله  
 تأكيد قال الفاضل الهندي لا بعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى  
 النفس وذكر المتصل بقطعه كان تأكيد **قوله** دبر آدشت ريش عجفاء  
 لا غير نقيباً سوده پای وقوله ان كان في كذب يقال يمين فاجر **قوله**  
 قال الله صدق صدق الظ يقول لان خبر افعال المقاربة لا يكون الا  
 مضارعاً **قوله** وعليه الطير ثا في مفعول التارك ان جعلناه بمعنى المصير  
 ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صير صرح بالثاني سمي ابن مالك وجعله  
 بهذا المعنى من دواخل البداء والخبر صرح في القاموس بان ترك يكون  
 بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير لتضمين التارك معنى  
 الجعل **قوله** وهذا الحد لا يقع الا لمن يعرف ماهية المبنى على الإطلاق  
 اي هذا الحد للاسم المبنى كما هو الظاهر بعد قوله اي الاسم المبنى قصد انما  
 يتم لو كان معرفة مبنى الاصل موقوفاً على معرفة المبنى والاصل لكنه لم  
 لانه يمكن معرفته بما يشبه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم  
 المركب الاضافي **قوله** اذ لو لم يعرفها يعني لو لم يعرف ماهية المبنى



كان اي تعريف الاسم المبنى تعريف المبنى بالمبنى فيلزم تعريف الشيء بنفسه  
 هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء بنفسه لو سلم  
 انما يلزم لو كان تعريف المبنى المطلق واما اذا كان تعريف الاسم المبنى  
 فليس التعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان تعريف المبنى  
 المطلق يلزم ان لا يكون جامعاً لمخرج مبنى الاصل لانه لا يناسب  
 مبنى الاصل **قوله** مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضي **قوله** مبنى المركب  
 الاضافي والكتفي بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفعول تعريف  
 المرب ولا حاجة الى تفيد الامر بقوله بغير الاسم اذا امر في عرف النحاة  
 الابغين **قوله** والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المرب هو هذا <sup>المتكلم</sup>  
 الاول هو المناسبة فافهم **قوله** او غيرها وهو الاشياء الحسية **قوله**  
 فكلية او ههنا المنع الملق لا منع الجمع كما يتبادر الى الفهم ويمكن جعلها  
 مانعة للجمع ايضا بان يراد بما مناسب مبنى الاصل ما مناسب مناسبة  
 موجبة للبناء وما وقع غير مركب ما يكون سبباً لعدم التركيب  
 ولا خفاء للبناء في ان سبباً هو لا غير مركب ليس عدم التركيب بالمناسبة  
 ومن قال انه ليس كذلك حتى ينافي التعريف فقد بعد عن السوف فان قلت  
 يخرج من القسامين غاق صوت الفراء قلت الاصوات ليست من الاسم  
 المبنى كانهما ليست موضوعاً فقلت كلمات فضلاً من كونها اسماً  
 وانما ذكرت فيما بين البيات لزيد مناسبتها **قوله** ايتار التقديم ما  
 مفهومه وجوده لشرفه او نقول التركيب في المرب يقتضيه الاعراب والمناسبة

مانعة والمقتضى مقدم على دفع المانع شرفاً وفي المبنى المناسبة  
 مقتضية للبناء في حال التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو الحق  
 بالتقديم او نقول عقد بحث المرب لبيان اقسامه بحسب التركيب فالأقسام  
 اتم عقد بحث المبنى لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب  
 فالاهتمام فيه بالناسبة اكثر تأمل **قوله** من حيث حركات او اخره  
 لا من حيث انفسها فانه يقال للمبنى الفهم والفتح ولا الكسر بل المضموم  
 والفتوح والمكسور ولا مطلقاً لان يازيدان مبنى على الالف ويازيدون  
 على الواو ولا رجلين على الياء ولا يقال هذه الحروف ضم وفتح وكسر  
**قوله** والمراد ان حركات البناء لا يعتبر عنانته به على ان المراد في  
 ما يعتبر به عن شئ جها على اللغة لا قسم العلم كما هو مصطلح الصائغ  
 وان التعبير بها عنها لا بخصوصها لا شراً كما بين الحركات الاعرابية  
 والبنائية وغيرها **قوله** وحكمه حقه ان يؤخر عن تقسيم المبنى الا انه قد  
 لان غيره جعله تعريف المبنى فنبه على انه حكمه الذي لا يعرف الا بعد  
 معرفته فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنسبها على وجه العدول هذا وفيه  
 نظر لان حكم المبنى مطلقاً لا بل حكم ما تنسب مبنى الاصل منه واما الذي  
 بناؤه لعدم التركيب في حكمه ان يحتل في اخره باختلاف العوامل **قوله** وبعض  
 الظروف انما قال بعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع ان اي معرفة  
 وعدا لعلتها ولولا يتوهم انه على مذهب من جعل اللذان واللتان  
 مربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم مبنى



من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك قيل وينبغي ان يقول بعض  
الكتاب  
ليخرج فلان وفلانة **قوله** ففذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء البنية  
يعني لا يشكل حصص النبي هذا الثمانية بما الشرطية والاستفهامية والصفة  
والثامة ومن باقها مساوي الموصولة لان المراد من المولات ليس  
بجود الموصولة بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء البنية موصولات  
كانت او غيرها ولا يشك ايضا بفعال التي ليست بمعنى الامر لان باسما  
الافعال ليس محدد اسم الفعل بل باب في بيان طائفة من الاسماء البنية  
ولا يشك ايضا بخمسة في خمسة عشر وبعدها في بعلبك **قوله** ينبغي مع انه لم  
يدخل في اقسام البنية لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء البنية  
ولا يقتصر على بيان المركب ولا يمثل وغير مع ما وان وان لدخولها هكذا  
في بعض الروف **قوله** المفرد وضع التكلم المشهور عند النخاة وضع هذه  
الضوابط لفهم المخاطب والغايب والتحقيق وضمها لجزئيات معينة  
لهذه المفهومات والتقريب اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنت عما  
تلقوا الشارح لاجراها فخذ ما يتذكر وكن من الشاكرين وعلى طريقة  
النخاة ينبغي ان يحمل التفرقة على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه  
او مخاطب او غايب كذلك وبهذا ايضا يندفع لفظا التكلم والمخاطب  
هذا ولحق شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيه بين لا بد من حمل متكلم واحوايه  
على الاستفراق والعموم والفكرة قد تكون في الالتيات للعموم والمراد بكلمة  
ما اسم فلا ينقضي التفرقة في الخطاب **قوله** ويخرج بهذا القيد لفظ

لفظ او يقيد الوضع بكونه لاحد الامور الثلاثة ولهذا افرد القيد  
ولو برد ان العرض من اخراجها فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة  
الغير الموصوفة بما وصف به الغايب بل انهما يخرجان فلا يرد  
التفصيل بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة بيان لصحة خروجها به  
مع انها وقوله داخلان في الغايب وجعل الصحة انها موضوعان  
لغايب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغايب المتبدل والمراد انه  
يخرج بهذا القيد على كل من تفسيره المتكلم والمخاطب اما الثاني فظا  
الاول فامر التكلم ظا واما امر المخاطب فيخرج لان المخاطب موضوع للمخاطب  
من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه  
اليه الخطاب الا ان يراد بتوجه اليه الخطاب ولفظ المخاطب لم يوضع  
اليه الخطاب بل لفظ المخاطب بخلاف انك فالاحتمال اوضح ان يقال من حيث  
انه مخاطب به هذا ومنهم من قال ويخرج اه متعلق بالتوجيه الثاني  
واما حرجهما الاول فلان المراد بالتكلم والمخاطب ذاتاها ولفظا  
هما موضوعان لمفهوميهما لا لذاتيهما وقيد الحيشية لاجرا زيد  
اذا اعتبر به المتكلم عن نفسه وقس عليه حال المخاطب وهذا فرقة بلامرية  
كيفية ولا حاجة لاجرا زيد المذكور الحقوله يحكى عن نفسه في تعقيد التكلم  
واياك وان تحمل كلام الشارح على ملأ ذكره هذا القائل بشاهد القائل  
من تلامذته فاصله سمعه انه من لان شهادة البيان اصدق  
وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق **قوله** او تعذير اشل ضرب غلامه زيد



جعل التقديم رتبة واختلاف التقديم لفظا لكن تقديره لانه انما يستنبط منه بساير الال  
فان نعم ينجم عليه انما شاع مقابلة لفظا بقوله تقدير اجعل تقديرا محتملا بل  
يحل بالبيان **قوله** من حيث اللفظ لا من حيث اللفظ اراده بالذكر من حيث اللفظ  
ان يكون اللفظ مفصودا باللفظ باستعماله فيه ولا نفع اللفظ باعتباره مدلول  
اللفظ مذكرا لفظا **قوله** فكانه متقدم من حيث اللفظ اي كان لفظ الورد متقدما  
اجل المعية وتقدمه فضمير كانه للفظ الورد وقوله من حيث المعية تقديره لا ينبغي  
ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ **قوله** فكانه تقدم ذكره معية الظاهر فكانه  
تقدم ذكره نطقا **قوله** فاعا جاء في ضمير الشأن لا يصح الحصر كما لا يخفى ولو كان راجعا  
الى العلة التي كان قوله لانه اعاجى به من غير ان يتقدم ذكره مستند كما وكان العلة  
المحرمة فاعا جاء في ضمير الشأن قصدا الى الضمير الراجع الى التقديم الحكمي فيكون لا  
للتعظيم بل للاختصاص من الضمير قبل الذكر وحذف الفاعل كما في تنانع الفاعلين **قوله**  
وهو مرفوع ومنصوب ويجوز الاحضار اوضح والاول مرفوع ومنصوب ويجوز  
الثاني مرفوع ومنصوب **قوله** الاول خبري وضرب يقال الاولى ان يقول خبري  
واضرب الى ضربين ويضرب يكون افراد الضمير المرفوع المتصل مستوفاة قلنا اشهد  
البيان الضامير المتصلة بانها ابرئة على التعريف المعلوم في المرفوع فلم يفتت الماضي  
والستقبل وغيرها لكن اراد التشبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون  
فعولا وقوله وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة فلا تجعل **قوله** المتبهين او  
ليهما بدل من الشيء في المتبهين بدل البعض من الكل واشهد به الى ان كلمة الى  
الاستقاط لا ملكتكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدهما في الحكم **قوله** وانما ايراد الحكم

والمرتبين

والقريبون يبدون بالقبول تجرعه عن الواحده ثم يراعون اسلوب الترق  
**قوله** لان ضمير الحكم اعرف العارف ثم الاعرف عن ضمير الحكم الواحد **قوله**  
هو ان اجما عا هكذا من البصريين والافرا جعل الضمير انت بكما له وابق  
الكتيبين **قوله** ذهبوا الى انه الماتاء بتصاريفه وان عا **قوله** وضوا  
المتكلم لفظين يدلان على ستة معان ظاهرة انه مشترك لفظي والحق  
انه مشترك معنوي فانه موضوع للمتكلم مع الغير ايا كان ذلك الضمير وايضا  
دلالة على اكثر من ستة معان لانه يدل على المشي المحلوط والجمع المحلوط  
ايضا بخلاف ضمير المشي **قوله** حاصلة في القاموس الخاصة ضد العامة  
وهو حال من فاعل يستراو من المبتداء والتاء للتانيث اى طائفة خاصة  
وفي الهند والتاء للمبالغة الخاصة مصدر كالحافية والتقدير خص  
حصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل الجملة حالا بتقدير قد  
حصولا **قوله** كما يحذف في اخر الكلمة المشبهة بظاهره يدل على ان  
الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف وقال الا ان  
الحاجة لا يطلقون المحذوف على المسترك اذ حذفت الفاعل وهذا  
كلام ظاهري والتحقيق ما سبق في اول الشرح وبخلافه بلطف الله  
تعالى نهاية التحقيق فلا تقفل عنه ان كنت من اهل التوفيق **قوله** اذا  
لو يكن مسند الى الظلال حاجة الى هذا الفيد لان الكلام في بيان اشتار  
المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون في المسند الى الظلال في بيان وجود  
المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغايي بهذا القيد وفسر عليه



نظايره **قوله** مطلقا سواء كان مشى او مجموعا واحدا او فوق الواحد  
كانه سهو من قلم الناسخ وفي الهندى واحدا ومثنى او مجموعا مذكرا  
او مؤنثا وكانت الشارح غير الى واحد او فوق الواحد لانه اخبر  
واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى على الاثنين بل على اللفظ المحض  
والجمع على ما فوق الاثنين بل اللفظ المحض فالصحيح انه ليس في الشرح  
مثنى او مجموعا او الا فوق بالشهور فمطلقا بواحد ومع الغير وهذا  
يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف زمان اي زمانا مطلقا ولا  
منصوب بقوله يستمر مصدر كان او حالا او ظرفا **قوله** وفي الصفة  
مطلقا ليس حال من الصفة كما يشعر به قوله سواء كانت اسم فاعل  
والا لوجب ان يقال مطلقه ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله  
وسواء كان اي الضمير مفردا او لا سواء كانت الصفة والا لوجب ان يقال  
سواء كانت مفردة او مشاة او مجموعا مذكرا او مؤنثا لانه لا يصح  
ح قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء كان  
زمانا كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمانا كون المرفوع  
المفصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت بيان تقسيم لمطلقا بمعنى زمانا  
مطلقا بحسب المعنى **قوله** فلو كانت ضميرا لا تقير للصواب لا تقير  
وكانه سهو من الناسخ **قوله** فمما اي الالف والواو في الصفة حرف  
التثنية والجمع الظاهر في التثنية والجمع **قوله** لاجل شئى بته على ان الام  
في قولهم لا تقدر الفصل للتعليل لا الوقت لانه علم في التعليل فمما يمكن لا

177  
لا الوقت لانه علم في التعليل فمما يمكن لا بعدل عدم وفيه تفرص لمن  
جوزها هنا على السواء **قوله** وذلك اي تقدر المتصل بالتقدم  
قبل تفصيله قاصدا لانه لم يشتمل اقايم انتم وفاعل المصدر اقول اقايم  
داخلا في الفصل المرض وهو رفع الالتباس اذ لو اشتبه يعلم انه  
للمخاطب والغايب والمكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التمس بالمفعول  
الاول بالاتصال واتا اذ الرب ليس بالاتصال في باب اعطيت والاتصال  
في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد اتمامه فانه يجب عند الالتباس وعند  
عدم الالتباس لا يجب شهدي شرح المفتاح واغايم الثاني لو وجد  
فاعل المصدر الضمير مضاف الى المصدر **قوله** او بالفصل الواقع لوض  
لا حاجة الى تقدير العامل للظرف ولا بدعى الى الفرض بل يصح تعلقه بالفعل  
بالفصل كما يصح تعلقه بما قد مر من غير فصل **قوله** اي حذف عاملة ينبغي  
ان يرد حذف عاملة دونها اذ لو حذف ما لم يخرج من الاتصال كقولك  
زيد اخبرته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف عاملة عن  
الاتصال **قوله** او حرفا في الضمير مرفوع لا يقال الاولى غير مجرور او منصوب  
لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول  
المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في لاصطلاح باب الضمير **قوله** او يكون  
اي كون الضمير مستغنا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت المراد بالبيان  
ان يكون نعتا او لا او صلة او خبرا ولو قال او يكونه صفة لم يخرج  
من هي له كان اشتمل لدخول اقايم انتم فيه فان قلت لا حاجة الى



الى قوله او بكونه صفة جرت غير من هي له بعد قوله او بالفضل لفرق لان  
الفصل فيه لدفع الالتباس قلت بحسب الفصل فيما لا يلتصق ايضا بهذا  
وجه قوي لاحتمار التمثيل فيما لا التباس وانما قال صفة لان الفعل الجار  
على غير من هي له لا يجب فيه الضمير المتفصل بالاتفاق على ما في الرض **قوله** لانه  
لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاو انه جعل انفصال الضمير علامة  
الى ما هو خلاف الظاهر وجه المناسبة لجعل الانفصال علامة لاختلاف  
الظا او لما هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضيه الاتيان بالظ  
في مقام الالتباس والضمير فيه محل الظ فكلما لا يتصل الظ بالضمير  
ولا يخفى على كذا ان مقتضى ما جعل جوابه ماضيا **قوله** انما قال من هي له لاما  
هي له لاختفاء في ان الاو بل الصواب ما هي له وما ذكره من النكتة لا شئ  
ولا ينفق من جوع مع ان كون العقلاء في جريان الصفة عليهم اذ الاصل  
ما هو الاكثر **قوله** اجتزاعا اذا تساوى يا غنى اعطاها اياه قال سبويه  
ان كانا غائبين جاز الاتصال وهو عزى لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا  
غائبين لم يجز خلافا للمبرد وقياسا على الغائب **قوله** للمخبر عن تقدم  
احد المساويين من غير ترجيح قيل ترجح الاول في ضربه اياه بكونه فاعلا  
في الاصل في اعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز عن التقدم  
بلا ترجيح في بارى الرأى والترجيح كما ذكر محجج الضرب من التاويل **قوله**  
وحكى سبويه تجوز الاتصال لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن  
النخاة لا عن العرب حكاية سبويه عن النخاة دون العرب مع كمال تتبعه

تبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شئ قاسوه ولم يتكلم به العرب  
فوضعو الحروف غير موضعها واستجار المبرد مذهب النخاة **قوله** وان  
ثبتت اوردته منفصل قال الرض الاول في ثاني منقول اعطيت الانتقال  
وفي ثاني منقول علمت الانفصال **قوله** ورعاية الاصل او طعن رعاية  
المشابهة بالمفعول ولم يقل من رعاية العارض اشارت الى جهة اولية  
احديهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيتهما الاشارة  
بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقة والمفعولية  
تشبيهية **قوله** والاكثر لولا انت اه لم يقل لولا انت وعبرت الى اخرها  
فيكون اخضر لثلايوهم انه يجب استعمالهما معا وبارق هذا الوهم  
جمعهما في قوله وجاء لولاك وعساك الى اخرها لعدم خوف التباس المقصود  
بغيره **قوله** لكنه غير الاسلوب تنبيه على انه ليس بضرر ولو غيره  
الى ما هو المتعارف في التصريف كان او في تفسيره مع فوت كمال الموافقة  
ابهام خروج ضمير المتكلم عن الحكم **قوله** الى ان لولا في هذا المقام حرف  
جر كانه جعله في حكم حرف الجر ومحو لا عليه فانه في معنى اللام التعليلية  
كانت قوله لولاك كان كذا في معنى لم يكن كذا الوجود كذا **قوله** فمن ساء  
الاختصار تصرف في الضمير والتصرف فيه لكونه معمولا او لان المفعول محل  
التصرف وكذا لكونه متأخرا لان التأويل في المتأخر تأويل عند الحاجة  
**قوله** ونون الوقاية مع الياء نون الوقاية مبتداء مع الياء في المتأخر  
خبر لازمة حال من ضمير الظروف وقوله وانت مع النون الى وقوله



ومختار فليست وقوله وعكسها لعل اجل معطوفات على الحال وقوله  
 ومختار مستثنى من التخيير وكذا عكسها لعل او قرينة على ان المراد باحو  
 ان عداليت ولعل **قوله** لتق احو الماضي عن الكسرة المحققة بالاسم التي  
 هي اخت الجز وهي كسرة تكون في آخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا لم يتجاش  
 عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان يضاف عن لحت الجز لانها  
 لكونها على حرف واحد ليس كسرتها اخت الجز ومن ههنا ظهر انه لو قال  
 لتق الماضي عن الكسرة الى آخره لثم وان ذكر الاخر عما لا يحتاج اليه **قوله**  
 ولهذا سميت نون الوقاية اي نون هي بسبب الوقاية او نون هي للوقاية  
 تأمل **قوله** بخلا وكسرة تضربين لانها في الوسط حكما لشدة امتزاج  
 ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مغفول ولكون علامة  
 الاعراب بعد الياء المتأخر عنه **قوله** وبخلا وكسرة لم يكن الذين كفروا  
 وقل الحق لهم وضها لا يخفى ان العوض مشترك بينه وبين ما قبل  
 الياء وانه يقوى مما ثالثها الجز فالاولى الاعراض عنه والتسكك بانه  
 كالسكون حيث لم يعد معها الحذف لالتقاء الساكنين **قوله** وليت  
 لا يتخير في ليت ولعل لانه عبارة عن مساوات الامرين بخلاف الاختيار  
 فالاولى اختيارا وليت ولعل مستثنان عنها **قوله** تحردا عن اجتماع  
 النونات ولو حكما اه او يحمل لعل على لغاتها **قوله** ويتوسعا بين  
 المبتداء والخبر فيه تحريدا وتأكيدا لان حق المبتداء والخبر ان لا يقع  
 بينهما فصل **قوله** قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادر والحاجة

اليه الا انه ذكر توطئة لقوله ويحدها وهما وان لم يكونا بعد العوامل  
 مبتداء وخبر لكن يقع التعبير عنهما بالمبتداء والخبر حقيقة لان المبتداء  
 والخبر ليسا مشتقين حتى يجب ان يضاف ما قصد بهما المفهوم مما حتى تعلق  
 الحكم بهما وليس التركيب من قبيل زابت هذا الشاذ في تشابه وصاوانه  
 تعلق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والحجاز في تسكك في كون ما خفي فيه  
 حقيقة يكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع بين  
 والحجاز او من قبيل عدم الحجاز بعيد عن الصحة والجواز **قوله** مطابق  
 للمبتداء ولا يقع ان يحمل مطابقا للخبر كما في الضمير فلا يقع كون ضمير  
 المرفوعات هو ما اشتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات مبتداء في  
 تشكك به في دعوى انه قد يطابق الجز فقد سمي **قوله** لم يقل ضمير  
 مرفوع لكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلافا  
 اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف في كونه  
 ضميرا وبعد كونه ضميرا في كونه ضميرا مرفوعا كما سنعرف وفيه ان قوله  
 صيغة مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشترك بين الجمع  
 واما متفقا فاختياره للتشبيه رجحانه عنده **قوله** يسمى هذا المرفوع  
 فصلا الاول يسمى صيغة هذا المرفوع فصلا فكان الشارح شامحا لظهور  
 المراد **قوله** وذلك التوسا ليعمل اشار الى ان قوله ليفصل متعلق  
 بقوله بتوسا لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان الام المقدرة بعدها  
 ان لام كي ومغناها سبيبة ما قبلها لما بعدها والسبب فيه ان يكون



المبتدأ معناه خبر التوسط لا التسمية **قوله** لان الفصل انما يحتاج  
 اليه فيها فيما اذا كان المبتدأ على اصله وهو التعريف ولما لم يحتاج الى الفصل  
 فيها هو الاصل من المبتدأ المعرفة للخبر النكرة حمل عليها ما احتيج اليه من المبتدأ  
 النكرة فلم يتوسط بينهما وبين خبر ضمير الفصل **قوله** او اقل من كذا او فعلا  
 مضارع عند الرجحان تسكبا بقوله تعالى **قوله** او ليكن هو يسور ورد بانه  
 محتمل كونه مبتدأ او تأكيدا كافي انه هو امنحك وابكى وزيف باقيا **قوله** الظاهر  
 بالضمير لم يعهد ولا يخفى انه كلام على السند الاحض **قوله** الصفه  
 اقل من اقول اقل لان الدخول فيه مع الاستثناء عن الفصل كل استثناء  
 فيكون فيه ايضا الضمير بطريق الاول **قوله** وبعض القرب يجعله  
 مبتدأ اي يستعمله بحيث يحكم به النجاة بكونه مبتدأ لو كان معنى الجعل  
 مبتدأ الحكم بكونه مبتدأ احتاج الى هذه التوجيه واما لو كان معناه  
 كما هو الظاهر ان يجعل في الاستعمال من افراد المبتدأ فلا يحتاج الى هذا  
 التوجيه لان جعل شئ متصفا بفهوم شئ لا يتوقف على معرفة مفهوم  
 ذلك الشئ **قوله** وج رفع متعين ولم يقل رفع معين بالخبرية لتعين  
 بما سبق **قوله** ويتقدم قبل الجملة اي الخبرية الاسمية او الفعلية ايضا  
 بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتدأ والخبر نحو فانها لا تنفي الابصار  
**قوله** ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع  
 مقتضى صفة التقديم ان يكون هناك متأخرا فهو اخرج في هذا التوجيه  
 عن مقتضاه وجعله ليجوز ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى

التقدم

التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج  
 التركيب ايضا عن مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس  
 وجها وقوله وذلك بحسب الفهم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا يشتر بان  
 التقييد بقوله قبل الجملة لا اخرج المفعول عن الاعية لا الاحتراز عن  
 متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحتز به عن  
 ان هناك ما يحتز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد ان  
 يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبل اقل فضلا ذكر لي علم به عدم جواز  
 الفصل بين ضمير الشأن والجملة يتمم للضمير او جملة معترضة قوله قبل الجملة  
 اي قبل هذا الجنس من الكلام جعل الجملة للجنس لجعل الجملة بعده لخصه  
 منه فيغايران ردا على من قال وضع الظاهر موضع المضمحل لان تفسير الضمير  
 بالجملة خلاف ما هو شأنه فكان من مظان التقدير ولا يخفى ان ما  
 قيل اهون مما ارتكبه فتدبر احسن التدبر **قوله** وحسن ثانية اذا  
 كان العدة فيها مؤنثا وجه حسنه انه السمع واما ثالثة  
 بناويله بالقصة من غير كون العدة فيها مؤنثا فخر قياسا لخال  
 عن السماع كما حققه الرضي **قوله** والظان قوله يستحق ضمير الشأن والقصة  
 جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعني قوله يفتر اه **قوله** فانه  
 لا يصل للتسمية في هذا الحكم لا يقتضي الدخول في القاعدة ان يكون له  
 دخل فيها وعليه ثبوتها بل يكفي ان يكون لتقييد ضمير الغايب **قوله**  
 وايضا يلزم استدراك قوله فيه بحيث لانه قاعدة اخرى مشبهة لوجوب



تفسير بهذه الجملة دون امر اخر من غير اوحرف تفسير اعلم انه يجوز  
ذكر الضمير من سبق مرجع ان التعيين المرجع من غير حاجة الى منفرد وبتح ان يكون  
ضمير الشأن منه باعتبار انه راجع الى الشأن والقصة لتعينة في المقام فيكون  
ما بعده خيرا صرنا لا تفسير للضمير واشبات انه لم يرجع الى الشأن المتعين  
في المقام وذكر على الابهام ففسره وانه حرط القناد **قوله** فصل هذا الرجل  
التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم لما رأى  
ان توجيها السابق لقوله يتقدم بعيدا يده بتوقف مقام القاعدة عليه  
اذ لولاه لا انتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير هذا  
الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشأن هو قيام زيد ولا يخفى ان هذا  
التركيب مصنوع مستغن عن غيره هو زيد قائم زيد فلا مبالاة بانتقاء  
القاعدة به **قوله** واذا كان متصلا يكون مشتركا بارنا فالاولى  
عدم الفصل بين هذا التعميل والمفصل بالمنفصل **قوله** فان كان علة  
لمراتب نحو التفضيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع  
كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مشتركا والافان **قوله**  
فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة يريد عمدة لادليل عليها الاستقلال ما بعد  
والا فالبتداء مع كونه عمدة **قوله** ومثاله اي مثال الخذف الضعيف ان  
من يدخل الكنيسة واما جعل اسم ان ضمير الشأن لان كلمة ان لا تدخل على  
كلم المجازات كتب الشارح في الحاشية الكنيسة معبد النصارى الجاذب جمع  
جود وهو ولد البقرة الوحشية **قوله** فانه مع كونه منصوبا لا لازم فليس

حذفه جادة لاهل المشا وطريقا واما قوله مع ان ان الفتوحة اقوى  
شبهها بالفعل من المكسورة فيه بحث لان الفتوحة كدزينة وان المكسورة  
كفقتا مل قوله وهو اي اسماء الاشارة ذاحال كونها فيه ان ذال خبرها  
بل الخبر المجمع فليس في افعلا للنسبة حتى يصح جعل ذاحال ابل الفاعل هو  
المجمع من حيث المجمع تدبر ولولاهذه القيمة لكان لتوجيهه الفضيلة  
وقد هي محذوف اعلم **قوله** ان هذان لساحران على احد الوجوه  
ثاني ان ههنا بمنع نعم وثالثها ضمير الشأن محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية  
ويرد الوجه الثاني ان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتداء والثالث  
ان حذف ضمير الشأن ضعيف **قوله** وانه بفتح الالف والياء اي الالف  
من ذا والياء من ذي فالظاهر والياء **قوله** بوصل الياء الى اصل من الاشياء  
او من ابدال الالف بالياء والياء معا **قوله** ولا يشي من لغاته اي لا يورد  
على صورة المشقة والافلا تشية في المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع للمعنيين  
ولو كان مشي لم يكن في مفهومه تعيين لان المعرفة لا تشي الا بعد التشكيك  
قوله واذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال المعرفة لا تشي  
الالف المحمول اصلها وكذا كتب فيه الواو لئلا يلتبس الى بالي حرف جر  
ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا تظن انها  
تكتب بالياء في ذلك لان المكتوب فيه مركز الهمزة **قوله** فهو ليس بالحقيقة  
منها يعني من فوايد كلمة الحقوق التسمية على انها ليست في الحقيقة منه  
على ما يوهده شدة الامتراج وكتابتها في الحاشية ولم يلحق بها



ولم يتصل بها الا يوم عدم جواز الفصل بينهما وبين ذامع انه  
بكلمة انا وانتم وهو واخوانها كثير منه قوله نقاها انتم اولاء **قوله**  
لا متناع وقوع الظاهر موقعها قبل يمنع وقوع الظاهر موقع ضمير فعل  
ويفعل وتفعل مع انها اسماء وفيه ان ضمير فعل مثلا ليس من مقولة المش  
واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافتراقا وقبل الدليل على حرفتيها انه غير  
مستقل بالمفهومية ومعنى ذلك اننا انبت بسكون التاء ومعنى ذلك  
انت ولا يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا يحمل له من الاعراب  
فيكون الكاف في ذلك حرفا **قوله** وهي اى حروف الخطاب خمسة تانيت  
خمة لتذكير ميمزها وهي حروف الخطاب والحرف يذكر ويؤنث ولو اعتبر  
تانيته هنا وقال وهي خمس كان فيه تقرير لخرقة حروف الخطاب الا انه  
راى المناسبة بقوله خمة في خمة **قوله** مضروبة في خمة  
حمره جعل قوله خمة في خمة لا فائدة ضرب الخمة في الخمة وهو  
ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد هي خمة موجودة من اسم  
الاشارة فيكون خمة وعشرين **قوله** واغا قلنا من انواع يعني  
يرتقى ما يتصل به حرف الخطاب بلاخلاق الى ستة فلا يريد ان ما عد  
من الواحد تسعة **قوله** وذلك للبعد وذلك للتوسط لا يستعمل  
الكاف الا للمتوسط او البعيد واللام للتصميم على البعد **قوله** ولما  
راى المصرون نقول نبته على ان حكمه هذا مستند على تقبه  
ومشاهدته الاستعمال ويؤيد ما ذكره انه لم يقل وهي ذا المذكر القرب

فهم

**قوله** ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك يبقده ان كلمة ذلك  
هنا مشا اليه متوسطا يستحق ذلك **قوله** على سبيل التشبيه بالمكان سواء  
كان ذلك الغير ذافا نحو هناك الولاية لله الحق او غيره وقوله واماما  
عدها اشارة الى وجه صوة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ  
وهو ان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينها  
وبين ما عدها فترقا اخر الاستعمال في المكان وهو ان هذه الالفاظ  
لا تكون الا ظرفا والمستعمل في المكان ما عدها الا يلزم ان يكون ظرفا **قوله**  
او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة بنى تفسير الكلام على  
القولين في الافعال الناقصة القول الثاني انه لا حصر لها والاو انما  
منصورة فيها ضبط وما عدها مما التزم بعدم رفعه منصوب افعا  
تامة لا تنفك عن الاحوال فان منصوب ما بعدها احوال فتقدم ما هو  
في البيان الا انه جعل المنصوب هنا تميزا ولا يبعد ولو جعله حالا كان  
افقو بما تقر في محله وجعله بعد كونه فعلا ناقصا يعنى صار وهو  
غير ظاهر والظ انه بمعنى كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاول واداء  
بالناقص جزء الجزء وهذا اغايم لو كان المبتداء او الخبر او المفعول  
بمجموع العلة والموصول وليكن ذلك بل هو الموصول والعلة تفسير له  
والانصب له من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلة الامتياز بها لا  
الاماخذ امعها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه ما انشأه من امثال  
لا يتم الدليل ولا يتم البيان من ان البيان تمام بدو في التمام والتركيب



كناية عن نفي البيان والدليل فاللفظ هنا ما لا يكون جزءا لا بصلية  
**قوله** ولغايل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة لا يقال ان يعرف الصلة  
يصدق على الشرط والاسماء الشريطة نحو من تعرفه وما تفعله افعله  
الى غير ذلك لاننا نقول ان في قولنا من تعرف مفعول تصرب فرب جزء  
بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال بل يجب ان يحمل الصلة على  
الاصطلاح والالزم نقض الحد من الشريطة فقد يسمى شيئا **قوله**  
وذكر العايد مع انه ما خوفي في مفهوم الصلة لا يخفى انه كقولهم مع ذلك  
يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزءا لفظا لدخوله في مفهوم الصلة **قوله**  
ولما كانت الصلة بغيره ليس المقصود تعريف الصلة هو ظاهر السوق حتى  
يرد ان التعريف بغيره مانع قوله عتيم بقوله وصلة اي صلة ما لا يتم  
جزءا لا بصلية جملة خبرية نعم ما قبل وقال الموصول ما لا يتم جزءا لا بصلية  
جملة خبرية وضمير له كان اوضح واخص **قوله** او ما في معناها الاحاطة  
الى هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مفعولهما مركبان  
تامان خبرتان **قوله** والعايد ضمير لا غير لم يفرق المالك في التسهيل بين  
العايد الى المبتداء والموصول فالحق ان الماد بالضمير اعتمد منه وما ينوب  
منابه قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اي اسم فاعل  
مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول  
يريد ان صلته من بين الجمل هذه الجملة فالقصر بها ليس لانها  
لم تدخل في تعريف الصلة وان الصلة المفردة ما عداها بل لا

لاحتصاص الالف واللام ببعض الجمل وهي اسم الفاعل مفعول او اسم المفعول  
مع مفعوله والاولى ان يقول وصل الالف واللام فقط اسم فاعل او مفعول  
لا غير ولا يجوز ان يكون صلته صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانها بعد ذلك  
عن الفعل العدم الدلالة على الحدوث لا يؤولت باللفظ فلا يصير ان معنى الجملة  
وهي ان الموصولات يعنى المرجع مأخوذ من السياق وايضا مضافا  
الى الموصوف لفظا او تقدير ابعين الذي وزعية وكذا قوله وانه بمعنى التي يريد  
وزعية النسب الابن طي قلبت في النسبة احدي اليدين الفاء والاخرى  
هزة تحذف من اجتماع الياءات وذا بعد ما جوز الكوفون كون ذا  
وجوه اسماء الاشارة موصولة بعد ما استقرها بانه كانت او لا ولم يجوز  
الا اذا بشرط كونه بعد ما اوسر المتكلمين اذ لم يكن زائدا كما في قوله  
تقاسم الذي يقرض الله وضاح حسن اي من الذي فان زائدا اذ بوجه  
موصول والعايد المفعول سوى عايد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه  
لخفاء موصوليتها والضمير احد دلالة موصوليتها الا ان كان فاعلا  
بعض التقييد بالمفعول الاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يخصه بل يقع  
المجرور والرفوع ايضا ولا يخفى ان عذرا التقييد ضعيفا والاولى ان  
الحذف فيه كشرط لا خصه وحذف الرفوع اذا كان مبتدأ ويجوز بشرط  
ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اي او بطول الصلة  
كقوله تقاسم وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة  
بالعطف وحذف المجرور بشرط ان يخرج من جزمين يطلبه الصلة او

ياضا فة



صفة ناصبة له تقدير نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه **قوله**  
باب الاخبار بالذي فقيد الاخبار به لانه اول ما يعرفه التعلم من الموصولات  
ولانه جرى العادة بالتميز به والافق جار في كل من الموصولات فتقول  
من ضربته زيد وما فعلته خير فقله او ما يقوم مقامه يريد به الالف  
واللازم وح المراد بالذي الذي وفروعه اذ يلزم ان يخبر باللذان مثلا  
ولك ان تدرجه في قوله او ما يقوم مقامه وقوله **قوله** ما في  
العلم لا مضارع العلم فاعرفه **قوله** بعد بيانهم طريقة الاخبار وذا غير لازم  
لان الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم فتذكر فيه مسئلة يصدير الذي وضع  
الضمير موضع الخبر عنه وتأخير الخبر عنه لانه من وقوع المسائل النحوية وليس موضعها  
في هذا الباب تأمل قوله اي باستعانة الذي او بما يعبر عنه بالذي فالباء  
صلة الاخبار قوله صدرتها هذا يشعر بان يكون من مواضع وجوب  
تقديم المبتدأ ان يكون موصولا ولم يذكر في موضعه شئ من كتب النحوي فاعلم  
اراد والتصدير عملا بما هو الاصل في باب المبتدأ **قوله** اي في موضع ما هو خبر  
عنه بالذي يريد ان التغيير بالخبر عنه باعتبار ما يؤل ولك ان تريد بكلمة عن  
التقليل اي الخبر عن جهة وسببه **قوله** واخرته اي الخبر عنه عن الضمير اعتبر  
التأخير بالنسبة الى الضمير والظاهر اعتباره مقابلا لتصدير الذي فيكون بالنسبة  
الى الجملة **قوله** ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها يشعر كلامه بان ذلك  
في الاخبار عن زيد في المثال المذكور اخذ اسم الفاعل او المفعول فتقول  
الضاربه انا زيد او تقول المضروب لي زيد فتنبه وتنبه بالتقليل على ما صرح

الشاب من شرط الجملة الفعلية ولذا التي به مع انه ليس من رايه  
تقليل المسائل كاليتين وسوف حرفان في بحثه لان الشين يفيد  
التأخير كما ان صيغة المستقبل تفيد وصيغة الماضي تفيد التقديم فاذا  
لم يبالوا في الاخبار بالالف واللام بقوت الزمان الدال عليه بالجملة جاز  
ان لا يبالوا بقوت ما يفيد السنين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه  
يجوز ان يؤخذ من الفعل التي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار  
عن زيد لم يتم زيد الا قيام زيد الا قيام زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار  
عن زيد في زيد قائم بالالف واللام فتقول القائم زيد قلت القائم الذي  
جزء الذي جزء الجملة الاولى مفرد والذي في القيام جملة وفي معنى الفعل  
فلا يصح قيام احدهما مقام الآخر **قوله** ووضع عايد الموصول موضع  
هذا عند التفصيل امران وضع الضمير موضع الخبر عنه وجعل للموصول  
فالموصول فالامور اربعة فاحفظها بسهولة عليك استفتاح جمع  
ما ذكره **قوله** في ضمير الشأن قبل الانفع في الضمير المهم **قوله** المصدر العامل  
الاخر الا في العامل **قوله** والحال الا في ما يجب تنكيره فاعرفه به ذلك  
غير افيه لطافة **قوله** وما الاسمية تحقيق لما الموصولة وبيان انه  
ليس مما يختص بالموصولات وكذا ما ذكره في اخواته فليس ببيان لما  
ليس بموصولة في باب تقريب كما ظن وتنبه بوصف ما على ان ما الموصولة  
مشتركة بين المعنى الاسم والحرف ايضا وبما الخبر تحقيق الموصول الى استيفاء هذه  
الكلمات استغنى عن وضع باب لها وقس عليه بيان فعال غير اسم الفعل في  
باب اسماء الافعال **قوله** فانها اما كافة نحو انما زيد قائم فيه انها قد يكون



مصدرية وقد تكون زائدة ايضا **قوله** استغماية باقية على معنى  
الاستغمام او مستعارة للمعنى من معان مناسب الاستغمام كالتحقير  
والتعظيم والتعجب والانكار ويجوز فيها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن  
معها واثنائها قليل **قوله** ربما نكره النفس قبل جاز ان يكون نكاحا كفاة  
قال المصنف ان الخفاة اختاروا كونها موصوفة لتلايلهم حذف واقامة  
للمار والمجور مقامه يعني من الامر ذلك قليل الا بشرط فقد ههنا والاول  
ان يقال ان الخفاة اختاروا للاستغماية عن تكلو من حدس **قوله**  
او تضمن نكره ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة من او جعله بالتعريض  
والمبادر عن البيان بعد كلمة ما وقوله له فرجه جملة فعلية جعلها  
صفة الامر بتاويله بالنكر تكلو ما لا يعنيه **قوله** وتامة قيل اي غير  
محتاجه الى صلة او صفة قلت او موصوف وقوله بمعنى شئ صفة  
لتامة ذكره تنصيصا على اختيار مذهب الخ على دون سبويه ولك ان  
تجعله بيانا لما في ماسوى الموصولة ويحصل القايدة السابقة ضمنا  
**قوله** وصفة نفي اضربه ضربا ما اضربا اي ضربا كان او ضربا حقيقا او عظيما  
او نوع ضرب فان التوضيف بما اتم التعميم او التظيم <sup>بما</sup> <sup>التعظيم</sup> او التحقير النوعية وتفاوت  
معناها بحسب المقامات واختار المصنف ما صفة اسميه لاحرفية كما زعم  
البعض **قوله** ومن لم يقل ومن الاستية احتراز عن الحرفية الزائدة لعدم  
المبالاة بها اذ لم يشترها البصرية **قوله** الا في التام ودعى الى على حيث  
ومن الباحث المهمة التي لا ينبغي ان يدعى الناطق في هذا المقام ان من في  
وجوهها لذوي العلم ولا تقع على ما يعلم الاقلية وما لا يعلم الاقلية

ولصفة

ولصفة العالم فنقول ما يزيد في السؤال عن صفة <sup>ببداية</sup> والليحور ماهية وحققة  
ومن ماهية الشئ وهو في اللفظ من نسبة الى اللفظ ما والفرقة تتراد  
في ثنائي مقصورا ريد به نفسه يقال لفظيا ولا قلبت الفرقة هاء او نقول  
انه منسوب الى ماهو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كذا في الرضى **قوله** والوصفة  
نحو يا ايها الرجل حمى الرضى كونها معرفة بالنداء واجاز لا تخفى كونها  
نكرة موصوفة **قوله** وهي معربة بالاتفاق وجدها نضر المصنف **قوله**  
وجدها على ردا عرب اللذان وذو الطائفة وقد ضيع الشارح ما قصد  
بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق فافهم **قوله** الا اذا حذف صدر صلتها  
وكانت مضافة ويكون الصدر عايد فيسبغ على الضم ويسويده بجين  
اعرابها ايضا فان لم تكن مضافة فالاعراب **قوله** فبني قراء بالضم  
اي عند بعض من قراء بالضم منهم من جعله استغماية ميا جعل الجملة  
صفة شعبة بتقدير مفعول فيهم ايهم استند **قوله** وفي ماذا صنعت  
وجها من الاعمى موصولة ولا زيادة زائدة الا بعد ما ومن الاستغماية  
والاول فيما ذاهو ومن ذاهو خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون  
بمعنى الذي وما فوقك من ذاهو ايما فذا فيه اسم الاشياء لا غير ويجعل في  
من الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم اشارة كما في قوله تعالى  
امن هذا الذي فان هاء التشبيه لا تدخل الا اسم الاشارة والمقصود  
من بيان الوجهين في ماذا صنعت الاشارة الى ان اشبهت ذاموصولة  
مبنى على الاحتمال وليس بثبوتية بمحكم لجواز الحكم بزيادة فان قلت



فأوجه رفع الخبر قلت جعل صنعت خبرا يجذف العائد إلى المبتداء  
 وإذا كان قليلا وإنما قال فيما ذامنت احترازا عن مثل ما ذاك كان  
 الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع مصدر امر فوعا بمعنى الرفع ولك  
 أن يجعله فعلا بمجمله لا قوله ما كان أي اسم كان الظاهر أي اسماء كانت  
 يقال كان هذه تحتل القام والتقصان والضرورة والزيادة ولا يخفى  
 أن الثالث أنسب ومن حق أسماء الأفعال أن لا يكون لها أعراب  
 كالماضي والأمر وقبل هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتداء فاعل  
 مسد الخبر كما في قولنا أقام زيد وهذا هو الذي اختاره <sup>المصنف</sup>  
 الفصل وأن فاتته بيان المبتداء في هذا الكتاب وقيل هي مصدر منصوبة  
 بأفعال محذوفة وبنائي تقدير الفعل كونها اسم فعل قوله مثل زيد  
 زيدا أو أمهله مثال لما هو بمعنى الأمر ولما هو بمعنى المتعدي كونهما  
 مثالا لما هو بمعنى الماض والأمر ولما هو اسم فعل وغير اسم فعل ولما أسر  
 فعل فقط ولما استعمل في معناه الأصلي ولم يستعمل فيه فقط وزيد لما هو  
 تصغير مخفوق الأرواد بمعنى الرفق وأما تصغير ردد بالضم بمعنى الرفق عرفت  
 إلى المقول تصغير بمعنى الإهمال أو جعله بعينه <sup>الفتح في الحاشية</sup> الفتح  
 الحال في المقاموس الفتح بالضم الحال من اللوم <sup>و</sup> فعل بمعنى الأمر المشتق  
 من الثلاثي يهمن من الثلاثي صفة الأمر بتقدير المشتق وتقدير الكاين أعرف  
 ويصح أن يكون حالا من ضمير بمعنى الأمر أي كايما من الثلاثي ولا يخفى أن كون  
 الشيء قياسا لا يفتقر إلى شيء من كل لفظ في كلام العرب بل يفتقر إلى الإيجاب

التوق في أخذه عن السماع فلك أن تأخذ فعلا من كل فعل وإن لم تسمعه  
 من العرب فكون فعلا قياسا يقتضي أن يصح لك أن تأخذ قوام من قام  
 وإن لم يجز فلا ينافي كونه قياسا إن بناءه وكون بناءه على الكتيبيسيان  
 غير متوقفين على السماع فافهم <sup>الانذار</sup> قار بعينه صوت من التقويت  
 وعراي وتلاعبوا أيها البصيان بالعمرة وهو لبعينه لهم قال اليرد قار  
 حكاية صوت الرعد وعراي حكاية صوت البصيان قبل فيه أن الحكاية لا  
 تقتضي لو كانا صوتين لقبيل قار قار وعراي وفيه أن معناه أنه امر  
 بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت البصيان في مقام اللغبي بهذه اللغبة  
 وأعلم أن قوله فاتفقوا على أنه لم يأت الانذار بمعناه اسم الفعل بعينه إلا  
 لم يوجد من الرباعي الانذار إلا أن فعال بعينه الأمر لم يأت الانذار إلا أن  
 فعال بعينه الأمر لم يأت من الرباعي وما ذكره من قار وعراي ليس فعال  
 كما لا يخفى ولم يبق إلى الآن دليل قاطع على ترفيقه وقال أن من كان  
 مذهبه أجمع أو زان فعالا أمرا أو صفة أو مصدرا أو علما مؤنثا فلما  
 فإذا استعمل بها مذكور وجب عدم انفرادها ويجوز عند الحاجة جعلها منمرفة  
 وهذا من مذهب دليل على تردد في كونها مؤنثة وحال كونها صفة  
 لمؤنث لم يجز فعال صفة في المذكر وجميعها تسعمل من دون موصوف  
 وهي أما لازمة للنداء سماعا نحو يا فاساق وأما غير لازمة له وهي على  
 ضربين أحدهما صار علم جنس بالقلبة كحيان اللينة وهي في الأصل كقول ما  
 يجيد أي تجذف ثم اختصت بالقلبة بجنس الناي والقرص الثاني ما يقع



على وصفينها نحو قطاط او قاط كافيّة كيف والاصل في كل معدول  
عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه يرد عليه ان ثلاث  
عدل عن ثلاثة ثلاثة وثلاثة ثلثة ليست بتمامها اسماء لفظا مركبا  
من اسمين وخرج عن التركيب الى التسمية الا ان يقال المراد ان الاصل  
ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما التام منه اصله علماء الاعيان  
حال من صير مبنى وقوله معرب مستغن عن التقييد به يجعل ضمير راجعا الى  
فعله التقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب ومبنى ان  
فيه والا لاجتمع على معنى واحد علمان او احتيج الى حذف مولى احدهما كما  
عرفت في باب التنارع وقوله مؤنثا صفة علماء وذكره للتشبيه فاقولت  
الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمى به مذكرا فانه ليس علماء مؤنثا قلت هو علم  
مؤنث لان الزايد على الثلثة لا يخرج بسميه مذكرا عن التانيث يعني ان  
انه احتراز عن ذهابه اذا جعل علماء المذكر ولا يخفى ان بناء فعال علماء  
مؤنثا للاعيان ينتقض بذهاب اذا جعل علماء المؤنث فانه لا يبنى اتفاقا  
الا ان يقال المراد بكونه علماء بكونه علماء في اصل وضعه من غير نقل عن غير  
العلم وحيث يتم كلام الشارح ايضا ان قيد مؤنث ليس للاحتراز فتأمل  
لقطام وغلاب هما علم امرأة فاكثروا يوافقون الجازين في بنيائيه  
واقولهم لا يفرقون بين ذات الرأ وغيرها بل يحكمون باعراب الكل فنفى قول  
المص معرب في تميم كعلم الاما اخره راء فانه ليس بمعرب في تميم كعلم بل عند  
اقلهم وجه الاكثرين ان الراء هاء هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندى

واوضح

واوضحه الشارح والشهور في كتبهم وجه اخر وهو ان الاملا في  
زوات الراء مستحسنة والصحيح كسرهما فالترزم اعلم ان  
الاصوات الجارية على لفظ الانسان بل على لفظ العرب اما الرجاء وعاء  
او غيد لا من تسكين البهجة او حمله على التشديد انا خته كما اذا قلت غ  
لاناخه البعير لا انتفاء التركيب فيها في داخله في قوله او وقع غير مركب  
والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل  
الحكاية قال الفاضل الهندى لانه ح اسم الاصوات وبه يشعر قوله وهو بهذا  
الاعتبار ليست باسماء وله وجه ثان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت  
حين السمين فيها قال زيد بن خنيس وقال فلان غاق فيصير القسمان قسما  
واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت احضاره بذاته  
اما الحكم على المحرر او يطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الانقارط وعلى  
كل تقدير فهو صوت وليس باسم لا يقال يراد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء  
يعتبر الاسم حقيقة او حكما لا نافع في الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا  
عد قسمان من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى  
قسمين بهذا الاعتبار ان يكون الاصوات معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها  
بهذا الاعتبار ويكون انقسامه لغير هذا الاعتبار والمقارن المراد بالاصوات  
وكذا كل قسم من قسم المبني ما يشمل الادب نفسه والمستعمل لما هو الغرض  
منه والالكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا وتعرف في الاصوات  
كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكمي به صوت او صوت به



للإيهام يقع مثلا الاو لا يجعل ذكر الإيهام للتشليل حتى يشمل الطيور وغيرها  
بل يجعل التعليل للتشليل ليشمل دواعي أخرى للتصويت به من قضاء نجب  
او تسكين توجع او تخفيف تحسر فتشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد  
لا بد منه لغير دخول هذا القسم واقاما وجهه به الشارح اقضاء للقاضل  
الهندي فهو على ما ترى قدع ما كدر وخدما صفا قبل ذلك لانه لما كان  
هذا القسم ان قابله القاضل الهندي وكأنه اراد ان يتعلق بالغير كما  
في تقويت الإيهام فان الصوت يلحق الى البيه وكما في حكاية الصوت فانه  
للاسماع الغير ذلك الصوت اقرب من التركيب مع الغير لانه لتفهيم الغير للحالة  
وما لم يتعلق بالغير كوى للتعب فانه يتلفظه بعقصة الطبع من غير نظر الى الغير  
في غاية البعد من التركيب مع الغير واذا افاد المرئى ما هو اقرب الى الغير  
معربا فاهو ابعد منه بطريق الاو لا يكون معربا وفيه ان بعده عن الاعراب  
لا يوجب اولوية الحاقها بالمتبع لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث  
ملحقة بالاسماء البنية ايضا المركبات اى المركبات المعدودة من المبنى  
تسمى عبارته هذه بانه جعل اللام للمعرب فكل اسم فلا يقع التعريف لقومها  
على صحة اه عليه الحال وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا  
لجزء من المركب كل اسم لا يلائم جعل التعريف في اخواته المذكورات على ما هو  
ظاهر كلام المعروبان الشارح وجعل اللام للجنس وبطلة للجمعية لا يلائم  
جعل نظايرها معهودات فلهذا العبارة من الصواعقة الى حمل المذكورات  
على الاجناس الممهودات كل اسم اه صرح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو

هو اعم اعتمدا على تعينه بالقرينة كما في اخواته لان القرينة محضه بالاسم  
اه صرح بالمتبع كانه في قسم الاسم المبنى والمركب المحدود وهذا اعم من الاسم المبنى الاو  
ان يعطى معرب وبهذا اسقط ما ذكره الرضى مع انه ساقط في نفسه من ان  
قوله اسم غير محتاج اليه كما في ما يورد الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء على ان  
ايهام قولنا كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعوى الى التفرع  
كل اسم فاما ملحق انه لا يصح وصف المركبات بالمعدودة من المبنى الا ان  
يراد بالمعدود من المبنى اعم من المعدود بنفسه او بجزئه فافهم من كلمتين  
حقيقة او حكما اسمين او فقلين اه ما وجد من هذه الاقسام التركيبين  
اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو يسويه ومن اسم وفعل نحو نحت فانه  
مركب من نحت بالضم وهو مركب بوخته عن الابن وجد عند هم ضم اسمه  
نمقرب اليه خرب بيت المقدس على القائموس ونصرا في التفسير ليس  
بنيها نسبة اصلا الى الحال ولا قبل التركيب في بيان الرضى حيث قال اى  
ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه الرد انه عدول من عدم العبارة  
بل ادعائه لكنه ليس بذلك لان الاسم مستغن عن الوصف والتعريف بانتفاء  
النسبة في الحال فالحاجة الى التعريف بانتفاء النسبة قبل الاسمية فحمله  
على اليوم يوجب اعتبارا ولا يحتاج اليه في التعريف نعم قوله قبل التركيبين  
من قوله قبل العلمية لشمله خمسة عشر ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد  
خمس عشرة اراد بنحو خمسة عشر خمسة عشر وبيت بيت والاو ان  
يقال في التعليل لان بين جزئه قبل التركيب مثل نسبة العطف وبهذا



اندفع ما يمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج عن خمسة عشر <sup>لست معتدرا</sup>  
 ولا يفسر على ما يستفاد من كلامه لا مكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد  
 ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس لتعيين النسبة على وجه يخرج من هذه النسبة فلم  
 يكن من العسوية في شيء نعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندى حيث قال اى النسبة  
 اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة <sup>مفع</sup> فخرج عن قابضنا وعبد الله والنجم  
 ويريد لس على وجه يخرج عن خمسة عشر والاحسن ان يقال المراد بالنسبة <sup>نسبة</sup>  
 معومه يرد عليه انه لو كان هيئة خمسة عشر موضوعة لبيان <sup>العطف</sup>  
 فالنسبة معومه من ظاهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا لان ظاهر الهيئة  
 ولا باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون احسن من كل وجه <sup>حسبه</sup>  
 والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل على نسبة بين خمسة وعشر بل بين عشرة وما  
 نسب الي خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة بين خمسة وعشر بالعطف على ان خمسة  
 عشر كعقل مركب من خمسة وعشر تركيب الحروف لفصل الاسم الا ان الفرق بينهما  
 ان خمسة عشر ينوب من اربعة وعشرة فهذا الاعتبار جعل متفهما لمفع الحرف  
 وجعل مبنا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعليد وهذا هو التحقيق الذي افاده  
 التوفيق وبهذا يظهر جعل خمسة عشر من الاسم المبني بلا تسامح فاغتمه  
 وان كان محال فالما هو المشهور بين الجهور فان الحق بعد ظهور كل الظهور  
 احق من غيره وان كان ثابتا على صفات الستين والشهور واغاورد  
 مثالين ليعلم ان البناء لم يجعل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى يشبه  
 على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على تضمين مفع الحرف وان

لم يكن شيء من جزئيه عددا حتى يثبت بيت فالاولى ان يقال او ردتا لئلا  
 احدهما تضم الحرف في نفس التركيب والاخر تضمنه في اصله  
 وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل حاصل الجواب ان المراد بتضمن التثنية  
 حرفا من تضمين الثاني في الحال او في الاصل فحادي عشرة في الاصل احد عشر  
 الا انه غير الاحد الحادي في العطف وان لم يوجد في المعبر اليه لكنه <sup>يوجد</sup>  
 في المعبر عنه والاولى ان مفع العطف موجود في حادي عشر لكن العطف <sup>معطوف</sup>  
 على واحد تضمنه الحادي لا على الحادي اذا مفع على ذات له الواحد والعشرة  
 في كلام الرضى الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيح واختصاص  
 ما يدل على ما يذكرنا حيث قال عطف الثاني لفظا على تلك القوة <sup>يغني</sup> الحادي  
 الذي غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المفع على العدد المشتق  
 ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد ولا عدد على متعدد  
 لاسما لهما كما بينا لكن المعطوف عليه الحقيقة مدلول المعطوف عليه <sup>ظاهرا</sup>  
 هذه عبارته والاعراب الثاني في مساححة والمفع اجرى الاعراب  
 على الثاني والآف المربى الاعراب الجارى على المركب هو مجموع المركب للجزء  
 الثاني وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنا لتقدير الحكم لموافق  
 ما هو الاشر والاولى والا فقد نقل الرضى جواز اعراب الجزء الثاني  
 المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام وفي بحث غير  
 المصنف والاولى ان كان قابلا للاعراب كان قوله ان لم يكن مبنا قبل  
 التركيب لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المصنف في الاصح اعرابا الثاني



مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افعي اللفظ تكلف في عبارة المع  
تكثر للفايدة والاقالوا اضع عنها ليس الاتر جمع بناء الاول واعراب  
الثاني على غير الاتر جمع بناء الاول وضع صرف الثاني على غيره وتوجيه  
ما ذكره جعل قوله بعلبك تفيد الاعراب الثاني لا غشلا خب  
جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كناية عن كذا يعني  
ويكون كناية تكلم بما يستدل به عليه وان تكلم بشي وان تزدحم او  
بلفظ تجاذبه جانبا حقيقة ومجان والكل ما يكتفي به اذ كثر منه  
معرب كناية عن الفرج او عن القبح الذي يستعجن ذكره وفلان  
وفلانة وكبر منه ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما ولا  
كل بعض لا فرق بينه وبين كذا ما يكتفي به والصواب ولا بعض مبهم وكان السيو  
من الناسخ وكذلك لم يقل بعض الكنايات بقي انه ما وجه الاصطلاح  
في الكنايات دون الظروف لكونها موضوعا وضع الحروف اي وضعت  
ثنائية ويأتي هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس كمراسم ناقص معنى  
على السكون او مؤلفة من كاف التشبيه وما قصرت واسكنت وهي الاستغناء  
وينصب ما بعده تمييزا للخير ويخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول  
كرم رجل كرم اتاه هذا وقد يلوح من كلامه وجه اخر لبناء الاستغناء  
الاستفهامية واخر لبناء الجزية فتأمل وجاء كذا كناية عن غير العاد  
ايضا خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره اما مجرور عطوف  
على يوم السبت او مرفوع عطوف على خوفه محي بمفعليته وكيت ايضا

في

في القاموس كيت وكيت وبكيت وبكيت وكذا وكذا والتاء فيهما ما في الاصل  
هذا وتفصيله انهما في الاصل كيت ونية على وزن المرتة حذف التاء  
وابدل عنها تاء التانيث كما في بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل  
والوقف عليها ما ح بالهاء ولا يكون الامتوج حين كذا في الرضى وبين جواز  
بناء ثهما على الضم ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين بواو العطف  
وانما بنا لان كل واحد منهما لا يخفى انه بهذا الوجه لا يصير من شئ  
من قسم الشيء لان مشابهة بني الاصل ولا ما وقع غير مكرر وله نظاير  
برد عليك واحد بعد واحد فلا تقفل فرتبته في البناء مخطئة عن اخواتها  
لانه في الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والتون تقوين جعل الشون بمنزلة  
لام الكلمة فصار كانه مبني على السكون ويحتمل ان لا يقول المعرب بانه  
لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا جهة فان قلت جعل  
كالوسط ايضا تخم قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين في كونه  
طرفا ويميز عنهما بكونه وسطا فلا تخم فلا جهة في اخراجه عن الحكم  
الى ما قاله الفاضل الهندى انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضى ان الشايل  
في الاغلب لا يعرف القلة والكثرة فحليها على الدرجة الوسطى والاولى والوجه  
ان يقال نصب ميز كم الاستفهامية لانه جعل ميز كم الجزية كالطرفين  
دفعاً للضم فلو جعل ميز كم الاستفهامية مثلها احدها لا التيسر  
بكم الجزية فجعل كالوسط عتزا ولم يوكس لان كم الجزية متقدمة على  
الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الجزية فجعل كالطرفين لان الطرف



مقدم على الوسط لكن يجوز ان يحتمل ان يكون كره هذا رد لقول  
الرضي ولا دل على جواز كتاب من كتب هذا الفن بانه دل عليه كلام  
الزمخشري في تفسير الآية ومما يرد ما ذكره قيل هذا الكلام انه يجوز  
جزمه بذكر الاستفهامية المجردة بحرف الجر نحو على كره بنى بيك وبكم  
رجل مررت والجوز قصد تطابق كره وتميز جاز والجر عند النسيب  
اضافة كره الى تميزه كما في الخبرية وعند النجاة هو محمول على مقدار ويجوز  
اظهارها قصد التطابق وهذا وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكره الاستفهامية  
تميزها منصوب بفرد من غير انشاء بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل  
من فيها والخبرية ايضا تدل على انشاء التكنية هذا اولى مما ذكره الفاضل  
الهندى ان الخبرية نقيضة رتبة التي لانشاء التقليل لانه تطويل القسمة  
بلافاضة وينبغي ان يعلم ان كون كره لانشاء التكثر وكون رتبة لانشاء  
التقليل لا يخرجان كلاما فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء راجع  
الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق بالحكم الخبري لوقال وكتاها  
اه نعم ما فعل ان في ذكر كلاهما تذكير لان تأنيث كره كما شاء في السنة  
التي تاول عليه لتاويلها فقوله كره الاستفهامية في تاويل كلمة كره الاستفهامية  
والظاهر في التذكير فقوله فهو على تاويل كلاهذين النوعين كما ترى  
ليس على ما ينبغي ولو قيل بالتاويل فالظاهر كلاهذين اللفظين  
او الاسمين اى كل واحد منهما اشار الى وجه افراد الخبر ومن جهة  
ان كلا مفرد اللفظ وهما وجه لفظ وهو فية على ان كليهما واحد

بالذات

بالذات والتعدد اعتبارى وذكر كلاهما يتكلف اعتبار التعدد لا يتوهم  
تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتبار كره فكل ما بعده فعل او شبهه  
نية على ان المراد بالفعل ما بعده وشبهه ليشمل نحو كره يوم انت ساير وكره  
رجل انت ضارب او متعلق ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل عنه  
فهو يعم المشتغل بالضمير والمتعلق في بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الانشاء  
او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشيء يتبادر منه الصالح للاشتغال به الموضع  
عنه بالاشتغال بغيره فليجاء بك في كره جاء كره مشتغل عن كره بضميره فلذا اعترض  
الرضي على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه ينتقص بقوله كره جاء كره  
ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء ايضا المشتغل به وان كان  
بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال به فلا انتقاض نظر الى المعنى  
المتبادر فهم الاوضح الاخص فان كان بعده فعل مشتغل به وعمله لا يكون  
الاجمعي التميز اشابه الى دفع ما اعترض به الرضى انه ينتقص بكم يوم ضربت  
لانه ليس منصوبا على اقتضاء فعل فعل بعده فانه يقتضيه منصوبات كثيرة  
وليس نصبة الاعلى الطرفين فاجاب الشارح بان اقتضاءه بكم يوم ليس الا بالظرفية  
وملاك اقتضائه التميز نحوكم رجلا ضربت المفعول به قال الرضى وليس بموقوف  
انتضاها الامفعول بها او طرفا او مصدرا قال او خير كان نحوكم كان  
مالك او مفعولا تابا بالباب فن نحوكم ظننت مالك وانا جعلنا الفعل  
وشبهه اعم من ان يكون مفعولا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب  
قوله كره رجلا ضربته اجاز الفاضل الهندى جعله داخلا في قوله الا فرغ



اي يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب النصيب ومرتبة ما ذكره الرضي انكم  
 رجلا ضربت يجوز رفعه ولكنه ضعيف وكل ما قبله لم يقل وكل ما له مضاف  
 او حرف جر مع انه اخبر واوضح بسببه على جواز تقدم المضاف والجار عليها  
 مع اقتضائها صدر الكلام نحو من ابوك نظر لامثال ويتقضى تلك القاعدة  
 بكم رجل صحيح فانه تضمن كنه هناك للجزئية لان الشبهة لا تكون مبتداء للمعرفة  
 بالاتفاق فيما عدا مثل من ابوك ومررت برجل فاعلم انه ابوك كما مر فكم هنا  
 منصوب المحل او لا هكذا ذكره الرضي وهو غير مضاف لان المرفوع محال ليس بل الجملة  
 الظرفية وهي الناقبة عن الخبر اي مثل كم في تأني الوجوه الاربعة الاعرابية  
 جعل المتبادر اليه بذلك قوله فكل ما بعده ولك ان يحمل المشار اليه من قوله  
 ولما صدر الكلام الى هنا ولما لم يحذف الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام  
 وشرط او له الشارح بان المراد بانه يتاخر تلك الوجوه في جميع الاسماء  
 وجعل غير التاويل في الشبهة فقال مفعلة قوله كذلك ان مثله كم في بعض تلك  
 الوجوه او جميعها اسما للشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك  
 اسما للاستفهام والشرط خازنة لانه لا بد ان يراد جميع اسماء الشرط  
 وباقي اسماء الاستفهام واذا كانتا شرطيتين فكذلك يتاخر فيها كذلك  
 الوجوه الثلاثة واذا كان اسم الشرط مبتداء فعلى الاربعة مذهب خيرة اما الشرط  
 والجزاء او الشرط فقط وهذا ظاهر ابيان المصنف فافهم والجزاء فقط او اسم  
 الشرط مبتداء لا خبر له وفي بعضها وفي مثل تميز كم عمة ويؤيده قوله وقد  
 يحذف باضمار التمييز ولو لا ذكر التمييز هنا لكان الظاهر وقد يحذف التمييز

اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه والاظهار ان المراد هو تمييز في الظاهر فان  
 قلت فليكن الوجه الثلاثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجزا وحذف  
 فلا حاجة الى حمل التمييز في بعض الوجوه قلت يلزم ان يكون الوجوه اربعة  
 ذكره نصبا وجزا وحذف كذلك فلا يحسن جعلها ثلاثة فكان الاليق تأخر هذا  
 عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت للياقة تاخر الفرع عن الاصل  
 في هذا التوجيه مع التحمل في التمييز محله على التمييز في بعض الوجوه فوات في  
 التركيب فالاولى ان يقال المراد بقوله وقد يحذف انه يحذف مثل كم عمة  
 لك يا جبر وحالة فانه الذي سبق انفا فيكون اشارة الى ثلاثة اوجه  
 اخر باعتبار التمييز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تطير المحذوف هذا  
 التمييز تبينا لاحتمال المحذوف بان يكون المصدر كما في كم ضربت او التقدير كما في كم  
 مالك فتأمل فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يقع حذف لان الام يقع غناه  
 ههنا فيكون ذكره ذكر المالا حاجة اليه ولكن ان تقول حذف لانه لا بد  
 كون بعض الظروف اسما كاسماء الاشارة ما اي ظرف جعل ما يقع الطرف  
 بقرينة قوله الظروف ولك ان تبقى على عموم اشارة الى ان من الظروف  
 في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة  
 كما في ما عوض عن المضاف اليه شي فانده ح كانه لا قطع في حذف الظروف  
 ما جبر مجراه لان غايته في كل معنى ان يكون المنسوب اليه او غاية  
 الكلام كانت ما اضيف اليه لان غاية الكلام في كل امر نسي يجب ان يكون النسب  
 اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافة يجب ان تكون المضاف اليه فلما حذف



صحت غايات اي لا حذف بلا عوض من غايات واما ما عوض فيه عن المضاف  
اليه كل وبعضه واذ فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور  
او الغاية العوض وبشرها بالخرق في احتياج للمضاف اليه من غير  
مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة لجواب الاستدلال في حال الاضافة  
فان للاحتياج في معارضا وليس المضاف الى الجملته في الاضافة لهدم  
ظهور اثره في المضاف اليه بل لهدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون  
الحالة ومآلها من الظروف المسموع قطعها اليه عن الاضافة وهي على ما  
ضبطه الرضي مع ما ذكره امام واسفل ودون واو من عل ومن علو  
علو ومن قبل دون ما هو مضمون الاقرو قوله ولا يقاس على ما  
بمعناها يريد فضلا عما ليس بمعناها فساد اي سهل مدخله كذا في  
القاموس اتحاد غفر من باب علم اوفح على ما في القاموس لتبهرها  
بغير كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة الاعجب ان يقال لان  
يعني لا غير لا فرق بين ان يقال جاء زيد في بيت ان يقال جاء زيد لا غير  
والهفلة عن هذا الوجه اعجب وليست شاردة انه لم يجعل حسيبا  
للفايات في الاتهام لانه لا يفهمه لا يتغير كغير ومنها اذا الحكم ببناء اذا  
استدل لا من غير شاهد الاسماء ليقاس في الحكم ببناء على ما يشاهد  
بناؤها مما يشار كها في موجب البناء بخلاف ما بين واى وكيف فان عدم  
التعويل فيها شاهد البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط  
سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين وفي اذا الجزاء عند الاكثرين والرضي

والرضي يرجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفسير في اذا بانها اذا قصد به معنى  
الشرط والقوله قولهم وان جرد معنى الظرفية فالعامل ما هو في موقع الجزاء  
وفيهما اي في اذا معنى الشرط وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى لكن فرق  
بين تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من متى ونظايرها فان اذا غير راسخة في معنى  
الشرط ولا عرفة لها فيه ولذا جاء جاؤها الاسمية بغير فاء واذا كقوله تعالى  
اذا ما عصواها يفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ويحجبونها  
الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الرأس اكذب  
ولا يبعد في المضارع الواقع بعدها والمص اشار الى ضعف معنى الشرطية بقوله  
وفيهما معنى الشرط نأمل ولذلك ان يكون معنى الشرطية الاولى ان يراد  
بقوله ولذلك ان يكون معنى الشرطية غير قوي كمانته عليه بقوله وفيها معنى  
الشرط اخير بعدها الفعول لم يجب كافي متى واخواتها والذي يستفاد من  
الرضي ان يسمى الاسم بعدها شاذ كما نبهنا عليه من قولهم نجسته نجاسة  
بالضم والذي يعني من حد سمع ومنع وانا قيد النجاسة بالضم والمدة لان النجاسة كالظرفية  
صدر النجاسة من حد نصر بمعنى اخذه بغيره والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه  
بعدها هذا بعيد وفيه لزوم المبتدأ في غير باب الاضمار على شريطة التفسير وقوله  
زمانا وقون السبع او مكانه مفعول فيه لما جاءت لا مفعول به واللام تنوذا  
ظرفية وقد سبق انه قال الرضي ان لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغي  
ان يتوهم انه اذا ان عدم بقايتها ظرفية لا يصح في المقام لانها عدت من الظروف  
المبتدئة فلا بد من الظرفية لان مفعولها قد عدا اسمها مع انها مبتدئة عند الجمهور



قول وقد يجي المستقبل كقولهم سوف يعلمون اذا الاغلال في اعناقهم <sup>لست</sup> وذلك  
 المستقبل منزلة المات كونه من اجزاء من عنده المستقبل كما في المثالين ايضا  
 منع كونه في الالة للمستقبل لجواز ان يكون مطلق الوقت كانه قبل سوف يعلمون زمان  
 الاغلال في اعناقهم وفهم كونه مستقبلا بقرينة سوف يعلمون قول وقد يجي للمناجاة  
 نحو خرجت فان زيد قدام في الرضى والاغلب يجي اذ في جوابين فيما واذا في جواب  
 بينا ولا يجي بعد اذ المفاجأة لا الفعل الماضي وبعد اذ المفاجأة في  
 الآلاسمية وقد يجي اذ المفاجأة في غير جوابين فيما ويجي في <sup>واقفا</sup> ~~واقفا~~  
 اذ جاني عمرو وفي الباب اذ اذا ما كانتين المفاجأة ويختص الاولى بالفعلية  
 والثانية بالاسمية ابتعا للمخالف بينهما وبين الزمانية **قوله** اي حال  
 كونها الاستفهام وشرط كانه جعل استفهاما محالا منها مسامحة  
 بتقدير ذاك استفهام لان الاستفهام معناه والظاهر ان المضى جعله  
 ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيها **قوله** وقد جاء في زيد يعني كيف  
 واذا القتال يعني متى قال الرضى يجي اذ يعني كيف نحو اذ يوفكون ويجي <sup>يعني</sup>  
 متى واذا قوله تعالى اذ شئتم على الاوجه الثلاثة ولا يجي يعني متى  
 وكيف الا وبعده فعل قوله والمشور في فتح الهزرة والنون وقد جاء  
 كسرهما يتبادر من هذه العبارة ان يجي كسرهما كجي فتحهما وليس كذلك قال  
 الرضى وكسرته لغة سليم وقال الاندلسي وكسرتونه لغة هذا واختلف  
 في اصله فقيل هو ان زيد فيه ياء وادغم الياء في الياء واليه جرى اهل اللغة  
 حيث ذكره في باب النون وقيل اصله اذ اضيف الى اوان حذف منه الياء والهمزة

واذ غم

والهمزة وادغم الياء في الياء وقيل اصله اي ان حذفته الهمزة وزينة  
 الرضى بانه لم يجي الا ان خاليا عن اللام ولم يجي اي مضاف الى المفرد المعرفة  
 وزينة الاول بان ابن المكان وايا ان للزمان قوله يعني اول المدعى  
 مذ ومنذ اول المدعة وانما يتخص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما  
 بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقول يعني اول زمان  
 الفعل المتقدم ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن  
 المضاف اليه اي مدة ذلك الفعل ولا يحسن تفسير قوله اول المدعة باول  
 مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس له المص **قوله** اي اول زمان عدم  
 رتبة الضمير كضمير رايته وليس فلا يتجه ان الظاهر اول زمان  
 عدم رتبة كما يتوهم **قوله** المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والجمع  
 لو اريد بالمفرد ما يعادل المثنى والجمع لم يعلم انه لا يقع ما رايته مذ  
 ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة فينبغي ان يرد بالمفرد  
 الواحد كما في قوله فيما ساقى وتقول في المفرد من المتعدد اي يقع بعدها  
 الزمان الواحد المعبر وحدته الغير المقصود بقدره **قوله** يعني ما رايته  
 مذ اليومان اللذان صاحبا فيما دفع لما يفهم من كلام الرضى انه  
 لا يخص ما يليهما بالمفرد بل قد يكون المثنى بتاويل المفرد بما هو اعم  
 المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التاويل من تفسيره الجي مشي  
 بقوله اذ المركن المقصود عددا ولو يتصرف الهند في المفرد وجعل  
 المثال المذكور مما يرتفع اليه المقلته وقوله فادام لا يلاحظ



هذا اليوم ان امر واحد لا يحكم عليها بولية المدة حق الا انه  
 اهل بيان وجه ملاحظة اليومين امر واحد بل اوجم بيانه انه لمجرد  
 ملاحظته بهذين اليومين يومين واحد وليس كذلك فنقول هذا <sup>اليوم</sup>  
 لو حظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه جى بالمتن ليتعين انه اي زمان  
 للمصاحبة **قوله** الحصول الثمين المقصود الاظهر ان بقول يوم ليشتمل فيه  
 في قوة يوم الملاقاة **قوله** اي زمان الذي قصد بيانه حال كونه <sup>ملياً</sup>  
 بالعدد جعل الباء في قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذي  
 يطلب صلة الباء لما قال الرضي انه لو لم يول بهذا كان العبارة فيلزم <sup>المقصود</sup>  
 العدد قلت المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصوداً به والكون  
 مقصوداً به نشان اللفظ وانما نشان المقصود مقصوداً واختصار المقصود  
 بالعدد ليشتمل المتن والجمع والمفرد المقيد بالواحدة نحو ما رأيت مذموم  
 ومذمومان ومذاياهم لانها ليست اعداد لكنها تفيد المقصود بالعدد من  
 تعيين الاحاد **قوله** وقد يقع بعدها المصدر ليقال ما يقع بعدها احد  
 هذه الامور بتقدير زمان مضاف بغير او المدة فينبغي ان يجعل من تسمية  
 احواله ولا يفصل بينهما ببيان المعنى الثاني لاننا نقول ما رأيت مذمومت  
 ان اريد زمان حدوث السفر فهو لا والمدة وان اريد زمان السفر  
 اقله الى آخره فهو بغير جميع المدة اي جميع مدة عدم رتبته جميع زمان  
 سفره **قوله** او الفعل الاوّل والجملة ليعلم ان الزمان المقدر مضاف الى الجملة  
 لا الى مجرد الفعل كما يورده عنده **قوله** وان اي ما كتب على هذه القوة اراد

اراد ان يجمع عبارته ان مثله ومخففة فاذا كانت بالكتابة باستعمالها <sup>لازم</sup>  
 معاً اي ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ او ما كتب  
 ولا يشك ما قل ان عبارة الكتاب ليس كذلك فالحق ما قيل انه كالتعريض تكرار  
 الكتابة بتقيد هابا بالشديد والتحقيق فانه كثير اما يفعله المصنفون  
**قوله** فيقدر زمان مضاف هو زمان او ساعة او وقت او يوم  
 او ليلة لو ساعدها القرينة فلذا ذكر الزمان ولم يقل فيقدر الزمان  
 المضاف **قوله** ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتداء في مثل قولك مذمومان  
 تكرار والخبر معرفة يمكن دفع الغشا الثاني بجعل مذهب جميع مدة زمان  
 ما رأيت فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تأخير المبتداء فيما كانا مرفقين  
 في ما رأيت مذموم الجمعة ويندفع بما ذكر من الجواب والله اعلم بالصواب  
**قوله** لدري بالالف المقصودة وهي بغير عند فلا وجه الحكم ببيانها بغير  
 موافقتها في بعض الحروف بل من مع عدم الموافقة في المعنى اذ لا بد بغير  
 من عند فهو مستغن لغيره من فلذا بغير ولا يرد ولا يرد عدم الجهة  
 لبناء لبنان من لدن ح لانه يكون لجهة البناء كون لدن في من لدن على <sup>لفظ</sup>  
 ما هو مبني على انه لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز  
 ان يكون الدخول للتأكيد **قوله** ولدن بضم اللام فيها ثمان لغات  
 لا يحتمل بيان الكتاب الاسبعة ثامن ما بقي من بيان الشارح من لدن  
 بكسر الهمزة لانها كانت في المعنى المبني بتقيد الدال بالفتح والكسر  
 معا ولم يكن في بيان لدن بضم الدال ايضا بالتقيد ببيان بتقيد الدال



بمركات ثلث معاليل بقرته التبيين على صالة لذن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب  
 ذكر لذن بفتح الدال مع لذن بضم الدال وجميع لذن بضم اللام مع لذن بفتحها فقد  
 فات شرح الشارح الانسب قوله وكلها بمعنى عند لذن بفتحها بفتح من  
 عند ولدي بمعنى عند على ما في الرض وغيره **قوله** ولا يقال المال الذي زيد اول لذن  
 زيد لم نعرف في كلامهم على هذا في لذن وانما ذكره في لذي وعد **قوله** وكذلك  
 يحذف عنها ويشبث هذا اذا كان نصبه قبل الحذف اما اذا كان الحذف  
 قبله فيقال شبهه نونها بنون التنوين لانها شبيبت تارة وتحذف تارة  
**قوله** من شجرة بضم السين وسكون الهمزة على الهمزة في قوله **قوله** في القاموس **قوله** لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا يقتضيه استدارك ذكره  
 بعد ذكر الغايات **قوله** بدليل اعرابه مع المضاف اليه البدل لغيره كما جاز  
 ان يكون ما يرى منسوباً مفتوحاً بالبناء لان عوض جاء مفتوحاً وجب فيه  
 مكسوراً او مفتوحاً بعبده عن كونه مقطوعاً عن الاضافة لان نظائره لا يكون  
 الا مفتوحاً في قوله المعرفة والتكثرة او هذا باب بيان المعرفة والتكثرة التي بهما  
 معرفتين لانها لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثر احتياج المباحث  
 المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه  
 اخراجا لتوضيح معرفة بعض اقسام المعرفة على ما احتاج اليه في هذا المقام  
**قوله** بوضع جزئي الموضع الجزئي ما هو خط فيه الموضع له الجزئي بعينه  
 ويسمى وضعها خاصا ايضا والموضع الكلي ما هو خط فيه الموضع له الكلي  
 بنفسه او الموضع بعينه ان اعم كما يقال لو حفظ كل مشا الى بعينه ان المشا

اليه و وضع لم بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعها عام ايضا فالاول وضع  
 عام لموضع له عام والثاني وضع عام لموضع له خاص **قوله** الشيء ملتبس  
 بعينه اي بذاته المعينة فتسعين بذاته المعينة وهذا انما يتم لو جاء العن  
 بعينه الذات المعينة ولا يساعده اللفظ اذ ما يناسب هذا المقام من معانيه  
 ذات الشيء او بنفس الشيء كما في قوله جاء زيد بنفسه وجاء زيد بنفسه وح  
 الباء زائدة على ما صرحوا به فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء نفسه الامر  
 متعلق به وهو ح وبتناو كل لفظ موضع لشيء اذ ما من موضع لشيء الا  
 وهو موضع لذلك الشيء نفسه كمن شاع فيما بينهم تقسيم قولهم بعينه في امثال <sup>هذا</sup>  
 المقام بالتعريف فلا يبعد ان يكون من موضوعات الادب وان لم يصحوا به  
**قوله** المعلومة للمتكم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم في التفرقة ولذلك  
 يقال حقيقة التفرقة الاشارة الى ما يعرفه المخاطب **قوله** وقوله بعينه يخرج  
 به التكررة بعد التكررة التي كانت علما فكرت بالتاويل وهو ما جعله الرضي عابن <sup>يعني</sup>  
 هذا التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام ببيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق  
 التكررة عليه نحو قوله انه في حكم التكررة ويعامل به معاملة ما **قوله** واشياء كثيرة  
 في الذكر التي ترتيبها على ما ينبغي تتبع في ذلك المندرج ليس كذلك فان المبرهات  
 منها ما يساوي ذلك اللام والمضاف الى احدهما معنى منه ما يساوي الموضع  
 باللام ومنه ما يفرقه **قوله** فالوضع كلي والموضع له جزئي مستحق كان  
 ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان الموضع له جزئي اضافي فربما يكون  
 كلياً وما ينبغي ان يعلم ان الوضع الكلي للموضع له الجزئي مما فان <sup>بعض</sup>

ذات



محقق للتأخيرين والقديما لم يفتوا عليه حق المصير جعل معنى قوله <sup>بمعنى</sup>  
 لا فائدة بشيء بعينه وقال الواضع وضع المصير مثلا للمفهوم كى يستعمل في جزئ من  
 جزئياته بشرطه ان يستعمل في مفهومه الكلي لا مفهومه الكلي <sup>المعنى</sup> <sup>في الاستعمال</sup>  
 واللام في قوله الشئ ليس صلة الوضع بل غرضه والشايع لما رأى امكان تطبيق  
 عبارته على ما هو الحق بشرطه تعالى لما هو الحق ولم يلتفت الى مقصده به  
 قوله من حيث معلومته ومفهومية يتبادر منه سببا <sup>في كلامه</sup> <sup>من المتكلم</sup>  
 والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكين من المتذكرين <sup>المعهودية</sup> ويشكل تصور  
 العلم <sup>الشفيع</sup> بانه الذي تصور الذات بعينه ووضع بارائه بلفظ الله فانه  
 لم يقع تصور <sup>تعالى</sup> غيره بشخصه فلا يمكن وضعه ان كان الواضع غيره وان كان  
 اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب قاعدة الوضع العلم وهو فهم <sup>الشخص</sup>  
 بعينه ويشكل بوضع الالباء الاعلام لانها <sup>في غيبة</sup> الالباء قبل رؤيتهم  
 وبوضع العلم <sup>الشخص</sup> مع انه <sup>يبدو</sup> لا شخصاته من اول عمره الى اخره يوما  
 فيوما فلم يتصور مسمى علم بشئ فيه حتى وضع العلم للشخص فانه موضع  
 له بمشخصاته <sup>البندلة</sup> من اول عمره الى اخره فلا يمكن تصور <sup>الذي</sup> بخصوصه  
 وضع اللفظ بهذا الخصوص قوله ما عرف باللام العهدية او الجنسية  
 او الاستقرائية فان اللام منحصر في اللام العهدية والجنسية والا  
 ستقرائية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه في صدر  
 الكتاب في قسميها الى الجنسية والاستقرائية <sup>تفصيل</sup> للشئ الى نفس شئ  
 وقسمه وكذا الى العهدية والجنسية في وجه قوله واليم في قوله الشئ <sup>ابن ابي</sup>

كما ان السوء الذهني <sup>الحج</sup>

الحج بدل من اللام في سقط ما ذكره في قوله ومن خواصه دخول اللام  
 انه لو قال ودخل حرف التعريف كان شاملا لليم الا انه لم يذكر اليم لعدم <sup>شما</sup>  
 لانه اذا لم يكن حرف تعريفا لم يكن لانه فلا يشمل حرف التعريف ايضا كما لا يدل  
 الحرف المبدلة من اللام في قوله الرحمن الرحيم الصمد الزعيم الى غير ذلك قوله  
 ولم يذكره لرجوعه الى اللام وهو مذكور في المتن وكان له ان يكون <sup>المتقدم</sup>  
 منه او هناك <sup>سهر</sup> كما ثبت وكان اصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى <sup>الذي</sup>  
 اللام على ما في الهند ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل خفي جدا فالظاهر  
 ما في ارض ومن لم بعدة من الخوفين فلو كان فرع المقسم لان تعريفه لوقوعه  
 موقع كافي الخطاب قوله فلا يستلزم صحة الاضافة لا يخفى انه تكلف  
 جدا والمبارحة صحة الاضافة الى كل من الحجة ولهذا جعل الهندى المرجع  
 الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عارض <sup>الكلمة</sup> في المعنى وكأنه  
 عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم الا هذه  
 الاربعة فلما زاد المصروا ورد هذه العبارة بعده اخذ الفير قوله ولا يخفى  
 عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظا <sup>المثل</sup> او الفير <sup>والشبه</sup> <sup>فلهو</sup>  
 من هذا الكلام جاء <sup>اد</sup> <sup>الشبهة</sup> حيزا ولو قال المصروا ماعرف باللام او النداء  
 او الاضافة كان <sup>اخر</sup> <sup>واثم</sup> ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا <sup>مبينا</sup> في معنى  
 الاضافة معطوفا على اللام فيكون في معنى وما عرف بالاضافة معنى  
 تعلم اسما كان اه هذا معنى ثالث للاسم اخبر من العلم فله معان ثلثة  
 مرتبة في العموم قد عرفت ما فاحفظها قوله لانه ان صدر باللام <sup>اللام</sup>

ار ك اللام

قوله في مستحق الحج

واكتفى الاول للاسم ان يكون <sup>الاسم</sup>  
 مقابلا للفعل والحرف <sup>والثاني</sup>  
 مقابلا للمفعول <sup>والثالث</sup> متاבל  
 للقب والكنية



هكذا في كتب النحويين قال صاحب القاموس ابو القباية كراوية لقب ابن اسحق  
 اسعيل بن سويد لكنية وروى الجوزي وهذا فاحفظه فانه بدعي قوله  
 واحترز به عن المعارف كلها لوقا اوضع بوضع واحد يعني واحد بعينه  
 لكان اخر واضع قوله لا يخرج الاعلام المشتركة لا نقول قد خرج بقوله  
 غير متناول وغير الاعلام المشتركة فقول بوضع واحد ليدخل لا يخرج  
 لانا نقول ليس كونه في الحد عدم التناول المطلق بل العتد فلا يخرج به الاعلام  
 المشتركة فافهم قوله اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه  
 هذا الترتيب بشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف الهممات وسمي  
 به وقد عرفت ان اسم الاشياء اعرف من الموصولي به لانه لا ترتيب بين  
 اصناف المضاف الى احدها معنى وتعرف المضاف بحسب نوع المضاف اليه كما سيج  
 به فالاول وان يقول اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب  
 ومحتاج الى التنبيه قوله ثم المصنف لما طبع من الذاء ظاهر  
 الا ان جعل تعريفه لكونه في الاصل مع فبا بالام **قوله** لكمة احاد الاشياء  
 منفردة كانت تلك الاحاد او مجمعة اشارة الى جواب ذكر الهندى عن  
 اشكال الرضى حيث قال يخرج عن الواحد والاشنان لانها وان وضعا للكمة  
 لكن لم يوضع الكمية الاحاد بل الكمية الواحد والاشنان ومحصل الجواب  
 ان واحد وضع لكمة احاد الاشياء منفردة لا مجمعة ونحن نقول  
 قد حقق الرضى في بحث التعريف بالام ان الجمع المحكى بالام يشمل كل واحد  
 واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح استثناء ايها

شئت

العدد

شئت عنه فنقول جاء في العلماء الواحد واثنين او جماعة فانه في معنى  
 جاء في كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستوفى كالحى  
 بالام فاحاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها  
 فلا اشكال ومما حققه الرضى ان الكمية كلية نسبة الى الصفة المستوية  
 الحكم وهو العدد المعين الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن معين  
 فخرج المجموع عن تعيين العدد حتى الالف والمائت ودخل رجل ورجلان على  
 تقدير دخول واحد واثنين فخرج رجل ورجلين بارادة ما وضع الكمية  
 الشيخ فرب رجل ورجلان وضعا للماهية وكتبها كما ذكره الشارح هذا  
 وفيكون كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم  
 رجلا عندك بقوله الوفا ومات الا ان يقال هذا ليس جوابا عن السؤال بل  
 بل اعترف بعدم العلم بما سئل عنه الاستطاعة بتقدير الامكان ولا تشكل  
 بالتعريف لاما ان عبارة عن الاسم ولا يتوهم ان كم ليس مخصوصا بالسؤال  
 عن العدد والكم يكن المساحة كما لا بد ذلك من التماس الحكم بكم القوي  
 قوله فالاشياء هي العدودات واحادها كل واحد منها جعل الاحاد  
 اجزاء العدودات فيلغو ذكرها ويكفي ان يقول لكمة الاشياء فيبقى  
 ان يقال المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع  
 لكمة وحدات الاشياء لا لكتتها **قوله** وان لم يكن فاعند بعض الحساب  
 من العدد اى لم يكن شئ منها عند بعض الحساب من العدد اما الواحد  
 فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيته

مخلاف ما اجاب الهندى فانه جعل الاحاد على كل واحد واحد بل في معنى وهو خلاف الظاهر

لانه لا ينهم منها الوحدة ولا اثنين فقط

الكم المعنى هو الذى للعدد المعين  
 ونحوه في لكمة الحكم الذى  
 بمعنى العدد مطلقا فرب  
 عام كلف المساحة والوزن  
 والعدد المعين به



وبعضهم استثنى من التعريف الزوج الاول فقال اذا يكن المفرد الاول عدداً ينبغي  
 ان لا يكون الزوج الاول ايضا عدداً في اصول اسماء العدد التي يتفرع منها  
 باقية اما بالحق قاء الثاني لم يجعل المؤنث في الواحد والاثنتين من الاصول  
 ولقد احسن لانه من الفرق الحاصلة بالها قاء الثاني او الله وكذا يجعله  
 فيما فوقها الى العشرة منها لانهما يتفرع منها باسقاط علامة الثانية وثلاثة  
 اصل وثلاث فرع وقد اشار المصالي حيث قال واحد والعشرة فعد الواحد  
 والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كذلك الى عشرة وحده الاصول  
 في اثنتي عشرة كلمة اغايبه لولم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل واريد  
 اصول اسماء العدد الغير اليهم قال الرضا البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها  
 ما بين الثلاثة الى التسعة يقول بضعه رجال وبضع نسوة وبضعة عشر  
 رجلا وبضع عشرة امرأة اذ لم يقصد قال الجوهر اذ اوزنت لفظ العشرة  
 ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون والشهور جواز استعماله في جميع القعود  
 هذا كلامه قوله او امتزاجاً كناية عن عيشه الرضى من العطف لانه  
 في الاصل بالعطف والشارح اثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب  
 او تضمنياً كان امتزاجاً فيقول واحد واثنتان سمي الوحدة واحداً  
 اما لانه الواحد بذاته كما يجعل الضوء مضيئاً لذاته واما لانه من الانواع  
 المتكررة والزاج هو الثاني واليه اشار الرضا حيث قال في الواحد بفتح المفرد  
 والعدد المنفرد ويستعمل في المعدود كساير الفاظ اسماء العدد فيقال  
 رجل واحد وقوم واحد وقوله اثنتان والثاني في اثنتان الثابت

كما في اثنتان واللام باء مخدفة في اثنتان بدل من ذلك اللام كما انه في اثنتان  
 بدل من اللام التي هي الواو وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو كثير قوله  
 احد عشر الاحداً وحده على وزن خمس صفة مشبهة من واحد جحد قلبت  
 وان الفاعل سبيل الشذوذ عند الجميع وفحاده كذلك عند غير المازني واما  
 عنده فقلب الواو المكسورة في الاو قياساً كما لمفومة ولا يستعمل احد ولا  
 احدى الا في التثنية ومضافين نحو احدهم واحد بهن ولا يستعمل واحد ولا  
 واحدة في التثنية الا قليلاً قوله وما غير الواحد والواحدة ههنا بدون  
 التركيب وللشراح بقوله احد وعشرون احد وعشرون تكتنه اخرى سوى  
 ما ذكرها وهو انه اراد التثنية على ان المراد بقوله ثم بالخط بلفظ ما تقدم  
 عطف القعود على الرايد عليه ما فصح بصيغة العطف فقال ثم بالعطف لتباين  
 تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والى بصورة العطف بل اجمل بالاحمل العطف  
 في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل  
 او العكس هذا على طبق ما ذكره الشارح متابعة لما في الحاشية الهندية اما  
 على ما ذكره الرضا من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس كسر فلا يتم  
 هذه التكبته قوله فتقول مائة وواحد وواحدة قوله او واحدة عطف على قوله  
 مائة وواحد وواحدة واما ان تجعل قوله ومائة عطفاً على واحدة  
 ومائة عطفاً على مائة وواحد فيكون مثلاً لعطف الاقل على الاكثر لانه  
 مع ان فيه تقويت المناسبة بين مائة وواحد اذا المناسب واحد ومائة  
 بعبارة قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتأمل وما نقلناه لك



عن الرضى ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف  
في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوم ان عطف الاقل على الاكثر  
راجع على ما اخبر على الذائق دقايق طعوم السياق العدود في مسلك السباق  
اعلم ان اصل مائة مئبة كسرة حذف لامها فلن منها التاء عوضا منها كما  
في عدة وثبه ولا مهاياء كما حكى الاخفش دانت مئبا مائة وانما يكتب مائة  
بالالف بعد اليم حق لا يشبه بصورة منه خطأ والحق التشبيه بالمفردون  
الجمع **قوله** كما في معد كرب مثال للتناقل بالتركيب لا يجوز الاسكان بالتناقل  
فان الاسكان في معد كرب واجب صرح به الرضى **قوله** قال الشارح الرضى  
نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المصنف لا يرتفع الرضى فان المتبادر  
منه ان حذف الياء مع الكسرة مشاذيل واقعه من غير شذوذ وعيد في  
ما في الشرح المنسوب الى المصنف **قوله** لما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع  
في بيان حال عجزاتها يوم ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد  
وعجزاتها والظاهر انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز راجع  
الى بيان احوال اسماء العدد كما ان بيان المفرد من العدد راجع الى  
بيان احوال اسماء العدد والمرجع في تلك المعرفة الضمنية الصافية  
**قوله** مخفوض لمجرد باضافة العدد اليه لا غير وذلك اذا كان المميز  
مجموعا لفظا ومجرد بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا مع بان كان  
اسم جمع مخفوض بفتح الراء ويجوز كانه قوم الرجل وقبيلة ومن ثلثة  
او سبعة الى عشرون العشرة وما فيهم امرأة كذا في القاموس <sup>او اسم</sup>  
جنس

جنس كالمتر والعسل وقل كونه جفيا معصيا واذا لم يكن للتمييز الا جمع **قوله**  
فوق بها ولم يكن الا جمع كسرة فذلك وان كان له كلاهما فالاعلى ان يوثق  
بجمع القلة لطابق العدد للعدود وان لم يكن له جمع التفسير يوثق بالجمع الموثق  
السالم **قوله** ثلث صورة جمع المذكر السالم انما قال في صورة جمع المذكر السالم  
ولم يقل في صورة جمع الموثق السالم **قوله** لانه اختلف في مثنى فقال الاخفش  
هو فاعين كفسكين <sup>الاخيرة</sup> في عتق اسم الجمع وقال بعضهم هو فعل لعق ابدل الياء <sup>الاخيرة</sup>  
نونا **قوله** ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم قد شبه بذلك  
على ان قول المصنف كان قياسها مات او مئتين غير مستقيم والقياس مات  
لا غير **قوله** فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة  
قليلة الفا قليلة وتحييى هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات الاحالة  
فصاعدا فلو جمع الفضلة صارت في الكلام كثيرة قافرا لتقليلها **قوله** في  
جمع مائة مع تميزها في الاعداد مفوض لا يقال ثلثت رجل كما يقال  
ثلثة الا ورجل هذا الوجه انما يتم لو لم يحزم مات رجل من غير اضافة  
عدد اليها لكن جاء مات رجل قال الرضى وان لم يكن مائة مضافا اليها  
ثلث واخوانه جمعت واضيفت الى المفرد ايضا **قوله** مخفوض مفرد  
وقد يجمع على مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا غاش الفجر مائتين  
عاما فقد ذهب اللذاة والعتاء **قوله** واذا كان المعدود مؤنثا  
تلقوا هذه الظابطة عنه بالفتوح <sup>الافتح</sup> الرضى لانه ذكر الرضى سابقا  
ما يوجب تخصيصه حيث قال وثلثة واخوانها اذا اضيفت **قوله**



الى مائة وجب حذف ثنائها سواء كان مئز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلث مائة  
 رجل او امرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اشبات الناء سواء كان مئز  
 الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الآف رجل او امرأة لان مئزها المائة والآف  
 الآف لا ماضية اليه المائة والآف وهذا كلامه وانما قلنا واذا كان المعدود  
 مذكرا ولم يقل واذا كانت المئز مذكرا يشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاصا  
 ثلثة اورد علينا هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والثاني  
 لا بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما تذكيرا وتثنية **قوله** فانه  
 قلت ثلثة اشخاص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله الرضى  
 الاقصر **قوله** هب ان مئز الواحد مئز عنه فيه اشارة الى منع الاعداد  
 لجواز افادته التاكيد كما في الله واحد والعين اثنين **قوله** لم لا يجوز ان يكون  
 مفردا كما يقال اثنان رجل وقد جاء في الشعر ثلثا حنظل ومن اسانيد اللغة  
 التذكير الرضوخ واحد رجال واثنى رجال **قوله** لما التزموا الجمعية  
 في مئز ساير الاحاد الا ان يقال لما التزموا الواقعة بين المئز والورد  
 في ساير الاحاد في الدلالة على التعدد ينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم  
**قوله** ونقول في الحواشي الهندية ونقول انت فقد صرح بذكر انت الى  
 ان تقول صيغة المخاطبة يحتمل الغيبة با رجاء المستكن الى العرب **قوله**  
 العرب ويرجع ما اختاره **قوله** وان شئت قلت حاد واحد عشر فغريب  
 الاول **قوله** ونقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته لا يخفى ان التفسير  
 ايضا حال من الاحوال فلا يجوز مقابلته بالحال وفصله بالحال بالمرتبة

لانه

لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك المعدودة من غير بيان  
 مرتبته يقال واحد للثلاثة او الاربعة وواحدتها ولا يشتق له لفظ الاول  
 والا الثاني **قوله** اذ فوقه مركبات لا يشتر اشتقاق اسم الفاعل منها  
 يستغنى عما دى عشر احدى عشر ونظائره اذا اخذ اسم الفاعل من توليد جزء لتلك  
 المركبات وسنذكر ذلك وجهه **قوله** حكم اسماء الفاعلين في التذكير والثاني  
 وكذا في عدم الحاجة الى التمييز **قوله** ومن ثمة اى ومن اجل اختلاف الاعيان  
 الاولى ان المراد من اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل وهو التفسير من عدد  
 اقل الى مرتبة العدد المشتق هو منه بمجرده انضمام مائة الى مائة اقل منه  
 بمرتبة واقصر على مجاء الفصل فيه اذ ما يورد معنى فصليا لا بد ان يشتق من  
 فعل وذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك السعة الفعل على حد  
 بمعنى التفسير الا فيما لامه حرف خلق فانه جاء حذف ايضا وليرى ما دى  
 اثنين لا متاعه عقلا وما فوق العشرة لا متاعه استغناء عن اقل الثاني  
 باعتبار حاله وليس معنى فعل فقول اسم فاعل صورة لا معنى فيصير اشتقاقه من  
 نفس العدد ويصح وازافة الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة خاصة  
 من ذلك العدد **قوله** ثالث اثنين بالازافة او التثنية والاول هناك  
 الكسرة بخلاف ساير اسماء الفاعلين وان الازافة والنصب هما متساويان  
 والثاني اكثر كذا في الرضى **قوله** الى عدد ديسا وى عدده اى العدد المأخوذ منه  
 فلا اضافة لادخله ملابسة ويجوز يقول بالازافة الى عدده لان الاثنين  
 بعينه عدد اخذ منه الثاني لامثل ذلك العدد **قوله** والاي لم جواز اذادة



الواحد الاقل من عاشر العشرة ارادة المبتدأ والمنتهى من عاشر العشرة لانها  
 في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار ابتداء فينبغي ان يقولوا لا يلزم جواز ارادة  
 الواحد الثاني والثالث مثلا **قوله** فيعرب الجراء الاول ويظهر الفرق بين **الكتاب**  
 والبناء في اللفظ فيما ليس اخر حرف علة او فيما اخر حرف علة في حال النصب  
 فانه في البناء ساكن الاخر في الاعراب ساكن الاخر ايضا **قوله** المنصب **قوله** المؤنث  
 ما فيه يخرج عن تعريف المؤنث المؤنثات الصيفية كذا **قوله** والتي وانت  
 وتدخل في تعريف المذكور ولو خشي التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يقابله لتقصير  
 مساحة بيان الاحكام لانها تنصير مخصصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم  
 اختصاصها ولزم اطلاق المذكور على هذه الضميمة **قوله** وعلامته اي علامة **الثاني**  
 التاء وان لم يكن بمعنى **الثاني** فانها تاتي لاربعة عشر معنى فصلها وحققها  
 الرضوي في هذا المقام **قوله** او ممدودة كصراء لا يخفى ان الالف التي تعدى التي قبل  
 الهزرة وعلامة **الثاني** الهزرة اجماعا وان اختلفت في انهاء منقلبة عن الالف  
 المقصورة او اصلية ففي قولنا والاول ممدودة نظر الا ان يحصل وصف الالف  
 بالممدودة وصفا بحال المتعلق او الالف الممدودة ما قبلها او تعريف علامة **الثاني**  
 بالتاء والالف مقصورة او ممدودة ينتقض بمرقات وفي وكساء وتقييد  
 الحروف بما هو **الثاني** يستلزم الدور فاعرفه وفي قوله وعلامة **الثاني**  
 التاء رد على اللوفيين حيث جعلوا علامة التاء مغيرة منها عنها  
 وبصريحه على ان العلامة هي التاء والتاء والهاء مغيرة لهما **قوله** ذكر في  
 جنس الحيوان احترز بقوله في الجنس الحيوان عن الفخلة فانها بازانها ذكر

فانها

فانها توصف بالفخلة بالانشي والذكر وليس تانها حقيقة **قوله** واذا اسند الفعل  
 بلا فصل كما هو الاصل يعني تبادر قيد بلا فصل من العبارة لاصالة ولا يبعد  
 ان يقال المتبادر من **الفصل** ايضا المقرف فلا يرد نعم المراء ونعم المراء **قوله**  
 فانه مع الفصل مجيباتهما نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس لظان  
 وجوب الاشبات مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على **الثاني** فلا يجب  
 في جاءت اليوم زيد الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر  
 غير الحقيقة بالحيد علم المذكور مع التاء نحو طلبة فانه مؤنث غير حقيقة ولا خيل  
 فيه بل يجب كبر الفعل اذ لا تاتي لتأنيث علم المذكور الا في منع المرفوع والجمع  
 بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر من افراد فانه يجب  
 ترك التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المستد اليه مذكر من افراد وبهذا  
 يتم استدلال الامام في حنيفة رح بالقرآن على ان غلة سليمان هم كانت  
 اثني وهو من مشكلات النحوي فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل في حكم الظاهر  
 كاستقلاله في نحو زهد زيد صار بته هي ذكره الرضوي وقد يطلق الظاهر على  
 على ما يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القيم **الثاني** من المبتدأ فانه يشمل نحو اقام  
 انت قوله فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجر تانيته ان يستثنى عنه بنون  
 فانه لتغير اي فيه جعل كالمكسبي فجاءت بنون قال الله آمنت به بنوا  
 اسرائيل وكذا الجموعات بالواو والنون التي حقها ان تجمع بالالف والتاء كارضون  
 وسنون وبنون كذا حقوه الرضوي **قوله** غير المؤنث الحقيقة غير المؤنث الحقيقة  
 المذكور فالاول تفسير قوله غير الحقيقة لمؤنث غير الحقيقة لا بغير المؤنث الحقيقة **قوله**



قوله في جمع المذكور غير السالم الظاهر غير العاقل فتأمل قوله اي اخر مفرد  
 بتقدير المضاد لا يخفى انه يصدق على مسلم ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير  
 اشكال **قوله** قولنا مع لواحقها فحيد يكون التثنية اذ لم يوجد المسلم  
 مع تلك اللواحق لا يقال الفون مقدرة لان الفون في طالع الاضافة كالشونين  
 فكما لا تقدير للشونين معها لا تقدير للفون **قوله** والما **قوله** التثنية لا  
 على مثل مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء من افراده ولا مانعا  
 لصدقه على الفرد **قوله** ولو انني بظهور المراد لا يستغنى عن هذه التكاليف  
 لعلمه اراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة ما في آخره الفا ويا ونون  
 ملحقا فاعرفه **قوله** لانه على تقدير تسليمه هذا منع ما اجمعوا عليه  
 من كون علامة التثنية الالف والياء وكون الفون عوضا على الحركة او التثوين  
 في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيفا وليس الغرض عن الحاق  
 الالف والياء والتثنية الدلالة بل على محرد الحاق الالف والياء **قوله** اي مع مفرد  
 هذا يؤيد تقدير المفرد في التثنية **قوله** تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين  
 بمعنى شجاعين فانها لم يدخل تحت الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد  
 وكذلك الابوان على تشبيهه فان التثنية باعتبار ارادة المستعمل بالاب وهو ليس  
 موضوعا له للاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد  
 به ان يراد بالموضوع اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والحق المجازي  
 في حكمه ويجعل ما ذكره في القرين والابوين كاشفا عنه **قوله** ولو اريد  
 بقوله مثله ما عاقله في الوحدة والجنس **قوله** لا يستغنى عن قوله من جنه

هذا

هذا الكلام الهندوي يتبعه السامع وليس بذاك لان هذه الارادة بعيدة  
 بالنظر الى ما ذكره تعريف الجمع حيث قال لا يدل على ان معه اكثر من جنه فان  
 الناطق فيه لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وهذا اظهر صغيف احتمال  
 المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندوي وهو ما في آخره الف مفردة احتراز  
 بقوله مفردة عن المقرونة بمفردة فانها معدودة وبقوله لازمة عن الف  
 زيدا في الوقوف انه لا يصير زيدا مقصودا لعدم لزومها للاختصاص بها  
 بحال الوقف ويسمى مقصودا لانه ضد المدود يعني اخذ من القصر <sup>خلاف</sup>  
 المد والتوجيه الاخر بالنظر الى اخذه من القصر يعني الجنس ولكن ان جعله  
 من القصر كغيره في خلاو الطور فان المدود طويل بالنسبة الى المقصور يقال  
 قصر ككرم فهو قصير وقصره كغربه جعله قصيرا كل ذلك من القاموس  
 او حكما بان كان مجهولا الاصل ولم يعمل كالوان في مستي بالي الالف في الاسماء  
 العريضة البناء <sup>كمن</sup> وعلى الواو اذا اعلما عديم الاصل ومجهول الاصل  
 ما هو في اسم متمكن لم يعرف اصلها كذا حقيقة الرض فجعل الى علما مجهول  
 الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يعمل واميل وكاف لاماله سبب غير انقلاب  
 الالف عن الياء فان الرض شرط في قلب عديم الاصل ومجهول ياء ان يكون  
 ما <sup>سبب</sup> سبب الالف في الالف وليس هناك سبب الالف غير انقلاب الالف  
 عن الياء بان كان مجهولا الاصل وعديه وقد اميل لا بد من قيد  
 اخر وهو ان لا يكون لاماله سبب سوء كون الالف منقلبة عن الياء  
 كما عرفت كقراء بضم القاف وتشديد الراء لجيتد القراءة او لمتشكك



من قراء اذا شدة هذا هو القاموس القرائي كستان الحسن القراءة جمعه  
قراؤن ولا يسر كركان التامسك المتعبد كقارو والمتعمد جمعه قراؤن  
وقرائي لكننا قد تفحصنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب كتب  
في الحاشية فعبارة المفصل هكذا وما في اخره مرة اما ان يسبقها الف او لا فالتى  
يسبقها الف على اربعة اوضاع اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف اصلي كركاء  
ورائدة في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة عن تأنيث كراء فهذا الاخير يتقلب  
واو الاخير كمر او ان والباب في البواقي ان لا يتقلب وقد اجيز القلب ايضا وعبارة  
المفتاح هكذا اما الممدودة فان كانت للتأنيث قلبت هزتها واو الاخر يتقلب  
سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى  
الاصلي وهو ان يكون لللاحاق كعلباء وختصر في القلب وعبارة اللباب يعاقف  
مائة المتز هذا كلامه والعليا عصف كذا في الصلاح غير ما وقع في شرح  
الرضي من انه قد يتقلب المبدلة من اصليا وقد قالوا لا يفسر عليه خلاف للكساء  
ولا ينفع في بيان القاعدة هذا القليل يكون من الشواهد الخارجة عن القائل  
ان لا يحذف عن اخر المشنة او اي عن اخر مفرد المشنة فلا ينافي قوله وتاء التاء  
لا يقع في حشوة والاول ان يقول ان لا يحذف عن المشنة المجموع ما دل اسم  
د لا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كسب مركب فالمراد بالاسم  
اعم من الاسم حقيقة او حكما وعد الشدة الامتزاج كلمة واحدة على جملة احاد  
قيدا لاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعمال في هذا التعريف كاستعماله في تعريف  
العدد في انها اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة او اثنين او واحد

واحد فطر

واحد فطر فطر ما دل على احاد نحو رجل ورجلين هذا ولو اجري الاحاد  
بحر افي تعريف اسم العدد لحج المفرد بقوله بحروف مفردة لكن يبقى التشبيه  
قوله بحروف مفردة اي بحروف مادة المفردة ومادة الايضاف المقصد او الدلالة  
بحروف بمعنى المدخلية بحروف المفرد فيه لا الاستعمال اذ الهيئة ايضا لها مدخل  
في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفردة اعم من حروف مفردة المحقق فيه كما  
في رجال ومن حروف مفردة المفرد فيه كما في نسوة فانه يفعله مفردا لم يوجد  
في الاجتماع وهو نسوة على وزن غلام فان فعله من الاول ان الشهور  
الجميع لم يزل على فعال واما ما في الحواشي الهندية ان المراد بالاحاد اعم  
من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبار النسوة في جميع امرأة فليس بشيء  
اذ ما من جمع الاو يقصد به احاد حقيقة واما التفاوت بين الجمع  
في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد هنا ما ليس بشيء ولا  
بمجموع فالتعريف ودع قوله فقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجميع  
واسماء الاجناس المتبادر من الدلالة المطابقة فيخرج بقوله ما دل اسماء  
الاجناس قوله كرهط ونفقد سبق تفسير كرهط والنفر جميع الناس  
او ما دون العشرة كذا في القاموس قوله في غير ما الفارق بينه وبين  
واحد التاء خضر نحو تر باسم جنس له واحد له من لفظه فليس يجمع الاتفاق  
كما سيذكره ولا يخفى انه ح يوجب يقيد نحو ركب ماله واحد من لفظه  
فان اسم جمع لا واحد له نحو ابل وغنم ليس يجمع بالاتفاق كما سيذكر  
ايضا وكذا ان تريد معنى مترمطاق اسم الجنس ونحو ركب مطلق اسم الجمع



وتقيده بقوله على الاصح لان السلك على ايضا اخلافي وبعض نحو تركب  
جمع عند البعض لكن ما ذكره من الترجيح اصح واعذب ولك ان تجعل  
تقيده نحو ثم واطلاقه نحو ركب إشارة الى الترجيح ولا يذهب عليك  
انه لا بد من تقييد تعريف الجمع بقوله على الاصح ليصح تقييد قوله في نحو تركب  
ليس يجمع على الاصح عليه **قوله** كما مل هو جمع جمل و باقر اسم جمع يقر على  
ما في القاموس وكأنه اراد بقوله جمع جمل اسم الجمع او تكلم في الموضوعين  
على المذهبين **قوله** فالجمع الصحيح المذكر الاظهر ان قوله فالذكر  
بتقدير مضاف الى جمع المذكر الصحيح يتردد ان يقول فالصحيح المذكر حيث  
لم يقل فالصحيح المذكر فالاول تفسير قوله فالذكر بقوله المذكر الصحيح **قوله**  
الاخر منزه فيه انه تصدق على رجلين ومسا **قوله** يا مملوطة كالتقاضى  
او مقدره كقاض فان قلت كيف يصدر في شأن الباء المقدره قوله حدث  
فينبغي ان يخص بالباء المذكورة قلت بقوله الباء المحذوفة بحذف التنوين  
لاحاق والجمع او يائه ثم يحذف الالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها  
ولست على حذفه الذي كان قبل لان علامة الحذف السابق للقاء الساكنين  
بين الباء والتنوين وعلته الحذف بعد الاحاق للقاء الساكنين بين الباء  
وعلمة الجمع **قوله** وان كان اخره اى اخر الاسم جعل ضمير كان لآخر الاسم  
ولكن ان تجعله للاسم وقوله حذف التنوين حذف بالضمير الراجع  
الى الاخر **قوله** على اى الفاقصورة مملوطة او مقدره حيث مثل  
بقاضين دون القاضين والمصطفون دون المصطفون فتأمل قوله

وشرط

وشرط او شرط اسم اراد جمعه جعل ضمير شرط الى اراد جمعه والظاهر هو  
الاجمع لئلا يلزم انتشار الضمير في قوله فذكر علم يعقل لانه في تاء وبل لكونه  
مذكرا يعقل كما يشي اليه وضمير كونه للجنس الجمع بل اليما اراد جمعه قال  
المصنف بشرط التذكير مع انه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر  
اما التذكير الداهل عن كون الكلام في المذكر واما التنبيه القائل لهم  
ان جمع المذكر مجرد تسمية كسمية اسود بابيض قال الرضى هذان عذران  
باردان لا يبرد قلبا محر وقابنار الاشياء قال الهندى مناط فائدة  
الشرط انها وصف المذكر دون نفسه كانه قال بشرط ما جمع بالواو والنون  
ان يكون مذكرا خاصا وعن نقول جمع المذكر السالم كسنيين وارضيين وشين  
وقليلين مما مره مؤنث وكيف لا ولم يفهم هؤلاء الى جمع المذكر السالم  
في بيان الاعراب كما ضم الوجود عشرون مثلا فلولم يندرج في جمع المذكر  
السالم لضم اليه كما ضم الوجود عشرون واخواتها فلا يستغنى بكلام بكون الكلام  
في جمع المذكر عن اشتراط التذكير **قوله** فذكر اى فكونه مذكرا اشار به الى  
دفع اعتراض الرضى حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فذكر علم يعقل  
عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرط مبتدأ وما بعده من الشرط  
والجاء خبر لان قوله فذكره معنى فهو مذكروا الضمير راجع الى الاسم فيسبغ  
الخبر بلا عائد الى المبتدأ ولم يكون لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر  
الى المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجاء  
ما اعتراضه فيه الشرط وفيه محذورات ثلث الاول دخول النقاء في خبره

قوله معنى الصحيح



مبتدأ لرؤية من معنى الشرط وهو ضيف مذهب لا خفى وثانيها جعل  
 المذكور العلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليست العبارة بما يجعلها  
 مصدرين والثالث الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر والاعوج  
 في السعة وليرى كيف الى ما اجابه الرضى من جعل الشرط والخبر والخبر قوله  
 بتقدير قوله فذكر علم يعقل بقولنا فهو حصول مذكور علم يعقل والضمير راجع  
 الى المبتدأ لانه علم الرضى بانه تستوفى كان وجه التفسير ما فيه من  
 التكلف الظاهر والعايد المرفوع مع انه صرح الرضى بمنعه في بحث خبر  
 المبتدأ وما اشار اليه من الجواب هو ان مذكور المعنى كونه مذكرا وهو خبر  
 شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما ورد به الرضى انه ليس في العبارة ما  
 يجعله مصدر لانه يندفع بفيد الحشية اي فذكر علم من حيث انه مذكور  
 علم في قول الكونه مذكرا علم ما بقي انه لزم الغاء الشرط المتوسط بين المبتدأ  
 والخبر السعة وكأنه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه بالشعر  
 باني انه هل يسع منع الهندي لما ادعاه الرضى من غير سند موثوق به  
 قوله يعقل من حيث مسماه اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوضع  
 بالعقل وصف الحال بحال مدلوله **قوله** غي اعوج للفرس القائم  
 اعوج بلا لام فرس بني هلال او صار اليهم من بني اكل المراد فرس بني  
 ابن عمير هذا كلامه **قوله** واداد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء  
 ملفوظة او مقدرة اجاب به عما ذكره الرضى انه كان عليه ان يقول  
 بدله قوله فذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلبة ويدخل نحو سلمي وقرأ

على

على جملين ولا يخفى ان الجواب ضعيف **قوله** صفة من الصفات غير  
 علم لافائدة في قول غير علم **قوله** الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل  
 التذكير والعقل شرط واحد مع انها شرطان متابعتان لما ذكره الهندي  
 ان مناط الفائدة الوضوح قوله مذكرا لانه مستغنى عنه بكونه الكلام  
 في جمع المذكور وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد هنا ايضا بالمذكر يجب  
 ان يكون ما اراد به المذكر سابقا والا لكان الكلام مغلقا مع انه لو اتى  
 من التذكير هنا بالجر عن التاء لزم صحة جمع من امثاله بالواو والنون  
 واستدراكه ولا يكون بناء تاء **قوله** اي مذكرا غير مستوفى صفة  
 الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها  
 المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث  
 مجرد التباين يكون بالصيغة خلافا للاصل لمشاوهرتها بالاسم بخلاف الثاني  
 الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ والاشتراك بينهما كما في الالف واللام  
 والجر والناقصة والانسان والفرس كذكره الرضى فالاولح ان يبين  
 عدم جمع مثل امر وسكران بالواو والنون بانها كالاسماء في عدم  
 استواء المذكر والمؤنث في الصيغة وجمع افضل التفضيل بالواو بانه  
 لغير نقصان عمله حيث لم يعمل في المظهر **قوله** للفرق بينه فعلاان وفعلانة  
 يفهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون ولم ير في به الرضى  
 وقال من قال به فقد قاس من غير مساعدة السماع **قوله** الشرط الرابع  
 ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل



الوصف المذكور فيكون قال الرضوخ هذه العبارة اسحق من العبارة  
السابقة لان ضمير ان لا يكون عائد الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان  
لا يكون الوصف المذكور مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى  
لهذا الكلام فكيف يتوهم الشوق في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا  
فيه المذكور مع المؤنث كان شيئا واجاب الهندري بان ضمير ان لا يكون  
عائد الى الذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السحابة فالشارح  
فسر العبارة على ما اجاب به الهندري ولم يلتفت الى شبهة الرضوخ **قوله**  
اشترط الامر ان لا يكون الاسم المذكور ملتبسا بقاء التاء حيث يفنى عنه  
اشترط التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوي في الذكر  
والمؤنث **قوله** ويجذف نونه اي نون الجمع بالاضافة اي يجب حذف  
نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المشي لتقصير الصلة كما في قوله  
تع الحافظون عورة العشرة وقبل لام ساكنة اختيار المجاء في الشواذ انكم  
لذا بقوا العذاب بنصب العذاب فليس بواجب **قوله** وقد شذخ سنين  
من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو دعاني من  
يحذفان سنيه وثانيهما ظاهر وبهذا العلم ان لا يتجه ان حق بيان بالشذخ  
يتقدم على بيان حذف النون لانه لا يعلق له الايمان كما قبل حذف النون  
ولا يعلق له حذف النون **قوله** وان لم يكن له مدرك جمع بالواو والنون  
الاوجه لتعبيد كلام المتن بما قيده بل المراد انه لم يكن بمفرده مذكرا صلا  
لان جمع بالواو والنون **قوله** فان لا يكون مجرد اي مجردا عن ثاء التانيث

المفظة

المفظة الاخيرة فان يكون بالهاء **قوله** تغيير بناء واحدة من حيث نفسه  
وامور داخلية فيه كاهو المتبادر فيه ان التغيير في النفي غير محمول  
على ما هو المتبادر والامر يتناول معنى فلان اذا التغيير الاعتبار خارج عن المتبادر  
الا ان يقال لا يخرج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة راعية بالنظر الى  
التفسير الاعتباري دون التغيير باعتبار الامر اللاحق فروع المتبادر في الاول وفي  
الثاني بقى انه تغيير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة  
الالفين وسكون الفاء الا ان يقال لانك في افراس التغيير باعتبار اللاحق  
لكن فيه التغيير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرته  
حرفا ثانيا بعد ان كان اوليا والعصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا به  
والفرق بين التفسير والتصحيح باختصاص التفسير باعتبار الامور الداخلة  
وهو المعتبر في تعريفه والاوجان يقال المراد تغيير غير الحاق الواو والياء والنون  
والالف والهاء ثم نقول الحاجة الى التلويح في اخراج جمع السالم لان جمع السالم  
تغير موزنه بتغيير آخره لا بتغيير صيغة لانه ما يطرء الاخر لا يغير الصيغة فتقول ما  
تغيير بناءه اي صيغة لا يخرج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغة وان تغيير بتغيير  
آخر **قوله** جمع القلة افعلاه قال الرضوخ هذه الاوزان للقلة اذ جاء المفرد  
وزن كسرة واما اذا التحصن بالتكسيرة فيها في القلة والكسرة وكذا ما عدا  
السنة للكسرة اذ لم ينحصر فيه الجمع والافراد مشتركة كما جادل ومصانعه  
**قوله** اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كما لضرب او تقصنا  
كالجلست والجلسته **قوله** يعنى بالحدث معنى قايما بغيره ليس المعنى



القيام بغيره مطلقا حدثا اذ لا لون حدثا اذ السواد بمعنى سياه ليس  
 حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القيام بغيره من حيث انه قيام بغيره  
 هكذا حق القول **قوله** والمراد بجريانه على الفعل اي جريان اسم الحدث  
 على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موازنة الفعل بخلاف  
 جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصولا لها صاحبها اي  
 مبتدأ وذا حال او موصولا او متبوعا لها وكل من الثلاثة اصطلاح  
 مشهور في محله فلا غرابة في التوفيق **قوله** وان كان الاخيران مفعولا  
 مطلقا ان اراد جواز وقوعها فلا اختصاص بهما بل يجري في الاولى  
 ايضا اذ لا اختير في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعها فبغيره  
 قوله <sup>ضمتة الراء</sup> ويل للمطفئين فتأمل **قوله** سماء اي سماعي لم يرد ان  
 ياء النسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى  
 السماعي نتج زواجر ومضاي اذ وسماع **قوله** اذ لم يكن مفعولا  
 مطلقا يعني حقيقة واما المفعول المجازي فمخبر عن ضرب من الامير  
 الامير فيعمل مفعول عليه نص عليه **قوله** ولا يتقدم معي اعلم  
 هذا الكلام النفي وخالفه الرضي في الطرف وجوز تقدمه لتوسعه فيها  
 قوله فيلزم اجتماع الفعل التثنيي اعترض عليه الرضي بانه فليضم فيه الفاعل  
 المشي والجمع كما يضم اسم الفعل والطرف فلا يلزم التثنيي والجمعان  
 واجاب عنه الهندي بان القول بالاستشارة اسم الفعل والطرف مجاز  
 بمعنى الاستشارة الذي ينوبان عنه والظاهر الاقرب لما كان يحذف

ولعل وجه الذي يدل على المفعول المطلق ان يكون  
 مفعولا مطلقا لا يغلب ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت  
 ولا لا مكان فلا محذور

فاعله فلو اظهر

فلو اضرب في التثني المحذوف **قوله** ويجوز اضافة الى الفاعل وهو اقوى  
 المصدر في العمل لا النون كما ظن صرح به الرضي واذا اضيف المصدر الى  
 معموله الارجح جعل تابع ذلك المفعول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا للمحل  
 ايضا عند اكثر **قوله** فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام  
 الفعل بقرينة ما سياتي فلا الرضي المشهور بخلاف النفي في المفعول المطلق  
 المحذوف في الفعل مطلقا سواء كان المحذوف جائزا او واجبا **قوله** اي يجوز  
 فيه وجهان ذهب الكل وجه نحو خذ هبل الى الثاني يسويه والى الاول  
 السير في لكن ذهب يسويه الى انه يعمل النيابة الفعل لالتاء وبذلك يان  
 مع الفعل في يجوز تقديم معمول الفعل المطلق عليه صرح الرضي **قوله**  
 وقيل عمل المصدر المصدرية وعمله البدلية قد عرفت ان عمله  
 للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس بوجيه **قوله** واعا فضل  
 بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه يعني هذه  
 الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يوضح عنهما فاجاب  
 بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك في تبيينها على ان لها مزيد  
 اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المفعول  
 يختص بالقسم الاول **قوله** من فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث  
 ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من  
 قيل اجاز حال اللفظ على المعنى لشدة الملازمة بينهما واما ان يريد  
 المصدر لان يسويه يسمى المصدر فعلا وحدثا وحدثا والثاني يوافق

لان وجه الفصل لا يكون مفعولا مطلقا



تفسير الرضى للفعل وج التجر في قوله من قام به اذ القيام بالشخص صفة للمفعول  
 اسند الى اللفظ قال الرضى والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وان كان  
 مذهب السيل في ان اسم الفاعل والفعل مشتقان من الفعل والفعل من المصدر  
 ان الضمير في قوله من قام بالراجح الى الفعل هو القيام والحديث هذا كلامه فقلت  
 اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجاز الى اللفظ مثل ضرب  
 ويضرب لان صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم اراة  
 مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المفعول المطابق الى اللفظ  
 وبالعكس دون المفعول التضمني والالتزامي **قوله** موضوعا ذلك الاسم  
 من قام اه بنيت على ان لام الفعل الجارة صلة قوله اشيق بتضمنه مفعول الوضع  
 ولك ان تجعل للتفصيل الى الاجل افادة من قام به الفعل قد اشترط الى ان المراد  
 من اعم فيستغنى عن التضمن **قوله** اي لذات ما قام به الفعل هذا ليقد  
 اشار الى ان المراد من اعم من العقلاء واشاد الى وجه صحة المشار اليه  
 بقوله كان اول بقوله ولعله قصد التليب ويشي ان يعلم ان المراد  
 من قام به الفعل من قام به الفعل مع الفعل وقيا منه **قوله** اسم الفاعل  
 للجمع لا ليجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل  
 اعترض الرضى الرضى بانه اخرج هذا القيد عن التعريف مثل زيد مضارب  
 او قرب من فلان ومتبعه منه ويجمع فان هذه الاحداث نسب  
 لا يقوم باحد النسبين معيارون الاخرى يمكن دفعه بان معنى  
 المضارب المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر

بياه للجمع

عنه

يصدر عنه ضرب متعلق بفعل الضرب الاول وهذا معنى ما قبل باب المفاعلة  
 لذات مشتركين بين اثنين فالمضارب مشتق من المصدر هو المضاربة لمن  
 قام به المضاربة اي ضرب متعلق بغيره يصدر عنه ضرب متعلق بضاربه  
 وكذلك الاقتراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من شخص  
 الاول فكل منهما مقرب بمعنى قيام قرب به متعلق لمن قام به قرب من  
 هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد النسبين معيارون الاخر فلا مكا  
 معنى له ام الحدث لا بد وان يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشي لا على  
 التعيين نعم لا يتعين النسبة الى احدهما معيار بل الواحد منهما يجب  
 ان يكون منسوب الى الاعم التعيين فتقوله هذا من قبيل التشبيه النسبة  
 واما ما اجاب به الهندى من ان القيام في هذه الاحداث امر اعتباري  
 والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشي لان  
 الاعتبار المضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضربين بالفاعل فتأمل  
 قوله قال المص شرحى المص والتعريف قوله وان يكون من قام  
 به تمام المعنى الموضوع له اه فيه بحيث لانه يخرج اسم الفاعل المشتق  
 من باب المغالبة نحو طولة فضلة طولا فان اصال اي ذو غلبة بالطول  
 فهو من قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول  
 بمعنى الغلبة فيه ولو تجوز الا ان لم نعثر في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان  
 اشتقاق الفعل واسم الفاعل للقبلة والرضى صرح في تحقيق تعريف اسم  
 التفصيل بان طائل الذي زيادة في المشتق هو من حق جعل التعريف منقوصا به  
 قوله والسند واخرج اسم التفصيل الى قوله بمعنى الحدث اه يرد عليهم



به ما اورد ان اسم التفضيل قد يكون للشبوت وقد يكون للحي و قد صرح  
 الهندى فلا يخرج به اسم التفضيل **قوله** وجعل احكام صيغ المبالغة  
 مثل احكام اسم الفاعل فيه ان احدها انه جعل احكام المثنى والجمع  
 ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والجمع  
 من اسم الفاعل وثانيها انه قال وما وضع منه المبالغة فصريح بادراج  
 ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل ونسبه الشايع للامر الثاني فتكلف  
 في تطبيقه على ما ذكره هنا بما اخرج مجروح النصف كما استرعى قوله على زنة  
 فاعل قال المصوب به سمي لكثرة التثنية فلم يقولوا اسم المستفعل ولا  
 جعل اسم الفاعل بمعنى مزيد اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان  
 وجهه مقبولا لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم اسم الفاعل  
 لذات قائم به الفعل وليس الفعل والمستفعل وغيرها بهذا المعنى والشاهد  
 انهم سمو اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كما سمى  
 الالة واسم الزمان والمكان واسم التفضيل وقبل كون اسم الفاعل من التثنية  
 المجرى على زنة الفاعل هو القياس وقد بان على وزن المفعول كقولهم  
 وكان وعد ما يتا وقال الرضى الاولى ان الماتى في الآية بمعنى المفعول  
 من اتيت الامر فعلته فهو بمنزلة قوله في الآية الاخرى وكان وعد  
 مفعولا ونحو نقول محتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده  
 ما يتا بوعده فجعل اهل الوعد في كونهم ما يتا للوعد بمنزلة الوعد  
 المتمتع المفاارق عن نفسه فاستند الماتى الى الوعد قيل ببيان الصيغة  
 من وظائف التمرين وفيه في النحو استطراد اقول ببيان الصيغة  
 كالتمريف

كالتمريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية قوله بشرط معنى الحال  
 او الاستقبال قال الرضى و ظاهر كلام النحاة ان شرط معنى الحال والاستقبال  
 ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام والاو حانه لا يشترط ذلك لقوة  
 معنى الفعل في سبب الجرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخل اللام هذا كلامه  
 اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظن عطف قولهم والى المرة او ما على ر  
 صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفه على معنى الحال اي بشرط معنى الحال والاستقبال  
 والاعتماد على صاحبه او بشرط المرة او **قوله** فان دخلت اللام الموصولة  
 قيد اللام بالوصول احتراز عن اللام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل  
 لا يفيد عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضى ولا يخفى ان قوله فان  
 دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد  
 على صاحبه فان اللام الموصولة داخل في الصاحب وقد دل على ان  
 لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه اللام لانه يكتفى بالاعتماد عليه وما  
 لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى  
 المفعول به بانفسهما قد يقويان باللام ويسمي لام التقوية في غير نحو علم  
 وعرف ودرج وجره وفي اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوى  
 بالباء لجواز زيادتهما مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم  
 ولا يقوى الفعل باللام الاقدم مفعوله فيقال لم يضر بكذا  
 في الرضى قوله كضارب وضرب ومضارب هذه الالف وان التثنية  
 يعمل باتفاق من النحويين البصريين واماعلم وحذر فعملها مذهب  
 سيبويه لا غير ومن اعلم صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها  
 زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة **قوله** وما فيه من معنى



المبالغة في باب ما فات من الشبهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة  
 كازيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون  
 جابر النقصان المشابهة اللفظية **قوله** لعدم تطرف خلل الى صيغة المفعول  
 او لا يخفى ما ذكره بوجه على وجه المكسر ان يقتضيه قصد اطراد الباب  
 قال الرضي اما الشئ وجه السلامة فظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي  
 بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل واما وجه المكسر فلكونه فرع الواحد  
**قوله** مع العمل في معوله **قوله** وينصب على المفعولية يعني اطلاق العمل  
 غير مستقيم ولا بد من تقيده بالنصب على المفعولية اذ لا حذف مع عمل في  
 الفاعل لان حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل  
 محل قوله مع التعريف محل اذ اللام الموصولة لا يفيد اسم الفاعل تعريفيا ولا  
 لحذف النون مع لام التعريف ولقد نبه على الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول  
 اللام لكن قصر تبيينه فثبت **قوله** اسم المفعول في تقدير المفعول به على الحذف  
 والايصال اذا المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به  
 على الحذف واما على ما ذكره المصنف اسم الفاعل ان اضافة الاسم الى الهيئة  
 التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكأنه  
 الذي جراه على ما قال **قوله** لمن وقع عليه ليشكل بخروج مضروب في قولنا  
 يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له الا ان يقال الاستعمال  
 على خلاف الوضع تنزيل الظروف والسبب بمنزلة المفعول **قوله**  
 في العمل او عمل النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط  
**قوله** واشترط عليه باحد الزائدين قال الرضي ليس هذا في كلام المتقدمين  
 لكن المتأخرين كائى على ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل

ولو

ولو اتى بفعله وامره في العمل كاسم الفاعل لكان الاشتراط ايضا  
 من اموره في العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط ليخرج حذف النون  
 مع العمل والتعريف تحقيقا قوله ما استثنى من فعل لازم اه كان الفاعل ان  
 يشترط من الفعل المتعدي الثابت ايضا حتى علم الله لئلا يبقى الصفا  
 الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه كان المتعدي غالبا حاد ثام يثبت  
 الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا **قوله** على معنى الثبوت  
 اى المقابل للحدث على تفسير المصنف ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث  
 والمستمر المجزئ عن الحدث والاستمرار على تحقيق الرضي قوله فيخرج عنه  
 ضامرا ولا يندم به مخالفتها لصيغة الفاعل **قوله** وصيغتها مخالفة  
 لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو مبني ان اسم الفاعل  
 ويرد على التوجيه الاول مع حذف شرط الاسم ان صيغة الصفة المشبهة  
 من غير التثنية المجزئ على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل  
 وانها تخرج وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان يجعل صيغة للمبالغة اسم  
 الفاعل **قوله** اى كائنه على قدره ويرد عليه انه في الالماني والعرب  
 الظ قياسه على وزن افعال وان من التثنية المزيد فيه والرباعي  
 على وزن اسم الفاعل الا ان يقال يجزئ ان يكون مع ذلك في غير التثنية  
 سماعية بان لا يكون مجزئها من غير التثنية قياسا بل يكون مقصورا  
 على السماع **قوله** ويعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط ان  
 لا يخفى اختلال عبطة المتن الا ان يقال نبه على انها لا ينفك عن  
 الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب الشبيه  
 بالمفعول دون فعلها **قوله** وكل من التقديرين معمولها



اما مضاف او متلبس باللام او هذه مانعة لخلو اجتماع اللام والاضافة  
 في زيد حسن الضارب للعلام بخلاف اخويه فانها لا انفصال الحقيقة وينبغي  
 ان يراد لمعولها المعول للظلال ليدخل زيد الحسن فيما هو بصدده فليزم  
 كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير وينبغي ان يراد بالمضاف الى الضمير بالوكظ  
 او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلام بالاضافة في المجرع عن الاضافة  
 فلا يخرج عن المتنوع وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبيح **قوله** والمعول  
 في كل واحد من امر مرفوع قال الرضي لم يقسمه باعتبار اعراب نفسه لانه استوفى  
 في مباحث النعت اقوله ليس الغرض من بيان اعراب معولها استنباط اعرابه  
 لان ضابطة الحسن والقبح مبتنية على اعرابه فلذا بين اعراب معولها دون  
 اعرابها **قوله** وحسن وجه عطف على حسن الوجه فيه ان صورة الخطبة  
 لا يصلح الا الوجهين فانه لا بد في صورة النصيب اثبات الالف كذا في  
 حواشي كتاب الشارح وهذا التمايز لو كان مراد المص بالامثلة الثلاثة  
 ما يحتمل صورة الخطبة اما لو كان مراده الاحتمالات الثلاثة لمعول الصفة  
 من حيث الاعراب فلا قوله اثنان منها مستثنان اي بالاتفاق كما صرح به  
 الرضي بقرينه واختلاف في حسن وجه وفيه محتمل لانه امتناع الحسن وجه  
 محتمل بعدم افادة الاضافة التحفيف وهو عند الفراء يفيد التحفيف  
 باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد قوله احدهما  
 ان يكون الصفة باللام مضافة الى معولها المضاف الى ضمير الموصوف وهذا  
 يصدق على قولنا الذي يدان الحسن وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع  
 وهو عدم التحفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجه ويكون مختلفا فيه  
 قوله لا يشتمل على ضمير فلا يدعى قد الحاجة فالقياح ان ينقص الحسن بزيادة  
 الضمير

الضمير فيكون زيد حسن وجهه فيصير الوجه احسن من زيد حسن وجهه مثل  
 حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير الفائدة الا ان ربطا في حسن وجهه ولا  
 لم يحكم بلون زيد ضربا حسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه فداره  
 لان ضمير ما سوى ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن وموضع الضمير **قوله**  
 وما لا ضمير فيه فانه لم يفسح نعم الوجه زيد في الفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه  
 برفع الوجه وهو سياتي في الاثتم على التقريب العريض المناسب عن الضمير  
 الا ان يقال لو يكن الربط في ضمير الرجل بالضمير فالتعريف بالمراد بلا وجه  
 الحسن الوجه لكن مع ذلك فينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه والحسن  
 وجه **قوله** لان معولها ج فاعلها فلما كان فيهما ضمير يلزم تعدد الفاعل  
 فيجب ان لا يجوز ان يكون الفاعل بدلا فينبغي ان يقال يلزم تعدد  
 الفاعل او التباس البدل بالفاعل **قوله** ففيها ضمير الموصوف القياس يقتضي  
 فيه تفصيلا وهو انه ان كان المجرع للاضافة الفاعل لا يكون فيها ضمير وان  
 كان للاضافة على التمييز او التشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير الا انه خولف  
 القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة فيجوز كاضافة  
 الشيء الى نفسه فجعل الموقوف حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير  
 في الصفة وجعله كالمفعول الذي هو الغالب اجنبي فليزم حين المجرع اعتبار  
 الضمير في الصفة كحين النسب فيقال في تركيب زيدان الحسن وجههما بالرفع زيدان  
 الحسن وجههما بالجر قوله فتوثت انت الصفة جعل توثت على صيغة  
 الخطاب والمفعول محذوف ولا داعي اليه بل الانسب بالتساوي جعله صيغة



مجهول مسندة الى ضمير الصفة قوله مثل الصفة فيما ذكر من رفع المفعول ونصبه  
 وجزمه من غير اشتراط زمان الى الابد والاستقبال صريح بالرقي قوله وكذلك  
 مثل الصفة المشبهة بالنسب ونحو النسب ايضا والاسماء الجامعة التي اجريت  
 بحرف الصفات المشبهة نحو شرف الوجه او حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي قوله  
 لموصوف قام به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف اما حذف او موصوف بالفعل  
 او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع  
 عليه الشيء فالنعم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى ان  
 يقال المتصف بزيادة على غيره اذ معنى افضل المتصف بالزيادة سواء وصف بها  
 اول او المردف وغيره سواء كان المغايرة حقيقة او اعتبارية كما في قوله  
 هذا بسرا طيب منه رطباً قوله في ذلك الفعل يعني ان الجازم والمجوز محذوران  
 والتقدير بزيادة على غيره في الاحتياج الى التقدير يخرج زائد عن التوفيق فانه  
 مشتق للموصوف بزيادة على غيره لكن في الاستقمنة والافائدة لا يخرج لفظ  
 الاصل والمردف بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك في  
 اوله يمكن لكن يكون الزيادة على تقدير تبوته كما في زيد افقه من الحمار  
 قوله وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والكلان والآلة لان المراد  
 بالموصوف اه لا حادثة في الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء  
 الزمان والآلة لم توضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان بل  
 لزمان او مكان او آلة مضاف وفق له يخرج اسم المفعول والفاعل والمفعول  
 والشيء لا يكتفى في كونه المفعول مضافاً ما لم يفرض مخرج صيغة المبالغة

ولو حمل

ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملاً له لمنع خروجه  
 لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة  
 على المغير ولو يعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا ولجب ذكر الفضل  
 عليه في اسم التفضيل وانه ان لم يكن المراد الزيادة المطلقة الى التفضيل  
 على جميع ما عداه فانه لا يذكر الفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم  
 قوله وهو الى اسم التفضيل من صفة قد تر عينا ليصبح حمل الفعل  
 على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف ويجعل وهو بتقدير وصيغة  
 لانه المجازة قوله وفعل المؤنث لا وجه للاقتصار على ضم المؤنث لتقييم  
 الكلام المتين لان شيتين وجمعين ايضا قوله فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل  
 اخيراً وشر لا يكتفي مجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانها في الاصل  
 ليسا اخيراً وشر بل حورى وشر على مقتضى قوله وفعل المؤنث  
 او تحقيقة ان الفعل قد يكون للمذكر وفعل المؤنث والشيء للشيء  
 والجمع للجمع وخير وشر مغير اخيراً وشر للجمع لانها مغير اخيراً وشر  
 المستعملين بمن قوله بشرطه ان يبنى الى اسم التفضيل من ثلاث قيد  
 الثلاث بالحدث بقرينة التعريف ليخرج نحو ايدى وارجل من اليد  
 والرجل فانه لم يشيت واحنك الشاينين بمعنى الكهه من الحنك  
 واول لانها شاذان وفيه الرضى لاخراج هذه الامور بقوله  
 جاء منه فعل وقال لا بد من فيود اخرو هو تمام الفعل لعدم الفعل  
 التفضيل من الافعال الناقصة وكونه مستقراً لعدمه من نعم وبشر



وكونه غير لازم للنفي لعدم من ما ينسب بكلمة او تكلم وكونه قابلا للزيادة  
والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه اسم اقول اشتقاق الافعال تنفي  
من الفعل فلا تجامع عدم التصرف والوصف بزيادة في الفعل فلا يشتق  
من فعل خاص بنى حدثه عن شئ لان ح نجا الف فعله فان فعله للنفي وهو  
للاشياء مع زيادة فيه والاشتق للموصوف بزيادة عما لا يمكن الا مما يجري  
فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجري في مدلولها الزيادة  
والنقصان في محل نظر قوله ليس بلون ولا عيب ينبغي ان يقول والاحلية  
لانه لا يشتق من البلج بمعنى الحاجب غير متصلين ابلج للتفصيل بالصفة  
قال الكوفيون يحيى من البياض والسواد الذي هما اهل الالوان وقال  
البصريون ما جاء منها شاذ ومنه قوله صلح في وصف الكوش ماؤه ايض  
من اللبن قوله وعور في القاموس العور كالفرس من زهاب حسن احد  
العينين قوله فان قضي غيره اي غير الثلاث المجرى الالام للمهدى غير الثلاث  
المجرى المهدى الموصوف بالبلون وعيب فلا يريد ان مرجع الضمير ليس  
مجرد الثلاث المجرى بل اخفى منه قوله فغير ثابتة من حق ابن هبنة  
قد نكر من الشارح وابن هبنة واضحه سهر اصحى الهندي من غير ابن  
وقال في القاموس الهنوقي كمل الى الحق وهبنة لقب ذي الودعة  
يزيد بن ثروان فجعل القبا لاكنية وقال في العين الودعة وعبر كجمه  
ودعات خنزير يضي يخرج من البحر ايضا شق النواة تعلق لدفع  
العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح صاعم والكعبة شرفها

الشيء

الله تع لانه كان تعلق الودع في ستورها وذي الودعات هبنة  
يزيد بن ثروان يضرب بحقه المثال والصباح وافقه وزاد انه احد  
بنى قيس بن نعام وكان يضرب به التل في الحق قال الشاعر عشر لجد  
وكن هبنة هذا وقد شنع الشارح ودرس شعر شنيعا شنيعا  
للفاضل الهندي ذلك منه كان امر ايدىها ولا يرضى مثله عن مثله  
وقد اخذ كثير من فوائده شرح هذا من حواشيه واعجب منه انه ليس  
ما نقله من الهندي مرضيا للكيف وقد كتب فيه اشارة الى القدر فيه كما هو  
دايه **قوله** ويستعمل اي اسم التقبيل على ثلاثة اوج اذا المر يجعل معدو  
كافي اخر واسما كافي الدنيا والحيلى اسما للمحطة العظيمة اولم يخرج  
من معناه نحو اخر المعنى غير فنقول جاء في رجل تقرأ واعلم ان الاصل  
من تلك الاستعمالات من ثم الاضافة بالمفعول الاول **قوله** واما قوله  
ولبت بالاكثر منهم حق وقيل الالام زائدة والاقرين يقال الالام <sup>التفضيلية</sup>  
للمهدى فلا مانع لاجتماع الالام الجنس مع من ومع ذلك قليل هربا عن صو  
اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما **قوله** ولا يجوز زيد افضل الا ان يعلم الفضل  
عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذي خبر غالب ومع  
قليل **قوله** ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه الكبر  
كل شئ او دد عليه انه لا بد من نقو يض المضاف اليه وجبب باليعوض  
المضاف اليه لان المضاف غير منصرف مناق للتوفين ويتنقض بالنقو يض  
في جوار عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الفم



كما في قولنا علم انه ربنا يحيى بعد اسم التفضيل ما هو في صورة التفضيل عليه  
 بمن وليس بفضل عليه لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة  
 مع الفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو او تقدير اخر زيد  
 اعلم من الممار نحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبيره وتفضيل زيد  
 في الكبر بل فعل التفضيل خرج عن معناه التفضيل الى التجاوز والتباعد  
 الذي يلزمه فان التفضيل يتلزم بعد التفضيل عن الفضل عليه فكان قال  
 زيد متباعد من الشعر ويحذف استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجه  
 الثالث بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند البردوسماعا عند غيره  
 وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهلون عليه اذ ليس شي اهلون عليه  
 تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى فلزوم صيغة افضل من اكثر من المطابقة  
 اجراء مجرى الاغلب الذي هو الاصل اي فعل من قوله احدها وهو  
 الاكثر ان يقصد به الزيادة استشكل حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود  
 واجيب بوجود احدها جعل احدهما محذوف المضاف اي قصد احدها  
 وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار احدها حاصل بان يقصد  
 وثالثها جعل محذوف المضاف اي ذوات ان يقصد والشاح اشبه  
 الودفع بقوله اي احدهما زيادة موصوفه المقصورة به وكأنه جعله  
 ان يقصد مصدر مضاف الى الزيادة بحسب المال وجعل بمعنى المفعول  
 وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تصنف قوله باعتبار  
 تحقيقه في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ما عدا الفضل لئلا يتوهم

انه يصح قصد التفضيل باعتبار ان كان قولنا لان وضعه لتفضيل الشيء  
 على غيره لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير  
 الفضل عليه كما في القم الثامن الاضافة قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون  
 على المضاف اليه وحده يوهن ان الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه  
 وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به  
 الرضى الا انه يشبه ان يكون المراد يجمع من سواه الجميع حقيقة او عرفا  
 مما يتبادر عرفا قصد تفضيل عليه قوله ويضاف للتوضيح اي لتوضيح  
 اسم التفضيل وتخصيصه واد قوله وتخصيصه لان الاضافة للتوضيح  
 يشتمل التعريف والتخصيص بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص  
 وقوله نحو قوله كذا نبيته اسم اقوله ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه  
 افضل جميع مخلوقات من جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل في اسم  
 مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وهو يكون الاستثناء مع بقاء  
 العمل على عمومه يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا غاية ان العمل في  
 هذا المظهر لا يتصور الا بالفاعلية قوله وانما خص المظهر كذا غاية ان  
 العمل لانه يعمل في المضم بلا مشروط اطلق المظهر والرضى قيده بالمستتر  
 فلا يجوز هند زيد افضل هي منه وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر كلف  
 والمراد بعدم ظهور ان العمل في المضم انه لا يظهر وجود المضم حتى يعرف  
 ان العمل فيه محلا لانه لا يظهر ان العمل في الغطر والالجاز عمله في سائر النيات  
 قلنا انما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواه كان مظهر او مضمرا



بما قدمنا له ذلك ظهر لك انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفظ مظهر كان او غير  
 بارزا ونظيره قوله رافعة لظاهر في تعريف البتداء فانه يراد فيه بالظ  
 الملفوظ ظاهر بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه  
 لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والتعب بكونه مفعولا به الا  
 اذا كان الشيء اه فانه حيل الرفع بالفاعلية وانما لا ينطبق المفعول به  
 ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه مجزى التوى فيقال لنا ضرب  
 منك لزيد وانا اعرف منك بزيد **قوله** وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية  
 اه ما ذكره من الدليل لا يخص بغيره بل هو عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في  
 نفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله ولانه  
 لما كان اه الاو فترك اعادة الالم لانه مع السابق وجه واحد  
 لنفي عمل الرفع وليس وجهها مستقلا كما يفيد اعادة الالم **قوله** الا  
 اذا كان اسم التفضيل صفة او صفا مسييا وهو في اللفظ الشيء الاول  
 ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية لشيء او صفا مسييا لشيء  
 ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف قال الرضي هذه شروط رفع الفعل  
 لفاعله الفاعلية مستمرة بلا ضعف يعني لا شرط اصل عمله حتى لا يعمل  
 بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن ناس من العرب رفع الفعل بلا  
 اعتبار تلك الشروط نحو مرت برجل خبر منه **قوله** وهو في المعنى صفة  
 لمسبب قال الرضي الاشهر في اصطلاحهم تسمية المتعلق مسييا وقال الهند  
 ان جبر الشهور للتشبيه على صحة وتحقيقه ونحن نقول المسبب ما جعل

بياض اصطلاحهم

سبب

سببا ولهذا يقال للواجب سبب الاسباب اى جعل الاسباب اسبابا  
 فالاسباب ح مبيات وانما عدل عن السبب الى السبب للتشبيه على انه يلزم  
 ان يكون في المعنى للسبب الفاعل بل يكفي ان يكون لا جعله المتكلم مسييا  
 كان جعله او سمي **قوله** مشترك بين ذلك الشيء وبين غيره على محل قول  
 المصخرج عنه نحو ما رايت زيدا احسن في عينه الكل اليوم منه في عينه امس  
 فينبغي ان يطاق السبب والغير في قوله باعتبار الاول وقوله باعتبار  
 الثاني بفضل وقد اتفق النحاة على انه لا يتعدى الفعل مجزى من ماثلين الى  
 اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار في الهواء ويقال جلست في الدار  
 في اليوم نعم لو صح جعل الثاني بدلا من الاول صح كما يقال جلست في البلد  
 في الدار فيبدل البعض عن الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال من  
 مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من نفي على نفسه **قوله** والمساواة  
 يا بابه مقام المدح ومحل هذا البيان يحتمل ان يكون المقصود منه المدح ومحل  
 اسم التفضيل المذكور لا يخص بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع  
 بقاء افادة اصل التفضيل مساواة كان على وجه المساواة او على وجه يكون دون  
 حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان العدم هو هذا الوجه دون الثاني  
 لعدم اطراد في تركيبه في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان صلاحيته مجزى  
 في الجميع وان لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا يتوقف عليه اصل البيان فتأمل  
**قوله** وتبين ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجزا عن الزيادة عرقا  
 لا يخفى انه لا يتأتى ذلك مع وجود من التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكر

اعتد على الرضي بانه كيف  
 تعلق باعتبار الاول



قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضلية اه فان قلت هذا  
السؤال لا يخص زوال الزيادة التفضلية بالنسبة بل يتوجه على زوال الزيادة  
التفضلية سواء كان يرجع اليه الزيادة او يرجع اخر قلت نعم لكن تناول  
عبارة الشارح ويجعل البناء في قوله بالنسبة عطف مع لا للسببية حتى يتم الترجيح بين  
السابقين قوله بين احز وممول باجتنبي لم يقل المفضلوا بين العامل  
وممول المضعف عمله فيجوز زندي كان عمرو صار بانضغ عليه الرضى قوله ولو  
قدم قوله منه في عين زيد على الكل اشارة الى شبهة نقلت عن الحسن انه  
قليل قدم منه على الكل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والممول ولم يلتفت  
الى جولي نقل عنه وهو انه لو قدم لزوم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه رده  
الهند بانه لا يفسر في رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة  
كما في هذا المثال لان الكل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة واجاب  
بانه يلزم تقديره كذلك فترجح العمل مع ضعف عمله ويمكن ان يجعل ما ذكره  
المص راجعا الى ما ذكره يقع يلزم رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون  
فيه تقدير ويمكن ان يجعل جوابه تحريرا لما ذكره المص فانظر اطراف الكلام  
لئلا يكون بالتقصير الملام على فوت المرام قوله مع انما ليسا من قبيل العبارة  
المشبهة الواردة اه هكذا ذكره الهندرو ووافقه الشارح وهو مما يقضى  
منه العجوبة كيف يجازيه القدر فيما ذكره من وجه اعمال العرب باسم التفضيل  
الضعيف في العمل فان حاصل اليوم ان العرب كان مضطرا في اعماله وحاصل  
القدر منه الاضطراب بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا يتوجه توجيه لدفع  
الاضطرار

بانه لو قدم

بانه لو قدم لم يسبق التركيب على ما هو المشهور واورد المص ايضا بان هذا  
الوجه يجرى في الاثبات ايضا كان يقال رايت رجلا احسن في عينه الكل منه في  
عين زيد واجاب الهندى بانه لم يسمع وهو كالسابق فلا يلتفت اليه واجب  
بانه في النفي لضعف المعنى التفضيل فعمل الفعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان  
المعنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار قوله ولو رفع لفظ الهين  
ان لم يلتفت اليه المصون بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع مما  
عنه قياسا قوله وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان  
عين زيد ردد على تقدير ذكره الرضى وتبعه الهندى متمسكين بالمقصود  
تفضيل الكل على الكل لا تفضيل الكل على العين ووجه الرد ان عمل اسم  
التفضيل مختص بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار  
يتفايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكل على الكل فلا يوجب تقدير  
من كل عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد حذف مجرور من وجار العين  
لظهور المعنى مع ذلك الحذف وينتج عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له  
في كلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء مدخوله  
على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة  
منع بل يمكن كونه كذلك بحسب الحال والمصير بان يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون  
في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا يفرق المفضل والمفضل عليه  
الا بذكر لفظ واحد وهناك الاشتغال الى الكل المفضل عليه ايضا من ذكر الكل  
المفضل فتأمل قوله وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعيني زيد في اصل الكل



احسن فيها الكلام من عين زيد اشار به هذا الكلام الى ترتيب ما ذكره الرضي  
بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين زيد مفعول ما رايته احسن فيها الكلام بدل  
منه بدل الكل لان معنى ما رايته كعين زيد ما رايته ولا زائدة عليها ومعنى  
احسن فيها الكلام احسن فيها الكلام ولا مثالا احد في المعطوف في الموضوعين  
اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكلام صفة لتعريف  
كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايته عينا مثل عيني زيد في حسن الكلام فيها  
وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة في الخارج  
اشار الى انه مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكافي اسما الا انه  
لم يرض بكونها اسما لان الظاهر كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف  
لان التناقض من دفع اما يجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل التكميل لا في الفضل  
وحسنه واما يجعل المماثلة في معنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المعصوم على الوجود  
الابلغ وكان الذوم على الوجود الابلغ مني على انه لو كان عين مثل عيني زيد  
في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون التناقض  
مبهما فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر عبارة المصنف ان بين التركيبين الاخيرين  
فرقا بان لا يتعين في ما رايته رجلا احسن في عينه الكلام منه في عين زيد هذا  
التركيب بل جاز ان يقال ما رايته رجلا احسن في عينه الكلام منه في عين زيد  
بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رايته كعين زيد احسن  
فيها الكلام ولا يتعين ان يقال ما رايته كعين زيد احسن فيها الكلام منه في عين  
لم يذكر في الاستحالات في هذا التركيب الفضل عليه وما يتعلق به حيث قال

فان

فان معنى فان قد مر ان ذلك ان قدمت ذكر العين وجب ان ينطبق احسن وليس  
لذا ان ترفعه بناء على انه لا فضل بالاجبي وليس بمعنى حسن مع اختيار الفضل  
والفضل عليه اذا لم يذكر هناك الفضل هو عين الفضل لانه وان لم يذكر لكنه  
مقدر في حقها اعمال احسن متعقبات نظر الى تقدير الكلام قوله لانه كان في مقام  
بيان الاختصاص وما ذكره وافق بالمقام والاحسن اي قال فينبه بذكر المثال والتمثيل  
بالشعر على جواز حذف الموصوف وذكره قوله اسم جماعة الركبان لان  
اسم الجمع لا يجب تانيث المستند اليه ولا جمع صفة بخلاف الجمع قوله وسلكوا  
من السرى واحتمل جعله من السرى على ان يكون صفة مصدر محذوف اي  
اخوف خوفا سارا الى الهلاك على ما قيل ضمير لان حقه التقديم على المشتق  
ج فلهذا لم يلتفت اليه قوله قوله اري امل من رتبة البعير ومن رتبة  
القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل اري محمولا اي  
اذا ظن ونجح الظن ابلغ من نفي الرتبة البعيرية والعلمية فيعلم قوله  
وارد منسوب الى السباع لكثرة فيها المراد بالسباع اما حقيقها او شرار  
الشرك وقطاع الطريق قوله والحال اني اري جعل الواو حالية وقيل  
اعتراضية وما ذكره اظهر واعا قال ولا اري مقتضى السياق ان يقول  
وما رايته ليعيد انه ما اري ولا يري قط لانه لو اري مثله لبرئيات  
الحكم منه بانه لا يري قط فتأمل قوله فلما وصل النوبة الى مباحث  
الفصل سلك تلك الطريق اي هو بصدح بيان الاقسام على طريقة  
واحدة وقما يدل على انه بصدح ذلك انه ذكر بعد تعريف الفعل



بعض حواصده كما فعل ذلك في قسم الاسم والله اعلم **قوله** اي نفس مادله يعني  
الكلمة جمع بين مادله والكلمة في التفسير اشار الى معرفة وجه تذكير الضمير  
في قوله هو انه باعتبار لفظ مادله دون معناه **قوله** اعلم ان الفعل  
مشتق على ثلاثة معان هذا هو الشهور فيما بين النجوم والتحقيق انه مشتق  
على اربعة معان واهمها تقييد الحدث او النسبة بالزمان وهو ايضا معنى  
حرفي غير مستقل **قوله** ولا شك ان النسبة الى فاعل تام معنى حرفي اختلف  
في ان معنى الفعل **قوله** النسبة الى فاعل معين ولا شك انها على الثاني  
معنى حرفي لا يفهم مالم ينضم اليه الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى **قوله** يتعقل  
بتعقل فاعل ما اجمالا وهو منفرم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى  
مستقلا ونظيره لفظ الاستدعاء فان معناه يتعقل بتعقل متعلق اجمالا  
منفرم من غير ذكره وبهذا يتحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المعنى  
المطابق على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل **قوله** ولما وصف ذلك  
المعنى بالاقتران بالزمان معين ان يكون المراد بالحدث لانه بعد  
النسبة عن كونها مرادة بتقديره فيسبق الى الحدث والزمان فلما خرج  
الزمان عن كونه مراد ايقيد الاقتران بالزمان معين ان يكون المراد  
الحدث **قوله** فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابق مع انه المتبادر عند اطلاق  
المعنى كما صرح به المحقق الرازي في موجزات شرح الرسالة الشخصية  
ولا التضمني لانه لا يصح ان يادى في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة  
ارادة التسمية ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم **قوله** ويتفق لنا

وصفا

فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فلان ان تقول كما قال سيبويه ان تجعل  
معنى فان قدمت اه انك ان قدمت ذكر العين وجب ان ينصب حين وليس لك  
ان ترفعه مبتدأ على الله لا افضل بالاجنبى ليس معنى حسن مع اتحاد المفضل  
والمفضل عليه اذ لم يذكر هناك المفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه  
وصفا يخرج اسماء الافعال لان جيمها منقولة يقال جميعا ليس ديارين  
الامر بين بل اجامع الامر بين وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم  
على الجمع قد يكون على سبيل انفراد كل جزء من اجزائ الرجال او كل واحد وكذا  
جاء جميع الرجال **قوله** والافعال المنسجة عن الزمان وكذا الافعال المنسجة  
عن الحدث يدخل فيه لان الافعال الناقصة تامات في اصل الوضع منسجة  
عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية **قوله** اول تقليل الفعل  
فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحي وتحققه  
فلا يصح **قوله** وشي من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل  
الاصطلاحي واراد بقوله مدلول الفعل الا ان الظاهر ان يقول وشي  
من ذلك لا يتحقق الا في الضمير فتأمل **قوله** لدلالة الاول على الاستقبال  
القريب مع التاكيد لتقليل الفعل تقليل صرح به المحققان في شرح  
التلخيص **قوله** لانها وضعت اه لان الشيء مالم يخص الشيء لم يعمل فيه  
**قوله** وانما حقن الحق تاء التاء نيت اى الساكنة وبهذا يصح **قوله**  
والصفا استغنت عنها **قوله** ولحق غي تاء فعلت الاخضر  
ان يقول ولحق تاء فعلت وفعلت ويستغنى عن قوله ولحق



جاء الثابت أي الساكنة وبهذا أصبح قوله والمضارع والاولى ان يفصح عن  
 تأقلمت بالضمير البار في المرفوع مطلقا ولا يخص بالتحريك لاختصاص  
 البار في المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح قوله  
 أي بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفنا  
 هذا الفن **قوله** قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان التقديم بين اجزاء  
 الزمان زما في وهو التقديم الذي لا يجامع فيه التقديم بين اجزاء الزمان  
 وهو التقديم الذي لا يجامع فيه التقديم المتأخر وهو بالذات بين اجزاء  
 الزمان وبالعرض بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو  
 بين العلة التامة والمعلول والتحقيق علم اخر وفهمه مخاطب اخر ولزم  
 ان يكون للزمان زمان اثنان يدفع لو كان متشاقا التبعي التقديم  
 بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن متشاقا ان قيل لالزم الضافية فهو  
 متعلق بحدث وقع صفة زمان فيكون المعنى ما دل على زمان واقع  
 في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان زمان ولا بد دفع  
 الشبهة الا بتبدل لفظ قبل بلفظ متقدم بان ما دل على زمان متقدم  
 على زمانك **قوله** مبني على الفتح اشار الى بيان بعض خواصه تعريفه كما  
 هو عارته قوله بين المعاني المتعددة كالعين لا يخفى ان الماضي ايضا  
 يكون مشتركا باحد حروف ثابت في اوله لفظ في اوله **قوله** كوقع  
 الاسم مشترك بين المعاني المتعددة كالعين لا يخفى ان الماضي ايضا  
 يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض مشترك كاخلاف

بخلاف المضارع فان اشتركه الذي بسبب زيادة احد حروف ثابت وائ  
 فلذا قيد مشابها باحد حروف ثابت ولو جعل مشابها باحد حروف ثابت  
 ولو جعل مشابها لو فوقع مشترك كما يمثل مقول فانه مشترك بين الزمان  
 والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف كان اشتركا **قوله** في الميزة لم يراع  
 في البيان ترتيب حروف ثابت بل راعى قاعدة تعريف الفعل فانه بيد من التكلم  
 الواحد وينتهي الى الغايب **قوله** مفردا مذكرا كان او مؤنثا كالتذكير للتغليب  
**قوله** اي للتكلم المفرد يجب تركه لان التكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم  
 با ضرب ونضرب وانما وصف في ضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل  
 عليه وصفه بنضرب بكونه مع الغيبة فلا يجتمع الا فراد مع كونه مع الغير  
**قوله** او اكثر مذكرا كان او مؤنثا او مختلطا **قوله** اي حال كونه المؤنث  
 اه يمكن جعل غيبة مصدرا حسييا الا ان جعلها حالا انسب بظايرها ولو  
 قال المصروف والغايبة والغايبة كان اخرها **قوله** ولما كان هذا  
 الكلام في قوة اه دفع لما يتجلى على عبارة التي انه يفيد ان عدم اعراب  
 غيره مفيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث به وهو  
 بطلانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون  
 تأكيد او نون جمع المؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال مال البيان  
 انه انما يعرب اذا اتصل به نون تأكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قول  
 ولا يعرب من الفعل غير في قوة انما يعرب بالمضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع  
 فيكون اتصال الظرف به تقييد المحرر الاعراب منه فيكون التسمية بحالها لا



الحصر وقت اعزابه في وقت عدم الاتصال حتى يدفع الشبهة فالحق ان قوله  
 اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يعرب مغايرة في وقت عدم  
 الاتصال فالقيد لتعريف الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احدى التوئين **قوله**  
 واعزابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون اقتضاها العامل لا بمعنى  
 ما يتوهم المضي المتعصب للاعراب بل بمعنى ما وجب كون اخر الكلمة على هيئة  
 مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى فتح او حذف  
 نون او جبي العامل وقوله وجزم بمعنى سكوت او حذف نون او حرف  
 اقتضاها العامل **قوله** فالصحيح منه اي المضارع المقرب وهو ما لم يتصل به  
 نون تالكيد ولا نون جمع مؤنث قوله وهو عند الحاجة اختراجهما هو  
 عند اهل التصريف وهو مستغن عن التعريف وانما قال حرف الاخير ولم يقل  
 لامه ليشمل نحو غير بلا شبهة **قوله** المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد  
 وزيد يضرب مرفوع نحو يضرب ويضربك **قوله** متصل نحو يضرب وما  
 يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البان لكن جرد عن الضمير البان  
 المتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فامعنى المجرد عن الضمير  
 ان لا يتصل به يد على قوله والمتصل به ذلك فتأمل **قوله** للتثنية لا حاجة  
 الى هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل الا بالثنية والجمع والحكاية  
**قوله** والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح المحرر لا يكون لجمع المؤنث فليجمع  
 مطلقا في هذه المقام ينصرف الى المذكور ولذلك صح قول فيما بعد **المتصل**  
 ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه بذلك شاملا لجميع المؤنث

لاستقص

لا تنقض الحكم بجمع المؤنث **قوله** والسكون في حال الجزم لم يقيده لفظا  
 كما قيد اخوابه لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة وهناك نظر  
 لان الرفع قد يكون بالقضية تقدير وكذلك النصب واقف على المضارع الختم  
 قد يكون بالسكون تقدير اذ احرك المحرور للسالكين نحو لم يضرب القوم  
**قوله** مثل يضرب مثال الصحيح المجرد عن ضمير بارز لا اعراب حتى يكون قاصرا  
 والمبادر من كلام الشايع انه جعله مثالا لا اعراب فائنه بلحقه **قوله**  
 والمضارع المتصل به لا يخفى ان الظاهر سبق كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف  
 على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل لكن الصحيح عطفه على الصحيح المجرد لا على  
 المجرد فنبه الشايع عليه بقوله والمضارع المتصل ولو مثل المصنف قولنا مثل  
 وتدعون اه بدل يضربان وتضربان كان واضحا **قوله** اسقط اللفظ  
 المناسب لها لان حرف الطلعة مناسب للحركة في كونها ما قابلين للسقوط **قوله**  
 والمضارع المتصل الآخر المتصل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان اخره  
 حرف علته لكن المتبادر من كلام الشايع ان المتصل عام اريد به الخاص **قوله**  
 هذا المجرد لم يفيد والتجرد في المضارع وقيدوه في المبتداء حيث قالوا هو  
 التجرد للاسناد اعني من الاسناد اليه كما في قسم السند اليه في المبتداء **قوله** اسناد  
 لا يشي كما في قسم السند اليه من المبتداء لانه يحتاج الى التقييد في المبتداء دون  
 المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب الغير بوجود منه بالتجرد  
 عن العمل وليس المعرب بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد  
 منه المجرد غير مرفوع **قوله** كما هو المتبادر من عبارة المتبادر من بيانه للاقسام



المضارع انه لم يجعله الواقع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينصب  
 بان اه وفي بيان المجزوم وينجزم بلم اه فلما لم يعمل هنا ويرفع بالتجريد عن الناصب والجازم  
 تبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرفع اذا تجرد لان تحقق العامل  
 انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الجازم والنازم يمتنع وقوع الاسم  
 موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الفعل ولا جازمه فيه ليرى ان لا يقع ان  
 يقال لضرار وبانما لم يعمل ويرفع بعقوبه موقع الاسم لان وقوعه  
 موقع الاسم حتى في كثير من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدئ بسهولة  
 والمقصود الاصل في هذا المقام غيبة الاقسام الثلاثة بعضها عن بعض البيان  
 العامل **قوله** وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي يجعل العامل  
 حروف اثنين **قوله** كما في زيد يضرب لا تنقل صحة الوقوع موقع الاسم مشتركة  
 بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبنى الاصل فلا تؤثر فيه العامل **قوله** ابدل  
 الالف فتاويه لانه مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال النون الحقيقة  
 تقلب في الوقف انما وكذا التوين **قوله** وقال الخليل لا ان يرد لانه  
 لان تضرب في تقدير لا يضربك وهو ليس بكلام مجنون لي تضرب **قوله**  
 لن مركبة لاول النون الحقيقة التي حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق  
 للتصريح بانه لتأكيد التثنية لا لتأكيد الفعل المتع حتى يفيد اللفظ في التأكيد  
 فاعمل النصب ليكون اخر الفعل على هيئة يكون مع النون ولذا خصنا  
 من بين حروف التثنية بتأكيد التثنية **قوله** بعد حتى نحو ما ذكره الشارح في تفصيل  
 الحروف الذي يرد بعدها ان شروع في الشيء قبل او انه فان المنصوب يفصلها

فحل

فحل ما ذكره مقام تفصيل المص **قوله** اذ لم يكن بمفعول هذا يشعر بان العلم جاء  
 بعينه الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فلما لم يفسد العلم  
 حتى يصح تعينه بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرواية  
 او الوجدان او الظن الى غير ذلك **قوله** هي المخففة صيغة الفصل هنا للحصر  
 اي للحصر هي المخففة لا غير وفيه صار مقابلا لقوله والتي تقع بعد الظن وقوله  
 من الثقله متعلق بالاخذى المخففة لما خذوة من الثقله **قوله** فانها  
 للرجاء والطمع فلا يناسبه وكذا الداخل على الماضي ولا يبعد ان يقال هي  
 الناصبة الناصبة الغيبة لمخرجها من مقتضى وضعها وهي اخف من المخففة  
 الموجبة لحذف ضمير الشأن وقوله وليست هذه تأكيد للحصر **قوله** على غلبة الوقوع  
 اي كون جانب الوقوع غابا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرة كاهن المتبادر  
**قوله** لا موبد مطلقا كما قيل ولا موبد في الدنيا كما قيل هو الحق **قوله** الكونه  
 جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فيه بحث لان جواب  
 كلام القايل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا وكذا الجواب  
 لجواز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت صار خرافة  
 ان عصم مالك ورمك فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا يقدر ان يعمل  
 في الحال الذي هو جازم للماض الذي هو مبنى الاصل **قوله** واذا وقعت  
 بعد الواو والفاء خصوصية هذا الحكم في كسهم بالواقع بعد الفاء الواو  
 وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرها من حروف العطف لانهم وجدوا  
 ولم يجدوها اذا وجب من فتدبر **قوله** فالوجه ان جازم ان جعل



وجريان مبتدأ لا فاعلا لان حذف الجزاهون من حذف عامل الفاعل  
لان فيه حذف العامل والسند بخلاف الاول فان فيه حذف السند لا غير  
لكن الاظهر بالنظر الى المحقق ان يكون تقديره فيها الوجهان لا الفاء  
والاعمال **قوله** وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاوحي سوا كان او ترك  
المستقبل تقدير **قوله** بمعنى كى للبيبة لا فائدة لتقييدك للبيبة سيما  
وقد علم معناها قبل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية لا الحذر عن  
الى بمعنى مع فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل  
اذ كان معناها او مع كى قلت كانه اراد انه لا يشترط حتى هذه  
ايكون محرومة اخبر ما قبله او متصلا باخر جزء منه **قوله** محتمل  
ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا محتمل الاستقبال كما لا يخفى  
**قوله** كما تقول كنت مسرت امر ذكر امر مع ماض قبل المضارع لا محتمل  
المضارع حكاية بحال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امر  
مع الماضي قبل فجعل هذا المثال حكاية الحال دون واحد من الامثلة  
المذكورة القابلة لذلك في كلام المصنوع **قوله** كانك كنت في زمان  
الدخول هيبة هذه العبارة جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ  
الدال على الحال وهو خلافا لعبارة المصرا لاظهر ان المراد زمان الحال المحكي  
من حيث انه حال بان تبرزه في نظر السامع في معرض الحال **قوله** لانها علم  
الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافي الحال الا ان يقال  
بنا في افادة الحال فلا يفتح ذكره في مقام افادة **قوله** كما ترون بعضهم

فيها علم الاستقبال

النوم

النوم انهم يقولون اما حرف ابتداء ويريدون لزوم المبتدأ بعدها  
**قوله** ليحصل الاتصال المصروف فلا يخفى ان حذفها بالكلمة لانها  
وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة  
كانت اوجارة **قوله** مثل مرض فلان حتى لا يبرجونه الا انه يحتمل المثال تحقيقا  
او حكاية وهذا الكيفية الموصولة لافادة التحقيق بخلاف حال التحقيق  
**قوله** وامتنع نظر الى الامر الاول فيه نظر لانه امتنع نظر الى الامرين  
لان كان سري لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع السير وكان سري  
محتمل ان يكون في تقدير كان سري واقعا وان يكون في تقدير كان سري  
منقبيا الى غير ذلك فالمرجح تحقيق خبر كان لا يصلح للبيبة فجعل مانع الرفع  
بمجرد افتقار الشرط الاول الانتفاء بشرط صحة التام **قوله** فيبقى الناقصة  
بلاخر لا يخفى ان الخبر في صورة النصيب حتى ادخلها الى الفعل العام المقدر  
متعلق حتى فذلك ان تقديره بغيره توقف صحة ادخلها بالرفع على تقدير  
**قوله** فتقول لهما بغير عطف لتقدير جاز لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر  
الى سابقة لان **قوله** اسرت حتى يدخلها عطف من غير تقدير الا انه دعاه  
اليه ما ذكر وانما اذا عطف على شيء وسبقه قيد يشارك العطف  
المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ملحقة قيد فالشبهة  
محتملة **قوله** اي كان صفة الله تعذيبهم الاولى ما كان فضل الله تعذيبهم  
تأمل **قوله** والفاء التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان  
جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدأ ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك



لا وجه للعناء في قوله فنقد بران والاو لا ان تقدير الكلام في العناء عناية  
 بشرطين قوله احدهما السببية اي قصد السببية وقدرته عليه الشارح  
 قوله من النفي المستدعي جوابا بوصف النفي بما يكشف عن كونه في معنى الانشاء  
 قد سبق منه موافقا لما اشترط ان التنصب بالقاد يوجب تقدير ان ليس مفعولا  
 فيصح عطفه على المفعول المستبطن من الجملة الانشائية لان العناء عاطفة لا يمكن  
 العطف على الجملة للاختلاف في خبر او انشاء او يدل على ان العناء هنا ميعد  
 عن العطف بتقديم الانشاء المستدعي للجواب فان الجواب لا يعطف فيسرها  
 تناق ولا يخفى ان ما دل كلامه من انه اذا لم يقصد السببية في رر خفا كركم  
 لا يفتح التنصب بنحو عليه انه يشكك مع الرفع توجية القصد الا ان يقال يكون  
 من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعدي خير ان تراه قوله والحق  
 بالجاز فاستريح جعله لفظة الشعور مبنى ذلك توجية العطف بتاويل  
 ما قبله بقولنا سيقع متى ترك منزله والحق بالجاز فالاستراحة يمكن  
 توجيها بما يخرج عن الضرورة وان يجعل ساترك في معنى الامر لا ترك ولا  
 الحق فاستريح بقوله واو التي تنصب الكثر من تقدير متعلق الظرف ولو  
 تقدير المبتداء ولقد احسن قوله اي بشرط ان يكون مفعول الى اه لا يخفى انه  
 بعيد والاو لا ان يراد ان يتنصب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب  
 معنى الى ان تقدير ان ليم اللفظ الدال على مفعول الى ان قوله اذا كان المفعول  
 عليه اسما صريحا قيد الاسم بالصرح ليخرج نحو اعني ان يضرب زيد فيستم فانه  
 ح لا يقدر ان الجواب عطفه على مفعول ان ونصب بكلمة ان السابقة وفيه نظر

لانه

لانه يشكك باعني انك انسان وقلم فانه يحسب تقدير ان فالاولى ان لا يقيد  
 الاسم بالصرح ويصح كون المفعول عليه في اعني ان يضرب فيستم اسما بابل  
 المفعول عليه الفعل والتاويل بالاسم متأخر عن العطف ويرد عليه ان كان  
 المناسب ذكرها مرتين ويمكن ان يجاب بان العاطفة في تقدير ان  
 على نحو من احدهما امتياز بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع  
 فيه فقد اولا المحصول متبشر بالتمسك وفصل عقيبها بشرطها ثم ام القيد  
 بذكر المشتكك في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل  
 ومع العاطفة اي مع العاطفة مطلقا اذا قدر ان بعدها بالشرط المتك  
 بين الكل بخلاف العاطفة المقدرة ان بعدها بشرط مخصوص كما فصل في  
 حتى واخواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة لان هذه الموقد كرت  
 بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتأمل قوله ويخرج  
 ان المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعجلة في معنى ان يضاف الالام لانه  
 قابلة للاضافة ولم يضاف لانه علم لنفسها فلا تقبل الاضافة وجعل  
 الشارح قوله في النقص لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير  
 الطرف بالنكرة والموافق بالمشهور ان يكون التقدير والاستعولة في النفي  
 لجعل قوله في النفي حالا الا ان الاستعولة في تقدير المعرفة فاجعله ارجح لان  
 رعايت جانب المعنى اهم من رعايت جانب اللفظ وهذه الكلمة تجزى  
 فعلا واحدا اي تجزى بالاصالة فعلا واحدا ولا فقد تبيد ويجزى  
 بالعطف تقول لا يضرب ويقتل قوله وكلم المجازات اي بعضها فان كبرها

احذر زعم الاستعلاء في معنى  
 الفتح وعما لم يستعمل في شيء  
 نحو لا اقسم ص



واذا من كمال المجازاة قوله والمجوز بها فعلا ان اقد يكون كذلك كما استوفى  
 قوله واي وهو ايضا مما يحزم مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا  
 وبدونه **قوله** مع كيفما اذا فساد في كفاي شذوذ ان اذ كونها من كمال المجازاة  
 كالجمل **قوله** ويحصر بالبالا استفراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك من  
 تأكيد لربا ان فيه فيكون تركيبا من كلمة **قوله** وكان ذلك لكونها فاصلة  
 قوية بين القامل ومعمول فيه بحيث لان ان وان لم يضرب على ملا في يضرب لانه  
 مدخول لم ومعمول واذا مدخول ان لم اضرب **قوله** ولا التي لا يصح اضافة  
 العلم وكان فكرها وجعل التمر مرفوعا صفة لكل لا يعنى لانه **قوله**  
 لسمية الفعل الاول لا يخفى ان السمية بمعنى كون الشيء سببا لا يعنى جعله  
 سببا فاللايق ان يفكر الكلام بافادة سمية الاول ومسمية الثاني  
 فكان المصداق يجعل سببا في نظر المخاطب وذلك ليسر بالا فادة فالله ان  
 المراد لا فادة سمية الاول وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى **قوله**  
 بعد عن التيق **قوله** من حيث يتقن على الاول اه قديمتي كذلك وذلك ان  
 كان لا اول سببا واما اذا كان ملزوما من غير سمية فليس الامر كذلك  
 والاطهر ان المراد انه يتقن العقلان مع ما تعلق بهما بشرط واحد  
 الان الشرط هو الجملة الاولى والجزء الجملة الثانية فانهم **قوله** لتحقيق تاشير  
 حرف الشرطية اي تحقيق التاشير معنى وان لم يتحقق لفظا اما في ان ضربت فثبت  
 فظا واما ان خرجت لم اخرج فلان الجزم لا بان لقرب لم وسبقه معنى لاني  
 لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا في الطلب ويتصور

بها كالجزم بها

يتقن بيا

فيه التنازع **قوله** وان كان مضادا متباينين ان يقتد بغير الجزم بللام  
 الامر نحو ان يكرم زيد فليكرمك لانه يلزم القائل عدم تاشير حرف الشرطية  
 منع لكونه مستقبلا بللام الامر وبغير الدعاء والتمنى فانها مستقبلان تحقيقا  
 قبل دخول ان فلا تاشير فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سبق **قوله**  
 او بلن حيث يجب فيه الفاء اه لانه صار مستقبلا بلن والا والاصلا للثلاث  
 انه يحزم لان التنب بلن متعين لقربه وسبقه كما مر قوله او استفهام  
 نحو ان لم يضربك زيد فاضربه او مضارع متقن بما نحو ان لم يضربك فما تضربه  
 ووجه عدم تاشير حرف الشرطية فيهما ان الاستفهام ينبغي على احتماله ولا  
 ينقلب الى المستقبل والتنب بما يكون الى حال من غير انقلاب **قوله** موضع الفاء  
 نية على ان الفاء واذا يجتمعان ولذا لم يقل ويكتفى باذا مع الجملة الاسمية  
 مع انه احضر **قوله** لاختصاصها بها اي الجملة الاسمية فالضير راجع  
 الى ما تضمنته اسمية بالجملة فتدبر **قوله** وان التي يحزم بها المضارع  
 حال كونها مقدرة اه عبطته مشعرة بانه جعل مقدرة في قول المص  
 وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية من صلة صفة ان وجعل قوله  
 بعد الامر منصوبا بمقدرة مقدرة خبر الاعاكانة ولا ضرورة تدعو  
 اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان **قوله** اذا كان المضارع الواقع  
 اه لاجلته في تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفي قصد السمية فان  
 تحقيق السمية كان الكلام صادقا والاككان كادبا او ادعاء ولكنك فتدبر  
**قوله** فانهم يطلقون امثلة الماضية اقوى الشواهد على اراءة الصيغة انهم



يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة قوله مثال الامر منزلة قوله الامر بالصيغة  
**قوله في بعض الشرح** اه الامر المعروف بصيغة لايجوز ان يكون ان يكون  
 بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع قوهم ارادة المصدر تقوم بعيد على انه  
 لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى المصدر اي صيغة الامر  
 كما يقال لام الامر والامر ان يقال الامر في الستة العرفيين يشمل الامر باللام  
 وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المحققين فحاق ان يحمل الاعلى فزاد المثال  
 ليكون في قوة التفسير عنه بالامر بالصيغة **قوله** صيغة يطلب بها اه قوله يطلب  
 بها المخرج الذي والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة  
 الاستفهام ولا في النون لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل  
 لكل امر لا يتم ولا يجوز ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل  
 اسما الافعال في التعريف حتى يصح ان يخرج بقوله يحذف حرف المضارعة  
 وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل اه يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس  
 والقول بعدها فصولا والاظهر ان صيغة عن المجرور قد عرفت ما فيه  
 وكذا قوله المخاطب احتراز عن الغائب والتكلم وقوله يحذف حرف المضارعة  
 احتراز عن مثال قوله تعالى فلتفرحوا وعن مثل ص قد عرفت ما فيه والحق  
 انه ليس من تامة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية  
 اشتقاق الامر بالتقدير هو يحذف حرف المضارعة او يحذف مضاف  
**قوله** وفي الصورة حكم المجرور اي حكم آخر المجرور والاولى وحكمه  
 حكم المجرور **قوله** في اسكان الصيغ لا خفاء في ان اسكان الصيغ سقط

حذف

حرف العلة حكم الآخر اما سقوط النون فليحكم الآخر لان النون ليس آخر  
 الامر الا ان يقال لشدة الامتناع بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت  
 منزلة كلمة واحدة فينزل النون منزلة الآخر **قوله** فان كان بعده اي بعد  
 حرف المضارعة يحذف المصدر بعد كون آخره او حذف **قوله** والمراد بالرباعي  
 هنا اي وعلم النون واقفا المحو الصرف فيكون مكان الحرف الاصول فيه اربعة  
 وفي قوله من المزيد في نظر لان الرباعي لا يختص بالمزيد في قوله وانما هو من  
 باب الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان ينقطع ويقال ان  
 ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعده حرف مضارعة ساكن وكذا  
 قوله ههنا بمعنى في مضارع رباعي بعده حرف مضارعة ساكن **قوله** رفعها  
 لا لتباس بمعنى ضم الهمزة جعلت كالوين رفعها لا لتباس بالمضارع على تقدير  
 الفتح اي فتح الهمزة فتقوله فانه اذا قيل في اقل اه سمي من قلم الناس لان  
 الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها ليتعين الضم فلا معنى للتكلم في ابطال  
 فتح الناء وكسرها على انه لا يطاق احد بانه لم يفتح الناء او لم يكسر حتى يكون  
 لبيان فائدة والصواب انه اذا قيل فاقبل فاقبل بفتح الهمزة النسب الواحد  
 المتكلم المعروف في حال الوقوف واذا قيل فاقبل فاقبل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسرة  
 الى الضمة وهو ثقل **قوله** فيما سوى ساكن بعده ضمة ليس الهمزة فيما  
 ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعده ساكن منه بعده حرف المضارعة  
 ضمة فضمير سواء الى صيغة الامر الذي من مضارع بعده حرف المضارعة في ساكن  
 بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اي في وقت يكون الساكن ضمة **قوله**

في حكم المجرور آه ولهذا الكيفية بيان  
 في زيادة الهمزة والرباعي عمل الآخر فاعلم  
 اسكن آخره ما لا حاجة اليه ومع ذلك  
 قاصر ان ليس فيما في آخره نون او حرف علة  
 اسكن الآخر بل كان الحرف في الاصل  
 حذفه فينبغي ان يقول اسكن آخره



قوله مثلا لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة الصواب مثال لما يكون بعد  
 ساكن صمة بعد حرف المضارعة ضمة **قوله** او حذف مضاف الى فاعل فعله  
 لا يخفى ان صافة الفعل الى المفعول ايضا لادق ملائمة فتقدير الفعل  
 لم يزد في الكلام الا تقدير او علم مما ذكرنا ان اضافة المفعول ايضا الى  
 لادق ملائمة لم يشبهه **قوله** ولا يصح ان يراد بالوجه هو الفعل  
 الذي يذكر فاعله الا في الامر الذي يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول  
 فيتم كون الاضافة بيانية وكأنه اراد بالفعل المفعول ويشبهه على المساحة  
 الشائعة **قوله** الكفاء بذكره فيما سبق في تقريب مفعول الى ربيتم فاعله وكذا ان  
 تقول لم يذكر اعتمدا على اشتراكه لا يجوز حذف الفاعل بدون اقامة  
 المفعول **قوله** وبضم الثالث الى قول خوف اللبس احصر ان يقول فان كان ماضيا  
 كسر ما قبل آخره وضم كل من كان قبله خوف اللبس فيستغنى عن قول وبضم الثالث  
 مع همة الوصل والثاني مع التاء **قوله** لئلا يلبس فيخرج بالامر وتثنية الفاعل  
 وجموع مطلقا وفي واحدة وفتا والاولى تركت التقليل وبفسر قول خوف  
 اللبس **قوله** هذا على القول بضم والثاني يمكن تقليل ضم الاول ايضا فانه  
 لا يكتفى في ضرب بكسر ما قبل الاخر لتوهم انه انه ضيغة معلوم من باب علم واللبس  
 في باب علم بلا شبهة فالاول ان يقول المصنف ان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم  
 او لمطلقا والثالث مع همة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس  
 اي ما يكون غير فقط معتلا ويمكن ان يقال اراد ما يقتل عينه وعين الملقين  
 لا يقتل وهذا صواب لانه قد يقع به الاصوب **قوله** وانما نحقق مثل العين

بالذكر

بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المنسب للفاعل منه كما ذكر وتبعية ذكر  
 مفعول العين في المنسب للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو من  
 الناسخ وصوابه وان غلب على المعتل بالذكر لزيادة غموض واختلاف في الماضي  
 وتبعية ذكر مضارعة وان لم يكن فيه ما ذكر **قوله** المتعدى وغير المتعدى هذا  
 فبدان لضمي الفعل الاقسام فان المتعدى يعم من الفعل ويشبهه وكذا غير المتعدى  
 الا ان المتعلق مطلقا لا يمكن تقريبه بما يتوقف فيهم على متعلق فان المصدر  
 لا يتوقف فيهم على شيء فضلا عن المفعول به ولا ايجاز حذف فاعله والتشديد  
 ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزءان من معنى الفعل ومما سوى  
 المصدر مما يشبهه فتقول المصدر المتعدى ما اشتق منه الفعل المتعدى فالمتعدى  
 المطلق ما يتوقف فيهم على متعلق او يتوقف فيهم ما يشتق هو منه عليه وكان  
 كذلك قال المتعدى من الفعل **قوله** فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل  
 كذلك عبارة سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم الفاعل هو الفعل  
 فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال فواقع فالترقيق  
 المتعلق الا ان يقال التعلق من الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول  
 فالمفعول ايضا متعلق به فوضح بيان تعلق الفعل بمعنى التعلق الذي  
 هو المفعول **قوله** وهمة الفاعل والمفعول يريد به معنى الحال **قوله** وهمة  
 الفاعل قد حقق ان المفعول الذي يبين الحال همة اعم من المفعول به  
 فلا وجه لتكرار همة المفعول في هذا المقام فان الاثر كالمفعول له تعلق  
 بهمة الفاعل والمفعول **قوله** وغير المتعدى بصير متعديا والمتعدى ايضا يصير



لازم بنون الانفعال نحو انقطع وبناء الفعل نحو تدخج **قوله** بالالف  
 الفاعلة او بين الاستفعال نحو استخرجية هذان غير مشهور ان  
 في باب التعدية وانما المشهور في الكتب هو الثلاثة الاخرى كما تم تركا  
 لانها لا بعديان جوه للروف ولا ينصرفان في معناه بما يجعله طالبا  
 للمفعول بل يحدثان في الكلمة معنى هو مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلاثة  
 الاحرفان ما نشبه صاحبة في الشئ فلم يتغير فيه معنى الشئ كقول بطلب مفعولا  
 بل حدث في الكلمة معنى المضاحبة المستقلة في طلب المفعول واستخرج  
 معناه صبرته خارجا فاحدث اليين معنى التقييد المستقبلي في التعدية مع  
 بقاء معنى الخرج على ما كان فتأمل **قوله** ثانيا غير الاول كما عطف وهي سماعية  
 كثيرة جمعها الى يين وارجوان اضبطها واعلم رسالته ينتفع بها الطالب  
**قوله** كفعول باب اعطيت في جواز الاختصار عليه وعدم جواز كونه مع الفاعل  
 ضميرين لشيء واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك **قوله** والثاني والثالث  
 من مفعوليهما من بيانية لا تبعضية ولذا لم يقل من مفاعلهما **قوله** كفعول  
 علمت في جوبه ذكر احدها عند الاخراء ولتحقيقه بيان المصير به بل هما مع  
 مثلها في حسان اخر باب علمته ايضا فانه يجوز تعليق علمت قبل الام والاشياء  
 ولا ينفي تقولا علمت زيد العمر وقائم او اعمر وقائم او ما عرو قائم وايضا يكون  
 المفعول الثاني مع الفاعل ضمير الشئ واحد فتقول علمتني زيدا قاعدا **قوله**  
 كانه ارادوا بالشك الظن هذا من حلط اللغة باصطلاح الميراثين  
 والافق اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس **قوله** تساوي الطرفين

اي قوله

او وقوع الخبر وعدم وقوع قوله البيان ما هي تلك الجملة من حيث الاخبار بها  
 ناشئة عنه فان علمت لبيان ان زيدا قائم مثلا عبارة عن معلوم يقيني هكذا  
 وهذا الكلام سواء كان بمعنى ما ذكره الشراح او بمعنى ما ذكرناه يقتضيه ان يكون  
 هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان  
 انه امر محقق فلا يفيد مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع  
 انه خلاف علمية الاستعمال فالاول وجان يقال معنى الكلام لبيان ما هي  
 الافعال عنه اي عبارة عنه والمقصود منه التنبيه على انها ليست من نواع الجملة  
 الاسمية بل مذكورة لبيان معانيها وهي مناط الفائدة الجملة المدخولة  
 وليست كساير دواخل الجملة فانهم **قوله** فينبغي الخيئين على انها مفعول  
 لها الظ مفعول لان لها وكانه اراد ان كلامها مفعول لها **قوله** اذا  
 ذكر احدها ذكر احدها ذكر الاخرى هذا هو الشايخ وخلافه قليل على ما  
 على ما فصله اقول هذا يقتضيه ان لا يصح علمت ضمة زيدا قائما وعلمت  
 كل جعل وضيمته بل يجب في الثاني ان يقتصر على ذكر علمت وبصيغة جردا فكلية  
 اريدانه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر او ما ينوب منابه قوله لا تختلنا في الحاشية  
 او لا تختلنا جان عين على اعراك الملك بنا اذ قد و شئ بنا فصح  
 قبل ذلك الوشاء عند الملك فلم يضرنا هذا وفي الصواب لا تختلنا اذ لا  
 على الملك غير تلك الملك بنا وبالجملة جعل الغراء بمعنى الاغراء وفي لرجده  
 في اللغة قوله فلا تقول علمت فظننت لعدم الفائدة هذا لا يوجب علم  
 جواز حذف المفعولين خسيا لعدم توقف افادتها على ذكر المفعولين



لان هناك جهات افادة اخر كان يقول فلان يظن كثيرا ويعلم قليلا  
 او يقع عنه ظن كثير وعلم قليل او يقول لا يعلم زيدا بالبراهين ولا  
 يظن الآباء ما دلت او تقول ما ضئت اليوم او ما ظلمت اليوم قوله لا استقلال  
 الجزئين للمصالحين لان يكون مبتداء وخبر او مفعولين لهما الظاهر الواو  
 ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذا الفائدة في تقييد الكلام بالنام  
 وكلامية غير مفيدة بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتها ايضا  
 الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف **قوله** فلما  
 قد جواز البناء ولا خلاف في صحة التقديم فانه لا يجوز فيه ابطال العمل  
**قوله** او بولطة حتى غلام من انت فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه  
 متزجان معه امتزاجا تاما بحيث يسرى الاستفهام في المضاق  
 وحرف الجر يصير معتبرا قبلها ولذا جاز تقديمها على كلمة تضمنت معنى الاستفهام  
**قوله** والفرق بين الالفاء والتعليق من وجوب احدهما ان الالفاء جازية  
 لا واجب التعليق واجب فيه بحيث لانه لو كان الالفاء جازيا كان في قوله  
 ومنها جواز الالفاء استدراكا لما صح ما تقدم من ان الفاء واجبة الصور  
 المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين معنى الالفاء والتعليق  
 بل اراد الفرق بين حصص الالفاء والتعليق في هذا الباب بان الفاء جازية  
 فليقد بالحواز والتعليق واجب ولذا لم يفيد بالحواز بل سابق الكلام  
 فيه بحيث يفيد الوجوب فتدبر **قوله** راي البصرية اي راي البصرية اي راي  
 بمعنى انبصر والحكمة الحام هو النعم **قوله** ولقد ارادني للملاح دحية اي ابصر نفسي

حيث لان علمت واقع  
 قبل الاستفهام بلا لطة  
 لان المضاق الى ما فيه صح

حلقة

حلقة هي هدف الرياح وليكون اي بمعنى العلم مساع فيكون ندرية مفعول له  
 الثاني وعلى ما ذكره هي حال **قوله** ما عدا حبت اه لا يصح الاستثناء من بعض  
 افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمل على البدل ثم انه لا يذو في هذا  
 البيان لكان ظهوره من بيان المعنى **قوله** وهي اما العلم او الظن فالمراد  
 بالمعاني بمعنى ما فوق الواحد **قوله** لا يقال اه ولا وجه لتخصيص بيان هذا  
 البعض من العلم الاخر فان كل منهما معان آخر **قوله** بمعنى صرحت ذاهب وهو  
 الذي في شعره شقرا كذا في العباب **قوله** بظنين اي عني بمنهم فظنين بمعنى  
 مفعول **قوله** لانها لا تتم برفعها وقيل نقصان مدلولها عن مدلول التام  
 بالحدث الداخل في دونه وفي نظر لانهم لا يستوفون افعال المدح والذم  
 ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان وكذا ان تقول سميت بها  
 لنقصان عدد هابا بالنسبة الى الافعال التي يتم لرفعها وفيه ما فيه **قوله** هو  
 تقرير الفاعل اعلم ان مدلوله كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة  
 هي ثبوت الصفة للفاعل وقرئ بينها وبين التقرير الذي هو صفة التكلم  
 ان كان مصدرا مبني للفاعل كما هو الظاهر بين التقرير الذي هو صفة الفاعل  
 الفاعل ان كان مبتدئا للمفعول فإرادة ثبوت الصفة للفاعل به مساحية  
 لا يليق بمقام التعريف **قوله** فكل من الصفة والتقدير عمدة لو كان مجرد  
 الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما وضع له لكان الزمان  
 ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجبا لكونه عمدة امر اخر لا بد  
 من بيانه حتى نتكلم عليه على ان يكون كل من الصفة والتقرير عمدة في التام

الظن بان الالفاء  
 لا تليق بمقام التعريف  
 من النعم التسمية افعال المدح والذم  
 ايضا ناقصة بناء على نقصان عدد هابا  
 وجوابه بجواب السابق لعمدة



يمنع خروجها بقوله ما وضعت لتقرير الفاعل بهذه اللفظة الا ان يقال المراد ما  
 يكون للوثة فيما وضع له تقرير الفاعل على صفة فقط فبفتح ان العبرة  
 لا يسأل **قوله** ولو جعل الموضوع له اه اشار الى تصحيح الحد بالتصرف  
 في معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقدير بدعوى خروج ما زاد  
 على التقدير عن معناها وكونها بقود الولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون  
 تمام الموضوع التقدير بل التقدير والتقييد على ان جعل الزمان جاريا على هذه  
 الافعال اذ اخلا في الافعال الناقصة تكلف وتحكم **قوله** ولا يبعد ان يجعل  
 اللام اه جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الافادة لان الغرض  
 من وضع اللفظة افادة اللفظة لانفسه والارجح عندى ان المراد بالتقرير  
 ما اشتهر في بيان التاكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير  
 الفاعل على صفة وتاكيد انصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة والقيمة  
 لها من الزمان وغيره والشمم دخولها على الجملة الاسمية الداخلة  
 على النسبة المدولة فتاكيد النسبة المدولة للجملة بدخولها عليها  
 ولا ريب في ان الغرض افادة الزمان ايضا غاية ان العدة افادة  
 التقرير فعلى تقدير جعل اللام للعرض لا بد من حمل **قوله** ما وضع لتقرير الفاعل  
 على ان يكون العدة تقرير الفاعل **قوله** لا يحتاج الى قيد زائد كانه اشار  
 الى قيد ذكر المحقق الشريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادر  
 من العبارة **قوله** وقد يفهم كثيرا من التفسير ملاحظة معنى فعل لازم التفسير  
 بمع فمع ملاحظة معناه واعمال عمله بهذه الملاحظة والبراز في مقام

التقدير

التفسير بقرائن جعل الاصل ما يتا والمضيق حاله لا يبقا في تعبيره ثم الشعة بهذا  
 عشرة يتم الشعة بهذا صائرة عشرة وثانها عكس هكذا كما ذكره الشارح  
 فتقوله تام وكما ملاحظا لان لا ضغتان كما توهم العبرة **قوله** وجاءت بمعنى كانت  
 في الفصل بمعنى صارت **قوله** من الفرارة وهو الغفلة فان التركيب حدث  
 من الجوارح حين ارسل اليهم على رحمة الله عليه ابن عيسى اى لما جاءت غفلتنا  
 حاجتك اى لم نجدنا غافلين كما تريدنا **قوله** ارفع شفته بالضم السكين  
 العظيم على ما في القاموس **قوله** لا يتجاوز جاء وقعداه ولم يذاج المص بالترسين  
 اللذين هما وقعا في الكفة قال في بعض تعانيف الحق في جاء الاطراف انه  
 يقال جاء البرقيز بن وقيل في ضبط موضع استعمال قعدان يكون الحكمة كذا  
**قوله** على الجملة الاسمية المركبة من التبدل والخبر كانه احسن بتفسير الجملة  
 الاسمية من مثل قائم زيد وما قائم زيد فالفعلية اسماء مركبات من <sup>المتبادر</sup>  
 والفاعل **قوله** اى لاجل اعطائها الجزم معناه كما يعطى الجزم معناه <sup>بطل</sup>  
 الاسم ايضا صارت زيد غنيا لجعل الغنى منتقلا اليه ويجعل زيد منتقلا  
**قوله** ثبو تامضيا الا وجعل ماضيا مفعولا فيه اى في زمان ماض وتكره لبيان  
 انه ليس لزمان معين من الماضي **قوله** فيها قفر الميرها والمغارة التي لا يهدرك  
 فيها من البية بمخفة الضلالة والقفر المكان الخالى يصف الطير بسرعة سيرها  
 بمنزلة فطارت بوضا صارت فرا حافى عشى بسرعة الى فراخها  
 كذا في القباب **قوله** فان بيوضها لم يكن فراخا قبل كونها بيوضا ولو كان  
 بعناه لفسد هذا اللفظ كذا في القباب **قوله** هذا ايضا عطف وانما ذكره مع



كونها غير خارجة مما هو بمعنى صار **قوله** لا يفتقر فيه فغند بعضهم  
انها تامة والجملة تقبض برهان هو فاعلها فصح بما هو الحق عنده <sup>الظاهر</sup>  
انه عطف على يكون ناقصة والاقل شيان لها باعتبار معناها والثاني بيان  
لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلفت كونها  
ناقصة او تامة ولذا جمع معها كونها تامة وهذا يذهب مع عدم ظهور العمل  
في جملة بعدها **قوله** وكقوله تعالى كن فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن في موضع  
الايجاب بمعنى ثبت وفي موضع جعل شيء موصوفا بشئ بمعنى كن كذا  
بل يحتمل ان يكون في الجميع ناقصة ويكون في مقام اليجاز ايضا كن موجب  
**قوله** ويكون زائدة هذه مختصة بلفظة كان بخلاف ما سبق فانها  
شاملة لجميع تصانيفها **قوله** فبالك من نفى تحوّل ابوسا استغاثه  
من اجل تحوّل النعم بالهم وهو النعمة وضمير تحوّل اليها الارادة المتعددة  
بالمصدر او تحوّل ابوسا ويشد ليدفع وان كان واحدا لتعدد الخبر  
**قوله** قبل سمي اسما فاعلا قد فات هذا القائل هذا التنبيه في محله  
وهو ما وقع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه في مرتبة  
الاختصاص الاطلاق ببعض افعال ونحن نقول فيه في هذا الكلام مجمع الخبر  
مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل يجامع الاصطلاح  
على التسمية بالخبر وليس الخبر على اصطلاح من تسمى الاسم فيه فاعلا مسمى  
باسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما كما انه يسمى الخبر مفعولا وخبر  
**قوله** معلوم عقلا جملة خارجة عن الوضع مع انه ظاهر عبره الصرعا

لا يفتقر

لا يفتقر له او تقدير القول مع التعميم قال ويلزمها النفي ولم يقل ويلزمها الكلمة  
النفي **قوله** وتقدير الزمان قبل المصادر كثير جعل تقدير الظرف هنا فرع تقديره في المصادر  
ولك مندرجة عنه لان ما في مادام صار علما في تقدير الزمان معه حتى يمتنع ذكر الزمان  
معه وليس الامر بهذه المشابة في شئ من المصادر **قوله** احتاج الى كلام سوى ما دخل  
عليه لانه مشترك بينه وبين ساير الافعال الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على  
انه لا بد لهذا الكلام من الاشتغال على ما ينصب **قوله** ويجوز تقديم اخبارها  
كلها اه كان الاسم الاتم ان يقول وامره كامر خبر المبتدأ وح لا يشك عليه ما ورده  
الشراح ايضا **قوله** فان اريد بجواز التقديم اه يمكن ان يختار هذا الشق  
ويراد انه يجوز تقديم على اسمائها بمعنى انها لا يمنع من هذا التقديم والواقع  
العارضة من هذا التقديم قد علم حكمها فلا حاجة الى التفرص لها هنا **قوله**  
عنوكم كان مالكا لفظان هذا بعزل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر  
على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم يتجه على قوله  
قسم يجوز **قوله** وهي اى الافعال الناقصة الانسب سياق الكلام ان هي راجعة  
الى الاخبار الا انه صرفه الى الافعال لاقتضاء ظاهر قوله وهي من كان الى راجع  
واخواته ذلك **قوله** وبهذا اندفع ما قبل كان وجه الدفع ان المراد  
بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتأخير المخالفة والمراد بالاختلاف  
واقعا ظاهرا من جانب الامن جانب الجور كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدم  
وحاصل الكلام ضعف جانب المخالفة في الخلاف فانه المخالفة الاجمال وعدم  
ضعف جانب المخالفة في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف ما تقرروا يمكن وجوبه



آخر ان يتميز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف  
 فيه اللسان اما اختلف في النحاة فجعل المص اختلاف النحاة وليس من قبيل  
 اختلاف اللسان ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كسان  
 فانه للحفظة في اللغة وثانها انه لم يتعين النحاة عند المص ليس  
 بخلاف الافعال المنفية **قوله** ما وضع اي فعل انشأه الى ان التعريف  
 لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية دون الافراد **قوله** افعال المقاربة  
 اي ما وضع **قوله** عسى طبع واشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة  
 عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء او اشفاق ولا يقول عسى  
 الاشفاقية موضوعه لدنو الخبر رجاء لان قيد الحشية مراد وكيف لا  
 وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتبارها منها **قوله**  
 لنفخة انشاء الطبع والرجاء او الاشفاق **قوله** والانشاءات في الاغلب  
 انما قال في الاغلب لان امثال اضرب انشاء ولكن مع كثرة ما غلبت الحروف لا  
**قوله** اما في جانب الاسم بزيادة ما جاء في كلامهم من قولهم عسى صائغا وخرج  
 تاويل الخبر باسم الفاعل **قوله** اما وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء  
 الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ويرده ايضا على عسى  
 صائغا **قوله** والذي اراد اصله هذا وجه قريب برده نحو عسى صائغا  
**قوله** في يخرج ضمير يعود الى زيد ولا ينبغي تقديم الخبر التيسر الاسم بفاعل  
 الخبر كما في زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر  
 يوجب كون زيدا اسما فلا يلبس بالفاعل بخلاف زيد قام ثم يتوقف صحة هذا

النزج

التوجه على ثبوت عسى ان يخرج الزيدان ويؤيد ايضا انه لو كان كذلك ينبغي  
 ان يخرج عسى بخرج زيد بخلافه فانما **قوله** واخره وان يجعل اه يتوقف  
 صحة هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسا ان يخرج الزيدان ولو كان  
 الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا ينبغي على مذهب البصريين من اختيار  
 اعمال الثاني **قوله** وقد يحذف ان عن الفعل اه فالاولى ان يقول المص **قوله**  
 عسى زيدان يخرج وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد **قوله** لعدم مشابهة  
 قولك اه هذا واضح على تقدير ان يكون زيدا فاعل يخرج اما لو كان اسم  
 عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه في الشبهة بتحقيقه  
 كما كانت في الاستعمال الاول **قوله** فتخبر عن دنو الخبر لعلك بانشره اه  
 لا يظهر ذلك في قوله تعالى ما كادوا يفعلون وقوله لم يكفر ربي الهوى من  
 حب مية يسبح **قوله** ان يصح مصحح يذهب وانقطع **قوله** او كساير  
 اي باقى الافعال **قوله** وعسى اي غير لم يكدر وجعله لواجد **قوله** حاله  
 على وزن الطلبة من الاسماء العربية وفي كثير من النسخ عنية بزيادة النون  
 بعد العين وليرجى هذا من الاسماء العربية **قوله** وفي المستقبل الاولى في  
 المضارع وكذا الحفظة الحال اقصر على الماضي والاستقبال **قوله** وقد عرفت  
 وجه التمسك به اه لا يخفى على احدا ان ما كادوا يفعلون لنفي القرب فكان  
 وجه قوله من قال انه في الماضي للاثبات انه اغاين في العربية الماضي اذا  
 استعقب انتفاء القرب الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان  
 فعلا بعد ان كان بعيدا عن الفعل في وجه التمسك به تام والجواب ضعيف



**قوله** وفي الدعوى الفاتحة لا تفعل لم يكيد ما هو فيجب ان يكون للاثبات  
 لا نقول جعله اذا مستقبلا كان من خطأ وذي الرمة رأى انه ما مضى وكانه  
 غيره ذوالرمة اما لفظة عن تقييد او سد الباب اعترض القاصرين  
**قوله** لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين **قوله** بغير ذلك ماله  
 دعواه الاولى وفيه ان ما سبق يده على انه جعل قوله وقيل يكون في المافى  
 للاثبات وفي المستقبل كالأفعال دعويين وجعل التمسك تشكرا مريئا  
 وقد قرع في التمسك الاولى فلا فائدة لهذا الكلام الا الاطالة وفي قوله  
 لا يثبت مدعاه عجز ذلك ماله يثبت مؤاخذه بعرفها القطن فتعطين **قوله**  
 وهو مثل عسى وكذا في الاستعمال في المعنى وتجي عليه ان يوم ان الاصل  
 فيه اسوا اخره مع ان وكذا الاصل استعماله بدو ان وهذا تناقض  
**قوله** وجوب النظر الى كثرة افراده يقع بمنزلة ذكر الكل في المعرفات للشيء  
 على حال الفرز وقيل للجمع المضاعف للاستقرار فيكون بمنزلة ذكر كل ويكون  
 التكنة فيه بعينه ما يذكر **قوله** لذكر كل **قوله** اقرب لكونه ان تقول جمع مع عدم  
 الانوعين اشارة الى فعل التبع في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التبع سواء  
 كان هذين او غيرها الا انه لم يوجد الا هذان **قوله** وتشية بالنظر الى نوعي صنفه  
 وللشيء على ان الموجود من هذا المفهوم الا تم ليل النوعين **قوله** في ضمن التشية  
 والجمع ان كما هو مفهوم في صريح المفرد **قوله** لا شئ عشرة الشئ ليس في اليد او ذها  
 بها يقال ثلث معروف ومجهول والمراد بالعشرة الاصابع وبهذا معنى التبع **قوله**  
**قوله** فانه فعل وضع لانشاء التبع وليس يمكن ان يجاب بالمراد ما وضع لانشاء

التبع

التبع وليس يمكن ان يجاب بالمراد ما وضع لانشاء التبع في نفس هذا المصدر  
 وقائله الله من شأه ولا شئ عشرة ليس كذلك **قوله** وله اي فعل التبع او لا وضع  
 الا وجه هو الاول لان تعريف الشيء ليشاء الحاكم عليه لا الحكم على التعريف **قوله**  
 ما اشترى الطعام في القاموس شئ به كرهه احبه ورغب فيه **قوله** وما امت الكذب  
 في القاموس مفة اي ايقضه **قوله** واذا قيدنا التقديم والتأخير الاطلاق خبر  
 من التقييد لانه متكفل لمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى ذكر التقديم  
 الجائزة في غيرها والمتنوعة وما ذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل  
 التبع من التقديم والتأخير من خواصه وان كان معه مانع اخر **قوله** واجيب  
 لا يخفى على العقل ان شيئا من الجوابين ليس بالسكر والماء البارد لا يحصل  
 من هذه الموارد والاحسن ان يقال ان المراد انه لا يقدم احسن على ما ولا  
 يؤخر مما بعده مانع فعل التبع عن هذا الفرق وان كان هناك مانع اخر  
 من تقديم احسن على كلمة ما فتعطين **قوله** من باب شأه ذاتا عنده من جعل  
 المعنى شرعيا من هذا باب لا شئ حقيق فالمنع بشئ خفي احسن زيد الامر على  
 واتم من جعل المعنى ما احسن زيد اشئ الاشئ فيلزم انشاء الشيء عن نفسه  
 ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة لعموم فان المعنى كل شئ احسن زيد وهو  
 مناسب التبع جدا **قوله** قال الشارح الرضا او غايلتفت اليه المص لانه  
 لم يكن احسن فعل التبع بل يكون التبع من فوائد الاستفهام فالقول يكون  
 فعل التبع لا يجامع هذا القول **قوله** وبه اي مجوره وانما عبر عنه به لان البناء  
 لزيدته كعدم في ذكره كانه لم يذكره اولاته لرويه كل من في قول المص

السئلة بالضم ما ينسك به فاقم



عند الاحتمال ويؤيده جواز حذف كما جاء اسمع بهم وابصر قول وقال الغراء  
وتبعه المحسن ويمكن ان يقلل الخطأ بالحرف والباء سمية اي صريحا حسنا  
بريد قوله بهذا القيد اذ باللقب النبيل العلم المحصور كما هو المتبادر في اطلاق  
النحو والظاهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم  
كما هو في نظامه ولا داعي للمعادة المشرية بهذا القيد في هذا المقام خاصة **قوله**  
او غير ابتكرة منصوبة وصف المنسوب اليه التوضيح ان الخبر اما منصوب او مجرور  
هنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراف عن المجرور بمن كما في قايمة الله من شأه  
ولكن ان تريد المصوبة ملاحقا فاحذر عن ما يحسن التقابل بين النكرة وبين  
ما في التفصيل للتوضيح فافهم وانما التي بالتفصيل والمذهب اني على وسوء  
**قوله** لقيام لام تعريف العهد الذي هو العهد الذي لا يمتد ولا يخفى انه اذا  
كاف زيد مبتدأ بعد ان يكون اللام للعهد الذي لا يمتد ولا يخفى انه اذا  
هذا التقدير يكون الضمير في رجلان في رجلان في رجلان راجع الى زيد ورجلا  
تميز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضميرهم للزوم افراده فالهائدي في نعم  
رجلا ليس الضمير بل الضمير مع ميمه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا  
بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان المحصور قد تقدم على الجملة كان الانسب  
جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ الا انه لا يحسن تقديم التفسير على  
الابهام **قوله** اي مطابقة الفاعل اياه يعني الفاعل محتمل ان يكون فاعلا وان  
يكون مفعولا وظني ان المنسب لفاعل يتعين للفاعل كما ان المنسب لفاعل الفعل  
ما لمفعول يتعين المقدم للفاعل **قوله** حقيقة او تاويلا لا يحتمل يختص التفسير

النوم في الجنس لا يحرف في المطابقة في غيره ايضا فالانسب تأخير **قوله** من حب  
الشيخ او حب يريد ان في خطبتان حب بفتح الفاء كما هو القياس وجب  
بضم الحاء بنقل الضمة الحاء ثم الادغام اذا صله حب على وزن من **قوله**  
وفي الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحب وذا فاعله  
اي هو حب **قوله** والعامل في التمييز والحال ما في حب من الفعلية الاولى  
العامل في التمييز في نعم رجلا نعم والظان العامل في التمييز عن الذات المذكورة  
المبهم كما في بطل زينا فاعلم كلمة ذا والضمير الميم كما في ربه رجلا **قوله** فان  
الراكب حال من الفاعل من المحصور فيه مصادرة لان المدعى ان زاد  
والحال لا يزيد وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المحصور فالصحيح  
فالراكب حال عن الفاعل لا عن المحصور كما في بعض النسخ **قوله** اي يجرها  
بالضم مصدر رجعي على وزن كرم وعلم معناه الاتساع كذا في القاموس  
**قوله** في عذتها من حروف الحروف الجر تسامع ولذا لم يجمع ووالقسم  
معها كما جمع تاق مع التاءات فرقا بين المعداد وما حجة والعدد  
حقيقة والظاهر انه احسن مذهب الكوفيين ولو يجمع مع ووالقسم  
للتصريح بانها جادة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رتب ضمير  
ايضا ولا يضر بدون هذه الاحرف الثلاثة في الشعر ايضا الا انشاذا  
**قوله** كثيرا يطلقون القافية اه فيه انه يلزم ان يخص من الاستدانة  
بالافعال الاختيارية التي لها غرض ولا يصح على التقديرين من الاول  
المراد الى آخره والاحسن ان المراد بالقافية النهاية اي لا ابتداء له



نهاية ولا يستعمل في ابتداء الا نهائية كما امور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة  
فوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا لا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية  
او التنزيلية **قوله** وعلامة صحة الموصول موضع لا يقال لا يصح وضع الموصول  
موضع من قد كان من مطراى شي من مطر مع انه جعلها بيانية لانه  
يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد او مطر صلة لانا نقول المراد وضع  
الموصول موضع مع ايراد مقتضيات الموصول **قوله** وهو وارد على الحكاية  
فالمراد بكونه في كلام غير موجب فينبغي الحال او في الاصل **قوله** في هذا المعنى  
مقابلة لمن اى في الجملة فان من اما لا ابتداء من المكان او لا ابتداء من الزمان  
والقد يكون لا نهائية في غيرها **قوله** فلا يقال احتياها كما يقال اليه وهو ليس  
احتصاصا بالظن في مجرد كونه بمعنى القول ولا صليناكم في جذوع النخل الجذع  
الساق **قوله** والمصاحبة تفتن في التفرع عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة  
بالمصاحبة **قوله** والاصاق يستلزم المصاحبة فنبهت لجواز ان يكون  
الفرس في مكانه يفر من السج ولا يصاحبه السج الفرس في الاشارة **قوله** والتعدي  
يهدر المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة الصرفين ان تعدية اللازم بحرف  
في الكل اى في الثلاثي المجرى وغيره محصور بالباء **قوله** وفي غيره اى في غير المجرى  
غير الخبر الواقع اه هذا يدل على ان يكون يذكره من غير تعييد بالسماع قياسا  
فاستعمال الباء للاستعانة والاصاق لا يتوقف على سماع والا فليقل  
به وقيل التعدي مقصورة على السماع **قوله** واللام للاختصاص ظاهره  
انه لا اثبات بشي والنفي عن غيره وجرى عليه القول وذكر بعض المتأخرين

ان معنى

ان معنى الاختصاص مجرد النسبة لا الحصر لا يصح في ريداخ لعمرو اذا  
واذا كان اخا بكم ايضا وفيه انه لا يبتنى الاختصاص الاضافي في مورد  
استعمالها فلا داعي الى حرف الاختصاص عن الط **قوله** وبمعنى الواو  
في القسم لو نقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيهها على ان تكون  
القسم لا كناية **قوله** لعدم احتياجها الى المعرفة لافريقين روي سائر حرف  
الرجح ينجع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالوجه على ما بينه الرض  
انه لا يتحقق التقليل في المعرفة لانه اما للكثرة فينا فيه واما للواحد المعين  
فلا يجر بحافيه التقليل لانه انما يجرى فيما فيه مظنة الكثرة ولكن ان تقول مجرد  
وب في معنى القيمة عنهما لانه للتقليل كما ان كثر للتكثير فغير شائبة بالعدد  
الطالب للتمييز وهذا وجه وجيه وان خلا بيانه عن **قوله** ويستعمل في معنى  
التكثير ويبنى له اشتراط وصف مدخولها وان انتفى عنه موجب من التقليل  
**قوله** سيف صيقل اى يجلو **قوله** وواهاى واودى في حكمها ولا يخص  
شاركتها بالدخول على فكرة موصوفة وكان الحصر لو نقل وواهاى في حكمها  
ليلا يفسد حقوق ما كافي بالواو ودخولها على الضمير وقال ويدخل على فكرة موصوفة  
تنبيه على ان التفاوت في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الغير  
دون الجمل لعدم حقوق ما كافي بالواو فلا يصح دخولها على الجمل **قوله**  
وبلدة البلدة كل جزء من الارض مستحق عام او عام الغار الخراب والانس  
الموانس وكل ما تأسس به والصفور طيب بلون التراب او عام ويقسم اليها الخشن  
والعيشى باللبس البيض بخالط باضها شقرة كما ذلك في القاموس **قوله** لان

انما اشار الى ان الاولى  
ان يقال وواهاى في حكمها



ذلك نقص وجوب ارتكابه للقاء، وبذلك يخرج عن كونه ناقصا  
**قوله** ان يكون عند حذف الفعل قوله عند حذف الفعل لانه يكون وقوله لغير السؤال  
 خبر ثان راي لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السؤال وليس احدا  
 متعلقا بكونه والا يكون الا عند خرج الفساد المعنى فافهم **قوله** وذلك لكثرة  
 استعمالها في القسم يعني حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء  
 لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يتعمل في السؤال وغيره  
 الظ والمضمر فوجه الظهور ان للباء معاني كثيرة شائعة غير القسم بخلاف الواو  
**قوله** مختصة باسم الله تعالى من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصا بلفظ  
 الله كان اوضح **قوله** فلا يرد انه لا يصح اه لكن يرد انه قال الباء اعلم من  
 الواو لكن **قوله** وينبغي اي عجب يقال تلقت كذا اي التي اليك فحمل الشايع  
 قوله وتلقى القسم على انه يلقى الى القسم الجواب باللام فجعل القسم ملحقا بالجواب  
 تجوزا فصار له ويجاب القسم والظاهر ان المعنى انه يلقى القسم الى المحاط به مع اللام  
 في جوابه وان او حرفا **قوله** اي توسط القسم بين اجزاءه تنازع اعترض  
 وتقدم في ما يدعى عليه فاعمل تقدم وحذف معمول اعترض واليه اشار الشايع  
**قوله** اذا التقدير ليس مثله بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان  
 الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الا في وجه واحد والباقي فيه ما لا زيادة  
 فيه شي وهو ان نفي مثل التل كناية عن نفي التل اذ لو وجد التل كان  
 للمثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول  
 بالقبول وتوجهه بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة

اخر

احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي التل لا يستلزم نفي التل لان الشيء  
 ليس مثل مثله بل التل المشار اليه للشيء في صفة مع كون الشيء اقوى منه فيها  
 وبمنزلة الاصل والتل بمنزلة المحقق المتقارب ومنه ما لا زيادة فيه للكافي  
 بل الزايد هو التل وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل  
 الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثله ووجه الاول بان الحكم بزيادة الحرف  
 اقرب من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويحتمل  
 ايضا ان الحكم بزيادة التل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير قال الرضي  
 اعلم انه اذا امكن في حرف جرت بهم حروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى  
 وزيادة ان يبقى على اصل معناه الموضوع ويحقق فعله المعنى به معنى  
 من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاول بل هو الواجب فلا تقول ان على معنى  
 من في قوله تعالى اذا كاتوا الناس بل يفهم ان كاتوا معقولا في الاكتيال  
 وسلط **قوله** يضحكون عن كالبير المنهم البر حجب الغمام الدائبات **قوله**  
 الحروف المشبهة بالفعل كان الانسبة بغيرها على الحروف الحارة على طبق تقديم  
 المرفوع والنصب على الجور لانها راعى اصالة حرف الجر في علمها وفعلية  
 هذه الحروف **قوله** فلان معانيها معاني الافعال اه ليرد ان هذه الاحرف  
 بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر ان الانشاء والتاكيد والتشبيه والترجيح والتعني  
 في الحال والتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال المقصد  
 بها الانشاء ومن الشايع استعمال الماضي في الانشاء لضيق العقود **قوله**  
**قوله** اي بعكس ما قبله على حذف المضاف كانه ارتكس حذف المضاف بلفظ مماثلة  
 سموت واشربت



ضمير لها وعكسها في الرجوع والافئدة رجوع ضمير عكسها الى ما سبق بعد تشاء  
من هذه الحروف فان قلت ان اريد لهذه الحروف صدر الكلام وقعت فيه  
فان هذه ايضا كذلك وان اريد ان لها صدر الكلام المقصود لذاته فاذا كن  
من الموجب لا يوجب الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر  
الجملة لا يترك صحة زيد قائم ابوه قلت اريد ان لها صدر الكلام سواء كان  
مقصود الذات او لا واسم ان خبرها ليست كما بل جملة مفردة في ليست  
في صدر كلام وقعت فيه **قوله** ويلحقها الى هذه الحروف ماء الكافة قلني  
على الافصح سمع القول في لئما وتيسر عليه بعض جملة ما الكافة اسما هما  
لضمير الشأن اسما لهذه الحروف والجملة بعدها خبر او الاوضح انها حرف زائد  
كما زائد كما في حاله اعمال لئما وغيره بالاتفاق فلو قال قلني على الافصح  
والاوضح كما ان افصح **قوله** كما وقع في بعض اشعارهم يشعربان السهائ  
يساعد في الجميع وقد عرفت انه مختص بليت **قوله** فان المكسوة لا تغير  
معنى الجملة قال الشارح الرضي اخذ في تفضيل معاني الحروف الستة ولا يخفى  
عليه انه لم يبين لان وان معنى فالاول اخذ في تفضيل ما يتعلق بهذه  
الحروف **قوله** في حكم المفرد حيث لا يشتمل على اسناد قائم يصح السكوت عليه  
**قوله** فكسرت ان فيه على ان كسرت مسند الى ضمير ان او على ان مفعول المحذوف  
ان والمراد كسرت هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل **قوله** اعني ابتداء الكلام بمثل  
ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسطا كلام المتكلم اوله وعليه حمل الشارح  
الرضي وحيث عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول

بلها

المقابل وسط كلامه وح يقابل كونه بعد القول  
والموصول لا منها وسطا كلام المتكلم بوع

بلها تجب كون ان في ابتداء الكلام وقد فيه عليه في شرح كلام المتن حيث  
قال وكسرت بعد القول ومثل ابتداء كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء  
مواضع الكسرة لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب  
قسم والمراد بالقول ما يحكي به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن  
**قوله** حال كونها مع جملتها فاعلم انه على ان في كلامه مسامحة لان ان ليس  
ولا مفعولا ولا مبتدئا ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء  
ومحتمل ان يكون مراد للضمير كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت  
ومعنى عند انك قائم عند ثبوت قيامك فالمبتداء في التحقيق هو الثبوت  
الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول ما الرسم فاعلم يدرج في الفاعل  
على اصطلاح غير المصروف ويدرج على اصطلاحه والمراد بالمفعول غير مفعول  
القول ومفعول باب علمت ان دخل في غيره لام الابتداء نحو علمت ان زيد  
العيام فانه يجب كسرها مع انها مفعولة والضمير ان يستثنى من المضاف اليه  
ما اضيق اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف  
الجزء نحو عجيبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المصنف كما عرفت من تعريف  
للمضاف اليه فلم يفهم ذكر المجرور بحرف الجزاء كما يشعر به كلام الرضي والكسائي زعموا  
ان ما بعد لولا فاعلم والكوفون ان ما بعد حرف الشرط مبتداء وقد بعد الشيخ  
الرضي حيث جعل **قوله** وقالوا لولا انك مسوأل مقدر وهو انه يجب ان بعد لولا  
جملة اسمية فوجب كسرها ان يكون الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السوأل  
لا عرف سابقا ان خبر المبتداء بعد لولا محذوف فقطعا وان الفتح لا يوجب



الفعلية لا يساعده قوله ولو انك لانه فاعل لانه لا سوال يدفعه قوله  
 نحو انك قائم ضوابة لو انك قمت كما استوفى في بحث حروف الشراط **قوله** فان  
 جاء في موضع التقدير ان اه ترجح احدهما بعدم تكلف الحذف لاينا في جواز  
 الآخر فلا يرد انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكره في الكرم  
 ونظائره مع صحة الكسر المستغنى عن الحذف **قوله** لانها اما مبتدأ او خبر  
 مبتدأ اقصر الرضى على الاول والثاني من زوايد الشايع وكان الرضى لم يلق  
 لاستلزامه الحذف قبل الحاجة لكن في كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا  
 تقديم الجزئ لا يلبس الفتح بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه بوجوب  
 الالتباس كالتاخير والجملة قوله والراي ثابت له يوم تقديم الجزئ مؤخر  
 وهو لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الجزئ فان قلت خبر المبتدأ ليس  
 موضع المفرد لان الجزئ يكون جملة ولذا لم يعبه المصنف من مواقع المفرد  
 كاعد المبتدأ والمفعول قلت الجزئ للجزء لا يصح ان يكون جملة لكن اطلاق  
 خبر المبتدأ في مقام تعليل وجوب الفتح قاصر **قوله** فن جملة ما يشابهه قوله  
 اه انفع في مقام تعليل وجوب الفتح اشباهه واجد لها بالتحقيق  
 لكثرة استعماله وخفا اصد وحالة الاجرم قال الله تع لا جرم ان لهم النار  
 بالفتح وغالب امره الفتح فلا رد للكلام السابق عند التحليل وزياده كافي الا  
 اقسام عند الرضى لان في جرم معنى القسم وجرم فعل ماض عند سبويه والتحليل  
 وفسره سبويه بمعنى حق وهو مصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروى  
 فيه عن العرب لا جرم على وزن الرشد فعلى الاجرم ان لهم النار لا قطع من

من ان لهم النار فهو كلابد بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتأكيد الذي فيه  
 حق عجاب بما يجاب به القسم فيقال لا جرم لا يبتك ولا جرم انك قائم بالكسر  
 فالفتح بعده نظر الى الاصل والكسر نظر الى عارض التسمية وحكم الكوفيين فيه  
 تقديره استسقاط الهم وزيادة ذابعد في الحالين وزيادة انا وذابعد اجرم  
 وتبدل همة اذ بالعين فما يمتحن به لا عن ذاجرم ان زياد قائم فاحفظ  
 ومن جملة ما يتوهم اذ من اشباهه قمت كما انك قائم وليس من اشباهه لتعين  
 الفتح لان ما زايده وغير كافة التزموا زيادة ما مع الكاف الجارة للتأنيب  
 فكان **قوله** جاز العطف على اسم الظن في زل لم يتب عابدا فكانه حفظ  
 كتابه المتن واعترض عن الربط واختلف عبارات النخاة جعل بعضهم  
 المصطوف وعليه اسم ان وبعضهم جمع الاسم وكلمة ان ورجح المصنف الاول  
 وتبعه الرضى واوضح **قوله** حيث يكون علمت فيه بتاويل الجملة لانه نائب  
 مناب مفعولين ورد بان مفعولي علمت في تاويل المفرد فليق بوجوب  
 كون المفتوحة مع ما يتصلق بها نائبا عن مفعولي كون في تاويل الجزئ  
 ولم يجوز السير في العطف على محل اسم المفتوحة اصلا **قوله** دون المفتوحة  
 خلا فالبعصر النخاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما باقى  
 التقاييع فما سوى البدل كالمصطوف عند الجر والرجاج والفراء  
 وسكت غيرهم عنها والكل عن ايضا والجواز هو القياس **قوله** حكم  
 بين الغريقين فقال ان كان اسم ان غير معرف لفظا جاز العطف على  
 محله لان كون شئ واحد خبرا لاسمين متغايرين الاعراب تغاير اظاها

ولا انك لانه اسم ان اه قال الشيخ الرضى  
 الكسائي مع باقى الكوفيين والقراء



مستنكر اختلاف كونه خبر عن اسمين غير محال في الاعراب فانه ليس كذلك المثابة  
 من الاستنكار وليس بناء عدم الجواز ان زيد او عمر اثنان عند على انه يلزم  
 احتياج عاملين على معمول واحد في اثر واحد لان العامل في خبره عند ما كان  
 قبل دخولها وما ذكره المفسر مستند الى المبرد والكسائي لا يوافق كتب النحوي هذا  
 ولا يذهب عليك ان عبارة المصنف هو خلاف المقصود حيث قال خلاف المبرد  
 والكسائي في مثل انك وزيد داهيان لانه يشعربانها لا يخالفان في اشتر البناء  
 مطلقا بل في قسم من البناء بان يكون المبنى هو المضمرة الواضحة في الخبر المبنى مطلقا  
 بل ترك في لينة في المثالين والتمثال كلاهما الى الحكم **قوله** ولكن في جواز العطف  
 خلافا لبعضهم **قوله** وهو لا ينافي في المعنى الاصل لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده  
**قوله** ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة اه خلافا للقاء **قوله** اذا فصل بينهما اي بين  
 الاسم اه وذلك الفصل لا يكون الا بظرف وهو خبره كما في المثال المذكور او ظرف  
 متعلق بالخبر نحو ان في الدار زيد قائم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف اذا لم يكن  
 مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على  
 واو المصاحبة المقتضية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضيعة وقد يتكرر  
 اللام الخبر والمتعلق نحو ان زيد المهلك راغب وهو قليل ويدخل على ان  
 اذا قبلت ههنا ههنا فيقال له منك قائم كذا **قوله** واختاروا تقديم  
 ان اه نحو العامل في التقديم لشرف العامل على ما ليس يعامل اولان  
 العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضى بالثاني ويمكن ان يقال  
 اختاروا تقديم ان لانهم لو قدموا اللام لا وهم عملها والفاء ان **قوله**

**قوله** لغوات بعض وجوه متباينة او لعدم لزومها واختصاصها بالاسم  
 ويمكن ادراج في لغوات بعض وجوه متباينة مع الفعل **قوله** ولهذا المذكر  
 مرجعا اي يكون الغالب الالفاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها  
 بل اشبه في ضمن جواز الالفاء والكوفيين يوحسون الالفاء **قوله** ولان  
 كثيرا من الاسماء لا يظهر اه هذا لا ينفي عن اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر  
 العبارة فلا يحسن مقابلة بطرد الباب **قوله** اي ومن الافعال التي هي من  
 دوخل المبتدأ والخبر لا غير ادراج لا غير بقرينة **قوله** خلافا للكوفيين في  
 التوهم فعلا اعترضه حيث قال **قوله** المصنف يجوز دخولها على فعل  
 من افعال المبتدأ ليس بوجه والا وحي ان يقول واذا دخلت على الفعل  
 من افعال المبتدأ لكن عدم دخولها على الفعل وجب كونه من نواسخ  
 الابتداء فتأمل لا تقول **قوله** لا غير وان افاد وجوب دخولها على  
 الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد لا غير من الافعال او جواز دخولها  
 على الاسم من بيان جواز الالفاء والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل  
 على الاسم وانما قال من دوخل المبتدأ والخبر ولم يكتف بقوله من دوخل  
 المبتدأ لئلا يتوهم اختصاص دخولهم مثل ان كان زيد قائم دون  
 ان كان قائما زيد **قوله** بالله ربك ان قلت لمسلم او يقول ان يذكرك  
 لنفسك وان سكت لهية ويلزم دخول اللام على الخبر الاخير **قوله**  
 بخلافهما مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى  
 وقيل ليس اللام الفارقة للام الابتداء واللام يدخل في المثالين



المذكورين واجيب بان دخول اللام في المتألفين مثلاً علم ان الكوفيين  
انكروا الخففة وقالوا انها فانية مطاقا واللام واللام فيهما لا ينفق الاورد  
البصريون بان اللام لم يجرى بمعنى الا والالجاز جاء في القوم ليريدوا نقض الرضى  
بانه يجوز اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص ما بالاشتراك بعد  
التنفي او معنى التنفي ونحن نقول بطلان انكار الخففة اعلم ان قولهم نعم وان كلاً  
لما لم ينفك كما يبطل انكار عملها **قوله** كالمكسورة شبه تخفيف المفتوحة بالمكسورة  
في الكثرة او في كونه مفضي كسرة الاستعما او النقل **قوله** وان كلاً لما لم ينفك في الهمزة  
القسم واللام ما باللام الفارقة زيدت ما بعدها وفعال الكراهة اجتماع الالامين كذا  
في الرضى **قوله** ونحو مشرق اللون كان ثدياً حقان اشق بمعنى اضاء وانزى  
وبكسر خالص المرأة او عام وتوثق الحقة بالضم وعاء من حيث والجمع حق  
كذلك في القاموس والظاهر حقان وبترأى انه مثل خصيان ولا يصح ان  
يكون تشبيه حوجهما ان جمع مكسور على صيغة مثله الجمع يقع تشبيه  
بناو بل فرقتين لانه لا يناسب معنى اذا ولا وجه لجمع الحقة في تشبيه الندى  
اذ ليس حسن المثل في كونها عظيمة غاية العظم **قوله** ففيها ضمير شان  
مقدر عندهم كما في ان الخففة فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانها كان  
الخففة المكسورة في انهما لم يجرى ولا يلزم ترجيح شئ على بالاعمال  
حتى يدفع لتقدير اعمالها في ضمير شان مقدر كما في ان الخففة المنقصة  
قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا يعمل اصلا في اللغة الفصحى وهي  
المراد بالاستعمال الا فصح في تلك اللغة كالخففة في انما لا تعمل اصلا

قوله

**قوله** ويجوز ان يقال اه وهو الموافق لعبارة المتن هنا حيث قال هنا  
ويخفف فيعمل في ضمير شان مقدر وهنا ويخفف فيلغى على الافصح <sup>وليعبر</sup>  
في بحث ضمير شان حيث قال وحذفه منصوباً ضمير الاعم ان اذا  
خففت **قوله** فنقلت كسرة الهزة الى الكاف قال الرضى في نقل الحركة  
الى المتحرك **قوله** وكلمة ان يخفف مضمون ما بعدها والمقام مقام التأكيد  
والتحقيق لان السابق اوهم خلاف مضمون الجملة فالسامع اعنى  
خلافه او ترد فيه **قوله** ومعنى الاستدراك اه فسر الهندى بطلت  
ودرك السامع يدفع ما عسى ان يتوهم فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق  
ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركت بمعنى فيكون لكن  
للاستدراك بمعنى انه لتدارك ما فات المتكلم بامرهم كلامه ليس بواقع  
بايراد كلام رافع للتوهم **قوله** نحو جاءني زيد لكن عمراً مجي هذا المثال  
ما اشبه الرضى واحكمه القرآن حيث وقع فيه وان ربك لذو فضل على  
الناس ولكن اكثر الناس لاشكروا فنافات ما في القاموس لصحة حيث  
قال ولكن وتخفون وثبت به بعد التنفي للاستدراك والتحقيق مما  
لا يلتفت اليه وينبغي ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتصارفاً انصارداً  
حقيقاً بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الآية المذكورة فان عدم الشكر  
لا ينافي الاضال بل يناسبه الا بوق ان يشكر **قوله** فالجواب منقو بان  
على المفعولية لا وجه على هذا التحقيق اجازة ليست زائدة قائماً بالفراء لان  
احازنة متفق عليها لكن توجيهه مختلف في فسر الفراء منصوب بان يحذف



ليت وعند الكسائي نصيب الثاني بكان القدرة وعند المحققين بالحالية  
فالاوجه انه الفراء يعل ليت تشبها بتقنية ثم هذا من مواقع وجوب  
حذف كان عند الكسائي وموقع حذف العامل وجوبا عند المحققين  
**قوله** كما جاء في اللغة الفقهية على صيغة التصغير في القاموس عفا عن  
بئر بوقيلة **قوله** واه رفع الصوت دعوة رداء الرضى رفعه **قوله**  
لعل الى المعوار في القاموس رجل مغوار بين المغوار بكسرهم كسر الفاء  
**قوله** او كان اشهر ذلك الرجل باني المغوار بالياء فيجب اه وفيه ما وقع  
في كتابة علي بن ابي طالب **قوله** بعد ما جزم بوجود الجزم  
اه الجزم بوجود الجزم بعد هذا التأويل والجا الى التأويل لا يقال  
يجر لعل لا شك في مع انه لا سند له الا هذا البيت الواقع عن عفا  
**قوله** ولما كانت هذه الحروف قبل المعطوف اه وتقبل العامل الى المعطوف  
**قوله** كما ذهب بعض اخواني ان بل الح ما هو المشب في الكتب ان بعض  
ذهب اليه اما لانهم بعض اخر فلم يعش عليه **قوله** فالاربعة الاولى للجمع اعم  
من اه فالمعنى لا افادة الجمع لا ان موضوعها الجمع لانه ليس بالموضوع الواو  
وجز من موضوعات المواق **قوله** وليس له اجتماع اه لا اجتماعها  
في كونها مقصودين بالنسبة لاستواء الجمع في ذلك وقوله في العفل الاولى  
فيه الحكم ليشمل زيد وعمروا ناسا فان **قوله** فتولد جاء في زيد وعمروا  
وتم عمروا وحصل العفل من كليهما **قوله** فتولد فتولد لا في قول اي  
تفسير جاء في زيد وعمروا عطف البيان لا الجزم وانما وقع فيه لنقل كلام الرضى

غير تام

غير تام فانه قال فتولد جاء في زيد وعمروا وعمروا اي حصل العفل من كليهما  
بخلاف جاء في زيد وعمروا وحصل العفل من احدهما دون الآخر فالجواب  
بخلاف اه فنقل الشارح وظن ما قبل قوله بخلاف اه تاما واقصر عليه قوله والفاء  
للمرتبة اي للجمع مع الترتيب بغيره فان قلت معنى الترتيب التشابك <sup>المعطوف</sup> الى  
قبل المعطوف مثلاً فالترتيب يشمل على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل قوله للترتيب  
على معنى الجمع مع الترتيب ان بعيد عن العبارة قلت الترتيب قد يكون ترتيبية  
المكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع واشارة الى خلل عبارة المصنف  
بقوله بغيره وانه على انه فاته قيد لا بد منه لا تفكر فيهم من مقابلته  
قوله وثم مثلها بجملة لانا نقول فليكن من مقابلة الحاضر العام **قوله** مقرونة  
بجملة اعلم ان التام و قد يصلح ان يتركيب واحدا ان يكون المعطوف امرا  
متداك ان افتراها و من ارجا عن المعطوف عليه وابتداه عفية بلامه فذلك  
ان تعطف بالفاء نظر الى اتصال ابتداءه بالمعطوف عليه وان عطف ثم نظرا  
الى بعد انتهائه وراخيه **قوله** من وجب من بل من ثلثة او حة ثلثة ما تقدم  
من ان الهمزة في حتى اقل **قوله** على رجلتي على وزن العلامة جمع ورجلتي  
ليس هو ظهر تركب في القاموس **قوله** هكذا في بعض الشرح ذكر الرضى في بحث  
حتى الجملة لانه لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير <sup>الجزء</sup> الاخير من الملاق  
له وكان له يتذكره الشارح في هذا المقام فتمسك ببعض الشرح قوله من هذا  
ظهر اه وادعى الحواشي الهندية محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضى  
غشيه للجزء حكما بقوله نمت الباحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى



العاطفة على الملاحة للجزء اذا ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لا يخل في جعل الجزء  
 اعم من الجزء حقيقة او حكما والاستثناء عنه لانه قال الرضي في بحث  
 صحة الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت النجم  
 حقودا وكذا بالاختلاط نحو ضربتني السادات حتى عبيدهم على انه يمكن  
 ان يقال لا يقع دخول حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار ان ملاقي  
 الجزء الاخير كما منع الرضي ويصح باعتبار ان صار بمنزلة جزء الليل كشدة  
 خلطه بالليل في النوم كما اجاب الهندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتصح  
 المند في معرفة ما ذكره وجها لعدم دخوله حتى على الملاقي تكلف مستغن  
 عنه لانه اذا كان دخوله حتى على الجزء الاضعف والاقوى لا يفيد بطلان الجزء  
 على الكمال مقتضى المقابلة قوية او ضعيفة بحيث صار مغاير للساير  
 الاجزاء جازعا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطفا على غير الجزء  
 على الكل لا يفيد القوة والضعف **قوله** لاحد الامرين ان نفي المص في هذا  
 القام باقل ما لا بد منه فلم يقل او الامور وله غير نظير في هذا الكتاب  
 قال الكلام ما تضمن كائنا وانا شاع الفعلان **قوله** اي غير معين عند  
 هذا في اول الشك اما او للتفصيل كما في التقسيم او للايهام فهو للمعين  
 عند التكلم الان يقال انه اراد بيان المعنى المشترك بين الثلاثة ومعنى التفصيل  
 والايهام لا يجري وام وبهذا اندفع انها في لا تطع منهم اثما او كفورا  
 لكل الامرين لانه لو سلم فالكلام في المعنى المشترك بين الثلاثة وهذا غير جائز  
 في ام واقاما الجارية عنه فلا يدفع الاشتباه لانه وان كان هو او فيه لاحد

الامرين

الامرين بهما والعموم لازم من دخول النفي على احد الامرين بهما لكنه ليس  
 لاحد الامرين بهما عند التكلم **قوله** لازمة لهزمة للتفهام او غيره لازمة  
 في اللفظ بمعنى له يفاضة فاللازم بمعنى غير المغاير ويستعمل كثيرا في الكتب  
 العربية بهذا المعنى وكونه اللازم جائز المغاير المناهضة اللازم المميز في  
 قوله بعد ثبوت احدهما اي احدهما المستويين عند التكلم اه غل  
 ان المراد بالتساوي التسوية في علم التكلم وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد  
 التسوية في الاعراب والسناد ولا يستقيم لانه ينتقض بثبوت اقام زيد  
 ام قائم **قوله** لطلب التعيين للشرط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض  
 بقوله تعالى سواهم انذرهم ام لم تنذرهم فاذ ليس لطلب التعيين  
 اذ لا طلب الا ان يقال المراد انه في اصل وضوء كذلك وقد يستعمل للتشوية  
 ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف اخر في قوله وكان جوابه بالتعيين اه  
 واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النجاة اكثرهم ان سواهم  
 مبتدأ وهو مضمون انذرهم ام لم تنذرهم ام سواهم انذارك  
 وعدم انذارك وبعض جعل سواهم مبتدأ لان المضمون وان كان  
 معرفة لكنه مستور في صورة الفعل والفعل الصريح او لا يحتمل  
 من اسم هو في صورة الفعل ويحتمل ان لا يفيد معنى الواو واجيب بان النجاة  
 وام لم يبقيا على حقيقةهما بل استعملوا للتساوي ولهذا لم يحركوا على فمما  
 او قعدت وقال الرضي سواهم خبر مبتدأ محذوف اي الامر ان والتشوية  
 والجمع مستويان لانه في الاصل مصدر وقوله اتمت ام فقدت

نبي يقول عند التكلم



قال الامران ستيان واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعاره حرفي  
 المشك في التركيب اعني الحزمة وام لشرط الذي هو الشك بكون الماضي فيه معنى  
 المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يستحسن ويستحق الجملة الاسمية  
 بعد الحزمة ويتنضم الماضي لان الماضي بمعنى الاستقبال ادلا على اعتبار الشرط  
 فتبدله بالمضارع تقوية القرينة **قول** لان ما كان فصيحيا لا بعد ضعيفا  
 لا كلام في عدم عدمه ضعيفا مطلقا اما في عدمه ضعيفا بالاضافة الى الافصح  
 فنظر **قول** وقد يجاب بنفي كليهما اما اعترض على المصير بانه لا ينحصر الجواب  
 في النقيض او تنبيه على ان مراده بالخصر المحصر بالاضافة الى الجواب **فهم**  
 بنصره او لا ولا اصرح بغيره اذ قد يجاب بنفيها وعن ثقل الاجابة انعام  
 المسؤل لا رد السائل فالجواب بالنقيض دون نفي كليهما وح اجاب ان لا  
 ولان يمكن بقوله كان الجواب بالنقيض ولا يخص نعم ولا بالنفي الا ان  
 يقال لا شامل لنفي كليهما فثام **قول** وام المنقطعة كبل في الاضراب عن اه  
 هذا هو الاكثر وقد يجي لجزء الاضراب اما بعد ما مقطوعا به عن قوله  
 نعم ام انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام هنا او كان ما بعد مشتق لا على  
 حرف الاستفهام عن قوله نعم ام هل يستوي الظلمات والنور واعترض  
 على قولهم انها لا بل ام شاء انه من عطف الانشاء على الاخبار وهو مما  
 اجمعوا على عدم صحته واجاب الهند بانه استفهام مستأنف وفيه  
 انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف  
 استئناف والكلام على تقدير عده من الحروف العاطفة واجاب ثانيا

ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اه غير ام شاء وقال يتجه عليه انه بول المنقطعة  
 ح الى المتصلة وفي ان معنى المنقطعة الاخبار ام والاستفهام سواء كان بالترديد  
 كما قال فيشمل على معنى ام المتصلة او بدونه كان يقتصر على اه شاء وعلى التقديرين  
 بين وبين ام المتصلة بوزن بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار  
 بناو بل القصة وجعله عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا  
 يجوز ان يقول بل اه شاء بقولنا اشك وتردد فيكون اضرا با عن الاختار  
 عن الشيء بالاخبار عن الشك والتردد فيه قوله وعن الثاني ان الواو  
 الداخلة على اما الثانية اه وهذا اختراعات الشارح اخذه من قول  
 الاندلسي حيث قال العاطفة كلثامها الواو لعطف احديهما على الاخرى  
 ليحملهما الحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه  
 على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها  
 بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف عليه فحكم الشارح والشهور ان الواو  
 زائدة لتأكيد المعطوف ورفع الالتباس بغير العاطف حتى قبل الشارحها  
 فيها دون لكن للرومها صاحبة غير عاطفة بخلاف لكن قوله فالحكم هنا  
 للمعطوف وعليه لا للمعطوف بل للمعطوف نفيها على خلاف لكن العاطفة  
 على المنفي فان الحكم الثابت لما قيل لا يثبت له بذكر لاحتمال يكون لا للمعطوف  
 عليه بل بذكر لا ينفي عما بعد لا فيكون لا لما بعد ما **قول** حروف التنبيه الظ  
 ان هذه الحروف ليست حروفا معاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه  
 فالاليق ان يجعل من قبيل حروف الزيادة **قول** يصدر بها الجملة اه ولا يكون



المنفصلة باسم الإشارة فانما يقع حيث يقع اسم الإشارة  
 الا في صدر الكلام سواها هو اما اذا فصل بينها وبين الاسم إشارة فهي صد  
 الكلام نحو قوله تعالى ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء وقول الفصل بينا وبين  
 اسم الإشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها الله وان تقول  
 ها يا لله الله زائعا وقرق الصبحاح بين اما والافعال اما تحقيق الكلام  
 الذي يتلوه نقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز  
 واما الاخر فيفتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان  
 زيدا خارج هذا الكلام ومنه علم ان علم يستعمل المجز والتنبه وح يناسب  
 ان يجعل ما بعده ما مكسورة فتأمل **قوله** يا اعمها استعوا لا انما تستعمل  
 بالمقرب والبعيد وايا وها للبعيد وكذا واى وفي الصحاح ايا حرف ندا  
 ينادى بها المقرب والبعيد ولو يلتفت الى كلام النخاعة اعلم ان يا كما الله  
 اتم على حسب اعم بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوفة ومذكورة  
 ولا يحذف من حرف النداء سواها ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث  
 وايها وايها الابهام ولا يندب الابهام كذا في القاموس **قوله** نعم فيه اربع لغات  
 المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كناية والثالثة كسر النون  
 والعين والرابعة نون بفتح النون وقلب العين المفتوحة جاء كذا في الرض  
**قوله** فلو قال احدا ي زيد البسطة قال الفاضل الهندي ومنه ما ورد في  
 حديث الخنمية من قولها نعم بعد قوله لو كان على ابيك دين مقتضية  
 اما كان يقبل منك فقالت نعم فقال النبي وم قد بين الله تعالى احق فانه  
 ايجاب للقبول لا يصدق للتوقيل واى اثبات بعد الاستعظام يعني حرف

واحد

واحد اذا لاجاب بشئ لشي من حروف الاجاب عن الاستعظام بالاسم  
 وجزمه غير حرفي على مثال فعل ما **قوله** ويلزمها القسم استعمل محذوف حرف  
 اللزوم على خلاف ما هو عادته والا لكان يقول ويلزم القسم ويقول  
 اى والله وان الله جحد وحذف القسم ونقلت الله الا ان كان قبله كلمة  
 ها والتنبه نحو اى ها الله ذال الله مجرور لا غير لنيابة ها من باب الجار  
 وفي باء اى ثلثة اوجه حذفها وفقرها للسالكين وابشائها ساكنة مع  
 النقاء السالكين على غير حده لان المدة والمدغم في كلمتين اجرائها  
 في كلمة واحدة كما فعل في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ  
 الله **قوله** لمن قال هو فعاله بن شريك **قوله** من جوى حبته في القاموس  
 الجوى هو باطن والخرن والخرقة وشدة الوجد وداء الصدر وكلها  
 في المقام **حسن قوله** ومنه كونها زائدة ان اصل المعنى بدو ولا  
 يحتمل يوجب ذلك البيكون ان ولله لا ابتداء من حرف في الزيادة  
 ولذلك لم يلتفت به الرض وقول مع انها لم تغد المعاني التي وضعا  
 الواضع لها فكانها لم تغد شيئا بخلاف ان ولله لا ابتداء والفاظ  
 التاكيد اسماء كانت اولافاتها باقية على ما وضعت له هذا ويفهم  
 منه ان المعنى الذي يفيد الحروف الزوايد من عوارض الاستعمال  
 فقلت اى زيادة ان مع ما المصنفية وكذا اللامية نحو قوله ولقد  
 ملكناهم فيما ان مكنناكم فيه وبعد لا للتنبيه نحو الا ان قام زيد  
**قوله** وان بفتح الهاء وتسكون النون يزداد مع ما كتب اليهم الكثرة



من تعييد ان المكسورة بقلبة زايوتها مع ما وكسرتها في مقابلة زيادة المكسورة  
 لا الزيادة بين لو والقسم حتى يلزم قلمها ولك ان تلم الكثرة من تعييد زايوتها  
 مع الكاف بالقلم في الصحاح ان يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد  
 يكون زائدة كقوله تع وما لم ان يعذبهم موضع الزيادة ان لم يذكره  
 قوله كان طيبة تقطوا الى ناضر السلم ويروي الحوارد السلم العطو تناول  
 ورفع الراس واليد بن وطبي عطو مثله وكعد وبتطاو الى الشجرة ليشا  
 منه والناسر الشرب الحفرة والورقة والشجرة الحفرة كل ذلك من القاموس  
 قلت قبل اقسام وان كسرت قبل القسم الذي جوابه في الاثني ان جوابه  
 تنحولا والله لا افعل **قوله** قلت قبل اقسام وان في بير لا حورس و  
 شعر الحور الملكة على وزن العرفة هكذا ذكره الجوهر في الصحاح  
 فتوهم الشارح الملكة جمع هالك كالتلبيح جمع ظالب فوقه فيما وقع وانه  
 لجواب فقال الجوهر جمع حائر قال الجوهر في الحور الملكة في القاموس الحور بالضم  
 الهلاك والجمع احور وفي شرح الابيات آخه بافكه حتى اذا الصبح حشر الجار  
 والمجور متعلق بشعره معنى البيت ذلك الرجل العاثر مسرعيه المهاكك  
 وما علم انه سار فيه باحتي اذا اضار الصبح والحق الكاشف عن الشبه علم ذلك  
 لكن لا ينبغي ذلك هذا والمراد بالافك الانفاق والانقلاب اعلم ان  
 ما الكافة عن العمل ينحى ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا ما في حيثما  
 واذا ما لكن لم يجعلوها من الزوائد لان لها اسرا في الكلام وهو كف  
 ما لحقه من العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكلام وكف حيث واذا من

الله لا يعذبهم الله فجعل الواقع بعد  
 في مقابلة الزيادة ووجهه خفي ووضح

من الاضافة

من الاضافة ونصيح كونهما جانين قال الرضي والجب لا يرون تاثير  
 الحرف تاثيرا معنويا كما كان كيد في الياء ورفع الاحتمال في الزيادة بعد العاطفة  
 على النفي وفي من الاستغرافية ويرون تاثيرها لفظا لكنهما مانعا من زيادتها  
 بهذا كلامه ونحن نقول اذا المرئى للمرء عين صحيحة فلا غرو ان يرتاب  
 والصبح مسفر لا يخفى ان الحروف الزائدة ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى  
 لعدم توقف فهم عليه وما الكافة ليست كذلك انما غايتها انما برفع  
 زيد قائم لا يفهم ان المقصود تأكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما يفهم  
 لان اسم يحكم عليه بزيد قائم في حيثما تضرب يحزم تضرب لا يفهم معنى الكلام  
 بدون ما وهو بيته الاول والثاني اذا لا يفيد حيث بدون ما تلك  
 السببية فكل ما في هذه الكلمات بمنتهى الحروف المباني التي لو حذفت لا اختل  
 دلالة اللفظ **قوله** في تفسير كل ميم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسير  
 لغير ما في معنى القول **قوله** اي بفعل متصرف في معنى القول اه اشارة الى توجيه  
 ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري يستعار له اداة الطرف في اعتبار  
 اللفظ ظرف للمعنى هو الشارح حتى قال الهندى انه على القلب لكن جعل القلب  
 قيسا للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه  
 ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية **قوله** مفعولا مقدر اللفظ المصريح  
 القول مفعوله محتملة بما في معنى القول بمعنى مفعول ما في معنى القول لانه  
 بتفسيره اللفظ الا انه جعل الرض ما معنى القول القول في معنى القول  
 الغير المصريح حتى جعل القول المقدر من مقوله ما في معنى القول وهو بعيد عن

المصريح



عن العبد **قوله** ان اعبدوا الله تفسيره اشارة الى وجه قوله في لا تقدر  
في الاكثر الامنع لا مقدار الامن قوله في الاكثر لانه قد يفسر معولا لا مذكورا  
والحرر من عتقك بالاية في انه يفسر معولا لا قول الصريح زعمنا انه ان قوله  
ان اعبدوا الله نفس الامر تني لكن قال الرضي تقدير امر تني لكن فلا الرضى  
تقدير امر تني بقوله اذا الامر به لا يكون نفس اعبدوا الله بل قوله لهم فالضمير  
مفعول قوله صرح بمقدره كنى قال ان صرح القول كالفعل الماقول باللفظ  
في عدم الظهور قاله الرضي وينبغي ان يعلم ان ما بعد اذا المفسرة ليس صلة  
ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الامن جرته التفسير للمجهول المقدر  
فقوله تع واخر دعوتهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة  
لان قول الحمد لله رب العالمين خبر المبتداء المقدم هذا وينبغي ان يجعل  
من حرفه والتفسير في قوله تع الزانية والزاني فاجلدوا الاية على من ذهب  
سبويه **قوله** او تقدير امر تني هذا لا يضر بقرينة قوله الرضى اذا وقع الظرف بعدها  
فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها التوسيم في الظرف في نحو هذا  
يوم الجمعة زرني يوم الجمعة فيه منصوب بزرني قوله والمنة اعم تصرفا اه  
جعل تميزا عن نية اعم الى فاعله اى اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى  
الضمير لادنى ملازمة لانه عنى به التصرف فيه ولك ان تجعل التصرف في فعل المنة  
تصرفها اعم من تصرف هل لانها تدخل في مواقع لا يدخل فيها اهل وكل ما يدخل  
يصرف في الكلام ينقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان استعمالها اكثر كان تصرفها  
اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من وجه لا اهل ايضا تصرفات ليست للمنة قال

وحيث

ويختص هذا احكام دون المنة وهي كونه بالتقدير بالاثبات نحو قوله تع  
هل ثوب الكفار ان لم تنوب واذا تدعى الفائدة التالف حق جان ان يحى  
بعدها الا قصد للايجاب كقوله تع هل جزاء الاحصان الا الاحصان  
وان يدخل الباء المذكورة للتنقي في خبر المبتداء الذي بعدها نحو هل زيد اعم  
**قوله** بادخال المنة على ثم اه يعنى المنة لمرامها في التصدر لا يدخل عليها  
العاطف ويدخل على هذا قال الله تع فهل انتم مسلمون وقال الشاعر وهو انا  
الامن غزيرة ان اغوت غويت وان ترشد غزيرة ارشد وتغرب منه ان  
تقول ان اكرمتك فهل تكرمى ولا تقول وفا تكرمى وتقول انتم علمتم ثم  
هل بلغت الى والمنة لا يحى بعد امر ويجوز في هل وسائر كلام الاستفهام كذا  
في الرضى واعلم ان هذه الصور ايضا من موجبات كون هل اعم تصرفا **قوله**  
واعلم ان المشهور ان ارواى الشرط على نحو لولا انتقاء الثاني اه ذهب  
المحقق التفتازانى الى ان لو موضوعه لذلك وكان خالفه ليكون ادوات  
الشرط على نحو واحد في الوضع **قوله** وما كان حصوله مقدر في الماضي  
اه فيه ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الوجود والمقدوم كما حقق محله  
**قوله** فيلزم لاجل انتقاء انتقاء ما علق به ايضا هذا اذا استلزام  
اللزوم انتقاء اللازم او يكون سببا وكلاهما محققان **قوله** وكون  
انتقاء الاكرام سببا للانتقاء في نعيم النعيم فيه محقق **قوله** ومن هذا  
الاستعمال توهم المصراه لولا انتقاء الاول للانتقاء الثاني قد صرح  
المصنف بتخطئهم مثال الشرط سبب والخبر مسبب والمسبب قد يكون اعم



من السب فلا يلزم من انتفاء الشبهة وواقعة الرضى في الدعوى وزيق  
 الدليل بان الشرط لا يخصص في السب استدلالا على دعواه بان الشرط ملزم  
 والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاء ظاهر  
 اى في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اذ ان بين وجه انه بعد ان الواجب  
 لو اشكاه انطلق كيف يصح ان يقال انطلقت وقع موقع منطلق فوجه  
 بان الموضع موضع منطلق نظر الى اصاله اذ الخبر يمكن توجيهه بان  
 جعل الخبر ماضيا لغو لدلالة لوعلى ماضوية وبان المراد موضع منطلق قبل  
 دخوله فان قولنا انك منطلق اذ ادخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع  
 منطلق ويجوز بتقدير امر منطلق وبه اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم  
 ان جواب لو اما ماضى منى لم او فعل ماضى دخل عليه ماضى مفتوح ويجزى  
 الام قليلا الا اذا وقعت الجملة صلة او طالا شرطها بدو له فانه يكسر  
 حذف الامح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري قوله واذا تقدم القسم  
 اول الكلام اى في اول زمان التكلم فيصح تركه في ارفع لا اعتراض المندى  
 انه لا يصح تركه في لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول  
 طرف زمان اضيف الى الكلام مسامحة والعنى اول زمان التكلم بالكلام والحقى  
 ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب الزمان فكيف يستلزم اذا كان معه  
 ما يوجب التسامح والمندى صحى بتضمن التقديم معنى الدخول اى اذا تقدم  
 القسم اخلا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان تستلزم لا حقيقى  
 والمكان تستلزم كالمبهم لعدم مظهره كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ثابت

فينصب تقديره في بلاغته **قوله** واحترز به عن توسط القسم اى قال الرضى  
 بتقديم ما يطالب به من مبتدأ لم يدخل عليه تاسيخ او دخل واغا قال بتقديم  
 غير الشرط لان الاحتراز عن توسط بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث  
 عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام للحالة فقوله على الشرط  
 لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره **قوله** اى لزم القسم اى جعله في لزم  
 للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم كقوله لو كان  
 الجواب للقسم دون ان يقول لو كان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزم  
 لغير القسم في قوله وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد  
 اليه ضمير لزمه **قوله** لانه يلزم ان يكون مجزوما غير مجزوم اى فيانه اذا  
 الشرط ماضيا لا يجزى خبر الجزاء فكيف يكون مجزوما وغير مجزوم وجوابه  
 ان يتكلم ويقال اذ صحت كونه مجزوما وجوب كونه غير مجزوم **قوله**  
 وللشرط ايضا كونه اى فيه بحث لان الجواب بمجموع القسم وجوابه لا تجزى  
 الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى في مجموع  
 الشرط والجزاء **قوله** فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما انشر على ترتيب  
 اللغزان تقديم الغير مقدم على جواز الفاء القسم الذكر وقوله انا والله ان  
 تأسى انك تقدم الغير مقدم على الفاء القسم لكن في قوله على المعنى الثانى هذا  
 مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم  
 غير ترتيب اللغزان وباعتبار الشرط على ترتيبه نظر لان تقدم الغير كما انه مقدم  
 على جواز الفاء القسم على المعنى الاول مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى



الثاني فيكون الشرع على ترتيب اللغز باعتبار التقديم وجواز الشرط وكليهما وان  
 اريد اللغز باعتبار مثالي انا والله اه وان تاتي فان تاتي والله اه فهو  
 على المعنيين باعتبار التقديم على ترتيب اللغز على المعنى الاول على غير ترتيب  
 اللغز باعتبار اللغز القسم واعتباره وعلى المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار  
 اعتبار الشرط والقائه فكلما مما يتبع منه الناظر ويجعل نظره عن الاحاطة  
 لغرضه القاص وقد بلغني نسخة لا ينبغي عليه شيء وكان اصله بعض من اصل  
 كتابه لكونه مجازا من عنده هذه نظره والاول والانسيب لسياق الكلام جعل  
 ضمير ان يعبر الى القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير تقدمه اول  
 الكلام قوله واتيتي والله يحتمل العطف على قوله انا والله فيكون مثالا للتقدم  
 الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان تاتي فيكون في حيز انا ويكون مثالا  
 لما افاده منع الخلو المستفاد من قوله بتقديم الشرط عليه او غيره من تقديم الشرط  
 والغير معاقلة وانما اورد في هذا اه نص عليه ما اشار اليه التسهيل المالكى **قوله**  
 او مقدرة مكفوفة في صدر الكلام مقدرة مكفوفة مطلقا المقدر في الصدر  
 مكفوفة فيه والمقدرة في وسط مكفوفة فيه فلا وجه لتخصيص السان بالمقدرة اول  
 الكلام **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط اه قاله الرضي في محبت ان نحو ان ضرتني  
 اكرمك بالجزم اكثر من ان ضرتني اكرمك **قوله** فانه لو كان جزاء الشرط يلزم  
 الاثبات بالقائه لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة ولهذا اذيع قول من  
 استغنى عن تقدير القسم بتقدير القاء لكن في لزوم الاثبات بالقائه نظر  
 بل اللازم اما القاء فاذا الان يوضح في قوله الاثبات بالقائه واعلم انه قد يقع

الشرطية

الشرطية في مقام الشرط فاما ان يعبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء  
 ويدخل القاء على اداة الشرطية الجزائية وانما ان يلحق فيجعل الجزاء للشرط  
 الاول كذا ذكر الرضي وقد يقدم الجزاء على الشرط فيقدمه جزاء ويجعل  
 المقدم والاعلى عند البصر ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفي ويلزم  
 ح معنى الشرط كذا في التسهيل **قوله** واما للتفصيل قال الرضي وقد حذف اما  
 لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد القاء امرا او نهيا وما قبلها  
 منصوبا به وبمفسر به فلا يقال زيد اقضيت ولا زيد اقضيت بتقدير اما  
 وما وقع في توجيه ما في اوائل الكتبين **قوله** وبعد فان اه من انه بتقدير  
 اما فن عدم تقدير التقدير كما ينبغي **قوله** والحكم بان كلمة اما للشرط  
 للزوم القاء اه ولم يحكم يكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين  
 لقيمة فانا اكرمك واذ لقيمة فانا اكرمك ولا اذا شواهد كثيرة في القرآن لعدم  
 لزومها بل جعل احين الاثبات طرفين جارين مجرى الشرط وانما جاز  
 اعمال المستعمل في الشرط الماضي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي  
 لان الغرض لزوم وقوع تلك الافعال المستقبلية حتى كان هذه الافعال  
 المستقبلية حتى كان هذه وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة  
 لها كل ذلك لقصد البالغة **قوله** مما في خبرها اي خبر قائمها هذا هو الوجه  
 دون الآخر لانه لا يصح التوقيف بحرف تمام في جزاء اما مطلقا ما لم يكن  
 في حيز القاء فان ما في خبرها مفعول الشرط كما اشبه المذهب الآخر في  
 قوله جزاء مطلقا اطلاقا محلا اذ لا يجوز في اما ان يندفع فلو زيد



وهذا يوم الجمعة فاني منطلق اما ان فانا منطلق يوم الجمعة **قول** وهذا مذهب  
 سبويه قال الرضي وتبعه الهندى هذا مذهب الجبر ولختاره المصنف **قول** عملا  
 مطلقا جعل مطلقا مفعولا مطلقا وقد عملنا بمعنى مفعولية وتقديره  
 ظرفا وزائفا اوضح وابعد عن الشك **قول** واما تقديره على تقدير الرفع فاما  
 اه رده المذهب بانه لو كان مفعولا محذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فتد  
 منطلق مرفوعا وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اي ما يذكر على صيغة المجرور  
 مع انه لا يجوز الاعلان او بل مرجوح هو تقدير الهاء في منطلق فيه و لجاز  
 نصب زيد في اما زيد فنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشراح  
 اختار تقدير الكون وجعل هذا راى بتقدير الذكر ولا يخفى انه يراد على تقدير  
 الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما زيد فنطلق بالكون المقدر لجاز الرفع  
 في اما يوم الجمعة فتد منطلق بالكون للذكور اي مما يكن يوم الجمعة فتد  
 منطلق اعلم ان مما يكن بمعنى ما لا يعقل سوى الزمان صرح به المصنف فعنى  
 مما يكن يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة ففي يكن ضمير الى مما لا بد منه في لا يصح  
 تقدير اما زيد بمعنى مما يكن زيد لا انتفاء ضمير يربط يكن زيد بمما وكذا  
 تقدير مما يذكر زيد الاعلى جعل مما بمعنى الوقت وتقدير الهاء في وقت  
 يكون زيد فيه وج لا بد من تقدير عائد اليه في الجزاء ايضا فقلنا اما زيد  
 فنطلق في تقدير ما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مما بمعنى  
 الوقت الزمخشري في تفسيره **قول** في ومما تاتنا به من آية وقال هو اختراء  
 على لغة العرب لكن اشبه ابن مالك ووافقه الرضي ويعقبهما المعنى

بانه ليس فيما اشهد ابن مالك شيئا لكونه محتملا وبالجملة بين ان الظ  
 في ما هو المذهب الاول **قول** وجواز اما يوم الجمعة فتد منطلق برفع  
 اليوم بتقديره عدم جوازه بلا خلاف الجواز بتقدير يذكر والا فقد  
 سمعت جوازه مرجوحا بتقدير العايد **قول** نقول الشخص فلان يفيضك  
 اه هذا رديع المنع وفيه لجزء وقد يكون بيان الكون ما الى به التكلم منكرا  
 كقولته واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عز **قول** وقد جاء  
 اي كلاب معنى حقاق يجوز ان يجازي جواب القسم نحو كلاب ان الانسان ليطغى  
 وان لا يجاب به غي كلاب يكون الحاجة **قول** لانها مختصة بالاسم فلو لم  
 يقيد لم يصح قول بلحق الفعل الماضي وهذا اتم مما قال الهندى احترار عن  
 المتحركة لانها لا تلحق لتأنيث المسند اليه بل لتأنيث نفس الاسم لانه مما يتطرق  
 اليه المنع وانما بعد ثناء التأنيث المتحركة من الحروف والاعلامه التشبيهية والجمعية  
 في الاسماء لانها جعلت ما للحقة بمنزلة كلمة واحدة واما عدم عدة علامة  
 التشبيه والجمع في الفعل فلانها اسما وانما الى علامى بالحروف في لغة ضعيفة  
 تبعا لبيان حكم ثناء التأنيث فافهم ثناء نيث المسند اليه تحقيقا او تنزيلا  
 كما في الجمع المنزلة منزلة المؤنث بالتام **قول** فان كان اي المسند اليه او المعنى  
 فان كان تأنيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه المؤنث  
 ظاهرا غير حقيقي **قول** اي فانت مخير بين الحاق تأنيث وبين عدمه او في  
 مخير اي الحاق ثناء التأنيث مخير فيه على الحذف والايصال والا وحمله  
 اسم مكان **قول** وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها اه هذا لا يدفع



كون ذكره مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله يلحق الوجوب فاستثنى  
 منه الظاهر الحقيقي **قوله** اجمع المذكور والواو في مثله يعني الضعف حين  
 الاستئذان الى الظاهر مطلقا كما افادة عبارة ولو جعل مرتباً بقوله فان كان  
 ظاهراً غير حقيقي لصار مقيداً لكن بما كثر مما ينبغي ان يقصد لانه مقيد بكون  
 الفاعل طاهراً غير حقيقي وبفصل الماص **قوله** اي ادخلته فزنا اطلاق النون  
 ليس ما ينبغي لانه ادخل النون الذي سمي تنويناً قال في الصحاح يقال نونت  
 الاسم تنويناً والتنوين لا يكون الا في الاسماء **قوله** فسمي ما به ينوب الشيء لانها  
 لرزيد المضروب انه ما به ضرب زيد فليس التنوين ما به ينوب الشيء اي ادخال التنوين  
 على الشيء بل هو النون الداخل **قوله** نون ساكنة اي بذاتها ان اراد بالسكن  
 بذاتها ساكناً اذ الواو يمكن موجب التحريك فكل نون في اخر العرب ينحس  
 وخفاين كذلك وان اراد معنى اخر فليتين حتى تنكم عليه **قوله** فلا يضرها  
 الحركة الطالوجع الضمير الى تعريف النون وكأنه اراد بتلك الضمير **قوله**  
**قوله** وهي شاملة اه هكذا ذكر الرضي وتبعه الشارح فطروا ان المراد نون  
 هي كلمة لان الكلام في قسم الحروف يمنع ذلك **قوله** اي اخر الكلمة حقيقة او حكماً  
 فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري بل المراد بالآخر ما ينبغي ينتمى اليه التكلم  
 فيحمل بنون قاض وليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكماً بل اخره منوى لكنه  
 ينتهي به المكمل **قوله** لان المتبادر من متايقها اه فيه بحث بل المتبادر منه  
 طوقه من من تخلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتشبيه على انه يسقط في  
 الوقف باسقاط الحركة **قوله** لا التأكيد الفعل فخرج اه لو قال بدل

لا التأكيد

لا التأكيد الفعل للكن او التأكيد الاستغنى **قوله** فلا يستغنى التعريف بالنون  
 في ارجاءه قد عرفت ما في الانتقاض ودفعه بما ذكره بوجاهة تنبع حركة  
 الاخرى في التأكيد ايضا **قوله** فهو الدال على ان مدخوله اه قال الرضي قيل  
 هو مختص بالصوت واسم الفعل نحو يسوب ووصه وقال في الصحاح تنوين  
 للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل تنوين وقيل للفرق بين المعرفة والتكثير  
 فنقتضيه كلامه ثبوت قسم سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل والوقف  
**قوله** اسكت السكوت الآن لا يمكن طلب الشيء في زمان الحال والا كان <sup>طلب</sup>  
 لما يمنع امتثالها فالمراد بالامر عن امر ولا يفرق المخاطب لا يمكن الاقتداء  
 فقوله اسكت السكوت الآن ان مسامحة معناها اسكت سكوتاً متصلاً  
 بالان **قوله** لزوال العلتين التوبة العلمية والتأنيث قال الرضي <sup>قائه</sup>  
 مسلمات ليست متممة للشاء نيث ووجودها يمنع عن تقدير التاء <sup>ايضا</sup>  
 فلا محالة مسلمات علما متصرف **قوله** وذلك الترويض من اسباب حسن  
 الغناء فسمي تنوين الترويض لذلك لان الترويض حسن الغناء ومن لم يتبينه  
 لذلك قال سمي به لان فيه ترك الترويض **قوله** وعوض عن الالف عند التنوين  
 التنوين لا وجه لتحصيل المدة بالاشباع ثم ابداه بالتنوين بل الاظهر  
 ان الحاق التنوين يعني عن تحصيلها بالاشباع **قوله** كقول الشاعر  
 هو روية على ما في القاموس وتحرريك عن الحق منه ضرورة الشعر والخفق  
 حركة السراب واضطرابه والقائم الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح  
 وقد بضم اطراف المفازة والحاول الحائل والمحترق مهيب الرياح واشباه



الاعلام التباس علامات يعرف بها الطريق والواق في قوله وقائم و  
 رب يريد رب مفارقة مغيرة الاطراف ومثيرة الاعلام سلك **قوله** واما  
 التنوينات الاخر في اه اذ الظان تنوين العوض لغرض التعويض تنوين  
 المقابلة وجعل التنوين والا على حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية  
 كالشوين بعيد في قوله المضاف وهو للتمكن والتكبر والعوض والمقابلة  
 والترتم ايضا مساحرة حيث ابرز العوض والمقابلة في معرض الوضع له  
**قوله** وخطا بحذف الف ابن وما في بين ارباب الحديث انه يحذف من  
 العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجبر قاجينها بالعلم  
 قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة الرتبة **قوله** وكذلك قولهم هذا  
 فلان بن فله ام في الرضى ظاهر من ظاهر وهو بن بن وضل بن ضل  
 لانه يعبر به عن لا يعرف على اجراء مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من  
 بهذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس ظاهر بن طاهر بن لا يعرف هو  
 وابوه وضل بن ضل بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهي بن بن كلاهما  
 على وزن اى من ولد آدم ذهب في الارض لما فرق سائر ولده فلم  
 يحسن منه **قوله** لئلا يلتبس بنيت في مثل هذا هندا بنه عاض  
 فيه انه لا التكرار لان تاء التانيث مطوية بخلاق تاء ابنه فالوجه ان  
 يقال الف ابنه لان طالب التحقيق يلغيه وجود بنت فاد الاستعمال ابنه  
 لم يجوز له حذف الالف للتحقيق لانه لو كان طالب التحقيق الاستعمال  
 بنا **قوله** نون التاكيد حفيظة قدم الحقيقة لكونها بعضا من

الثقيلة

الثقيلة ومدلولها بعض مدلولها لانها متبذرة والاصل في البيا السكون  
 ولذا ان تقول انه فرع المثقلة بحذف نون الثانية لان الاخرى بالحذف  
 فالباقي بعد الحذف هو السكون لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من  
 ان الحفظة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلامنا حار في براسه  
 على ما نقله الرضى **قوله** والجمع اى الالف العاصلة الاولى الاكتفاء  
 بالتفسير **قوله** يختص نون التاكيد الظان يختص خبر ان نون التاكيد  
 فتبعين الضمير لها ومن جوز رجوعه الى القسمين يتاوبل كل واحد فقد  
 بعد كل البعد ويتاوبل في الاختصاص بما ذكرته تنفي مثل ما يفعل فالا  
 ان يجعل في سلك ما يختص بوزاد الرضى التخصيص **قوله** محو اضرين  
 بالتحقيق واضرين بالتشديد معنى عن هذا التفصيل **قوله** اخرا التحقيق  
 والتشديد في جميع هذه الامثلة فلا يقال زيد ما يقوم في محيها  
 مع المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة ان جاء في قليل لا  
 في الدار يضرب زيد والمراد بالنوم ما يمل المحر حتى قال سيبويه يدخل  
 بعدم تشبها بالابلا النفي في الجزم ولزمت اى نون التاكيد في مثبت  
 القسم المثبت هو الجواب في من قبل اضافة الجواب الى القسم كما افاده  
 الشارح فما ذكره المندى ان الاضافة من قبل جبر قطيعة محل نظر  
 ونقض اللزوم قوله نعم ولزمت ثم اوقلت الى الله خشية في جيب  
 المثبت بان لا يتعلق ظرف وجار متقدم عليه اى الشرط المذكور فيه  
 بما سواء كان التاكيد لازما كما في حشما واذا ما او جائز كما في مستماها

الثقيلة



واما وقد يؤيد جواب الشرط ايضا ليدل على الواو المحذوفة في الاء  
 تحشون ليطرده وكذا قوله على الياء المحذوفة ان اشترط في النقاء  
 الساكن على حدة اوج لا بد من بيان وجهه عدم حذف الالف اضربان  
 واضربان واستفهم والحق انه لا تردد تردد في اشترط ان يكون  
 الساكنان في كلمة واحدة والمشددة في التنبيه ووجه المؤنث منزلة منزلة  
 المتصلة وهو الواحد المذكور غائبا اه وصيغنا التكلم بمنزلة الاستثناء  
 عنه اي عن الحكم بفتح ما قبلها ولكه ان تقول ما قبلها مفتوح فيها ايضا  
 لان الف ليس جائزا احصيا فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة وحتم  
 ان يراد بقول وتقول في التنبيه ووجه المؤنث اضربان واضربان  
 بيان ان ثبت الالف في تأكيدها بالنون المشددة في لا يكون المقصود  
 الاستثناء فانه جيز النقاء الساكنين على غير حده لانه نزل المحذوف  
 منزلة المشددة لكونها فرعها ومن المجوزين ذلك اللاحق من كسر النون  
 وعليه حمل قوله ولا شبعان بالتحفيف ولعمري يجوز البصريون اللاحق  
 مطلقا لزوم النقاء الساكنين على غير حده وان كان في مثل لا  
 تضربان باللاحق نون الوقاية واضربان في يوافق بادغام نون الخفية  
 في نون المفعول لاني المشددة ليس مع المدة في كلمة واحدة ولا منزلة  
 منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في الشدة والفتحة التنبيه  
 وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتكلة الاخر هكذا قاله  
 الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الوقوف بين التنبيه

صنفه

وصيغتي الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز النقاء الساكنين انما يجوز اذا كان  
 المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المسددة متصلا بالمدة او كالمفصل لا  
 مفصل والنون المشددة مع الضم البارز سوى النون التنبيه كالمفصل نحو ياء  
 محاب والفتح ياء فانه يمنع من اعلال ياء ياء في ذكره الرضى ان شبهها بالضمير  
 مطلقا لا يصلح لان الواو الجمع ياء الحاطية ايضا متصلا بل ينبغي ان يشبهها بالنون  
 لا يجه اصلا ولا يحتاج وفي دفعه الى ان المراد بالمفصل النون التنبيه كما يشعر به بيان  
 الشارح فيما بعد والعرض من التنبيه بيان حال الاخر مع النون بشبهة ما عرفت  
 حاله من الاخر مع المفصل النون التنبيه كان او غيرها لا يحمل على التنبيه حتى يرد  
 ما ذكره الرضى ان ثبوت حرف العلة مع النون التنبيه لا يستغنى عن التقليل وفي  
 لهذه علة خاصة بحيث يتحقق ان يحمل عليها نون التأكيد بدلها شيئا مما  
 التقليل اما بارز لا يخفى انه لا ينحصر في القمين لانه قد يكون خالفا عن الضمير  
 نحو ليفرن زيد وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها بمعنى مراعاة ترتيب  
 تصريفها فانت مراعاة ترتيب التثنية فيها خطا لم تبه ما يدخل الفعل اه  
 ولان التثنية لازم بخلا والنون في الواو بالحفظ وايضا الكسرة لا يلام الفعل  
 فارخا على الاحوال اسم في فم ما حذفت مفتوح على الحذف في حال الوقوف لا  
 مجال للمردف الحذف والمساكنين الا ان يحمل الراء من الراء في الكتابة ايضا  
 الوقوف في الاول على الابتداء كما نقرأ في محله بوجوب كسر الخفية التي لم يجه  
 ما قبلها وبكسر الفاء اذ النسخ ما قبلها فكتبتا على خلاف القياس نعمت  
 الحمد لله على انما هو والصلوة على بيته وآله والرحمة على كاتبه امين بحمد محمد



في الامم سنة وثمانون  
 في شهر ربيع الثاني  
 في سنة 1214



SÜLEYMANİYE A. KÜTÜPHANESİ

K. *Seyyid Mehmed ef.*

Yazı. *62*

Eski. *492.7-1*

Tasnif No.